وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحيى – جيجل

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

العنــوان:

أثر التنمية البشرية على النمو الاقتصادي في عينة دول منظمة التعاون الإسلامي

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية

تخصص: تحليل اقتصادي واستشراف

إعداد الطالبة:

لحام إلهام

إشراف:

أ. جليط الطاهر

لجنة المناقشة			
الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
سامي زعباط	أستاذ	جامعة جيجل	رئيسا
الطاهر جليط	أستاذ	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
عميروش شلغوم	أستاذ محاضر "أ"	جامعة جيجل	مناقشا
مريم ماطي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة جيجل	مناقشا
محمد جصاص	أستاذ	جامعة قسنطينة 2	مناقشا
زهير بن دعاس	أستاذ	جامعة سطيف 1	مناقشا
السنة الجامعية: 2024/2023			

شكر

أتقدم بشكري أولا لله عز وجل على كل النعم التي أنعم بها علي
كما وأشكر الأستاذ المشرف جليط الطاهر على قبوله الإشراف على هذه الأطروحة ومرافقته لي على مدى خمس سنوات بالملاحظات والتنبيهات المتكررة بضرورة العمل والارشادات التي طالما كانت بمحلها.
كما وأوجه الشكر إلى كل القائمين على التكوين في الطور الثالث وكل أستاذ مر على مسيرتي الأكاديمية ساهم في إعطاء قيمة مضافة إلى مكتسباتي العلمية
كما أشكر اللجنة المناقشة على قبول مناقشة هذه الأطروحة.

إهداء

أهدي أولا هذا البحث لنفسي باعتباره إنجازا حققته باتباع حديث الرسول صلى الله عليه وسلم: "أحب الأعمال إلى الله أدومها وإن قل"، فتطبيقي للحديث مكنني من إكمال البحث بشكل مستمر وتدريجي.

وأتوج به الوالدين الكريمين على الدعم اللامتناهي منذ الصغر وأدعو لهما بدوام الصحة والعافية والشكر موصول إلى الزوج الكريم الذي دعمني لإكمال هذا العمل البحثي وابنتي المشاغبة "ليان" التي رافقتني منذ ولادتها في العمل على هذا البحث بالعبث في كل المتعلقات به، ومعها أخوها الصغير "حيدر" الذي جاء إلى الدنيا مع آخر الكلمات التي وضعتها في هذه الأطروحة.

دون أن ننسى أخواتي وأولادهن وأخواي الوحيدين.

إلى العائلة الكبيرة من جدتي تفاحة وجدي رابح إلى جدي المجاهد البطل المتوفي محمد لحام وجدتي من أمي فاطمة وإلى كل العائلة من أعمام، عمات، أخوال وخالات واللذين كانوا ولازالوا على الدوام بمثابة الوالدين بما يقدمونه من حب وحرص وعطاء.

إلى صديقات الدراسة في قليعة ودعواتي لهن بإكمال أطروحتهن جميعا، دون أن أنسى صديقات الطفولة.

فهرس المحتويات

شكر i

إهداء ii

فهرس المحتويات iii

فهرس الجداول vii

فهرس الأشكال ix

قائمة الملاحق xi

قائمة المختصرات iii

مقدمة ..... ب

الفصل الأول: التأصيل النظري للنمو الاقتصادي 8

تمهيد 9

المبحث الأول: النمو والتنمية الاقتصادية 9

المطلب الأول: مفاهيم حول النمو والتنمية الاقتصادية 9

المطلب الثاني: محددات النمو الاقتصادي 12

المطلب الثالث: مقاييس النمو الاقتصادي وأوجه القصور في قياسه 24

المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي وتطورها 28

المطلب الأول: نظرية النمو الكلاسيكية 29

المطلب الثاني: كارل ماركس 34

المطلب الثالث: النظرية الكينزية 36

المطلب الرابع: النظرية النيوكلاسيكية 38

المطلب الخامس: نظرية النمو الداخلي 46

المبحث الثالث: نظريات النمو والتنمية المتعلقة بالدول النامية وواقع النمو بدول منظمة التعاون الإسلامي 54

المطلب الأول: النظريات المتعلقة بالنمو 54

المطلب الثاني: النظريات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية 64

المطلب الثالث: واقع النمو في دول منظمة التعاون الإسلامي 68

خلاصة الفصل 75

الفصل الثاني: التأصيل النظري للتنمية البشرية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي 76

تمهيد 77

المبحث الأول: التنمية البشرية من النظري إلى الواقع وعلاقتها ببعض المفاهيم..... 77
المطلب الأول: الإطار النظري للتنمية البشرية 77
المطلب الثاني: علاقة التنمية البشرية بالجانب الاجتماعي..... 84
المطلب الثالث: التنمية البشرية ورأس المال البشري..... 89
المطلب الرابع: التنمية البشرية وعدم المساواة 93
المبحث الثاني: قياس التنمية البشرية، أبعادها ومؤشراتها..... 96
المطلب الأول: دليل التنمية البشرية (HDI) 97
المطلب الثاني: مقاييس جديدة متعددة الأبعاد 101
المطلب الثالث: مؤشرات التنمية البشرية.....105
المبحث الثالث: العلاقة التبادلية بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية 118
المطلب الأول: الانتقال من النمو الاقتصادي إلى التنمية البشرية 118
المطلب الثاني: الانتقال من التنمية البشرية إلى النمو الاقتصادي.....120
المطلب الثالث: الروابط بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية.....124
المطلب الرابع: واقع التنمية البشرية.....128
المطلب الخامس: تحديات واقتراحات.....131
خلاصة الفصل 136
الفصل الثالث: الدراسة التحليلية والقياسية لأثر التنمية البشرية على النمو الاقتصادي في دول منظمة التعاون الإسلامي 137
تمهيد 138
المبحث الأول: تحليل تطور مؤشرات التنمية البشرية في دول منظمة التعاون الإسلامي 138
المطلب الأول: تحليل دليل التنمية البشرية.....138
المطلب الثاني: تحليل مؤشرات الصحة.....150
المطلب الثالث: تحليل مؤشرات التعليم 162
المطلب الرابع: تحليل مؤشر الدخل.....169
المبحث الثاني: قياس أثر التنمية البشرية على النمو الاقتصادي في دول منظمة التعاون الاسلامي.....175
المطلب الأول: تطبيق طريقة تحليل المركبات الأساسية على متغيرات الدراسة في عينة دول منظمة التعاون الإسلامي.....176
المطلب الثاني: الجانب النظري لنماذج البانل.....184

المطلب الثالث: قياس أثر مؤشرات التنمية البشرية حسب نوع الجنس على النمو الاقتصادي في دول منظمة التعاون الإسلامي باستعمال نماذج بانل الساكنة 192
المطلب الرابع: قياس أثر مؤشرات التنمية البشرية على النمو الاقتصادي في دول منظمة التعاون الإسلامي باستعمال نماذج بانل الديناميكية 199
خلاصة الفصل 206
خاتمة 208
قائمة المراجع 214
الملاحق 230
الملخص 235
Abstract.....236

جدول 1: القيم القصوى والدنيا لمؤشرات التنمية البشرية 98
جدول2 : التغير الأقصى والأدنى من مجموع دول منظمة التعاون الإسلامي في العمر المتوقع عند الولادة بين عامي 1990 و2021 155
جدول3 : متوسط التغير في العمر المتوقع عند الولادة بين العامين 2021/1990 بالنسبة للنساء والرجال 156
جدول4 : الإنحراف المعياري للتغير في العمر المتوقع عند الولادة بين العامين 2021/1990 بالنسبة للنساء والرجال 158
جدول5 : للقيم الدنيا والقصوى للتغير الحاصل في سنوات الدراسة المتوقعة بين العامين 1990 و2021 للنساء....167
جدول6 : القيم الدنيا والقصوى للتغير الحاصل في سنوات الدراسة المتوقعة بين العامين 1990 و2021 للرجال....168
جدول7 : الانحراف المعياري في متوسط الدخل الوطني الاجمالي لكل فرد في الفترة ما بين 1990-2021 حسب فئة التنمية البشرية بالنسبة لدول منظمة التعاون الاسلامي 174
جدول8 : الإحصاء الوصفي لدول منظمة التعاون الاسلامي 176
جدول9 : مؤشر KMO واختبار BARTLETT 177
جدول10 : نوعية العرض.....178
جدول11 : التباين التام 179
جدول12 : مصفوفة المركبات 181
جدول13 : تدوير مصفوفة المركبات 182
جدول14 : مصفوفة معاملات المركبات 183
جدول15 : مصفوفة الارتباط لمعاملات العوامل 184
جدول 16: التعريف بمتغيرات الدراسة.....192
جدول17 : مصفوفة الارتباط بين المتغيرات 193
جدول 18: نتائج اختبارات الاستقرارية لمتغيرات الدراسة 194
جدول 19: نتائج اختبار التكامل المتزامن للمتغيرات المستقرة في المستوى 195
جدول 20: نتائج اختبار التكامل المتزامن للمتغيرات المستقرة عند الفرق الاول.....195
جدول 21: نتائج تقدير النماذج الثلاثة للبانل.....196
جدول 22: نتائج اختبار هاوسمان 197
جدول 23: نتائج اختبار WALD 197
جدول 24: اختبار دوربين واتسون للارتباط الذاتي للأخطاء.....197
جدول 25: نتائج تقدير نموذج الآثار الثابتة 198
جدول 26: التعريف بمتغيرات الدراسة.....200
جدول27 : مصفوفة الارتباط بين المتغيرات 200

جدول 28: نتائج دراسة استقرارية المتغيرات.....201
جدول 29: نتائج اختبارات التكامل المتزامن بين المتغيرات 201
جدول 30: نتائج تقدير النماذج الثلاثة للبانل.....202
جدول 31: نتائج اختبار هاوسمان 203
جدول 32: نتائج اختبار WALD 203
جدول 33: نتائج اختبار دوربين واتسون 203
جدول 34: نتائج تقدير نموذج PANEL GMM.....204
جدول 35: نتائج اختبار ARELLANO AND BOND للارتباط التسلسلي 205
جدول 36: نتائج اختبار WALD 205

الشكل1 : مخطط تبسيطي يوضح الحلقة المفرغة لنوركس 57
الشكل2 : القيمة المضافة للأنشطة الاقتصادية الرئيسية (% من الإجمالي) 70
الشكل3 : الدول العشر الأولى في المنظمة حسب الناتج المحلي الإجمالي 2020 72
الشكل4 : النمو الاقتصادي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي حسب مجموعات الدخل (%) 74
الشكل5: دليل التنمية البشرية للدول ذات التنمية البشرية العالية جدا للفترة 1990-2021.....139
الشكل6 : دليل التنمية البشرية للدول ذات التنمية البشرية المرتفعة للفترة 1990-2021.....140
الشكل7 : دليل التنمية البشرية للدول ذات التنمية البشرية المتوسطة للفترة 1990-2021 141
الشكل8 : دليل التنمية البشرية للدول ذات التنمية البشرية الضعيفة للفترة 1990-2021.....142
الشكل9 : متوسطات قيم دليل التنمية البشرية حسب فئة التنمية البشرية للفترة 1990-2021.....143
الشكل10 : متوسط دليل التنمية البشرية لبلدان منظمة التعاون الإسلامي للفترة 1990-2021 144
الشكل11 : قيمة التغير الحاصل في دليل التنمية البشرية لكل للدول ذات التنمية البشرية العالية جدا بين العامين 1990-2021 145
الشكل12 : قيمة التغير الحاصل في دليل التنمية البشرية لكل للدول ذات التنمية البشرية المرتفعة بين العامين 1990-2021 146
الشكل13 : قيمة التغير الحاصل في دليل التنمية البشرية لكل للدول ذات التنمية البشرية المتوسطة بين العامين 1990-2021 147
الشكل14 : قيمة التغير الحاصل في دليل التنمية البشرية لكل للدول ذات التنمية البشرية الضعيفة بين العامين 1990 و2021 148
الشكل15 : متوسط قيمة التغير في دليل التنمية البشرية بين سنة 1990 و2021 حسب فئة التنمية البشرية 148
الشكل16 : متوسط التغير في دليل التنمية البشرية للنساء والرجال بين العامين 1990-2021 حسب فئة التنمية البشرية 149
الشكل17 : متوسط التغير في دليل التنمية البشرية الخاص بالنساء والرجال لبلدان منظمة التعاون الإسلامي بين العامين 2021/1990 150
الشكل18 : العمر المتوقع عند الولادة لفئة التنمية البشرية العالية جدا.....151
الشكل19 : العمر المتوقع عند الولادة لفئة التنمية البشرية العالية 152
الشكل20 : العمر المتوقع عند الولادة لفئة التنمية البشرية المتوسطة.....153
الشكل21 : التغير الأقصى والأدنى من مجموع دول منظمة التعاون الإسلامي في العمر المتوقع عند الولادة بين عامي 1990 و2021 156
الشكل22 : متوسط التغير في العمر المتوقع عند الولادة بين العامين 2021/1990 بالنسبة للنساء والرجال.....157

الشكل23 : الانحراف المعياري للتغير في العمر المتوقع عند الولادة بين العامين 2021/1990 بالنسبة للنساء والرجال 158
الشكل24 : معدل وفايات الأمهات لكل 100000 ولادة لسنة 2021.....159
الشكل25 : نسبة التغير في معدل وفيات الأمهات لكل 100000 ولادة بين عامي 2021/1990 لفئة التنمية البشرية العالية جدا والعالية.....161
الشكل26 : نسبة التغير في معدل وفيات الأمهات لكل 100000 ولادة بين عامي 2021/1990 لفئة التنمية البشرية المتوسطة والضعيفة 162
الشكل27 : سنوات الدراسة المتوقعة لفئة التنمية البشرية العالية جدا.....163
الشكل28 : سنوات الدراسة المتوقعة لفئة التنمية البشرية العالية 164
الشكل29 : سنوات الدراسة المتوقعة لفئة التنمية البشرية المتوسطة.....165
الشكل30 : سنوات الدراسة المتوقعة لفئة التنمية البشرية الضعيفة 166
الشكل31 : متوسط التغير في سنوات الدراسة المتوقعة.....167
الشكل32 : متوسط متوسط سنوات الدراسة لكل دولة حسب الفئة للفترة من 1990 إلى 2021 169
الشكل33 : الدخل الوطني الاجمالي لكل فرد حسب القدرة الشرائية بالدولار لسنة 2017 لفئة التنمية البشرية العالية جدا 170
الشكل34 : الدخل الوطني الاجمالي لكل فرد سحب القدرة الشرائية بالدولار لسنة 2017 لفئة التنمية البشرية العالية 171
الشكل35 : الدخل الوطني الاجمالي لكل فرد سحب القدرة الشرائية بالدولار لسنة 2017 لفئة التنمية البشرية المتوسطة 172
الشكل36 : الدخل الوطني الاجمالي لكل فرد حسب القدرة الشرائية بالدولار لسنة 2017 لفئة التنمية البشرية المتوسطة لفئة التنمية البشرية الضعيفة 173
الشكل37 : متوسط الدخل الوطني الاجمالي لكل فرد الخاص بكل فئة للسنتين 1990 و2021 174
الشكل38 : الانحراف المعياري في متوسط الدخل الوطني الاجمالي لكل فرد في الفترة ما بين 1990-2021 حسب فئة التنمية البشرية بالنسبة لدول منظمة التعاون الاسلامي 175
الشكل39 : التمثيل البياني للقيم الذاتية 180
الشكل40 : تمثيل بياني للمركبات بعد التدوير 183

ملحق 1: شرح متغيرات الدراسة 231
ملحق2 : نموذج الانحدار التجميعي للنموذج الأول.....232
ملحق3 : نموذج الآثار الثابتة الخاص بالنموذج الأول 233
ملحق4 : نموذج الآثار العشوائية للنموذج الأول.....233
ملحق5 : نموذج الفروق العامة للعزوم.....234
ملحق6 : اختبار ARELLANO AND BOND.....234

المدلول	الاختصار
Middle East and North Africa	MENA
Organisation of Islamic Cooperation	OIC
Organization for Economic Cooperation and Development	OECD
Peen World Table	PWT
Gross domestic product	GDP
Mankiw, Romer And Weil	MRW
Total factor productivity	TFP
Human Freedom Index	HFI
Gender Inequality Index	GII
United Nations Development Programme	UNDP
Human Development Index	HDI
Education Index	EI
Adult Literacy Rate Index	ALI
Gross Enrollment Index	GEI
Adult literacy rate	ALR
Combined gross enrollment ratio	CGER
Gross national income per capita	GNIPC
Life Expectancy	LE
Mean Years Of Schooling Index	MYSI
Expect Years Of Schooling Index	EYSI
Gross national income	GNI
System National of Accounts	SNA
United Nations Statistics Division	UNSTAT
Environmentally Stressed Human Development Index	ESHDI
Environmental Sustainability Index	ESI
Genuine Progress Indicator	GPI
Living Planet Index	LPI
Statistical Economic And Social Research And Training Centre For Islamic Countries	SESRIC
Kaiser-Meyer-Olkin	KMO
Least Square Dummy Variables	LSDV
Generalized Method Of Moments	MGG
Ordinary least squares	OLS
Instrumental variables	IV
Principal component analysis	PCA

مقدمة

يعتبر النمو الاقتصادي من المواضيع الاقتصادية التي أستفيض فيه البحث والمناقشة، إلا أن هذا لم يمنع من صعوبة التعامل مع هذه الظاهرة الاقتصادية كتحديد السياسات الاقتصادية المناسبة لكل بلد من أجل الحفاظ على نمو اقتصادي مستدام، أو حتى ضبط المحددات المتحكمة فيه، كما وتتعد طرق ومؤشرات قياس النمو الاقتصادي إلا أن لكل طريقة أو مؤشر عيوب وحدود في القياس. وقد مر النمو الاقتصادي بمراحل من التطور في أفكاره بحيث أصبح من الصعب بمكان أن يحيط الباحث بكل تعقيداته، فقد قام الاقتصاديون على مر السنوات بتطوير نظريات لتفسيره بغرض الخروج من الأزمات الاقتصادية التي يقع فيها الاقتصاد من خلال نظريات متتالية، وتمكنت كل نظرية من إضافة أو إبطال أفكار النظرية التي سبقتها من كلاسيكية، وكلاسيكية محدثة، مرورا بالكينزية ونظريات النمو الخارجي، وصولا إلى نظريات النمو الداخلي بقيادة رومار، مانكيو ولوكاس. كما تتبنى نظريات النمو الاقتصادي إيجاد السياسات المالية أو النقدية المناسبة للحفاظ على مستويات جيدة من النمو، في حين تساهم نظريات التنمية في إعادة هيكلة الاقتصاد بما يسمح بتحسين مختلف الظروف التي يعيشها الأفراد على مختلف الأصعدة خصوصا في الجانبين الاقتصادي والاجتماعي.

تعتبر التنمية البشرية من مخرجات القرن العشرين إذ أن الأحداث الفارقة التي جرت في ذلك القرن من حروب عالمية ومجازر استعمارية، وما جاء بعدها من حركات تحرر وتوسع لنطاق حقوق وحريات الانسان وزيادة القدرات الإنتاجية وتوسع النزعة الاستهلاكية، مهد كل هذا لظهور نهج الإمكانات الأساسية الذي يعتبر الرفاه هو توفير أكبر قدر ممكن من السلع المادية، ثم تلاه نهج القدرات والذي حسن هذه النظرة المادية بالسعي في تحسين حياة الأفراد من خلال تعزيز المستوى الصحي، التعليمي بالإضافة إلى مستويات الدخل وهو ما اعتبر القاعدة التي بنيت عليها مفاهيم التنمية البشرية لاحقا، ولكن هذه الأخيرة لم تتوقف عند هذا الحد بل استمر مفهومها بالتطور حيث اعتبرت الانسان وسيلة وغاية التنمية البشرية فاهتمت بالبحث في طرق تحسين حياة الأفراد ودعم قدراتهم البشرية بما يخدمهم ويخدم المجتمعات التي يعيشون بها وانتقلت من دعم الإمكانات الأساسية إلى دعم الإمكانات المعززة، فهي بذلك تسعى إلى دعم حقوق الأفراد السياسية والثقافية بل وحتى الترفيهية. وقد ساهم ظهور هذا المفهوم تحت غطاء منظمة الأمم المتحدة في تسعينات القرن الماضي من جعله توجها عالميا وما دعم ذلك هو ظهور التقارير السنوية للتنمية البشرية ودليل التنمية البشرية الذي يقيس تقدم الدول في الجوانب الأساسية للتنمية البشرية من دخل، تعليم وصحة، وهو الأمر الذي جعل الدول في سباق لتحسين مستويات التنمية البشرية وترتيبها بين الدول حيث تقسم الدول حسب قيمة الدليل إلى دول ذات تنمية بشرية عالية جدا، عالية، متوسطة وضعيفة. كما وأصبحت النتائج المحققة لكل دولة من مجموع الأهداف التي تسطرها هيئة الأمم المتحدة تعتبر ورقة ضغط سياسية على الدول تصل إلى حد التحكم في سياسات هذه الدول بما يخدم رؤية المنظومة العالمية المتغيرة.

لا تنئ الدول الإسلامية عن مساعي باقي دول العالم في تحسين مستويات التنمية البشرية لديها، وإن تضمينها في منظمة رسمية دولية كمنظمة التعاون الإسلامي والتي تعد أكبر تجمع للدول الإسلامية يسمح بتحقيق تعاون وتنسيق بين الدول الإسلامية الأعضاء على مختلف الأصعدة منها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ويسمح اختيار دول هذه المنظمة بحصر موضوعي للدول الإسلامية التي يمكننا دراستها في هذا البحث.

1. إشكالية البحث

توضح تجارب الدول حول العالم علاقات مختلفة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية فهناك دول انتقلت من تنمية بشرية عالية باتجاه نمو اقتصادي عالي وهناك دول أخرى نجحت في الانتقال من نمو اقتصادي مرتفع إلى تنمية بشرية عالية، وبالمقابل دول فشلت في الاتجاهين. ومن جهتها فقد فهمت الدول الدور الذي تلعبه التنمية البشرية فسعت إلى تعزيز القدرات البشرية على كافة الأصعدة لأنها غالبا ستنعكس على نوعية الحياة من جهة والنمو الاقتصادي من جهة أخرى. .وبناء على ما سبق تبرز ملامح إشكالية البحث في السؤال الرئيسي التالي : **ما مدى تأثير التنمية البشرية على النمو الاقتصادي بدول منظمة التعاون الإسلامي؟**

للإجابة عن السؤال الرئيسي نضع التساؤلات الفرعية التالية والتي ستعطي بعدا تحليليا أوسع للموضوع:

- ما طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية؟
- ما هو واقع النمو الاقتصادي والتنمية البشرية في دول منظمة التعاون الإسلامي؟
- ما مدى قدرة مؤشرات التنمية البشرية على تفسير النمو الاقتصادي في دول منظمة التعاون الاسلامي؟
- ما هو أثر التنمية البشرية حسب نوع الجنس على النمو الاقتصادي في عينة دول منظمة التعاون الاسلامي؟
- ما هو أثر مؤشرات التنمية البشرية وديناميكية النمو الاقتصادي على نفسه في عينة دول منظمة التعاون الاسلامي؟

2. الفرضيات

سعيا للإجابة عن إشكالية الدراسة، يسمح لنا وضع الفرضيات المسبقة التالية الذكر للإجابة عن التساؤلات المطروحة أعلاه:

- توجد علاقة تبادلية بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية.
- يوجد عدم تجانس وفروق واسعة في مستويات التنمية البشرية لدول المنظمة خصوصا بين دول فئة التنمية البشرية العالية جدا والضعيفة، كما تشهد معظم الدول تذبذب في معدلات النمو الاقتصادي.
- لمؤشرات التنمية البشرية قدرة تفسيرية عالية على شرح تغيرات النمو الاقتصادي.
- تؤثر مؤشرات التنمية البشرية الخاصة بالرجال على النمو الاقتصادي أكثر من المؤشرات الخاصة بالنساء.
- غالبا ما يظهر تأثير موجب لديناميكية النمو الاقتصادي على نفسه وهو نفس الأمر بالنسبة لمؤشرات التنمية البشرية.

3. أهمية البحث

يكتسي هذا البحث أهمية بالغة من حيث أنه بحث أصيل يهتم بدراسة أثر التنمية البشرية على النمو الاقتصادي في دول منظمة التعاون الإسلامي باستعمال تحليل وصفي ونماذج بانل الساكنة والديناميكية، فرغم استفاضة البحث في موضوع النمو الاقتصادي إلا أن دراسة التنمية البشرية لم تدرس بنفس الاستفاضة وخصوصا إذا ذكرنا دراسة العلاقة بينها وبين النمو الاقتصادي، وبالتطرق إلى عينة الدراسة المتمثلة في دول منظمة التعاون الإسلامي فقد أعطى بعدا أكثر تميزا

للدراسة باعتبارها أول دراسة لهذا الموضوع تعتمد على هذه العينة من الدول. كما أن استعمال طرق إحصائية وقياسية متنوعة زاد من أهمية البحث ووزنه العلمي والأكاديمي.

4. الهدف من البحث

تهدف الدراسة بشكل عام إلى التعريف بالنمو الاقتصادي والتنمية البشرية والعناصر المرتبطة بهما وهذا لإعطاء نظرة أوسع وأوضح للموضوع. كما تسعى إلى استعراض واقع النمو الاقتصادي وواقع التنمية البشرية في دول المنظمة، كما يحاول البحث من خلال دراسة تحليلية لمجموعة من المتغيرات الكشف عن المتغيرات المناسبة لدراسة الموضوع الرئيسي للبحث والذي يطرح في الدراسة القياسية، ومن جهة أخرى فإن هذا البحث يهدف إلى إعطاء قيمة مضافة من خلال دراسة تأثير لمؤشرات التنمية البشرية حسب نوع الجنس على النمو الاقتصادي من جهة ودراسة تأثير التنمية البشرية عموما على النمو الاقتصادي من ناحية ديناميكية.

5. المنهج المتبع والأدوات المستخدمة

أستعين في هذا البحث بعدة مناهج من أجل الوصول إلى أكبر عدد من النتائج التي تخدم الموضوع، انطلاقا من المنهج الوصفي الذي استعمل في الفصلين الأول والثاني من خلال استعراض لمختلف المفاهيم والنظريات المتعلقة بشقي الدراسة من نمو اقتصادي وتنمية بشرية وعرض لحالة النمو في عينة الدراسة التي رصدت في تقارير متعددة، وصولا إلى المنهج التحليلي الذي استخدم في الفصل الثاني على قسمين، الأول من أجل فهم وتوضيح لواقع التنمية البشرية في دول منظمة التعاون الإسلامي والقسم الثاني من أجل تحديد المتغيرات المناسبة للدراسة القياسية باستعمال طريقة المركبات الأساسية، وختاما بالمنهج التاريخي الذي درس تطور مؤشرات التنمية البشرية الأساسية وكذا المنهج الاستقرائي بالاعتماد على الأسلوب القياسي، حيث استعملت نماذج بانل الساكنة في قياس تأثير التنمية البشرية حسب نوع الجنس على النمو الاقتصادي من جهة، ونماج بانل الديناميكية في قياس تأثير التنمية البشرية بشكل عام على النمو الاقتصادي من جهة أخرى.

6. أسباب اختيار الموضوع

تنوعت أسباب اختيار الموضوع حيث أن ميول الباحثة إلى المواضيع الاجتماعية هو أهم ما حدد اختيار هذا الموضوع، وأيضا الرغبة في دراسة عينة الدول الإسلامية حدد اختيار دول منظمة التعاون الإسلامي كتنظيم مناسب يضم عينة معتبرة من الدول الإسلامية، كذلك فإن الخلفية الأكاديمية في طور الماستر حددت التوجه الوصفي والقياسي للدراسة. كما لا ننسى الأهمية البالغة للتنمية البشرية بالنظر إلى الأوضاع الراهنة للدول الإسلامية والتي لا يمكن تغطيتها إلا من خلال دراسة مؤشرات التنمية البشرية التي تغطي جوانب واسعة من الأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية وحتى الثقافية...

7. إطار الدراسة

حدد الإطار المكاني للدراسة والمتمثل في دول منظمة التعاون الإسلامي في رقعة جغرافية واسعة شملت 57 دولة إسلامية وأربع قارات، فقد تمثلت الدول الآسيوية في أفغانستان، أذربيجان، بنغلاديش، بروناي دار السلام، إندونيسيا،

كازاخستان، المالديف، ماليزيا، باكستان، طاجاكستان، تركمانستان، أوزباكستان، الإمارات، البحرين، إيران، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، عمان، فلسطين، قطر، السعودية، تركيا، سوريا واليمن. أما الدول الإفريقية فتضم الجزائر، مصر، ليبيا، المغرب، السودان، تونس، البينين، بوركينافاسو، ساحل العاج، الكاميرون، جزر القمر، جيبوتي، الغابون، غينيا، غينيا بيساو، غامبيا، مالي، موزمبيق، موريتانيا، نيجر، نيجيريا، السنغال، سيراليون، الصومال، الشاد، التوغو وأوغندا. وأخيرا توجد دولتان من دول أمريكا الجنوبية هما غويانا وسورينام ودولة أوروبية وحيدة هي ألبانيا. وقد تم استعمال بيانات كل هذه الدول أين تم تحليل التنمية البشرية ل 57 دولة في حدود المعطيات المتوفرة، في حين قام برنامج SPSS بحذف كل من دولة الصومال وجيبوتي لغياب المعطيات اللازمة لإتمام التحليل باستعمال طريقة المركبات الأساسية وهو ما استمر العمل به في الجانب القياسي أي باستعمال 55 دولة من أصل 57. أما فيما يخص الإطار الزمني فقد أنطلق من سنة 1990 وهي سنة انطلاق اصدار مؤشر التنمية البشرية إلى حد سنة 2021 وهي آخر سنة أتيحت فيها المعطيات عند بدأ الدراسة التطبيقية.

8. الدراسات السابقة

تم الاعتماد على العديد من الدراسات السابقة منها التي ذكرت في الأطروحة والبعض الآخر لم تذكر. وبين أهم الدراسات التي ساعدت البحث:

- مذكرة تخرج من أجل نيل شهادة دكتوراه للأستاذ (Bouznit, 2016) تحت عنوان:

« Rendement du capital humain et dynamique de la croissance économique au sein des pays sous-développés : cas des pays arabes de la région du Moyen Orient et Nord d'Afrique (MENA) »

"عائد الاستثمار في رأس المال البشري وديناميكية النمو الاقتصادي في الدول النامية: حالة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA"، وقد هدفت الدراسة إلى تحليل المتغيرات المتسببة في تسجيل معدلات نمو منخفضة بدول MENA خلال الأربع عقود الماضية، وقد استعان الباحث لأجل ذلك إلى طرق تحليل البيانات، تحليل التكامل المشترك وبيانات البانل، وهو ما أعطى نتائج نوعية، أصيلة وذات معنى. وقد توصل الباحث أن حالة الفقر التي يعاني منها رأس المال بشقيه المادي والبشري، وغياب أرباح الإنتاجية هي أسباب ضعف مستويات النمو الاقتصادي في عينة الدراسة، وبالتالي فإن التأثير الإيجابي للوفرات الخارجية وتراكم رأس المال البشري والمادي غير كافية من أجل بناء نمو اقتصادي مستدام وذاتي. ويرجع الباحث فشل رأس المال البشري أساسا إلى رداءة نوعية التعليم وغياب التكامل بينه وبين رأس المال المادي، حالة عدم الاستقرار التي تعيشها الدول، الهيكلة الاقتصادية القديمة.

تهتم الدراسة أعلاه بالبحث في أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في عينة دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا، في حين تبحث دراستنا في أثر التنمية البشرية على النمو الاقتصادي في عينة من دول منظمة التعاون الإسلامي. وقد اتفقت الدراستان في وجود الأثر السلبي لرأس المال البشري على النمو الاقتصادي في دول العينتين، في حين لم تتطرق دراسة بوزنيط إلى باقي مؤشرات التنمية البشرية.

- مقال (Salehi-Isfahani, 2016) تحت عنوان "Human development index in the middle east and north Africa" "التنمية البشرية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA"، حيث يرى الباحث أنه ورغم التحسن الذي

شهدته دول المنطقة على مستوى مؤشرات التنمية البشرية الأساسية من صحة، تعليم ودخل إلا أنها لاتزال تعاني من نقائص في جوانب أخرى لا تزال متأخرة فيها، كما رصد حالة عدم المساواة داخل البلد الواحد، بين وضد فئة ديموغرافية معينة، بين الشباب والنساء. كما حاول لفت الانتباه إلى الخصائص التي تميز المنطقة عن باقي المناطق كالموارد النفطية وتأخر التغيرات الديموغرافية.

تعتبر دراسة صالحي من أهم الدراسات في موضوع التنمية البشرية بدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا، والواضح من العنوان هو اختلافها في عينة الدراسة، كما تعتبر دراسته تعتبر دراسة تحليلية في حين اعتمدت دراستنا على إضافة الدراسة القياسية إلى التحليلية.

- مقال (Ranis, Stewart, & Ramirez, Economic Growth and Human Development, 2000) تحت عنوان "النمو الاقتصادي والتنمية البشرية". ويدرس هذا المقال العلاقة بين التنمية البشرية والنمو الاقتصادي من خلال سلسلتين للتأثير، وقد أظهر وجود علاقة في الاتجاهين خصوصا بالنسبة للإنفاق على التعليم والصحة عند الاناث أثناء الانقال من النمو الاقتصادي نحو التنمية البشرية. وفي المقابل تأثير معدل الاستثمار وتوزيع الدخل معنوي عند الانتقال من التنمية البشرية نحو النمو الاقتصادي. وفي الأخير ينصح الباحثون بالاهتمام بالتنمية البشرية بشكل أوسع لأن تأثيرها يظهر بشكل أكبر على النمو.

يعتبر المقال أعلاه من بين أهم المقالات التنظيرية التي تطرقت إلى اتجاهات العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية، فهو عبارة عن مقال نظري في حين تعتمد نتائج بحثنا على الجانب التحليلي والقياسي.

- مقال (كركب و بن قانة، 2021) تحت عنوان "دراسة قياسية لأثر مؤشرات التنمية البشرية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2018". ويهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين التنمية البشرية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018 باستخدام التكامل المزامن، وقد توصلت الدراسة إلى غياب علاقة تكاملية طويلة الأجل، بل اقتصرت على علاقة تكاملية قصيرة الأجل، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين نصيب الفرد من الدخل الحقيقي الإجمالي ونسب الالتحاق بالمدارس الابتدائية بالنمو الاقتصادي، وعلاقة سلبية بين هذا الأخير ومتوسط العمر المتوقع عند الولادة.

يعتمد مقال كركب وبن قانة على دراسة التنمية البشرية والنمو الاقتصادي في حالة الجزائر، وقد وجدت الدراسة علاقة موجبة في نسب الالتحاق بالمدارس الابتدائية والنمو الاقتصادي في حين أن دراستنا وجدت العكس بالنسبة لتأثير متوسط سنوات الدراسة وسنوات الدراسة المتوقعة على التعليم وتشابهت النتائج بالنسبة لتأثير متوسط العمر المتوقع عند الولادة على النمو الاقتصادي وهذا بالنسبة للنموذج الديناميكي.

- مقال (عمارة، 2022) بعوان "عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في الدول النامية"، تتطرق هذه الدراسة إلى أهم مسببات غياب الاستقرار في الدول النامية، فقد حاولت الدراسة اختبار تأثير الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي في الدول النامية باستعمال الطريقة المعممة للعزوم على 33 دولة بين الفترة 2002-2010. وقد توصل البحث إلى

التأثير الإيجابي للاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي، وفي المقابل فإن التضخم يساهم في زيادة حالة عدم الاستقرار السياسي وعلى النقيض فإن عجز الموازنة يقلل من عدم الاستقرار بعينة الدول النامية.

التقت دراسة عمارة مع دراستنا في نتائج الأثر السلبي لغياب الاستقرار السياسي على الدول النامية في دراسة عمارة وعلى عينة دول منظمة التعاون الإسلامي بالنسبة لدراستنا، وهذا رغم اختلاف طريقة وفترة وعينة الدراسة.

- مقال (علي إ.، 2021) تحت عنوان "دور رأس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصادي: دراسة حالة بعض الدول العربية" وقد سعت الباحثة من خلال هذا المقال إلى دراسة تأثير رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الدول العربية، وخلصت إلى وجود هدر في الموارد البشرية العربية وغياب الاستغلال الأمثل لإمكانياتها. وهذا لعدة أسباب منها ضعف الانفاق على التعليم مع غياب الكفاءة في تسيير هذا الانفاق، غياب التوافق بين مخرجات التعليم وسوق العمل.

تقاربت مجمل تفسيرات دراسة علي حول فشل رأس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصادي في الدول العربية مع ما قدمناه من تفسيرات في هذا البحث رغم وجود اختلاف في طريقة، عينة، وفترة الدراسة وحتى المتغيرات المستخدمة.

يظهر من خلال الدراسات السابقة تنوع في طرح المواضيع، فمنها المتعلقة بالتنمية البشرية وأخرى بالنمو ومنها التي تربط بين المتغيرين، كما تنوعت بين دراسات نظرية وأخرى زاوجت بين الجانب النظري والتطبيقي. كذلك تميزت الدراسات السابقة بالتنوع في دراسة عينة وفترات الدراسة وكذا طرق التحليل والقياس. وقد تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في عدة نقاط نذكر منها:

- أهم ما يميز هذه الدراسة هو عينة الدراسة من ناحية العدد الكبير للدول فهي تضم 57 دولة من أربع قارات، وفئة هذه الدول حيث ينذر وجود دراسة اقتصادية عن الدول الإسلامية.
- اعتمد البحث على مجموعة متنوعة من البرامج والطرق التحليلية والقياسية كالتحليل الوصفي، طريقة المركبات الأساسية وطرق البانل الساكنة والديناميكية.

9. صعوبات البحث

تعددت وتنوعت الصعوبات أثناء انجاز البحث، انطلاقا من شساعة موضوع البحث وتشعبه، وصولا إلى كبر حجم عينة الدراسة وما يترتب عليه من عمل مضاعف على معالجة البيانات والتي احتوت بشكل كبير على قيم ضائعة Valeurs manquantes، وهو ما يصعب عمل الباحث، ويعتبر سبب مشاكل في النتائج المتحصل عليها. كذلك فإن عدم التمكن من الحصول على برنامجي XLstat وStata منع من تنفيذ بعض الخطوات التي كانت ستسهم أكثر في إعطاء نتائج أكثر تناسقا وتسلسلا، كما تعطي مجال أوسع للتقدير وتطبيق الاختبارات الإحصائية على النماذج القياسية المنجزة في الدراسة...

10. هيكل البحث

من أجل خدمة بحثنا هذا والوصول إلى الإجابة عن إشكالية البحث قمنا بتقسيم هذا البحث إلى ثلاث فصول، إذ يعتبر الفصلان الأولان نظريين وأما الثالث فهو يعتبر الجانب التطبيقي للدراسة:

الفصل الأول والمعنون: "التأصيل النظري للنمو الاقتصادي" يضم مفاهيم حول النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والفرق بينهما، كذلك يشمل طرق قياس النمو الاقتصادي وعيوب هذا القياس، محدداته، نظريات النمو التنمية الاقتصادية وأخيرا عرض لواقع النمو الاقتصادي في دول منظمة التعاون الإسلامي.

الفصل الثاني تحت عنوان: "التأصيل النظري للتنمية البشرية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي"، ويضم مفاهيم التنمية البشرية وتطورها، مرورا بطرق قياسها ومؤشراتها وعلاقتها برأس المال البشري، أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية والعلاقة بين كل من التنمية البشرية والنمو الاقتصادي. مع الإشارة إلى أهم التحديات والمعوقات التي تواجه التنمية البشرية.

الفصل الثالث بعنوان: "الدراسة التحليلية والقياسية لأثر التنمية البشرية على النمو الاقتصادي في دول منظمة التعاون الإسلامي"، والذي يضم الجانب التطبيقي للدراسة وينطلق بتحليل وصفي لتطور التنمية البشرية في دول منظمة التعاون الإسلامي من خلال تحليل لبعض مؤشراتها الأساسية، ثم الانتقال إلى تحديد متغيرات الدراسة باستعمال طريقة المركبات الأساسية وختاما بعرض نظري بسيط لنماذج البانل ومن ثم التطبيق على متغيرات الدراسة واستخراج نموذجين للبانل، الأول نموذج ساكن والثاني نموذج ديناميكي.

الفصل الأول:
التأصيل النظري للنمو الاقتصادي

المبحث الأول: النمو والتنمية الاقتصادية

المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي وتطورها

المبحث الثالث: نظريات النمو والتنمية المتعلقة بالدول النامية

تمهيد

تعتبر مناقشة النمو من القضايا الكلاسيكية في علم الاقتصاد، وهذا لما يكتسيه من أهمية في الساحة الاقتصادية. لأنه يعبر عن التطور السنوي لكل دولة يمكن من خلاله تقييم أدائها الاقتصادي ومقارنته بإنجازاتها التي مضت. كما يسمح بمقارنة الدول بعضها ببعض وتحديد الدول المتطورة والمتخلفة التي تحتاج إلى عمل تنموي أكثر. ويستعمل في هذا الإطار مجموعة واسعة من المقاييس والمؤشرات لعقد مقارنات أو أداء حسابات تحدد الوضع الاقتصادي لكل دولة.

عرفت نظريات النمو تطورا وتنوعا بين المدارس الاقتصادية المختلفة، وتعتبر أفكار آدم سميث أول الأفكار المتبلورة والمنظمة فيما يعرف آنذاك بعلم الاقتصاد السياسي، ومعه مؤيدوه من المدرسة التقليدية (الكلاسيكية) كديفيد ريكاردو ومالتوس وآخرون. وقد توالت المدارس والأطروحات بعدها من ماركسية، تقليدية محدثة (نيوكلاسيكية)، كينزية ووصولا إلى نظريات النمو الداخلي ولكن غالبا ما تستعمل مثل هذه النظريات والنماذج في الدول المتطورة لأنها موضوعة على فروض وأسس تصلح لخصائص تلك الدول في حين أنها غالبا لا تصلح للدول المتخلفة لاختلاف ظروفها عن ظروف الدول المتطورة. لذلك فقد ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية موجة من النظريات والنماذج التي تعنى بدراسة النمو والتنمية في الدول النامية وهذا بعد حالات التحرر التي عرفتها معظم الدول المتخلفة ومن أبرزها نظرية النمو المتوازن والنمو غير التوازن ونظرية التبعية الاقتصادية وغيرها الكثير.

وفي هذا الفصل سنحاول التطرق إلى مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي والتنمية ومقاييس النمو وعيوبها. كما سنعرج على نماذج النمو المطروحة من طرف المدارس المختلفة مع الإشارة إلى نقد كل نظرية. وأخيرا سنختتم الفصل بأهم نظريات التنمية أو النمو المتعلقة بالدول النامية ونقدها من جهة والتطرق إلى واقع النمو في دول منظمة التعاون الإسلامي من جهة أخرى.

المبحث الأول: النمو والتنمية الاقتصادية

يتضمن هذا المبحث مجموعة من المفاهيم الأساسية المتعلقة بالنمو والتنمية لاعتبارهما مفهومين لا ينفكان أن يكونا متلازمين في الدراسة والتحليل الاقتصادي وخصوصا في دراستنا هذه. ولكننا نركز هنا على النمو باعتباره موضوع الدراسة، كما وأشرنا إلى أهم مقاييسه وعيوبه وهو ما سيعين في تحديد المؤشرات في الجانب التطبيقي لهذه الدراسة.

المطلب الأول: مفاهيم حول النمو والتنمية الاقتصادية

يتقارب مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية ويتقاطعان في عديد النقاط حتى أنه يصعب الفصل بينها في بعض المسائل، وهذا نظرا للعملية التكاملية بينهما رغم أن التنمية تبقى أشمل من النمو وتتضمنه. لذلك فقد وجب ضبط مفاهيم كل منها وتبيين الفروق التي توجد بينهما.

الفرع الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية

عرفت التنمية الاقتصادية قبل سبعينيات القرن الماضي تركيزا على جانب نمو الناتج الوطني الإجمالي ونصيب الفرد منه، وتحقيق مستويات عالية من العمالة مع السعي إلى التوزيع العادل للدخل، ولكن تبقى هذه الموضوعات الأخيرة جانبية مقارنة باهتمامها الأول بزيادة الناتج الوطني ونصيب الفرد. ومع تحقيق بعض الدول النامية لنتائج مميزة في النمو

مطلع السبعينات، لوحظ غياب انعكاس هذه النتائج على الجانب الاجتماعي، ولهذا فقد تم إعادة النظر في مفاهيم التنمية المطروحة في ذلك الوقت (تودارو، 2006، صفحة 51).

وقد وضعت عدة مفاهيم للتنمية الاقتصادية نذكر في موضعنا هذا بعضا منها. فعرفت التنمية بأنها: "التغيرات الهيكلية التي تحدث في المجتمع بأبعاده المختلفة الاقتصادية، الاجتماعية والتنظيمية، من أجل رفاهية أفراد المجتمع. وهذا يتضمن أن التنمية لا تقتصر على البعد الاقتصادي فقط" (الجميلي، 2018، صفحة 17).

وقد عرفها فريدمان بأنها: "عملية ابتكارية تسبب تحولات في البنية الاجتماعية" (Song, 1970, pp. 11-12) فقد حصر أبعادها في الابتكار والتبعات الاجتماعية لهذا الابتكار.

وبتعريف أكثر شمولية فهي: " تطور مقصود أو متعمد يحدث تغيرات هيكلية في المجتمع تؤدي إلى زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي في الأجل القصير، وفي نفس الوقت تكون موجهة نحو تنمية علاقات اجتماعية وسياسية تكفل زيادة الارتباط بين المكافئة وبين كل من الجهد والإنتاجية كما تستهدف توفير الاحتياجات الأساسية للفرد وضمان حقه في المشاركة وضمان أمنه" (الجمل، 2006، صفحة 24).

وعلى العموم يمكننا إعطاء تعريف خاص انطلاقا مما سبق، بأن التنمية الاقتصادية هي: تغيير هيكلة الاقتصاد ويكون عموما بخطط اقتصادية طويلة الأجل تحدث تغيرات عميقة في بنية الاقتصاد، وهو ما ينعكس على باقي النواحي الاجتماعية والسياسية ... للدولة. تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحسين حياة الأفراد عموما ولا تقتصر على الزيادة في معدل الدخل سنويا.

وتعرف التنمية الاقتصادية عدة أهداف جوهرية متمثلة في:

- توفير الحاجات الأساسية للحياة كالسكن، الحماية والصحة.
- تحسين مستويات المعيشة ويضم تحسين التعليم والحفاظ وحماية القيم.
- توسيع الخيارات الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والمجتمعات كالتخلص من العبودية (تودارو، 2006، الصفحات 58-59).

الفرع الثاني: مفهوم النمو الاقتصادي

يعرف النمو الاقتصادي بأنه: "عبارة عن معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي من فترة إلى أخرى في دولة ما، ويعكس التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية" (الجميلي، 2018، صفحة 13).

كما يعرف بأنه: "زيادة الناتج الحقيقي للمجتمع المعتمد على تطور تلقائي لعناصر الإنتاج، أو تقدم تقني أو تراكم رأس المال وذلك بدون النظر إلى تغير الهيكل الإنتاجي" (الجمل، 2006، صفحة 24).

قام كوزنت Kuznets بتقديم مفهوم حديث للنمو الاقتصادي، فقد زاوج بين البعد الكمي والنوعي في الاقتصاد بينما كان مقتصرا فقط على الكم حيث أعطى تعريفا جديدا للنمو: "النمو الاقتصادي لبلد يمكن تعريفه بأنه الزيادة طويلة الأجل في مقدرته على تقديم سلسلة دائمة التوسع من السلع الاقتصادية لشعبها، تتأسس هذه القدرة المتنامية على التقدم

التقني، التعديلات المؤسساتية والأيديولوجية التي تتطلبها. إن هذه المكونات الثلاثة للتعريف من زيادة الإنتاج، التقدم التقني والتعديلات لها نفس الأهمية" (Pierre , 2010, p. 02).

يمكن أن نضع تعريفا للنمو "بأنه الزيادة في الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي من عام لآخر، ويحدث هذا بزيادة إنتاج هذه السنة مقارنة بإنتاج السنة الفائتة، وهذا من خلال تحفيز محددات النمو الاقتصادي المتاحة لكل بلد".

وتتصف عملية النمو بثلاث خصائص:

- استمرارية عملية النمو في المدى الطويل نسبيا.
- التغير في المقادير الاقتصادية.
- الحركية في المدى الطويل والزمن (الجميلي، 2018، صفحة 13).

الفرع الثالث: أنواع النمو الاقتصادي

توجد ثلاث أنواع من النمو الاقتصادي ونشرحها كالتالي:

1. **النمو التلقائي:** يحدد هذا النوع من النمو بدون تخطيط، ويتميز بالبطء والتدريجية، كما ويتميز بحدوث تقلبات فيه ويعتبر قصير المدى. وفي حال وجود مرونة اجتماعية وثقافية فإن آثاره ستنتقل إلى القطاعات الأخرى. وهو يصف حالة الدول المتقدمة أثناء الثورة الصناعية.

2. **النمو العابر:** تغيب فيه الاستمرارية والثبات، فيحدث نتيجة تظافر عوامل مع بعضها البعض غالبا تكون عوامل خارجية، وما إن تختفي هذه العوامل حتى يزول معها النمو. وينتشر هذا النوع من النمو في البلدان النامية. ونتيجة لعدم ارتباطها بتحولات اجتماعية وثقافية فهو لا يؤثر بالشكل الكافي على مستويات التنمية (الرشدان، 2008، الصفحات 50-51). كما يرتبط هذا النوع من النمو بالصدمات الحادثة في أسعار البترول والتي تنعكس على مؤشرات النمو الاقتصادي بشكل مباشر وآني عند ارتفاع أسعاره، وأشهر مثال لذلك هو المرض الهولندي وانعكاساته على الاقتصاد الهولندي (Henri, 2019, p. 01) في الاجل القصير ثم الاجل الطويل. ويرى Hamilton (1983) أن الصدمات التي تحدث على مستوى أسعار البترول أثرت بشكل واضح على الإنتاج الأمريكي من خلال عدة عوامل كالتضخم، سعر الفائدة، البطالة، سعر الصرف والتجارة وحتى خلق حالة من عدم اليقين في البورصة (Badeeb, Szulczyk, & Lean, 2021, p. 02). وهذا يعني أن هذا النوع من النمو قد يؤثر على مختلف عناصر الاقتصاد خصوصا في الاقتصاديات المرنة والتي يكون فيه خطره أكثر انتشارا وتأثيرا.

3. **النمو المخطط:** يحدث هذا النوع من النمو عند بناء نماذج تخطيط تحدد الموارد المتاحة وطريقة استغلالها وتسطر فيه الأهداف المرجو الوصول إليها. يعتمد نجاح هذا النمو على مدى فعالية، واقعية وانضباط المنظومة العاملة عليه انطلاقا من التخطيط وانتهاء بالتنفيذ. كما يتطلب تظافر كل الجهود بما في ذلك الجهود الشعبية.

يتميز النمو العابر بأنه نمو غير ذاتي الحركة أي أنه نمو تابع، عكس النمو التلقائي والمخطط واللذان يتميزان بالذاتية. ومع استمرار هاذين النوعين فإنهما يتحولان في المدى الطويل إلى نمو مطرد (الرشدان، 2008، صفحة 51).

الفرع الرابع: مقارنة بين النمو والتنمية الاقتصادية

لم يتم التفريق بين مفهوم النمو والتنمية قبل سبعينيات القرن الماضي، فالتنمية تشمل تغيرات هيكلية في الاقتصاد وارتفاع الدخل. بيد أن النمو يقتصر على الزيادة في الدخل الوطني أو نصيب الفرد منه. في حين توجد وجهة نظر أخرى تقول بأن النمو الاقتصادي متعلق بالدول المتقدمة التي انهت مرحلة التنمية منذ عقود، في حين أن التنمية متعلقة بالدول النامية (الجمل، 2006، الصفحات 22-23). ويرجع مبدأ ربط النمو بالدول المتقدمة والتنمية بالدول النامية، بأن الدول المتقدمة حاليا لا تعرف تحولات جذرية في مختلف المجالات عدا زيادة الدخل الوطني أو الفردي، لأنها تخطت مراحل التغيرات الهيكلية في الاقتصاد، الثقافية والزراعية في فترات زمنية مضت. في حين أن الدول النامية لم تحقق هذه القفزات في التنمية لذلك فهي لا زالت تعتبر في مرحلة التنمية (فليح، 2007، الصفحات 66-67).

إذا تتميز التنمية عن النمو بأنها تستهدف تغيير هيكل الاقتصاد وبنيته والنظام الذي يعمل به، حيث يصل التغيير إلى طبيعة المنتجات المصنعة وحتى تغيرات في البنية الاجتماعية (Song, 1970, p. 11).

المطلب الثاني: محددات النمو الاقتصادي

تتعدد محددات النمو الاقتصادي، حيث يتأثر كل اقتصاد بعدد معين من المحددات بقوة على حساب محددات أخرى تبعا لهيكلة وخصائص كل اقتصاد. فهناك بعض الدراسات أظهرت محددات للنمو كالتضخم كدراسة (Bick 2010, Fischer 1993, Khan and Senhadji 2001, Yilmazkuday 2011) والأخرى درست حجم الحكومة، عدد سنوات الانفتاح الاقتصادي، الدخل الأولي للأفراد وكان لها تأثير غير خطي على النمو (Crespo-Cuaresma and Doppelhfer 2007, Yilmazkuday 2011). في حين وجدت هذه الدراسة أن متغيرات كنسبة الاستثمار، التجارة، التضخم، إنفاق الاستهلاك الحكومي كلها تعتبر محددات للنمو الاقتصادي (Leon-Gonzalez & Vinayagathasan, 2015, p. 35/45). وقد جمعت دراسة Hale(2014) أهم المتغيرات التي تؤثر على الدول كمحددات للنمو الاقتصادي في بعض أهم الدراسات التي عالجت موضوع النمو الاقتصادي. فوجد أن أهم المحددات هي مستوى الدخل المحلي الإجمالي، عرق الكنفوشسية، العمر المتوقع، الاستثمار في المعدات، المتغير الوهمي لدول جنوب الصحراء، عرق المسلمين، سيادة القانون، الانفتاح الاقتصادي، درجة الرأسمالية وعرق البروتستانت (Varian, 2014, p. 17). هناك العديد من الدراسات ركزت على دراسة محددات كرأس المال البشري والاجتماعي، تكلفة العمل، البحث والتطوير، البنى التحية، درجة أمان الأشخاص وفعالية النظام القضائي. في حين ركز هذا البحث على دراسة محددات زيادة الإنتاجية في إيطاليا لتجد تكلفة العمالة، الانفاق على البحث والتطوير، بناء السكك الحديدية ووجد أنها محددات تساهم في زيادة الإنتاجية (Millemaci & Ofria, 2016, p. 145). عمل البحث أسفله على دراسة أو تطبيق عدة تقديرات مختلفة الفترات الزمنية تضم سعة كل فترة مكونة من 20 أو 35 سنة ابتداء من 1960-2010، وقد شملت هذه الدراسة 37 متغير مفسر و63 دولة وقد وجدت الدراسة اختلافات وعدم استقرار في الاستنتاجات فيما يتعلق بمحددات النمو بين كل فترة وأخرى. كما أن الانحدار بين الدول دعم محددات للنمو على حساب أخرى. فوجدت الدراسة أن المحددات المتعلقة بالديموغرافيا، التعليم، الاستثمار والتجارة أثرت على النمو في كلى الفترتين (20-35 سنة). في حين أن الدين أثر في فترة 20 سنة فقط. أما محددات

السكان والتعليم فقد كانوا أكثر تأثير في المرحلة المتأخرة من الدراسة (Bruns & Ioannidis, 2020, p. 01/11). محركات النمو الاقتصادي حسب العديد من الدراسات هي الاستهلاك الحكومي، النمو السكاني، استهلاك الطاقة، جودة البيئة، الاستثمار الثابت، البنية التحتية، الاستثمار في النقل والاتصالات، الاستثمار الاجنبي المباشر، رأس المال البشري، التجارة والبحث والتطوير (Saidi, Mani, Mefteh, Shahbaz, & Akhtar, 2020, p. 278). توصلت الدراسة أن للبحث والتطوير تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، وأن البطالة تخفض من النمو. في حين أن الزيادة السكانية لا تترجم بالضرورة إلى نمو اقتصادي، وأن تأثير الهجرة ليس معنوي في عينة الدراسة وهذا يؤكد فرضية أن النمو السكاني لا يرتبط دائما بالنمو الاقتصادي خصوصا عندما يكون اعتماد النمو على زيادة رأس المال بشكل كثيف (Bere, Otoiu, & Bucerzan, 2014, p. 365). تتوافق نتائج بارو مع نتائج النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادية. كما توضح أن المستوى العالي الأولي لرأس المال البشري يعطي مستويات أعلى من النمو الاقتصادي ويزيد من مستويات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. عند مستوى معين من الدخل الفردي يتأثر النمو إيجابيا بسيادة القانون والانفتاح على العالم، وسلبيا بمعدل استهلاك الحكومة إلى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم. يزيد النمو الاقتصادي بزيادة التجارة وينخفض بزيادة معدلات الخصوبة وتعتبر العلاقة بين النمو والاستثمار إيجابية لكنها ضعيفة عندما تكون المتغيرات المذكورة سابقا ثابتة (Barro, 2003, p. 273).

وضعت دراسة He and Xu عدة تصنيفات لمحددات النمو الاقتصادي. الصنف الأول هي متغيرات وضعها صولو متمثلة في الدخل الأولي، رأس المال البشري، الاستثمار في المعدات Equipment Investment، الابتكار والنمو السكاني، الصنف الثاني متعلق بالمحددات الديموغرافية والتي تعبر عن شيخوخة السكان وأهم المتغيرات في هذا الصنف هي العمر المتوقع ونسب الخصوبة. الصنف الثالث هي المتغيرات السياسية كالتجارة المفتوحة. وأخيرا الصنف الرابع متعلق بالمؤسسات والتي تقاس بعدة متغيرات كقيود السلطة التنفيذية، خطر نزع الملكية، فعالية الحوكمة، البيروقراطية، الحريات المدنية، الحقوق السياسية وسيادة القانون. في حين وجدت هذه الدراسة أن محددات النمو هي الدخل الأولي، متوسط العمر المتوقع والاستثمار في المعدات (He & Xu, 2019, p. 811/817).

الفرع الأول: محددات النمو التقليدية

تضم هذه الفئة محددات النمو التقليدية المعروفة في نظريات النمو الاقتصادي متمثلة في رأس المال المادي والبشري، القوى العاملة، الموارد الطبيعية، وأخيرا التقدم التقني أو التكنولوجيا.

1. رأس المال المادي

يعتبر Aschauer(1989) من بين الأوائل الذين أدخلوا مصطلح الاستثمار في البنية التحتية Infrastructure Investment فقد اعتبر متغيرا تفسيريا جديدا في معادلة الإنتاج للنظرية النيوكلاسيكية وقد اهتمت عدة أبحاث بدراسة تأثيرات رأس المال المادي والاستثمار على النمو. وقد وجدت دراسة Khadaroo and seetanah (2008) أن تحسين البنى التحتية يخفض التكاليف، خصوصا منها الخاصة بالنقل التي تزيد من فعالية الشركات المحلية والأجنبية. كما وجدت دراسات أخرى أن لموانئ الشحن دور كبير في النمو الاقتصادي الصيني والكوري (Saidi, Mani, Mefteh, Shahbaz, & Akhtar, 2020, pp. 277-279).

عملت دراسة Sala-i-Martin and Elsa Artadi (2003) على البحث في العلاقة بين الاستثمار والنمو في البلدان الافريقية، والملاحظ أن نسب الاستثمار في هذه الدول (24.6%) كانت أكبر من نسبته في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD (22.9%). وقد وضعا عدة خصائص للاستثمار في البلدان العربية نذكر منها:

- تعتمد هذه البلدان على الاستثمار العام أكثر من الخاص. ويتميز هذا النوع من الاستثمار العام بنقص الإنتاجية وأن عملية اقتطاع الضرائب لتمويله تهلك القطاع الخاص.
- عدم استغلال المدخرات في إقامة مشاريع استثمارية، مع غياب الفعالية في الأسواق المالية أو حتى انعدامها والتي تتميز بالركود مع تركز نشاط الأسواق المالية في المؤسسات المالية.
- ضعف الإنتاجية بالنسبة للمشاريع بحيث أظهر مؤشر يقيس كفاءة المشاريع الاستثمارية أنه سالب في غالبية البلدان العربية للفترة (1981-1996) (الجلبي، 2013، صفحة 387). وعلى النقيض في نماذج النمو ل(1990) Barro و(1990) Robelo ظهرت علاقة طردية بين معدل نمو الدخل الفردي ومعدل الاستثمار (Barro, Economic Growth in a Cross Section of Countries, 1991, p. 422).

وضعت عدة أسباب لتفسير هذه النتائج السلبية للاستثمار نجد على رأسها المشاكل السياسية وغياب الاستقرار السياسي نتيجة الحروب التي حطمت البنية التحتية والاجتماعية، فرض قوانين تحد من الحرية الاقتصادية للمؤسسات ما يشل البيئة الاستثمارية، ضعف في تكوين الفرد وبالتالي ضعف في رأس المال البشري والذي يخفض إنتاجية العامل وخيارات رب العمل (الجلبي، 2013، صفحة 388).

2. رأس المال البشري

وجد بارو أن هناك اختلافا كبيرا في النمو الاقتصادي بين البلدان وهو مرتبط بمجموعة واسعة من المتغيرات التفسيرية. على مستوى الدول التي يكون مستوى الدخل الفردي فيها منخفض فإن النمو الاقتصادي يتعلق بشكل كبير بالمستوى الأولي من رأس المال البشري ويتحدد بالتحصيل العلمي، العمر المتوقع ومجموعة أخرى من المتغيرات المرتبطة بالسياسات الوطنية (Barro, Determinants of Economic Growth in a Panel of Countries, 2003, p. 273). اختلفت محددات النمو عبر فترات النمو. بينما أظهرت فترات النمو الأولى (المبكرة) دعم أقل لمحددات الدراسة، فقد أظهرت فترات النمو اللاحقة (المتأخرة) دعم أكبر لمحددات النمو (Bruns & Ioannidis, 2020, p. 08). فعند مستوى مبدئي معين من نصيب الفرد من الدخل، يكون معدل النمو الاقتصادي مرتبطا إيجابيا بمستوى رأس المال البشري المبدئي. إذا فالدول الفقيرة تلحق بالدول الغنية إذا امتلكت مستوى عالي أولي من رأس المال البشري لكل فرد. وهذا المستوى العالي يؤدي إلى خفض مستويات الخصوبة ويرفع مستويات الاستثمار المادي إلى الناتج المحلي الإجمالي (Barro, Economic Growth in a Cross Section of Countries, 1991, p. 437).

يساعد الاستثمار في رأس المال البشري على رفع المستوى المعرفي الذي يحفز المستوى التقني وهو ما تظهره النظريات الحديثة في النمو الاقتصادي. فهو يعزز الحالة التنافسية داخل الأسواق، ويحفز كفاءة الأسواق والمؤسسات (وعيل، 2011، صفحة 193). ويعد التعليم عموما من أهم عوامل النمو الاقتصادي وقد تم دراسة هذه العلاقة من قبل كثير من الباحثين،

فالتعليم خصوصا في مراحله المتقدمة يؤثر على النمو بطرق متعددة، منها زيادة انتاجية العمال من خلال تراكم المعارف والخبرات وتسهيل الوصول إلى التكنولوجيا. وقد قام بارو Barro (2002, 2013) بدراسة العلاقة السببية بين النمو والتعليم ووجد أن التعليم ذو تأثير معنوي على النمو في عينة الدراسة، كما أوضح وجود علاقة سببية مباشرة بين التعليم مقاسا بنسب الدراسة والنمو الاقتصادي. في حين وضع لوكاس 1988 نظرية في النمو الداخلي والتي تعتبر رأس المال البشري كعامل من عوامل النمو الاقتصادي ووضع التعليم كمؤشر لتراكم رأس المال البشري. وجاء منكيو 1992 بنفس النتائج فأوضح تأثير رأس المال البشري على النمو الاقتصادي. ووجدت هذه الدراسة أن هناك علاقة في المدى الطويل بين النمو الاقتصادي والتعليم العالي (Mariana, 2015, pp. 404-405/411). ومن جهة أخرى وجد كل Barro and Sala-i-martin (1995) أن للتعليم العالي دورا كبيرا على النمو الاقتصادي مقارنة بالتعليم الابتدائي والثانوي (Bere, Otoiu, & Bucerzan, 2014, p. 358). أوضح Nelson and phelps (1966) أن الدول التي تمتلك مخزون كبير من رأس المال البشري يسهل عليها اكتساب التكنولوجيا واستيعاب قدر كبير من المنتجات والأفكار الجديدة، وهذا يدفعها للنمو بشكل أسرع ويجعلها تواكب التطورات التكنولوجية. كما يفترض Becker, Meply and Tamura (1990) أن معدل العائد على رأس المال البشري يزيد عن حد معين بسبب الفوائد التي يحققها رأس المال البشري (Barro, Economic Growth in a Cross Section of Countries, 1991, p. 409). أوضح Frenkel and Bosworth أن إضافة متغير رأس المال البشري يزيد من القوة التفسيرية لنموذج النمو الاقتصادي. يقدر Krueger الفرق بين الدول المصنعة والدول المتخلفة سنة 1960 إلى فرق في رأس المال البشري قدره بنسبة 60%. وبالعودة إلى دراسة Nordhaus الذي استعمل تقنية Denison فقد وجد أن التعليم يؤثر بشكل طفيف في نمو الإنتاجية والدخل، وبالتالي يفسر فروق طفيفة بين الدول (Mankiw, Phelps, & Romer, 1995, pp. 322-323).

3. القوى العاملة

يتم خلق الثروة من خلال معامل العمل وانتاجية العامل تحدد من خلال النسبية بين كمية السلع المنتجة والكمية المستعملة من عامل العمل (Guellec & Ralle, 2003, p. 14). وتتحدد قوة العمل من خلال معدل الخصوبة والوفيات، فالفرق بين المعدلين لا يظهر تأثيره على المدى القصير بل يكون ذو تأثير على المدى البعيد، فهو يحدد القوة العمالية المستقبلية بعد تخطي مرحلة الإعالة السكانية (من 1-15سنة) (تودارو، 2006، صفحة 327). كما لا تعتبر الزيادة السكانية في حد ذاتها عامل محفز على زيادة الطلب إذا اقترنت بانخفاض أو ضعف في مستوى الأجور لكل فرد لأنها ستصبح عاملا غير محبب. وفي المقابل إذا تزامن النمو السكاني مع زيادة الدخل الفردي ستكون عاملا محفزا لزيادة الإنتاج (Beauchamp, 1997, p. 61). وعادة ما يظهر جدل واسع في عامل النمو السكاني من حيث كونه عاملا إيجابيا أو سلبيا في النمو الاقتصادي. لذلك يقيد معدل النمو السكاني بأن يكون أصغر من معدلات النمو الاقتصادي. وفي الشأن العربي يرى بعض الاقتصاديين أن النمو السكاني يعد عائقا للنمو باعتبار المستويات المنخفضة للإنتاج (وعيل، 2011، صفحة 191). وفي نماذج النمو أين تكون معدلات الخصوبة معاملا داخليا كدراسة Barro and becker (1989) و Murphy and Tamura (1990) أظهرت أن نصيب الفرد من الدخل ومعدل الخصوبة الصافي يرتبطان بعلاقة عكسية.

فالدراسة تفسر ذلك أن زيادة قيمة الوالدين ترفع تكلفة زيادة الأطفال، فالميل في زيادة هذه التكلفة تؤدي إلى الميل في تخفيض الخصوبة، لذلك يتجه الأشخاص إلى الادخار بدل الانفاق على الأطفال (Barro, Economic Growth in a Cross Section of Countries, 1991, p. 422). أظهرت نتائج هذه الدراسة أن النمو السكاني ذو تأثير إيجابي في الامريكيتين، لكنه غير معنوي في دول إفريقيا وآسيا. كما أن معامل نصيب الفرد الأولي من الثروة Initial Per-Capita Wealth معنوي وذو تأثير موجب في إفريقيا وآسيا وغير معنوي في الأمريكيتين (Greir & Tullock, 1989, p. 274). هذا التوجه الذي يظهر في الساحة الاقتصادية عن الدور الذي يلعبه النمو السكاني إيجابي هو أم سلبي على النمو الاقتصادي يفسر عادة بأن البلدان التي تعرف فائضا في العمالة يرتبط فيها تأثير السكان فيه على مقدرة الاقتصاد في استيعاب هذه الزيادة السكانية، كذلك فهو مرتبط بحجم ونوع التراكم الرأسمالي ومهارات التنظيم داخل الاقتصاد. إلا أن مختلف أنواع الاستثمار في رأس المال البشري سواء بالمعدات، المباني أو من خلال التعليم والتدريب يؤدي إلى زيادة معتبرة في إنتاجية العمال (تودارو، 2006، الصفحات 171-172).

4. الموارد الطبيعية

من أجل التفريق بين الاعتماد على الموارد الطبيعية ووفرتها في البلاد، يستخدم مقياس صادرات الموارد أو المعادن إلى الناتج المحلي الإجمالي GDP. فالتنويع في هياكل الإنتاج يقلل الاعتماد على الموارد رغم توفرها ويحفز النمو بالضرورة. كما أن التبعية لهذه الموارد يعكس الفشل الاقتصادي والمؤسسي والسياسي للبلد. فقد أوضحت معظم الدراسات وجود علاقة بين توافر المواد الطبيعية وكل من انتشار الفساد، فشل الديموقراطية، ضعف مختلف مؤشرات الحوكمة، وقد وجد أن للموارد الطبيعية تأثير إيجابي بالغ إذا تعدت جودة المؤسسات بهذه الدول عتبة معينة (Bergougui & Murshed, 2021, pp. 02-03). وفي مقال لروستو Rostow (1961) يعتبر أن توفر الموارد الطبيعية تساهم في التنمية الصناعية لأنها توفر الموارد الأولية كشرط يمد دفعة قوية للبلدان الأقل نموا. وفي نفس السياق يرى Balassa (1980) أن الموارد الطبيعية تساهم في التنمية الصناعية لأنها توفر رؤوس الأموال المادية وتزيد الطلب على المنتجات الصناعية (Henri, 2019, p. 01). ومن جهته يؤكد Beaudreau (2010) أن مصادر الطاقة هي المؤشر الأساسي في العلاقة بين استهلاك الطاقة والنمو الاقتصادي. فالتوسع في النمو الاقتصادي متعلق بتوفر الموارد الطاقوية خصوصا في المدى الطويل. وبهذا فإن الدول الغنية بهذه الثروات تستفيد من توفرها بتكاليف منخفضة، لكن لعنة الموارد الطبيعية تؤثر بشكل سلبي على بعض العوامل في حالة الاعتماد المفرط عليها وغياب الكفاءة في استغلالها في الإنتاج. فالرفاهية التي يقدمها توفر هذه الموارد تحرض على زيادة استهلاك المنتجات وارتفاع الدخول مما يرفع المستوى العام للأسعار إلى جانب ارتفاع سعر الصرف وهذا يقلل من تنافسية الإنتاج الوطني في السوق العالمي. كما يغيب استغلال هذه الموارد في القطاعات المنتجة بالنسبة للبلدان الغنية بهذه الثروات مع غياب التوزيع العادل لعوائدها (Adekoya , 2021, p. 02). وبالمقابل، بالنسبة للبلدان التي تستورد المواد الخام فإن ارتفاع أسعار المواد الأولية يضر بتوازن الميزان التجاري، كما يخلق ارتفاع تكاليف الإنتاج وحالة من التضخم في تكاليف المدخلات. كنتيجة أيضا لهذا الارتفاع فإن الاستثمارات تنخفض والبطالة ترتفع وتعرف انخفاض القدرة الشرائية (Kırca, Canbay, & Pirali, 2020, p. 02).

يرتبط تأثير النفط إيجابي كان أو سلبي بنوع الصدمة التي قد يتعرض لها. فالصدمة التي ترفع من سعر النفط ستعود بالإيجاب على الدول المنتجة له، والعكس وهذا بالتأكيد ينعكس على النمو الاقتصادي بشكل مباشر. ولكن الارتفاع المبالغ فيه للريوع قد يؤدي إلى زيادة سعر الصرف ومن ثم تعطيل الصادرات الأخرى، وبالمقابل انخفاض الريوع يعدل سعر الصرف بما يساعد زيادة صادرات المنتجات الأخرى ويجعلها تنافسية وينشط النمو. وتمتد لعنة الموارد الطبيعية إلى ارتفاع الأسعار النسبية غير المرتبطة بالموارد، فتفقد المنتجات قدرتها التنافسية في السوق العالمي. كما يمتد التأثير إلى القطاعات الأخرى من زراعة وصناعة والتي يتم توجيه عواملها من عمالة ورؤوس أموال إلى قطاع الموارد على حساب تلك القطاعات. وجدت هذه الدراسة المشار إليها أن تأثير الصدمات يختلف من قطاع لآخر، فقد وجدت أن قطاع الزراعة والنقل استفادت من صدمة ارتفاع الأسعار، في حين أن التأثير كان سلبيا على قطاع الصناعة ولكنها استفادت من صدمة انخفاض الأسعار، وأظهرت أن أعراض المرض الهولندي على الاقتصاد الماليزي جاء من خلال سعر الصرف (Badeeb, Szulczyk, & Lean, 2021, p. 01/10). إن انخفاض أسعار البترول يؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج ومن ثم تنعكس في زيادة النمو. فدراسة أسباب ونتائج الانخفاض تأخذ حيزا مهما في بحوث النمو. وقد أوضحت الدراسات التي سبقت أزمة وباء كورونا-19 أن الأحداث السياسية غالبا هي المتحكمة في الأسعار، ولكن بقدوم هذا الوباء خلق حالة من عدم اليقين والتخبط لدى صناع القرار. حيث عرفت أسعار البترول انخفاضا دراماتيكيا من 61 دولار في 2 جانفي 2020 إلى 12 دولار في 28 أفريل 2020. ولكن هذا الانخفاض لم يتم الاستفادة منه بالشكل الكافي في خفض تكاليف الإنتاج لأن العالم عرف حالة من الإغلاق غير مسبوقة، فقد تم غلق المصانع وتوقفت نسبة عالية من وسائل النقل وهما القطاعان الأكثر استهلاكا للطاقة (Cui, et al., 2021, pp. 01-02).

من جانب أخر فإن ما يسمى بالمرض الهولندي يفسر عمليا الحالة التي قد تؤدي إلى وفرة الموارد الطبيعية. وهذا ما نراه واضحا في دول إفريقية تتسم بغناها بالموارد الطبيعية مقابل الفقر وتدني مستويات الدخل بها. كما أن الأجور والدخل في هذا القطاع مغرية مقارنة بالقطاعات الأخرى. كذلك يطرح Frankel (2010) مشكل تغول الشركات متعددة الجنسيات التي تعمل غالبا على استخراج الموارد الطبيعية في البلدان النامية، حيث تفرض شروطها على تلك الدول وتتجنب دفع الضرائب وتعمل على حرمان هذه الدول من حقوقها في مجال الاستخراج، كما أن هذه الشركات لا تقدم التزامات اجتماعية أو بيئية تساعد في النمو والتنمية (Henri, 2019, pp. 01-02). ويعتبر إنتاج الموارد الطبيعية أهم مصدر لدول كالجزائر، أنغولا، جمهورية الكونغو، مصر، غينيا الاستوائية، الجابون، ليبيا، نيجيريا، السودان وجنوب السودان. حيث تمثل هذه الدول إجمالي انتاج يصل إلى حوالي 6 ونصف مليون برميل يوميا وفقا لأوبك 2019 (İnal, Addi, Çakmak, Torusdağ, & Çalışkan, 2022, p. 1635). ويعود الأداء السيء لبلدان إفريقيا إلى التبعية للموارد الطبيعية حيث أرجعت عديد المدارس السبب إلى غياب القدرة على تسيير الموارد المستخرجة فقد تمكنت لعنة الموارد التأثير على هذه البلدان لضعف رأس مالها البشري، كما يضاف إليه الخلفية المؤسسية السيئة الموروثة عن الاستعمار (Sofien, 2019, pp. 01-02).

5. التقدم التقني أو التكنولوجيا

يمكن تعريف التكنولوجيا بأنها " مجموعة من المعارف المتعلقة بحدث معين ونشاط مرتبط بالإنتاج وتحويل المواد". وحسب Rosenberg (1982) " فهو يعني زيادة كفاءة الفرد في توسيع الإنتاج وصناعة منتجات جديدة". ويسمح هذا العامل باستعمال التقنية لعدة مرات متتالية من طرف عدد غير محدد من الأفراد في نفس الوقت وهو ما يجعله سلعة غير تنافسية في نظرية السلع العامة Biens Publics. وهذا ما يميز هذا العامل لتحفيز الوفورات الخارجية (Guellec & Ralle, 2003, pp. 48-49).

خلال القرن 18 و19 عرفت بريطانيا ودول أوروبا الغربية معدلات نمو بطيئة بالمقاييس الحديثة حتى في عز الثورة الصناعية ولكن كون هذا النمو مستمر ومستديم بدأ الدخل المحلي الإجمالي بالارتفاع بشكل مطرد بسبب التطور والتقدم التقني الذي دفع بهذه الدول إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية بعيدا عن باقي دول العالم (Durlauf, Johnson, & Temple, 2005, p. 562). بينما ركزت المدرسة النيوكلاسيكية على رأس المال والعمل واعتبرت التقدم التقني عامل خارجي، عملت نظرية النمو الداخلي على ادخال المعرفة كمتغير داخلي. ومن خلال دراسة(1987) Fegerberg لخمسة وعشرين دولة صناعية وجد علاقة وطيدة بين النمو الاقتصادي ومستوى التقدم التكنولوجي (Bere, Otoiu, & Bucerzan, 2014, p. 358). وأوضح James Duesenberry أن تطوير التقنيات الحديثة لا يكون فقط من خلال الالتحاق بالمدرسة والتحصل على شهادة، بل يجب أن يكمل بأنواع أخرى من التعليم والتدريب وخوض احتكاكات وتعاملات مع الأجانب (Mankiw, Phelps, & Romer, 1995, p. 320).

الفرع الثاني: محددات النمو الخاصة بالانفتاح الاقتصادي

يضم هذا الفرع محددين للنمو مرتبطين بالانفتاح الاقتصادي متمثلين في الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري.

1. الاستثمار الأجنبي المباشر

توجد منافع كبيرة للاستثمار الأجنبي المباشر على الدولة المضيفة للاستثمار منها: مساهمة رأس المال، انتقال التكنولوجيا واكتساب خبرات التسيير. وتظهر الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر بشكل سريع على الاقتصاد من خلال توفير رؤوس الأموال الثابتة والمتجددة، تجديد الاقتصاد، زيادة القوة التصديرية وأخيرا زيادة وتحسين الطلب في الاقتصاد وزيادة الثروات. ويسمح كذلك باكتساب مهارات انتاج جديدة وبالتالي تحسن الاستهلاك والمنتجات ورؤوس الأموال على حد سواء. حيث تسمح المؤسسات المتقدمة تكنولوجيا بزيادة فعالية نشاطات المؤسسات المحلية، كما أن المؤسسات الأجنبية المنتجة تخفض مستويات البطالة من خلال خلق فرص عمل وتدريب عمال مهرة محليين. إضافة إلى ذلك تؤثر فروع الشركات الأجنبية بشكل غير مباشر من خلال تحفيز الشركات المحلية على رفع مستوى ومعايير انتاجها كي تتمكن من منافسة هذه الفروع، لكن في بعض الحالات قد تؤدي المنافسة الكبيرة إلى إفلاس الشركات المحلية. فكما أن لتوظيف رؤوس الأموال التي يخلقها الاستثمار الأجنبي المباشر فوائد ومزايا فإنه يمكن أن يخلق أثر المزاحمة بالنسبة للشركات المحلية (Chisagiu, 2015, p. 722). يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر في حالة حدوث تكامل بينه وبين الاستثمار المحلي على

خلق طفرة كبيرة في النمو، على خلاف المشاكل التي يمكن أن يسببها إذا كانت علاقة عكسية وندية بين النوعين من الاستثمار والتي قد تؤدي إلى حدوث منافسة قد تؤدي إلى إفلاس المؤسسات المحلية بضعف امكانياتها وأساليب انتاجها (وعيل، 2011، صفحة 192). في خضم العولمة وآثارها على الدول، تسارع الدول النامية إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهو ما يسمح للدول بزيادة الأنشطة الاقتصادية المحلية وارتفاع الأجور مع انخفاض البطالة. وفي إطار سعي كل دولة إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر عملت على تطوير أنظمة الإنتاج ابتداء من تحسين أنظمة النقل وجعلها أكثر فعالية، لذلك ظهر معامل النقل كعامل أساسي في عملية النمو الاقتصادي وهذا إلى جانب الأنظمة اللوجيستية التي تعد مكملا لأنظمة النقل (القضايا اللوجيستية من تخزين، تعبئة وتغليف) وتطور الجانب اللوجيستي للشركات يخفض من مستويات التخزين وبالتالي تخفيض تكاليف وزيادة الأرباح وهذا يعتبر مصدرا لجذب هذه الاستثمارات (Pervaiz, Saidi, Mani, Mefteh, & Shahbaz , 2020, p. 278). إن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في تعزيز تراكم الاحتياطات ويحفز النمو والثروة، ويعمل تعزيز تراكم الاحتياطات على خفض مستويات الاستهلاك على المدى القصير، ويتحكم في البلدان ذات التكلفة الكبيرة لدخل الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ لا تكون سياسات الاحتياطي فعالة في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر لذلك تكون وتيرة تراكم رأس المال بطيئة (Matsumoto, 2022, p. 261).

2. الانفتاح التجاري

يساعد الانفتاح التجاري في زيادة النمو من خلال مساهمته في الانتقال التكنولوجي بين البلدان (Mankiw, Phelps, & Romer, 1995, p. 321). ويقيس هذا المحدد المعاملات التجارية الخارجية من تصدير واستيراد، وقد أظهر صندوق النقد الدولي في دراسة أجراها أن معدلات النمو المرتفعة مرتبطة بالدول الأكثر انفتاحا، لذلك فإن الصندوق الدولي يدعم هذا النوع من التحرر، ويضرب بذلك مثال الدول المصنعة بعد الحرب العالمية الثانية وانفتاحها على بعضها البعض، الأمر الذي سرع من عملية الإنتاج والنمو في خمسينيات وستينيات القرن الماضي (وعيل، 2011، الصفحات 189-190). أظهرت دراسة Doppelhofer and others أن لسنوات الانفتاح التجاري تأثيرا إيجابيا على النمو الاقتصادي (Doppelhofer, Miller, & Sala-i-Martin, 2003, p. 29). وبنفس النتيجة خلصت دراسة Sala-i-Martin بأن عدد سنوات الانفتاح الاقتصادي ما بين 1950-1990 له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي (Sala-i-Martin , 1997, p. 12).

في دراسة أجرها كل من Frankel and Romer (1999) اهتمت بالبحث في مشكل التجارة من زاوية العوامل الجغرافية، فهناك بعض الدول تتميز بتجارة واسعة فقط لأنها بالقرب من الدول ذات كثافة سكانية عالية، ودول أخرى ذات تجارة أقل فقط لأنها معزولة جغرافيا. إذا فالتغير في التجارة والذي يعود إلى عوامل جغرافية يعتبر كتجربة طبيعية لتفسير تأثيرات التجارة. كما بينت نتائج الدراسة أن التجارة تحفز وترفع الدخل، حيث أن زيادة 1% في معدل التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي يزيد من دخل الفرد على الأقل ب 0.5%، فيظهر أن التجارة تزيد الدخل من خلال تراكم رأس المال المادي والبشري وكذا زيادة مخرجات رأس المال عن مستوى معين كما أوضحت النتائج أن الدول الأكبر والتي تملك معاملات وفرص تجارية خارجية أكبر حققت مستويات أعلى من الدخل، وقد بينت التقديرات أن زيادة مساحة الدولة ب 1%

يؤدي إلى زيادة الدخل ب 0.1% أو أكثر (Jeffrey & David, 1999, p. 394). فالدول ذات الخصائص الجغرافية المواتية عرفت نموا تجاريا أكثر، وارتبطت هذه الخصائص بوجود مؤسسات متطورة، ويرتبط حجم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ارتباطا وثيقا بحجم السوق المحلي والوصول إلى الأسواق الخارجية. وأظهرت النتائج ارتباط بين سيادة القانون والتجارة بالعوامل الجغرافية كالبعد عن خط الاستواء والتي تملك تأثيرا مباشرا على دخل الأفراد، وحسب النتائج يمكن الاستعانة بمؤشرات التجارة الدولية والمؤسسات لدراسة الاختلافات بين الدول في المدى البعيد، لكن الدور النسبي لمتغيرات التجارة أكبر وأهم من متغيرات المؤسسات في التنبؤ بالنمو في المدى الطويل (Dollar & Kraay, 2003, p. 135/161).

الفرع الثالث: محددات النمو المالية

يضم هذا الفرع ثلاث محددات للنمو تتعلق بالجانب المالي للاقتصاد وتتمثل بسعر الصرف، الانفاق الحكومي والتضخم.

1. سعر الصرف الحقيقي

إن كل السياسات التي تؤدي إلى زيادة معدل الادخار النسبي مقارنة بالاستثمار ستؤدي إلى خفض في معدلات سعر الصرف (Haddad & Pancaro, 2010, p. 01). كما أن تشوهات سعر الصرف الحقيقي وانحرافات السوق السوداء هي متغيرات تفسر كمؤشر لحالة الشك التي تصيب الاقتصاد والتي لا تؤدي إلى تشجيع الاستثمار أو كبحه (Sala-i-Martin , 1997, p. 11).

تظهر الدراسات التجريبية أن النمو الاقتصادي السريع مرتبط بانخفاض سعر الصرف الحقيقي. فمن جهته وجد Rodrik (2009) أن تخفيض معدلات سعر الصرف يحفز النمو الاقتصادي، ويعزز ربحية النشاطات التجارية. تتميز أسواق الدول النامية بأن القطاعات التجارية فيها ضيقة جدا مقارنة بالقطاعات غير التجارية، وتشهد ضعف القطاع المؤسسي وفشل الأسواق، لذلك يعمل تخفيض قيمة سعر الصرف على تغطية هذا الأثر السلبي والذي يعزز ربحية القطاع التجاري ومن ثم يجعله يتوسع ويحقق النمو. وعلى النقيض أظهر Yeyati and Sturzenegger (2007) أن سعر الصرف لا يحفز الإنتاج من خلال القطاع التجاري وإنما من خلال زيادة الادخار والتراكمات الرأسمالية. في حين يدعو Servén (2010) إلى تخفيض قيمة سعر الصرف الذي يدعم النمو من خلال العوامل الخارجية للتعلم بالممارسة في قطاع السلع التجارية. وأكد Calderon (2005) أن كل من الزيادة والانخفاض المفرطين في سعر الصرف الحقيقي يؤديان إلى مشاكل كبيرة في الاقتصاد وبالتالي تعيق النمو، ولكن على المدى القصير فإن تخفيض سعر الصرف الحقيقي يفيد ويرفع النمو فقط في البلدان النامية والتي تتميز بمستويات دخل ضعيفة، في حين أنه في المدى البعيد يصبح هذا التأثير سلبيا (Haddad & Pancaro, 2010, pp. 01-02).

تنعكس تقلبات سعر الصرف على تقلبات أسعار السلع والخدمات وتخلف حالة من عدم اليقين ما ينعكس سلبا على الاستثمارات وجودتها. وتعكس على أسعار الفائدة التي تصبح متقلبة وبالتالي يصبح القطاع المصرفي متقلبا ويغيب الاستقرار المالي. كل هذه الأمور تؤثر على ربحية الشركات وبالتالي على النمو الاقتصادي. ولكن في النهاية تبقى هذه الآثار

متعلقة بسياسات الاستقرار الكلي للاقتصاد. كما أن تطور الأسواق المالية والقطاع المالي عموما يعطي حلولا ومجالا واسعا لإيجاد حلول باستخدام الأدوات المالية المعقدة (Haddad & Pancaro, 2010, p. 03).

2. الانفاق الحكومي

اختلفت الدراسات الاقتصادية حول الدور الذي يلعبه الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، فجزء يساير النظرية الكينزية بأن الإنفاق الحكومي يعزز النمو الاقتصادي وآخرون يرون بالعكس، وهناك فرضية أخرى تقول بأن الانفاق العام يساهم في تعزيز الإيرادات الضريبية وفرضية أخرى تقول بالعكس (Olayungbo & Olayemi, 2018, p. 247). عند حدوث الأزمات الاقتصادية تعمل الحكومة على خفض النفقات العامة وتعمل في المقابل على زيادة الضرائب، فالسياسات المالية تتأثر بالإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي. إن الدولة تستطيع من خلال الانفاق العام التحكم في الأداء الاقتصادي. وقد وجدت الدراسات الحديثة أن زيادة الضرائب تؤدي إلى ركود في المدى القصير والمتوسط وتكون أقل فعالية في معالجة الديون مقارنة بسياسة خفض الانفاق الحكومي، فهذا الأخير يؤدي إلى توسيع الاقتصاد في المدى المتوسط وهذا لأجل حالة الارتياح لدى المستثمرين حيث يتوقعون أن الضرائب ستكون أقل وأنها لن تزيد خلال الفترة اللاحقة (Divino, Maciel, & Sosa, 2020, pp. 155-156).

وجدت دراسة Barro (1989,1990) أن زيادة معدل إنفاق الاستهلاك الحكومي الحقيقي إلى الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي تؤثر سلبا على النمو والاستثمار، وعلل ذلك أن الاستهلاك الحكومي لا يخدم الإنتاجية الخاصة (للمؤسسات الخاصة) ولكنها تخفض الادخار والنمو من خلال تأثير الضرائب أو برامج الانفاق الحكومي (Barro, Economic Growth in a Cross Section of Countries, 1991, p. 430). بينت النتائج أن حصة الاستهلاك الحكومي من الدخل المحلي الإجمالي أثرت بشكل سلبي على النمو الاقتصادي، فهذا النمو في الاستهلاك لا يميل إلى المساهمة في النمو بشكل مباشر، وفي المقابل يتم تمويل هذا الاستهلاك من الضرائب. كذلك فقد أظهر معامل حصة الاستثمار العام تأثير سلبي على النمو (Doppelhofer, Miller, & Sala-i-Martin, 2003, p. 29).

أما بالنسبة للدول النفطية والتي تعتمد إيراداتها بشكل كبير على النفط، فإنه وبالتأكيد مستويات الانفاق الحكومي ستكون مرتبطة بتقلبات أسعار النفط في السوق الدولي والأزمات التي يمكن أن تحدث في هذا السوق على المستوى العالمي، وأكثر ما يتضرر عند حدوث صدمات في الأسعار هي النفقات على المشاريع التنموية. وهذا يؤكد ضعف النظام المالي لهذه الدول لأنها في حالة الصدمات سرعان ما تعاني من عجز في الميزانية (Hamdi & Sbia, 2013, p. 2013). ومن زاوية أخرى لدراسة النفقات، فالفساد يستهدف قطاع الانفاق الحكومي لما يحتويه من مشاريع كبيرة كالرشاوي الدائمة على مستوى مشاريع البنى التحتية وتطوير التكنولوجيا الحربية والتي تكون بطبيعتها صفقات احتكارية نتيجة المنافسة المحدودة (d'Agostino, Dunne, & Peironi, 2016, p. 191).

3. التضخم

تساهم المحددات الهيكلية الاقتصادية والسياسية في تحديد مسار التضخم كما تساهم في إعطاء حلول لجذور مشاكله. فمن جهة، تزايد المعروض النقدي يساهم في زيادة الطلب على النقد الحقيقي وهو ما يساهم في زيادة التضخم

مع العلم أن المتحكم في المعروض النقدي هي السياسات النقدية التي تنتهجها الدولة، كذلك فإن قرارات السلطة السياسية أو غياب الاستقرار السياسي يتحكم في معدلات التضخم. ومن جهة أخرى فإن الطبيعة الهيكلية للاقتصاد وهيكل الضرائب المفروض في الدولة ونسب البطالة تؤثر على مستويات التضخم، كما تجدر الإشارة إلى الدور السلبي للاقتصاد الموازي والتهربات الضريبية ما يجعل الدولة تتجه إلى التمويل التضخمي لتغطية نفقاتها (Elbahnasawy & Ellis, 2022, pp. 59-60). تعتبر عديد الدراسات أن التضخم متغير داخلي يتأثر بالتغيرات الحاصلة في الاقتصاد، لذلك فيمكن للسلطة النقدية التدخل من أجل تعديله واحداث استقرار نقدي، وهذا من خلال مراقبة وضبط المستوى العام للأسعار والهدف هو تعديل نسب التضخم عند المعدل الذي يساعد الاقتصاد على الاستقرار (العوادي، 2016، صفحة 256).

يرى Stockman (1981) أن التضخم يقلل من تراكم رأس المال والنمو إذا فله تأثير سلبي، وغالبا ما يحدث التضخم في الدول النامية بسبب الأزمات السياسية والتي تخفض مستويات النمو. وفي الغالب لم تجد دراسة Greier & Tullock أي علاقة إيجابية بين التضخم والنمو بل وجدت علاقة سلبية كبيرة بين التغيرات في التضخم والنمو الاقتصادي (Greir & Tullock, 1989, pp. 262-274). ذكرت بعض الدراسات أن أثر التضخم على النمو الاقتصادي لا يظهر إلا عندما يصل عتبة محددة، فعندما يتخطى التضخم عتبة محددة يظهر تأثيره السلبي على النمو وما تحت هذه العتبة فإنه يعزز النمو. كما يعرف أن معدلات التضخم المنخفضة تخلق حالة من الرفاهية في المجتمع. وعلى العموم فإن العلاقة بين النمو والتضخم تعرف بشكل U المقلوب، في حين يقترح باحثون أن العلاقة بينهما هي علاقة سلبية خطية (Sequeira, 2021, p. 01).

الفرع الرابع: محددات النمو الاجتماعية والسياسية

يضم هذا الفرع المحددات المتعلقة بكل من الدين والثقافة، السياسة والديموقراطية.

1. محدد الدين والثقافة

تلعب الصراعات الدينية والعرقية والتباين داخل المجتمع دورا فعالا في فشل أو نجاح مشروعات التنمية الاقتصادية. فالدول النامية التي حققت مستويات عالية في التنمية كمثال كوريا الجنوبية، هونكونغ وسنغافورة تعرف استقرارا سياسيا وتجانسا عرقيا وثقافيا. وبالتوازي مع هذا نرى أن زيادة الدخل في المجتمعات تحد من الصراعات العرقية والدينية وهو ما حصل في دول أمريكا الجنوبية (تودارو، 2006، الصفحات 78-79). أوضح Beker (2000) أنه لتفسير النمو الاقتصادي يجب أن نأخذ بعين الاعتبار ثقافة الشعوب، فيمكن للثقافة أن تؤثر على مخرجات الاقتصاد من خلال التأثير على الصدق في العمل وأخلاقيات العمل، والذي يعتبر من أهم عوامل الثقافة. كما أكد Weber (1930) أن الممارسات الدينية والمعتقدات لها تأثير كبير على عملية التنمية (Barro & McCleary, Religion and Economic Growth across Countries, 2003, p. 760). وبالحديث عن نظرية العولمة، فإنها تفترض أن العولمة تدفع إلى حدوث مستويات أقل من التدين، كما ترى أن التنمية الاقتصادية تقلص من الدور الذي يلعبه الدين في القرارات السياسية والمعاملات الاجتماعية. فالعولمة تعتمد في عملياتها على السوق ونظام العرض، وتنوع الأديان يخلق نوع من المنافسة في المجتمع وبالتالي يخرج كل طرف أحسن ما لديه لعكس خلفيته الدينية (Barro & McCleary, Religion and Economic Growth across Countries, 2003, pp. 760-761). يعتبر للدين دور مهم في تحديد النمو الاقتصادي، وذلك من خلال غرس السلوكيات

الدينية التي تؤثر على سلوكيات الأفراد اليومية كالصدق وأخلاقيات العمل والانفتاح على الغرباء ويؤثر مفهوم الجنة والنار ووجود مكافئات وعقوبات على السلوك السيء والجيد للأفراد. أي على مشاركة كل فرد في الاقتصاد وبالتالي على النمو ككل (Barro & McCleary, Religion and Economic Growth across Countries, 2003, p. 771). حسب نتائج دراسة بارو فإن زيادة حضور دور العبادة (خصوصا الكنيسة لأن أغلبية دول العينة مسيحية) تؤدي إلى تناقص في معدل النمو، في حين أن معتقدات دينية كالإيمان بوجود جنة، نار، حياة ثانية تؤدي إلى زيادة في النمو الاقتصادي. فوجود هذه المعتقدات الدينية يحفز سلوكيات لدى الافراد وبالتالي تنعكس على نوعية العمل الذي يقدمه الأفراد (كالصدق، أخلاقيات العمل، الانفتاح على الغرباء). يرى الباحث بارو أن سبب التأثير السلبي لحضور الكنيسة على النمو يعود إلى الموارد التي تخصص لهذا القطاع. ويرى الباحث أن تأثير حضور الكنيسة السلبي ليس مطلقا بل هو مرتبط بمدى المعتقدات التي تغرس حقا في الحاضرين وبالتالي تأثيرها على سلوكياتهم، واللوائح القانونية وبالتالي التأثير على الحياة الاقتصادية (Barro & McCleary, Religion and Economic Growth across Countries, 2003, p. 779). أظهرت النتائج أن نسبة السكان المسلمين والبوذيين في دولة لديها ارتباط إيجابي بالنمو الاقتصادي، لكن المتوسط الشرطي للسكان البوذيين كان أكبر بمرتين عنه بالنسبة للسكان المسلمين، وكلاهما أصغر من المتوسط الكنفوشيوسي (Doppelhofer, Miller, & Sala-i-Martin, 2003, p. 29). أظهرت الدراسة أن المتغيرات المتعلقة بالدين: الكونفوشيوس، البوذيين والمسلمين تأثير إيجابي على النمو، أما البروتستانت والبوذيين فقد كانوا ذوي تأثير سلبي (Sala-i-Martin , 1997, p. 11).

2. المحددات السياسية والديموقراطية

يؤثر توسيع الحريات السياسية والديموقراطية على النمو الاقتصادي، فالتحولات الديموقراطية توفر سلطة على المؤسسات وبالتالي منع حدوث تجاوزات وتكديس للثروة من قبل الموظفين على حساب توفير الخدمات الشعبية (Barro, Determinants of democracy, 1999, p. 158). تعتبر متغيرات كسيادة القانون، الحقوق السياسية، الحريات المدنية ذات تأثير إيجابي على النمو. أما عدد الثورات والانقلابات، الحرب كمتغير وهمي كان لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي (Sala-i-Martin , 1997, p. 10). وقد وجد Barro (1997) أن تأثير الديموقراطية على النمو الاقتصادي ليس تأثير خطي، في حالة الدول الديكتاتورية تميل زيادة الديموقراطية إلى زيادة النمو الاقتصادي لأن الديموقراطية تفرض قيود على السلطة الحاكمة. ولكن عند الوصول إلى مستوى معين من الديموقراطية تؤدي زيادتها فوق هذا الحد إلى التأثير سلبا على النمو الاقتصادي نتيجة الاهتمام الزائد بالبرامج الاجتماعية وتوزيع الموارد. وتظهر الدراسة أن زيادة الدخل من خلال الموارد النفطية لا يؤثر على مستويات الديموقراطية بالإيجاب حيث يعرف مؤشر حق الانتخاب مستويات متدنية (Barro, Determinants of democracy, 1999, p. 158/167). وقد أكدت الدراسات التطبيقية أن تحسين سيادة القانون يحفز النمو، في حين أن تبني المؤسسات الديموقراطية لا يساعد في تحسين أداء النمو (Butkiewicz & Yanikkaya, 2006, p. 648). يستعمل مؤشر حقوق الانتخاب لقياس مستويات الديموقراطية بالنسبة للبلدان التي لا تدعم التنمية الاقتصادية وهي تعرف معدلات منخفضة من الديموقراطية ولا تدعمها، ومثال ذلك الدول الافريقية الفقيرة حديثة الاستقلال في الستينيات لم تتمكن من تطبيق الديموقراطية في حين أن الدول غير الديموقراطية قد تحولت تدريجيا إلى

الديموقراطية مع تحسن ظروف التنمية كالشيلي، كوريا الجنوبية، تايوان، إسبانيا والبرتغال. والملاحظ من دراسة بارو أن الدول التي تعرضت للاحتلال عرفت مستويات منخفضة في مؤشر حق الانتخاب مقارنة بنظيرتها غير المحتلة. وخصوصا منها الدول التي احتلت من طرف فرنسا فقد سجلت أدنى المستويات مقارنة بباقي أنواع الاحتلال، وجاء الاحتلال الإسباني والانجليزي الأقل تأثيرا في حين تصدر الاحتلال الفرنسي والبرتغالي التأثير السلبي (Barro, Determinants of democracy, 1999, p. 160/174).

ومن التأثيرات التي يسببها غياب سيادة القانون، هو زيادة الصراعات وتأثيرها على النمو، فالحروب الاهلية تؤدي إلى خفض النمو بحوالي 2.3% كل سنة كما أنها تخلق حالة من الترقب والخوف. زيادة على ذلك فالبنك الدولي قدر أن انخفاض الإبادات الجماعية ب 10% يرفع دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ب 0.7%-2.9% خلال خمس سنوات، وأن انهاء العنف لا يؤدي بالضرورة إلى سيادة القانون فهذا أمر جد معقد ويحتاج إلى بناء قوة سياسية حيادية وموثوقة، تدريب خاص للمحامين والمدعين العامين، تعديل القانون الجبائي، ضمان استقلالية القضاء وسلامة نظام العقوبات (Haggard & Tiede, 2011, p. 673). كما إن غياب الاستقرار السياسي لديه تأثير مدمر على المتغيرات الاقتصادية، فهو يؤدي إلى استثمار أقل ومخاطر مستقبلية عالية، كما يؤدي إلى الفساد وزيادة الانشطة المشبوهة (Tang & Abosedra, 2014, p. 458). كذلك فإن كفاءة القادة السياسيين تؤثر على السياسات الاقتصادية والنمو الاقتصادي، وبالتالي فإن التعليم المتحصل عليه من طرف القادة يعتبر محدد للنمو. ففي حالة الدول التي بها ضعف في الاستقرار السياسي فهذا يؤدي إلى اختيار قائد عسكري على حساب قائد سياسي واقتصادي كفئ، على عكس الدول التي تملك استقرار سياسي عالي فإن التركيز سيكون على اختيار قائد ذو تعليم ومهارات عالية (Yu & Jong-A-Pin, 2020, p. 561). على العموم فإن الفساد له علاقة سالبة مع النمو الاقتصادي، فالدول ذات نسب الفساد العالية تحفز حالات عدم التأكد بالنسبة للمستثمرين والذي يخرب المناخ الاستثماري. وقد تم انشاء نموذج غير خطي يحدد عتبة الفساد، حيث يظهر في المستوى الأول أن الفساد مرتفع يرافقه تدهور النمو، أما المستوى الثاني فمستوى الفساد منخفض وهو ما يعزز النمو (Butkiewicz & Yanikkaya, 2006, p. 648).

المطلب الثالث: مقاييس النمو الاقتصادي وأوجه القصور في قياسه

تعمل المحاسبة الوطنية على دراسة وقياس النمو الاقتصادي من خلال مؤشرات كالدخل الوطني الاجمالي PNB، الدخل المحلي الخام PIB واستثمار المؤسسات. ولكن هذا النوع من القياس لا يهتم إلا بالجانب المادي، فيعجز على الإحاطة بحالة المحيط، العدالة الاجتماعية ومستوى عيش الشعوب (Pierre , 2010, p. 04). وقد تم تطوير مقياس الدخل المحلي الحقيقي المعدل Real GDP Adjusted من خلال Peen World Table (PWT) للتخلص من اختلاف مستويات الأسعار، وهو أكثر ملائمة في حالات المقارنة بين الدول من المقاييس التي تعتمد على أسعار الصرف. وقام Durlauf في دراسته باستعمال GDP per worker الدخل المحلي الإجمالي للعامل لأن أغلب النماذج الرسمية التي درست النمو تعتمد على معادلة الإنتاج، وآثارها مرتبطة أكثر بالدخل المحلي الإجمالي للعامل أكثر من الدخل المحلي الإجمالي للفرد (Durlauf, Johnson, & Temple, 2005, pp. 562-563).

الفرع الأول: معايير قياس التنمية والنمو

يمكن تقسيم معايير قياس التنمية والنمو إلى ثلاثة أقسام، وكل قسم بدوره متشعب وينطوي تحته عدد كبير من المؤشرات المستعملة في القياس الاحصائي ودراسات الاقتصاد القياسي.

1. **المعايير الاجتماعية**: نذكر أهمها والمتمثلة في الغذاء، الصحة والتعليم.

1.1. **الغذاء**: دعمت الزيادة المطردة للإنتاج الزراعي العالمي من الحرب العالمية الثانية، إلا أن الملاحظ هو أن هذه الزيادة أساسا تنتج في أمريكا الشمالية أو أوروبا وأن انتاج الدول النامية غالبا لا يغطي استهلاكها، وهذا ما يرفع فاتورة الاستيراد ويخلف تبعية غذائية. وهذا راجع إلى التفاف الدول النامية منذ خمسينيات القرن الماضي إلى الصناعات التحويلية والثقيلة محاولة للحاق بركب الدول المتقدمة، فقدمت حكومات هذه الدول سياسات فاشلة، إضافة إلى استثمارات وتمويل الهيئات الدولية للمشروعات الصناعية (عجمية و أحمد، 1999، صفحة 62). لذلك وجب على الدول النامية وضع خطط فعالة للنهوض بالقطاع الزراعي والتخلص من التبعية من خلال انشاء مخزون وقائي من السلع الغذائية الأساسية لتفادي المجاعات أو تلف المحاصيل في سنة من السنوات. ولا يمكن أن نتجاهل أن غياب القدر الكافي من الغذاء يسبب تدني الوضع الصحي خصوصا للأطفال ويؤدي إلى انخفاض حاد لدخول طبقة واسعة من العمال (عجمية و عطية، التنمية الاقتصادية "دراسات نظرية وتطبيقية"، ، 2000، صفحة 71).

1.2. **الصحة**: ينعكس انخفاض مستويات الدخول على الصحة العامة، فهذا الانخفاض يؤثر على التغذية المتوازنة والكاملة والتي يتسبب غيابها في ظهور أمراض وقف النمو والتخلف العقلي وغيرها الكثير، ومقارنة قيمة معالجة هذا المشكل لا يقارن مع قيمة معالجة أضراره. كما أن العلاقة تبادلية بين الدخل والصحة (عجمية و أحمد، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها، 1999، الصفحات 63-64).

1.3. **التعليم**: يساعد التعليم على زيادة المهارات والمعرفة، الشيء الذي ينعكس على زيادة الإنتاجية من جهة وترشيد النفقات من جهة أخرى. وهو كذلك يرفع من معدلات الادخار والاستثمار، كما أن التعليم يملك القدرة على تغيير القيم والقرارات الاستهلاكية حتى بما لا يخدم العملية التنموية، لذلك يمكننا التحكم بهذا من خلال ضبط المفاهيم الملائمة للسياسة التنموية التي يتبعها البلد من خلال المناهج الدراسية (عجمية و أحمد، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها، 1999، صفحة 64). ويلعب التعليم دورا فعالا وإيجابيا في زيادة عوائد الأفراد، ولكنها تختلف من شخص لآخر حسب نوعية ومستوى المهارات المكتسبة من طرف كل فرد. وهو نفس الشيء الذي يفعله التدريب على مستوى العمال إضافة إلى أنه يخلق حالة من الاستقرار في العمل ويقلل التنقلات بين الوظائف، ولكن يمكن لهذه المهارات المكتسبة أن تتناقص عبر الزمن (Blundell, Dearden, Meghir, & Sianesi, 1999, p. 03/11).

2. معايير الدخل

يعتبر معيار الدخل كمؤشر للنمو والتنمية من أكثر المؤشرات قبولا في الأوساط الأكاديمية، وعلى المستوى الرسمي من منظمات، ولكنه يحتاج إلى شروط لضمان صلاحيته: كأن تكون الطرق المستخدمة في حسابه معبرة فعلا عن الواقع الاقتصادي للدولة، أن يصف فعلا حالة الرفاهية التي يعيشها المجتمع، وللتدقيق فإن هذه الشروط لا تتحقق بشكل مجمل

في مؤشر نصيب الفرد من الدخل الوطني (عجمية، ناصف، و نجا، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق: النظريات– الاستراتيجيات–التمويل، 2007، صفحة 121). ولدينا عدة مؤشرات متعلقة بالدخل وتستخدم لقياس النمو نذكر منها:

2.1. **الدخل الوطني الكلي**: يقترح هذا المؤشر بدلا عن متوسط نصيب الفرد من الدخل، ولكنه يتعرض للانتقاد بسبب أن زيادة الدخل مع زيادة السكان بشكل أكبر من الدخل سيعطي نتائج سلبية في الدخل وهو عكس ما سيوضحه هذا المؤشر من زيادة. كما أن الدخل عندما ينخفض لا يعني تخلفا اقتصاديا في حالة تناقص في نسبة السكان بنسبة أكبر من انخفاض الدخل. وخصوصا في حالة الهجرة الكثيفة من وإلى دول أخرى.

2.2. **الدخل الوطني الكلي المتوقع**: يعتمد هذا المؤشر على إضافة الموارد الكامنة والثروات التي تملكها الدولة وكذا التقدم التقني إلى الدخل.

2.3. **معيار متوسط الدخل**: يعتبر الأوسع استخداما، ولكن تواجهه مشكلة الاحصائيات غير الدقيقة، وغياب مستويات الدخل الحقيقية. كما أن مقارنته من دولة إلى أخرى أمر صعب التأكد من صلاحيته، وهذا لغياب الدقة واختلاف طرق استقصائه وحسابه من دولة إلى أخرى (عجمية و عطية، التنمية الاقتصادية "دراسات نظرية وتطبيقية"، ، 2000، الصفحات 66-67).

3. المعايير الهيكلية

بعد أن كانت الدول المصنعة (المستعمرة) توجه اقتصاديات الدول المتخلفة إلى الإنتاج الزراعي بما يخدم مصالحها وجعل تلك الدول أسواق لها. سعت بعد الحرب العالمية الثانية، أي بعد استقلال تلك الدول إلى التحرر من الزراعة والتوجه إلى ترسيخ القطاع الصناعي. وقد أدى هذا إلى تغير الأهمية النسبية للقطاعات، وتغير في هيكل الصادرات والواردات ونوع فرص العمل المتاحة والتوجه أكثر نحو التمدن (عجمية و أحمد، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها، 1999، صفحة 74).

الفرع الثاني: القصور الموجه لمتوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني

يعتبر مؤشر متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني من أكثر المؤشرات الاقتصادية استعمالا في الدراسات الاقتصادية، وخاصة منها المتعلقة بالنمو، إلا أن هذا الاستعمال الواسع لا ينفي وجود مشاكل وقصور في أداء هذا المؤشر وهو ما يقدم أسفله.

1. القصور عند انخفاض السكان وثبات الانتاج

إن استعمال مقياس متوسط نصيب الفرد من الدخل يعني أنه في حال انخفاض عدد السكان مع ثبات الإنتاج سيظهر حدوث نمو اقتصادي وهو في الحقيقة لم يحدث. لذلك فالأفضل هو قياس النمو استنادا إلى الزيادة في الدخل الحقيقي، وهناك بعض الاقتصاديين من طالب باستعمال زيادة الاستهلاك لكل فرد للتأكد من حدوث نمو اقتصادي (Akhtar, 1963, p. 53).

2. القصور كمؤشر لمستوى النشاط الاقتصادي

من بين المظاهر المنتشرة في الدول النامية، طرق المقايضة، تقديم الخدمات في القرى والأرياف بدون مقابل مادي، تبادل الأعطيات، السخرة وغيرها الكثير من المعاملات الاقتصادية التي لا تدخل في حساب الدخل الوطني. كما أن الإنتاج الزراعي غالبا ما يستهلك محليا دون أن يدخل إلى الأسواق إلا بكميات قليلة ويستهلك القسم الأكبر منه من طرف المزارعين (الزراعة المعاشية). وينتشر هذا في الدول الفقيرة لتحقيق الاكتفاء الذاتي للعائلات. وبالتالي فإن هذا القصور في قياس كل هذه الموارد يخفض من القيمة الحقيقية للدخل الوطني، وهو ما تستغله الدول الفقيرة في طلب مساعدات دولية ومسح الديون. كما تتهرب أنشطة مشبوهة من التصريح بمعاملاتها المالية كبيع السلاح، المخدرات والتهريب... (عجمية و أحمد، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها، 1999، الصفحات 77-78).

3. مشاكل عقد مقارنات عبر الزمن

يعمل التضخم على الزيادة في قيم الدخل والإنتاج من دون أن تكون هناك زيادة حقيقية، لذلك يصعب أن تجري مقارنة بين نفس الدولة في أزمنة مختلفة دون استخدام Weighed Price Index أو ما يعرف بالرقم القياسي المرجح للأسعار (عجمية، ناصف، و نجا، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق: النظريات-الاستراتيجيات-التمويل، 2007، صفحة 128).

4. القصور كمؤشر للرفاهية: نقسم هذا الجزء إلى ثلاث مشاكل.

4.1. **السكان والدخل:** في حال وجود دولتين بنفس الدخل وعدد السكان مختلف فإن الدولة ذات العدد الأقل من السكان سيعيش سكانها في رفاه أكبر، ومع مشاكل إحصاء السكان الذي تعاني منه الدول النامية فإن الاحصائيات غالبا مغلوطة وهو ما ينعكس على قيمة متوسط الدخل الفردي ولا يعطي صورة واضحة عن وضع الرفاه في البلد. دون أن ننسى التهربات الضريبية العالية في هذه الدول والتي لا تعكس بذلك دخل المواطن الحقيقي.

4.2. **مشكل معالجة السلع:** إن نوع السلع لا يدخل في الناتج الوطني الحقيقي، فالسلع الحربية، وتوسيع السلع الرأسمالية على حساب السلع الاستهلاكية يسبب مجاعات. إلى جانب هذا فإن التكلفة البيئية للصناعات خصوصا منها الثقيلة قد تفوق الأرباح التي تحققها. وبالتالي لا تتحقق دائما الرفاهية عندما يكون على حساب باقي مكونات التنمية. كذلك فإن تذبذب عرض السلع الأساسية سواء الغذائية أو المتعلقة بالنشاط اليومي كالوقود والكهرباء تعتبر من أهم المشاكل التي تخفض مستويات الرفاهية وهي لا تدخل ضمن حساب الدخل الوطني.

4.3. العامل الجغرافي: كذلك فإن العامل الجغرافي له دور في تحديد الرفاهية، فكل منطقة لها ظروفها الخاصة، فالمناطق الباردة تحتاج إلى وسائل تدفئة والعكس. والكوارث الطبيعية لها دور كبير أيضا في تحديد الرفاه بالنسبة للدول شديدة التعرض للكوارث الطبيعية (عجمية و أحمد، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها، 1999، الصفحات 79-82).

5. مشاكل عقد مقارنات بين الدول

يقوم البنك الدولي في عملية مقارنة الناتج الوطني للدول بتحويل قيمة الدخل الوطني لكل دولة إلى ما يساويه بالدولار الأمريكي، ويصبح التقييم موحدا بين كل الدول بالدولار ومن ثم تتم المقارنة، ولكن هذا الإجراء يبقى قاصرا في

مواجهة الاختلاف الكبير خصوصا في الدول النامية بين السعر الرسمي للصرف والسعر الحقيقي المتداول بين الأفراد (في السوق الموازية)، فبعض الحكومات تثبت أسعار صرفها بقيمة معينة مقابل الدولار فهي بذلك لا تعكس أسعار العرض والطلب في سوق العملات إذ يوجد في هذه الدول سعر معين للتصدير وآخر للاستيراد (عجمية، ناصف، و نجا، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق: النظريات-الاستراتيجيات-التمويل، 2007، الصفحات 129-130). يتم تحديد سعر الصرف الحقيقي في البلدان النامية حسب السياسات الاقتصادية وليس حسب تقلبات السوق، ولكن الطبيعي هو أن سعر الصرف يعتمد في تحديده على مستويات الادخار والاستثمار وعلى التوازن بين النفقات والايرادات (Haddad & Pancaro, 2010, p. 01).

6. قضايا الجودة ووقت الفراغ والسلع المعمرة: يمكننا تفصيل هذا الجزء إلى خمس قضايا كالتالي:

6.1. **طبيعة السلع المنتجة:** تقييم السلع والخدمات المنتجة بسعرها بغض النظر عن نوعها وفائدتها للمستهلك، كالصناعة الأسلحة والصناعات الملوثة كالحديد والإسمنت...فيصاحب هذا النمو زيادة كبيرة في التلوث البيئي والصحي للأفراد، وهذا ما دفع دول كإندونيسيا إلى إدخال التكلفة البيئية في حساب معدل النمو، كما أن حدوث عجز في عرض بعض السلع الأساسية وانقطاعات التيار الكهربائي كلها مسائل تخفض رفاهية المستهلك لكنها لا تدخل في حساب النمو أو الدخل الوطني، كمثال لدولتين لهما نفس الدخل للمواطنين فالدولة الأولى لا يعاني مواطنوها في البحث عن حاجاتهم فهي متوفرة بكثرة، بينما مواطنو الدولة الثانية يعانون من أجل البحث عن مستلزماتهم الأساسية، فرغم تساوي الدخول إلا أن مواطني الدولة الأولى أكثر رفاهية من مواطني الدولة الثانية.

6.2. **جودة السلع:** لا تظهر جودة السلع المنتجة في الحسابات، فرغم تساوي قيمة السلعة في بلدين مختلفين إلا أن جودة المنتج تختلف في هاذين البلدين وبالتالي تنعكس على استخدام هذه السلعة ومدى رفاهية المستخدم لها، فالسيارة المصنوعة في إيطاليا ورومانيا والمعروضة بنفس السعر لا تحقق نفس الجودة للمستهلك.

6.3. **وقت الفراغ:** عرف وقت الفراغ بالنسبة للعمال في الوقت الحالي تحسن ملحوظا ما زاد من رفاهية العمال وتمتعهم بعطل أكبر بعدما كان في الماضي محدودا ومقيدا بساعات عمل طويلة.

6.4. **السلع المعمرة:** تفيد السلع المعمرة وغير المعمرة بقيمتها في السنة التي انتجت بها، ولكن الاستخدام الذي توفره السلع المعرة لاحقا والمنفعة الناجمة عن استغلالها لا يقارن من حيث مدة الاستغلال والقيمة السعرية التي توفرها مقارنة بالسلع غير المعمرة.

6.5. **العوامل النفسية:** لا يدخل العامل النفسي في حسابات الدخل الوطني فلا يقيد مدى الرضى الوظيفي، وظروف العمل من برودة وحرارة شديدتين (عجمية، ناصف، و نجا، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق: النظريات-الاستراتيجيات-التمويل، 2007، الصفحات 125-128).

المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي وتطورها

مع نهاية القرن 18 وبداية القرن 19 وتزامنا مع عصر الثورة الصناعية، حدثت تطورات اقتصادية واجتماعية كبيرة وعميقة في المملكة المتحدة. فقد تميزت بوجود كثافة رأس مالية عالية في يد الطبقة البرجوازية في مقابل توفر يد عاملة قادرة

على توفير العمل. وهذا ما ساعد على تنشيط الصناعة خاصة منها النسيج والصناعات الثقيلة. مع هذا الاتجاه تزايدت سلطة البرجوازية وتزايدت معها الطبقة الكادحة والمشاكل الاجتماعية، فقد امتدت ساعات العمل حتى 15 ساعة مقابل أجر الكفاف في فترة غابت فيها الحقوق والنقابات. وفي ظل هذه الظروف ظهر ما يسمى بالاقتصاد السياسي والمرتبط أساسا بالكلاسيك حيث ظهر اتفاق بين مفكري المدرسة الكلاسيكية بضرورة تطبيق الليبيرالية في حين اختلفت آراؤهم في التحليل الاقتصادي (Valier, 2005, pp. 34-35).

عرفت الدراسات الاقتصادية اتجاهات مختلفة منذ الكلاسيك وحتى الكينزيين، فقد اهتموا بدراسة التراكمات الرأسمالية ودورها في العملية الاقتصادية، والبحث عن مسببات ومعيقات هذا التراكم. من جهة أخرى ربط الكلاسيك بين النمو السكاني والاقتصادي وأضاف النيوكلاسيك إلى تحليلهم تحليل الادخار والاستثمار وتأثير المضاعف وتحدثوا عن دور التقدم التكنولوجي. لكن ماركس عارضهم وتنبأ بأن الاقتصادات الرأسمالية ستتعرض لكساد دوري ثم ركود حتمي، وأن النمو في ظل هذا النظام سيؤدي إلى تمزق النسيج الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات. وجاء بعدهم كل من كينز وشومبيتر بتعديلات على طريقة تكوين التراكم الرأس مالي، وقد أظهر شومبيتر من جهته دور المنظم في زيادة هذا التراكم. في حين ركز كينز على دور الطلب في دعم النمو وجاء بعده الكينزيون ليدمجوا بين دور العرض والطلب في العملية التراكمية لرأس المال. وبعد الحرب العالمية الثانية، تزايد الاهتمام بدراسة التنمية الاقتصادية، وبالتالي زاد الاهتمام بطرق وأساليب تنمية الدول المتخلفة من جهة وفشلها في تحقيق معدلات نمو سريعة (عجمية و الليثي، التنمية الاقتصادية: مفهومها–نظرياتها–سياساتها، 2001، الصفحات 64-66).

المطلب الأول: نظرية النمو الكلاسيكية

سمحت الثورة الصناعية بالانتقال من الرأسمالية التجارية إلى الرأسمالية الصناعية (Deleplace & Lavialle, 2008, p. 35). فاهتم الكلاسيك بموضوعين إثنين في النمو الاقتصادي هما التراكم الرأسمالي ونمو السكان. وقد اعتبروا أن زيادة التراكم الرأسمالي نتيجة زيادة الأرباح هو ما يسمح بزيادة الأجور الحقيقية فوق مستوى الكفاف. يحرص الكلاسيك على أن يكون معدل التقدم التقني يزيد عن معدل النمو السكاني كي يتحقق النمو الاقتصادي، وإلا فالركود حاصل، لأنهم توقعوا عدم استمرار التقدم التقني وبالتالي التوجه إلى حالة الركود وتوقف النمو. توجد سلسلة ترابط بين عوامل الإنتاج، فالتراكم الرأسمالي هو من يدعم التقدم التقني عن طريق استعمال الآلات والتخصص، والتراكم الرأسمالي بدوره يعتمد على الأرباح. أما دالة الإنتاج الكلاسيكية فهي تضم أساسا أربع عوامل إنتاج هي: الأرض كعامل ثابت (N)، حجم العمل (L)، التقدم التكنولوجي (T) وأخيرا رأس المال (K).

$$Y = f(N, L, K, T)$$

ومن خصائص هذه الدالة أنها خطية أي أن مضاعفة عوامل الإنتاج يؤدي إلى مضاعفة الإنتاج، وكذا التجانس وهي تماثل عوامل الإنتاج في الإنتاجية والكفاءة.

حسب الكلاسيك فإن مستوى التقدم التكنولوجي يتوقف على حجم الاستثمار T=f(I) فقد أكدوا على ضرورة تراكم رأس المال والادخار. ويعتمد الاستثمار على الأرباح I=f(R)، وبالمقابل فمستوى الأرباح متعلقة بكل من مستوى

التقدم التقني T وحجم العمل L: R=f(T, L)، ويعتمد حجم العمل على مجمل (رصيد) الأجور L=f(W)، وفي الأخير رصيد الأجور معتمد على مستوى الاستثمار W=f(I) (الجميلي، 2018، الصفحات 39-41).

تعتمد نظرية الكلاسيك للعمل على أنه سلعة كأي سلعة، ولديها سعر طبيعي وسوقي. فالأول يسمى أجر طبيعي أو قيمة العمل والثاني أجر السوق، فالأجر الطبيعي هو أجر الكفاف والذي يمثل قيمة السلع الأساسية التي تلبي حاجيات الشخص وعائلته. فهو يضمن طبيعة، كمية وسعر المنتجات التي يحتاجها ولكن يمكن للعادات والتقاليد أن تجعله غير كاف. ويرى ريكاردو أنه يختلف من بلد لآخر ومن زمن لآخر. لكن الكلاسيك فشلوا أن يفسروا كيف يتم ذلك ما جعل نظرية الأجر الطبيعي مبهمة. وعندما يكون أجر السوق أقل من الأجر الطبيعي فإن هذا الأجر لا يكفي لتلبية حاجات العامل وعائلته ما يؤدي إلى الهجرة وزيادة الوفايات (Pierre , 2010, pp. 97-98).

الفرع الأول: آدم سميث (1723–1790) Adam Smith

اعتبر مؤسس الاقتصاد السياسي، درس الفلسفة في جامعة غلاسكو ابتداء من 1751. وأول من وضع قوانين تفسر العلاقات الاقتصادية، فقد عمل سميث على فصل الاقتصاد السياسي عن الظواهر الاجتماعية. وأسس لمذهب الاقتصاد الليبيرالي (Duboeuf, 1999, p. 11).

1. عرض أهم أفكار آدم سميث

يعتبر سميث أن السوق هو الذي ينظم كل من العمل، الموارد، تقسيم الدخول وتوزيع المنتجات الأكثر تناسبا. وهذا ما يحد من تواجد الدولة في الساحة الاقتصادية. فيرى أن العمل وحده هو من ينتج، وأما كل من الأرض ورأس المال فهي مجرد وسائل للعمل وغير منتجة بنفسها. وبهذا فإن زيادة الإنتاجية (كمية الإنتاج المنتجة لكل وحدة عمل) تحتاج إلى زيادة العمل، وهذا ما أنتج فكرة تقسيم العمل وتخصص العمال. وقد استعان سميث في شرح فكرته بالمثال المشهور لصناعة الإبرة، حيث أن اختصاص كل عامل في مرحلة من مراحل انتاجها سيعطي انتاجا أكبر بكثير من تولي عامل واحد كل العملية الإنتاجية بنفسه (Duboeuf, 1999, pp. 11-12). ركز سميث على مفهوم العمل بشكل واضح ومدى تأثيره على الإنتاج ومن ثم على ثروة الأمم. وبهذا فقد دعا إلى تقسيم العمل والتخصص وهذا ما يحفز إنتاجية العمال ويدفع عجلة النمو، فهذه العملية تسمح برفع مهارة واتقان اليد العاملة والحد من الوقت اللازم للإنجاز وهذا يعطي كفاءة للعملية الإنتاجية ويحفز على الابتكار إلى جانب تحسين التكنولوجيا المستعملة والتي تعمل على خفض التكاليف وزيادة الإنتاجية وبالتالي زيادة الأرباح. إن نمو كل من الإنتاجية والارباح يحفز الاستثمار والتراكم الرأسمالي. إذا فسميث يرى أن رأس العملية هو التخصص الذي يجلب ويزيد الأرباح الناتجة عن النشاط الزراعي والصناعي، والذي يدعم زيادة الادخار وهو بدوره يساهم في زيادة الاستثمارات والتراكمات الرأسمالية. وفي المقابل يرى سميث أن استمرار زيادة العوائد لا يكون إلا في النشاط الصناعي ويتناقص في النشاط الزراعي كون الأرض عامل من العوامل الثابتة. يدعم سميث التجارة الحرة باعتبارها تساهم في التوزيع الكفء للموارد، وهناك يد خفية تعمل على تنظيم الأسواق وتحويل المصالح الاقتصادية الخاصة إلى مصالح تخدم الصالح العام (القريشي، 2007، الصفحات 56-58).

حسب سميث فإن تأثير تقسيم العمل أو التخصص على الإنتاجية يكون ب:

- تحسين مهارة كل عامل على حدى.
- توفير الوقت الذي كان يستغرقه العامل للانتقال من مهمة إلى أخرى.
- ابتكار العديد من الآلات التي سهلت العمل، ومكنت عامل من القيام بعمل عدد من العمال.

وبهذا فإن سميث يرى أن تقسيم العمل يسمح بخلق اقتصاديات ديناميكية داخل المؤسسة بدل الاقتصاد الساكن وهذا من خلال حركة التعلم وتحسين الإنتاجية بما يعادل 5 أضعاف (Béraud, 1992, p. 318). كما يرى سميث أن توسيع السوق يسمح بتعميق تقسيم العمل ومن ثم زيادة الإنتاج وخفض الأسعار بالإضافة إلى تنشيط التقنيات وبالتالي تخفيض تكاليف الإنتاج. فديناميكية النمو من خلال هذا التصور تتطور بشكل تراكمي، حيث أن الزيادة في الطلب تخفض تكاليف الإنتاج الذي يحفز التراكم (Béraud, 1992, p. 319).

اعتمد سميث على نظرية اليد الخفية والتي تتماشى مع ما طرحه الفيزيوقراط "قانون طلب الأشياء" Natural Order Of Things. حيث يرى أن الأغنياء لا يستطيعون الاستهلاك أكثر من الناس العاديين لكنهم يستهلكون الأفضل، وبالرغم من أنانيتهم فهم يقادون من خلال اليد الخفية إلى عدالة في توزيع الضروريات. وهذا لأن الأغنياء مرغمون على مشاركة فائض الغذاء مع أولئك الذين يقدمون لهم أشياء أخرى. كان سميث متأكدا من أن ميكانيزم اليد الخفية يجعل مطاردة الأغنياء لفائدتهم الشخصية دائما ما يحفز أداء المجتمع بشكل أكثر فعالية (Brenner, 1969, p. 29). اهتم آدم سميث كثيرا بأفكار الفيزيوقراط وتأثر بها، فقد أيد قانون الطبيعة الذي يدعم الأفراد لتحقيق مصالحهم الخاصة ويدعو إلى تغييب دور الحكومة في العملية الإنتاجية للثروة حتى وإن كان غير ظاهر، وقد اعتمد في شرح أفكاره والاقتناع بها إلى الاستعانة بأمثلة تحليلية لكل فكرة يطرحها (Kregel, 1978, p. 11). لم يجعل سميث الإنتاجية مقتصرة على الإنتاج الزراعي الذي كان يعد شرطا أوليا لزيادة تقسيم العمال وبالتالي زيادة الثروة، بل تعدى الزراعة إلى الصناعة التي تنتج منتجات مادية، وبهذا فقد تخطى نظرة الفيزيوقراط إلى نطاق أوسع، ولكن رغم الاختلاف إلا أنه لم يتعدى إلى تحليل الإنتاج، التكلفة وعلاقات السعر. لقد وضع سميث الاختلافات الممكنة بين التكلفة والسعر الطبيعي (العادي)، وعملت نظرية القيمة على شرح الطبيعة التي استخدمت كمرجع لتقلب أسعار السوق. وقد أعيز التقارب في القيمة التبادلية والقيمة الاستعمالية (قيمة المنفعة) إلى صعوبة تحديد القيمة الطبيعية والسعر. في حالة القانون الطبيعي للفيزيوقراط يتم عند تداول السلع تساوي التكاليف الطبيعية أو السلع ذات الكلفة المعادلة مع نفس قيمة التبادل أي نفس السعر. وعلى خلاف ذلك لم تكن الأسواق مستقرة لتحقيق هذا القانون، لذلك عمل قانون القيمة على تحديد القيم الطبيعية وترك العرض والطلب ليحدد أسعار السلع في السوق (Kregel, 1978, p. 12). ميز سميث بين القيمة الاستعمالية التي يعبر عنها بالمنفعة التي تحققها السلعة لمستخدمها، والقيمة التبادلية فتتمثل فيما يكمن في السلعة من قوة شرائية لشراء سلع أخرى. وهو نفس ما جاء به ماركس، ريكاردو وميل (البدارين و أبو الفتوح، 2015، صفحة 177).

2. نقد نظرية سميث

تجاهل سميث في تحليله للتجارة الخارجية الجزء المظلم منها أو التجارة الاستغلالية، والتي قادتها الشركة الهندية والشركة الملكية الإفريقية في زمنه، فقد عرفت مرحلة سميث حملات استعمارية قامت من خلالها الدول المستعمرة باستغلال الدول

التي استعمرتها من خلال تصدير الكماليات لهذه الدول وبالمقابل استيراد المواد الخام بأبخس الأثمان أو نهبها مباشرة، كما كانت تتحكم بعض الدول الأوروبية في نوعية النشاطات الاقتصادية للدول الأخرى حتى قبل استعمارها كحالة الجزائر وفرنسا، إضافة إلى تجارة العبيد واستغلالهم كأيدي عاملة مجانية (خالدي، 1995، الصفحات 190-191). من جانب آخر، انتقد كينز آلية "دعه يعمل دعه يمر" من خلال مقال نشره سنة 1926، فحسبه هي لا تحقق التوازن ودعا إلى تنشيط دور الدولة في الاقتصاد وهو ما كرسه في كتابه لسنة 1936 (رحيم، 2008، صفحة 11).

الفرع الثاني: ديفيد ريكاردو

يعتبر ديفيد ريكاردو من أبرز الاقتصاديين الكلاسيك والشخصية الثانية بعد آدم سميث، وكثيرا ما توافقت أفكاره مع هذا الأخير.

1. أهم أفكار ريكاردو

ارتكز اهتمام ريكاردو على تقسيم الأجور الخاصة بالعمال، الأرباح الخاصة بالرأسماليين والريوع التي تخص ملاك الأراضي. يرى ريكاردو أن الطبقة الرأسمالية تلعب الدور الأبرز في النمو من خلال تقسيم الأرباح التي تجنيها هذه الطبقة إلى تراكمات رأسمالية تساعد على النمو من جهة وأجور للعمال من جهة أخرى، وزيادة هذه الأجور تؤدي إلى زيادة السكان والتي يعقبها زيادة عرض العمل والذي يهوي بالجور إلى حد الكفاف. أما بالنسبة للريع الذي تجنيه طبقة ملاك الأراضي فهو يزيد بزيادة السكان وهذا نتيجة استغلال كامل الأراضي الخصبة والتي تكون نادرة، فتستغل الأراضي الأقل خصوبة. وبهذا فإن الريوع والارباح مصدر تكوين رؤوس الأموال، وندرة الأراضي الخصبة التي ترفع من الريوع ستؤدي بشكل حتمي إلى ارتفاع الأسعار الذي ستعقبه مطالبات من العمال بزيادة الأجور ما يسبب انحسار الأرباح نسبيا لصالح الأجور والريوع ومع حالة الزيادة السكانية يحصل قانون تناقص الغلة، ما يقلص التراكم الرأسمالي ويوقف عجلة النمو (القريشي، 2007، الصفحات 58-59). يرى ريكاردو أن الربح والريع والأجور تمثل الايراد الصافي، ولكن نظرا لأن هذا الأخير عادة ما يكون في مستوى الكفاف فهو يستهلك في اشباع رغبات الأسر، لذلك فإن الريع والربح هوما أساس التكوين الرأسمالي، وبخاصة الربح لأنه محرك هذا التكوين (فليح، التنمية والتخطيط الاقتصادي، جدار الكتاب العالمي وعالم الكتب الحديث، 2006، الصفحات 114-115).

افترض ريكاردو أن الاجر هو أحسن وسيلة لقياس العمل. لكنه كان أقل اهتماما بالعلاقة بين التكلفة الحقيقية والقيمة الطبيعية، فقد ركز عمله على دراسة توزيع صافي الفائض على الطبقات (ملاك الأراضي، العمال والمقاولين). يرى ريكاردو أن التقييم (نظرية القيمة) يعتبر مشكل فعلي فيما يخص القياس الوحيد (Unique Measurment) للفائض، فهذا القياس لا يجب أن يتغير بل يبقى ثابتا على الطريقة التي من خلالها يتم توزيع الفائض على طبقات المجتمع (Kregel, 1978, p. 15). انطلق من الندرة لتحليل القيمة، فهو يرى أن الندرة تسبب الاختلافات بين القيمة الاستعمالية والتبادلية. بعضها يكون لها قيمة استعمالية كبيرة وتبادلية ضعيفة كالهواء، وأخرى لها قيمة استعمالية ضعيفة وتبادلية كبيرة كالذهب. وأضاف إلى عامل الندرة عامل العمل، فيرى أن الثمن الطبيعي للسلعة يتحقق إذا كان الثمن مساويا لكمية العمل الضرورية

لإنتاج السلعة، ويظهر سعر السوق إذا كان السعر أقل أو أكثر من الثمن الطبيعي وكثرة الوجود وتناقص المنفعة الحدية يؤدي إلى وصول المنفعة الحدية إلى الصفر فإن الطلب يكون عليها صفرا (البدارين و أبو الفتوح، 2015، صفحة 184).

2. نقد نظرية ريكاردو

إن أفكار ريكاردو حول نموذج التكاليف النسبية، يعتبر غاية في البساطة من حيث تبنيه للتخصص في كل دولة من خلال التكاليف النسبية الأكثر انخفاضا، فكل دولة تتخصص في السلع الأقل تكلفة نسبيا لدول أخرى، وفي الحقيقة فهذا المبدأ إنما يحفز التبعية الاقتصادية للدول، كما أن مبدأ التخصص في انتاج السلع بين الدول جعل في الحقيقة الدول الصناعية أكثر تطورا وجعل الدول النامية حبيسة التخصص في الزراعة وإنتاج واستخراج المواد الأولية، وهو الأمر الذي خلف منظومة النظام العالمي الجديد بالوجه الذي نراه حاليا. كذلك فإن من عيوب نموذج ريكاردو هو استعماله لعدد ساعات العمل المبذول في انتاج سلعة معينة لتحديد قيمتها وهو الأمر الذي يلغي دور كل من عامل الأرض ورأس المال في العملية الإنتاجية (خالدي، 1995، الصفحات 198-199).

الفرع الثالث: روبرت مالتوس

يعتبر مالتوس من أكثر الاقتصاديين الكلاسيك إثارة للجدل من خلال الأفكار التي طرحها حول السكان والإنتاج، وفيما يلي عرض لبعض أفكاره.

1. أهم أفكار مالتوس

يهتم مالتوس بدراسة جانبين من جوانب الاقتصاد هوما السكان والطلب الفعال، فهو يرى أن هذا الأخير يجب أن ينمو نسبيا مع إمكانيات الإنتاج. كما أن غياب التوازن بين عرض مدخرات أصحاب الأراضي وطلب الرأسماليين عليها يؤدي إلى تقليل الطلب على السلع ما يسبب انخفاض حجم الاستهلاك الذي يعيق النمو. ويدعو مالتوس إلى فرض ضرائب على ملاك الأراضي في حال زادت مدخراتهم عن حاجة الرأسماليين للاقتراض. أما بخصوص نظريته في السكان والتي طالما أثارت الجدل، يرى مالتوس أن السكان يتزايدون وفق متتالية هندسية في حين أن الغذاء يتزايد وفق متتالية حسابية، الامر الذي يقود إلى مجاعات وتناقص في عائدات الزراعة ليصل العمال المزارعون إلى أجر الكفاف ويتوقف النمو. فهو يرى بنظرته التشاؤمية أن زيادة السكان لا تسمح بزيادة رأس المال بل العكس (القريشي، 2007، الصفحات 59-60). فيفترض مالتوس أن تحسن الظروف المعيشية سيزيد من النمو السكاني، وقد تنبأ بأن سرعة الانجاب والنمو السكاني ستكون أكبر من سرعة الإنتاج الغذائي. ويجزم أن النمو السكاني دائما يؤدي إلى نفاذ الموارد المستديمة. وأخيرا يرى أن أي محاولة في زيادة القدرة الإنتاجية للغذاء ستقابلها زيادة في النمو السكاني ومن ثم يحد من القدرة الإنتاجية. وقد طور مالتوس أفكاره باقتراحه التحكم في الولادات ومعدلات الخصوبة لضمان التوازن بين النمو الاقتصادي والغذاء، وهذا ما جعل وضعه لهذا الطرح مثيرا للاستياء وغير مقبول في كثير من الأوساط العلمية التي تشكك في دعائم هذه النظرية بما فيهم تلامذته (Arthur, 2003, p. 305).

يرفض مالتوس التوازن التلقائي بين عرض الادخارات والطلب عليها بهدف الاستثمار على عكس بقية الكلاسيك، فقد رفض قانون ساي. ويرى أن العمال لا يدخرون لأن ادخارهم مساوي لاستهلاك S=C، وعلى خلاف ذلك فإن

الرأسماليين يدخرون أكثر مما يستهلكون ويقومون باستثمار الباقي S=C+I. ولا تحقق حالة التوازن بين الادخار والاستثمار في نظره إلا إذا تساوى الادخار الكلي مع الاستثمار الكلي S=I. وفي حالة زيادة الادخارات عن الاستثمارات فإن هذا يعيق الطلب الاستهلاكي ومن ثم التوسع الإنتاجي ويضعف النمو (فليح، التنمية والتخطيط الاقتصادي، جدار الكتاب العالمي وعالم الكتب الحديث، 2006، صفحة 117).

2. نقد نظرية مالتوس

ومن النقد الموجه لنظرية مالتوس ما قاله بأن زيادة السكان بزيادة الغذاء يؤدي إلى نفاده بسرعة، وردا على هذا الطرح فقد ثبت في القرن 19 العكس، ففي منتصف القرن كان نمو انتاج الطعام 2% سنويا أكبر بكثير من نمو السكان الذي قدر ب 0.7% سنويا. كما حدد مالتوس تقديرا مبالغا فيه لنسبة زيادة السكان تقدر ب 3%، وهي نسبة لم يشهدها المجتمع الأوروبي في الأزمنة القريبة وقد اقترح بذلك زيادة استغلال الأراضي الزراعية، وهو ما حدث بسرعة لم يكن يتوقعها بسبب الزيادة الكبيرة في الإنتاج الزراعي بالنسبة لكل فدان من الأرض (Arthur, 2003, p. 308). فقد قلل مالتوس من الدور الذي يلعبه التقدم التكنولوجي ومدى قدرته على زيادة الإنتاج والتخلص من قصوره. بل وتساهم التكنولوجيا في زيادة معدل نصيب الفرد، وهذا ما يضع النظرية المالتوسية المسماة بمصيدة السكان في مأزق (زيادة السكان يؤدي إلى انخفاض الدخل) (تودارو، 2006، صفحة 280). عند ظهور أي مظاهر جديدة في المجتمع فإنها في الأصل تنتقل من الطبقة الغنية نحو الطبقة الفقيرة، ويظهر هذا في ارتباط الخصوبة عكسيا مع الدخل وهذا عكس ما يراه مالتوس فهو يقول بزيادة الانجاب عند تحسن الدخل (Arthur, 2003, p. 316).

الفرع الرابع: نقد النظرية الكلاسيكية

يعتبر الكلاسيك أن الأرباح هي المصدر الوحيد للادخار في حين أن هناك مصادر أخرى كادخارات الطبقة العاملة والقطاع العام. كما أن الاستثمارات لا تمول فقط من الادخارات بل كذلك بالاستعانة بالقروض البنكية. ويؤخذ أيضا على الكلاسيك وضعهم لقوانين لم تتحقق في الواقع المحسوس، منها قانون تناقص الغلة والعوائد وقانون السكان اللذان تم نفيهما عمليا من خلال التقدم التكنولوجي الذي غير الكثير من المقاييس الكلاسيكية، ومن هنا نستنتج تجاهل رواد هذه المدرسة للأهمية التي يلعبها التقدم التكنولوجي في تطوير الإنتاج الصناعي والزراعي. كما وضعوا أسسا مثالية للنظرية وغير قابلة للتطبيق كالمنافسة التامة والتي لا تحقق بل تظهر احتكارات في السوق، إلى جانب قانون اليد الخفية والذي لا يمكن للسوق أن ينتظم بدون بعض التدخلات من الدولة وهو الدور الذي أهملته المدرسة الكلاسيكية (دور القطاع العام والحكومة) (القريشي، 2007، الصفحات 64-66). كذلك اهمال تأثير الطلب على النمو فهو من تأثيرات النمو السكاني على النمو من جانب العرض أو الإنتاج الحقيقي كما قال الكلاسيك (الجميلي، 2018، الصفحات 42-43).

المطلب الثاني: كارل ماركس

اشتهر كارل ماركس من خلال أفكاره الاشتراكية والتي تناقض الأفكار الرأسمالية التي كانت سائدة ومتغولة في ذلك الوقت، لذلك فقد التفت حوله جموع الطبقات العمالية الكادحة.

الفرع الأول: أهم ما طرحه كارل ماركس

اهتم ماركس كثيرا بنقد النظام الرأسمالي، وأعطى جزء كبيرا من تحليله للأوضاع الاجتماعية وربطها بالوضع الاقتصادي. فيرى ماركس أن التراكم الرأسمالي يعمل على زيادة الطلب على العمال ومن ثم يزيد أجورهم عن حد الكفاف، ما ينعكس على أرباح الرأسماليين من خلال تقلص فائض القيمة. ويرى أنه من أجل دعم التقدم التقني فإن رأس المال الثابت في الرأسمالية في زيادة مستمرة على حساب رأس المال المتغير (العمل). ويوضح أن الأرباح ستنخفض بسبب هذا التناقض الذي يؤدي إلى تناقص في فائض القيمة وهذا ما ينعكس لاحقا على التراكم الرأسمالي. ويختلف ماركس عن الكلاسيك في سبب توقف النمو، فبينما يرون أن السكان هم السبب، يعزو ماركس السبب إلى ارتفاع الأجور الحقيقية فوق حد الكفاف والذي سيخفض الأرباح ويؤدي إلى موجة كساد. يعد تحليل ماركس للنمو تحليلا ديناميكيا، ويرى أن هناك علاقة تبادلية التأثير بين الاستثمار والتقدم التقني. ولم يخفي ماركس الدور الكبير لهذا الأخير في تحقيق النمو الاقتصادي (الجميلي، 2018، الصفحات 43-44). يتنبأ كارل ماركس بأن سبب فشل النمو وانحداره سيكون بسبب عاملين هما فائض الإنتاج والاضرابات الاجتماعية. كما يحدد قيمة الأجور بالحد الأدنى لمستوى الكفاف فيعطي مفهوما لفائض القيمة الذي يعتبره الفرق بين كمية الإنتاج للعامل والحد الأدنى لأجره. يرى ماركس أن الاستثمار الكبير في التكنولوجيا يؤدي إلى تزايد في حصة رأس المال الثابت بالنسبة إلى الربح الذي ينخفض ما عدى حالة ارتفاع فائض القيمة. ويرى ماركس بأن الأجور سترتفع والأرباح ستنخفض نتيجة التراكم الرأسمالي واختفاء الجيش الاحتياطي للعمال، وليس أمام الرأسماليين إلا إبقاء الأجور منخفضة أو إحلال رأس المال محل العمل وهذا ما يختاره الرأسماليون بشكل طبيعي، وهذا الاختيار حسب ماركس يؤدي إلى تراجع في الاستهلاك السلعي وتناقص الطلب الفعال وبهذا تنهار الرأسمالية وتنتقل السلطة إلى يد العمال بإقامة ثورات عمالية وبهذا تفوز الاشتراكية على الرأسمالية وتحل محلها (القريشي، 2007، الصفحات 60-61).

لقد أقر ماركس بالأوضاع التي تعاني منها الدول المتخلفة وأوضح بأن سببها هو الاستعمار الذي شنته الدول الصناعية على الدول المتخلفة، فقامت بنهب ثرواتها لتمويل استثماراتها داخل بلدانها، كما حولت الهيكل الاقتصادي لهذه الدول بما يخدم مصالحها ويجعلها مصدرا للمواد الأولية والمنتجات الزراعية الرخيصة وتكون في النهاية سوقا لتفريغ منتجاتها الصناعية. كما عملت على احباط أي محاولة للنهوض بصناعات منافسة لها في هذه الدول وهذا ما أنتج في الأخير دول متخلفة غير متوازنة وتابعة اقتصاديا وتعرف ركود مستمر وحتى مشاكل سياسية (عجمية و الليثي، التنمية الاقتصادية: مفهومها-نظرياتها-سياساتها، 2001، الصفحات 87-88).

ومن جهته يعرف ماركس القيمة بأنها: " ما يحدد حجم القيمة لأي عنصر هو كمية العمل الاجتماعي اللازم، أو الوقت الضروري اجتماعيا في العمل من أجل الإنتاج" (Morishima, 1977, p. 11).

الفرع الثاني: نقد نظرية ماركس

رغم التحليل العميق لمشاكل الرأسمالية وتخبطاتها إلا أن ماركس أخطأ في تقدير سقوطها، فزيادة الأجور النقدية لا تعني بالضرورة زيادة الأجور الحقيقة، ومع ذلك فإن الزيادة في الإنتاجية يمكن أن تعوض تلك الزيادة في الأجور الحقيقة. كما أنه قلل من الأهمية التي يمكن أن تلعبها التكنولوجيا في زيادة وتحسين الإنتاجية في المجال الصناعي وقدرتها على زيادة

الأرباح والتغطية على تناقص العوائد (القريشي، 2007، صفحة 62). على مدى عقود من التقدم التكنولوجي لم تحدث بطالة بسبب هذا التقدم أو انخفاض في الأجور والارباح، بل على العكس لطالما ازدادت الأجور والارباح ومعها عروض العمل، كما لم يحدث قصور في السلع كالذي تنبأ به ماركس (عجمية و الليثي، التنمية الاقتصادية: مفهومها-نظرياتها-سياساتها، 2001، الصفحات 88-89).

المطلب الثالث: النظرية الكينزية

كينز هو مؤلف "النظرية العامة للعمل، سعر الفائدة والنقود" سنة 1936 والذي أكد فيه عدم إمكانية السوق على التوازن بشكل تلقائي، وأنه على الدولة التدخل في الجانب الاقتصادي والاجتماعي (Pierre , 2010, p. 07).

الفرع الأول: أهم أفكار كينز

ويحدد كينز مستوى الدخل التوازني من خلال معادلة الاستهلاك (الادخار)، لكن هذا المستوى قد لا يحقق التشغيل الكامل. ويرى أن تطبيق سياسة نقدية في حالة البطالة المصاحبة لمعدلات فائدة منخفضة لن يفيد في تخفيض نسب البطالة، لأن المقرضين سيفضلون اكتناز أموالهم على تحمل مخاطر الإقراض مقابل سعر فائدة ضعيف. وقد دعا كينز بشكل واضح إلى ضرورة التدخل الحكومي لحل مشكلة البطالة. فقامت الدول النامية بتبني هذا النهج عن طريق تمويل المشاريع الاستثمارية حكوميا بهدف تحقيق التنمية، ولكن هذه المحاولات اصطدمت بواقع ندرة الفئة الماهرة من العمال وتركز العمل على قطاعات معينة دون القطاعات الأخرى (عجمية و الليثي، التنمية الاقتصادية: مفهومها-نظرياتها-سياساتها، 2001، الصفحات 100-103).

على عكس الكلاسيك فإن كينز يرى أنه توجد بطالة لا إرادية أو اضطرارية "Chômage Involontaire"، يكون فيها العمال قابلين للعمل بأجر حقيقي لكنهم في الحقيقة لا يستطيعون الوصول إلى هذا الأجر من خلال المفاوضة على الأجر الإسمي، لأن الأجر الحقيقي مرتبط بأسعار السوق وهذه الأسعار لا تحدد من خلال المفاوضة، فالكلاسيك يرون بخفض الأجور الإسمية في فترة البطالة والتي تؤدي إلى خفض الطلب وبالتالي انخفاض الأسعار والذي سيوازن بين الأجور الإسمية والحقيقية. ونقطة أخرى يقول بها الكلاسيك هي أن انخفاض الأسعار يزيد من القوة الشرائية لملاك الأموال (لأصحاب السيولة) Les encaisses monétaires، وبالتالي تزيد القدرة الاستهلاكية للأسر وهذا يحفز الطلب، ويرد كينز على هذه الطرح بأنه في حال أخذنا بتوقعات المستهلك في الحسبان فإن انخفاض الأسعار سيحفزه على انتظار السعر أن ينخفض أكثر كي يقوم بالاستهلاك (Combemale, 2006, pp. 38-40). يقول الكلاسيك والنيوكلاسيك بأن البطالة لا يمكن أن تحصل في المدى الطويل وأنها تحدث بشكل محدود في المدى القصير، وقد كانت هذه الأفكار مقبولة حتى جاءت أزمة الكساد الكبير في 1929، ليظهر جون ماينر كينز بنظرية جديدة حول العمالة. فيتفق كينز مع النيوكلاسيك في كون سعر الفائدة عامل مؤثر في زيادة مستوى الاستثمار متى ما كان أقل من معدل العائد المحقق في المشروع. لكنه يختلف معهم في مستوى الادخار، فحسب كينز فإن معدل الادخار والاستهلاك يتحددان وفق معادلة الدخل فقط، في حين يعتبر الكلاسيك أن معدل الادخار متعلق بسعر الفائدة يليه تأثير الاستهلاك (عجمية و الليثي، التنمية الاقتصادية: مفهومها-نظرياتها-سياساتها، 2001، الصفحات 98-100).

تمكن كينز من دراسة الاقتصاد وتحليله في المدى القصير، بل وتمكن من دراسة الأثر التاريخي على نظام التنمية. عارض كينز بعض الفرضيات الكلاسيكية، فهو يرى أن المعلومات المتوفرة في السوق غير كاملة والمستقبل غير مضمون، كما أن الأفراد لا يملكون ضمان النتائج المستقبلية لقراراتهم. وهذا يطرح مشكل عدم اليقين وبالتالي فهو يرفض فرضية المعلومة الكاملة والتنبؤ المثالي. وقد ركز كينز على التوازن بين العرض والطلب الكليين من خلال مضاعف التوظيف ل Kahn، وصنف المتغيرات الاقتصادية في نظام حسابات الدخل الوطني القياسية والتي تعتبر أرضية لتحليل تدفقات النظام الاقتصادي في المدي القصير والطويل (Kregel, 1978, pp. 29-30).

تمكن كينز من حل أزمة الكساد 1929 من خلال ما طرحه في كتابه الصادر سنة 1936. وهذا من خلال تركيزه على الطلب الكلي، على عكس السائد حينئذ أي التركيز على العرض الكلي. كما ركز على مبدأ المضاعف (مبدأ المضاعف يعني كيفية تأثير أي من مكونات الانفاق الكلي "الطلب الكلي" على الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي الدخل التوازني)، أي أن التغير في مستويات الانفاق المختلفة سواء حكومي، عائلي أو استثماري سيكون لها أثر على الناتج المحلي والدخل التوازني. وهي في الحقيقة فكرة طرحها R.F.Kahn سنة 1931. ويمكن تبسيط هذا الطرح من خلال اقتصاد بقطاعين هما قطاع العائلات والمؤسسات:

$$Y = C + I$$

حيث $C = a + bY_d$ و $\Delta Y = \Delta C + \Delta I$

بقسمة الطرفين على ΔY نجد: $\frac{\Delta Y}{\Delta Y} = \frac{\Delta C}{\Delta Y} + \frac{\Delta I}{\Delta Y}$

ومنه $1 = \frac{\Delta C}{\Delta Y} + \frac{\Delta I}{\Delta Y} \quad \Rightarrow \quad \frac{\Delta I}{\Delta Y} = 1 - \frac{\Delta C}{\Delta Y}$

بقلب طرفي المعادلة: $\frac{\Delta Y}{\Delta I} = 1 - \frac{\Delta Y}{\Delta C} \Rightarrow \frac{\Delta Y}{\Delta I} = \frac{1}{1-mpc} = m$

بما أن $mps = 1 - mpc$ فإن $m = \frac{1}{mps}$

فالمضاعف هو مقلوب الميل الحدي للادخار (عميش، 2018، الصفحات 334-335).

يقر كينز بضرورة الإنفاق الحكومي أثناء الأزمات حتى إن تطلب الأمر الاستدانة لتحقيق التوازن المطلوب، فهو يرى أن الزيادة المطردة في الانفاق الحكومي أثناء الأزمات تؤدي إلى تحقيق التشغيل الكامل وزيادة الدخل الوطني بمقدار المضاعف، في حين أن ضعفه يؤدي إلى حالة من الركود (لكحل، 2017، الصفحات 146-147). فهو يدعو في الكتاب إلى دعم الاستهلاك العائلي والاستثماري (إبن يامي، 2020، صفحة 93). ويعدد كينز أسباب الركود الاقتصادي بأنه يحدث نتيجة لتدني مستويات الانفاق الحكومي واتباع سياسات انكماشية، إضافة إلى القيود المفروضة على القروض الخاصة بالاستثمارات الخاصة (لكحل، 2017، صفحة 147). لأن مرحلة صدور هذا الكتاب اتسمت بسيطرة رأسمالية لأصحاب الريع المالي (اللذين يعتمدون على أرباح البورصة والفوائد المصرفية) ورؤوس الأموال بدلا من أصحاب الإنتاج الصناعي (العبادي، 2021، الصفحات 207-208). يرى كينز أن التوازن يحدث حتى في غياب العمالة الكاملة. كما أكد على وجود تحديد الدخل على أساس الطلب الفعال، وانخفاض الاستثمار يسمح بانخفاض الطلب الفعال ومن ثم حدوث بطالة بسبب تسريح العمال. كما يرى أن أسعار الفائدة المنخفضة تحفز الاستثمار والعكس (لكحل، 2017، صفحة 147). ويؤكد كينز على استقلالية قرار الاستثمار وأثره على عدم اليقين بما ينقد قانون ساي.

يعتبر كينز أن مستوى الاستثمار يتحكم في تقسيم الإنتاج إلى منتجات متوفرة (المنتجات القابلة للاستهلاك) ومنتجات غير متوفرة (تمثل رأس المال العامل والثابت والعمل الجاري) كما يحدد الاستثمار مستويات العمالة في الإنتاج لهذه المنتجات (Kregel, 1978, p. 31).

الفرع الثاني: نقد نظرية كينز

أظهرت آلية الكساد التضخمي في السبعينيات عجز نظرية كينز في حل الأزمة فقد عجز تدخل الدولة عن حلها (رحيم، 2008، صفحة 12). لكن أفكار كينز عادت إلى الواجهة مع أزمة 2008، حيث ظهرت دعاوى التحكم وكبح الأسواق المالية، وتنشيط الاستثمارات الحكومية (العبادي، 2021، صفحة 209).

المطلب الرابع: النظرية النيوكلاسيكية

ظهرت هذه المدرسة أواخر القرن التاسع عشر، وتميزت هذه الفترة بارتفاع معدلات الأجور فوق حد الكفاف مع استمرار ارتفاع الأرباح، كما أن حصة الريع من الدخل الوطني لم تزد، وتراجعت أفكار الركود والكفاف. وقد تبنت عدة أفكار كتراجع الارتباط بين توزيع الدخل والادخار، تراجع العلاقة بين الدخل ونسب السكان. كما أنهم يحددون النمو من خلال عدة عوامل هي رأس المال، الفنون الإنتاجية، والسكان. وركزت في دراستها للنمو على المدى القصير (فليح، التنمية والتخطيط الاقتصادي، جدار الكتاب العالمي وعالم الكتب الحديث، 2006، الصفحات 127-128). ومن جهة أخرى فقد اتفق الكلاسيك والنيوكلاسيك في مبادئ الليبيرالية والملكية الفردية، لكنهم اختلفوا في طريقة التحليل ونظرية القيمة-العمل ما عدى ساي الذي حدد القيمة على أساس المنفعة والندرة. فظهرت نظرية تناقص المنفعة الحدية سنة 1870 أو ما يسمى بالتطور الهامشي Revolution Marginaliste. ومثال يبسط الفكرة: هي أن القضمة الأولى من الخبز تحقق منفعة أكبر من القضمة الثانية وهكذا حتى تنعدم المنفعة عند اشباع الحاجة. إذا فتغير المنفعة مرتبط بإضافة وحدة إضافية من السلعة وتستمر بالانخفاض حتى تنعدم عند نقطة الاشباع (Pierre , 2010, p. 93). كذلك فقد ركز النيوكلاسيك على الإقرار بالإحلال بين عوامل الإنتاج (رأس المال والعمل)، وبالتالي رفض فكرة وضع نسب معينة لهاذين العاملين، وهذا يؤدي إلى أن زيادة رأس المال لا تستلزم زيادة العمل وهذا ما يشرح انفكاك الارتباط بين نظرية رأس المال والسكان (بتراكم رأس المال يزيد السكان...)، يقول النيوكلاسيك بأن الزيادة في الادخار يزداد بسعر الفائدة العالي والدخل العالي، كما يحدد معدل الاستثمار انطلاقا من سعر الفائدة (فليح، التنمية والتخطيط الاقتصادي، جدار الكتاب العالمي وعالم الكتب الحديث، 2006، الصفحات 128-129).

لم يهتم النيوكلاسيك بدراسة النمو الاقتصادي بل ركزوا على دراسة شروط توازن السوق بطرق رياضية وكيفية الاستعمال الأقصى لعوامل الإنتاج. وقد حددوا قيمة عوامل الإنتاج من خلال الإنتاجية الحدية في وجود المنافسة وأجر عادل مرتبط بالمساهمة في الإنتاجية، وهكذا يتم تجنب الصدامات بين الطبقات في تقسيم فائض الإنتاج كما هو الحال عند الكلاسيك (Pierre , 2010, p. 95).

تشرح فرضية انخفاض عوامل الإنتاج (K, L) عند مستوى معين من العمالة، بأن إضافة عامل إضافي تساهم في تقليل الإنتاجية مقارنة بالعمال الاخرين وبالتالي تقل الإنتاجية الحدية عندما يكون رأس المال ثابتا. ونفس الشيء بالنسبة

للزيادة في رأس المال أي زيادة وسائل الإنتاج مع ثبات عدد العمال، فإن هذا سيؤدي إلى انخفاض متزايد لإنتاج الآلات الجديدة. إذا فالحل الوحيد لتفادي انخفاض الإنتاجية الحدية لعوامل الإنتاج هو رفع زيادة عوامل الإنتاج بنفس المعدل. وحسب هذا التحليل فإن النمو في الأجل الطويل لن يزيد عن معدل نمو السكان وعوائد الحجم ستكون ثابتة، فإذا زاد العمال ورأس المال ب n% فإن الإنتاج سيزيد بمعدل n%، وبذلك فقد توقع النيوكلاسيك نموا ضعيفا أو حتى ثابتا في المدى الطويل (Pierre , 2010, p. 96).

الفرع الأول: بناء النموذج الرياضي النيوكلاسيكي

بحسب النظرية النيوكلاسيكية فإن الناتج يزيد بزيادة عوامل هي: الزيادة النوعية والكمية في عنصر العمل (نمو سكاني وتعليم)، الزيادة في رأس المال (ادخار واستثمار) وأخيرا حدوث تقدم تكنولوجي. كما يوضحون أن سبب التخلف يكمن في التدخل الكبير من طرف الدولة في مختلف الأنشطة، وتطبيقها لسياسات خاطئة. وتدعو هذه النظرية إلى فتح الأسواق والعمل بنظام سعر السوق دون تدخل حكومي. وهذا غالبا لا ينطبق على حالة الدول النامية التي لا تملك اقتصاديات مرنة وتغيب فيها المنافسة التامة (تودارو، 2006، الصفحات 150-151).

يضم نموذج نمو الناتج عند النيوكلاسيك ثلاث عوامل انتاج هي رأس المالK ، قوة العمل L والتكنولوجيا A. ولكن النظرية افترضت مبدئيا غياب عامل التكنولوجيا.

$$Y = f(K, L)$$

وهذا يعني أن الناتج في النموذج النيوكلاسيكي يتأثر برصيد رأس المال والعمل.

الزيادة في الناتج تساوي الزيادة في العمل مضروبة في الإنتاجية الحدية لعنصر العمل مع ثبات عنصر رأس المال.

$$\Delta Y = \Delta L.MPP_L$$

الزيادة في الناتج تساوي الزيادة في رأس المال مضروبة في الإنتاجية الحدية لرأس المال عند ثبات العمل.

$$\Delta Y = \Delta K.MPP_K$$

في حالة تغير كل من العمل ورصيد رأس المال فإن الزيادة في الناتج تساوي العمل مضروب في الإنتاجية الحدية للعمل مضافا إليها رأس المال مضروب في الإنتاجية الحدية لراس المال.

$$\Delta Y = \Delta L.MPP_L + \Delta K.MPP_K$$

بقسمة طرفي المعادلة على Y:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{\Delta L.MPP_L}{Y} + \frac{\Delta K.MPP_K}{Y}$$

بضرب $\Delta L.\frac{MPP_L}{Y}$ في $\frac{L}{L}$ و بضرب $\Delta K.\frac{MPP_K}{Y}$ في $\frac{K}{K}$.

نجد:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \left(\frac{\Delta L.MPP_L}{Y}\right)\frac{L}{L} + \frac{K}{K}\left(\frac{\Delta K.MPP_K}{Y}\right)$$

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \left(\frac{L.MPP_L}{Y}\right)\frac{\Delta L}{L} + \left(\frac{K.MPP_K}{Y}\right)\frac{\Delta K}{K} \dots (1)$$

دالة الإنتاج مع ثبات غلة الحجم $MPP_K.K + MPP_L.L = Y$

بقسمة طرفي المعادلة على Y تصبح: $\frac{L.MPP_L}{Y} + \frac{K.MPP_K}{Y} = \frac{Y}{Y} = 1$

نرمز ل $\frac{K.MPP_K}{Y}$ بالحرف b ويمثل نسبة الناتج الذي سيتم استلامه كعائد لرأس المال، أي مرونة الإنتاج بالنسبة لرأس المال.

ونرمز ل $\frac{L.MPP_L}{Y}$ ب (b-1) تساوي نسبة الناتج الذي سيتم استلامه كعائد للعمل، أي مرونة الإنتاج بالنسبة للتغير في قوة العمل.

بتعويض b و (b-1) في المعادلة (1) نجد:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = b\frac{\Delta K}{K} + (1-b)\frac{\Delta L}{L}$$

من خلال المعادلة يتضح أن معدل نمو الناتج يساوي الإنتاجية الحدية لرأس المال مضروبة في حصة رأس المال من الدخل مضافا إليه الإنتاجية الحدية للعمل مضروبة في حصة العمل من الدخل (الجميلي، 2018، الصفحات 163-165).

الفرع الثاني: نظرية هارود–دومار

أسس كل من كينز (1939)، هارود (1949/1939) ودومار (1946-1947) على التوالي لظهور نظرية النمو الجديدة، فقد عمل كينز على دراسة وشرح تأثير كل من الاستثمار والادخار على مخزون رأس المال في المدى القصير، ولكن أعمال هارود ودومار توسعت وشملت فكرة كينز بالإضافة إلى تأثير الاستثمار والادخار على مستوى الإنتاج في المدى الطويل أيضا. وهذا لأن الانفاق الاستثماري يؤثر على زيادة رأس المال في المدي البعيد. عمل دومار على التمييز بين استقلالية الإنتاج الحالي عن الطلب الفعال، وتبعية الناتج المحتمل لمخزون رأس المال، في حين درس هارود العلاقة بين نمو رأس المال ونمو الإنتاج في الاتجاه المعاكس من خلال استعماله لمبدأ المسرع. حيث يكون طلب المنتجين على منتجات رأس المال متناسب مع الإنتاج. عموما عمل كل من هارود ودومار على ديناميكية النظرية العامة بتحديد تحت أي شروط وفروض يستطيع الاقتصاد تحقيق توظيف شامل ومستمر (Hacche, 1987, p. 03). يعتمد هذا النموذج على فرضية التشغيل الكامل وتناسب مستوى الدخل معه، ويرون أن الاستثمار المستعمل يجب أن يكون قادرا على امتصاص الناتج المتزايد نتيجة الاستثمار، فهما يريان أن زيادة الدخل الوطني يجب أن يصاحبه زيادة في الاستثمار لضمان النمو. يعمل دومار على تحديد معدل الاستثمار الذي يسمح بنمو الدخل ليساير الزيادة في القدرة الإنتاجية للاقتصاد بشرط الاستخدام الكامل. ويرى دومار في تحليله أن البطالة تظهر بمجرد أن تكون مستويات الاستثمار غير كافية، فيجب أن تزيد هذه المستويات سنويا كي يزداد الطلب، وهكذا ستستعمل القدرة الإنتاجية الموسعة سنويا لتفادي فائض التراكم الرأسمالي (فليح، التنمية والتخطيط الاقتصادي، جدار الكتاب العالمي وعالم الكتب الحديث، 2006، الصفحات 147-150).

1. فرضيات النموذج

- يبدأ الاقتصاد بمستوى دخل يتناسب مع التشغيل الكامل.
- غياب القطاع الحكومي والتجارة الخارجية.
- الميل المتوسط للادخار يساوي الميل الحدي للادخار.
- كل من الميل للادخار ومعامل رأس المال ثابتان.
- غياب فترات التباطؤ عند حدوث التعديلات (فليح، التنمية والتخطيط الاقتصادي، جدار الكتاب العالمي وعالم الكتب الحديث، 2006، صفحة 148).

2. بناء النموذج الرياضي

$\frac{\Delta Y}{Y}$: معدل النمو في الناتج.

$\frac{\Delta S}{\Delta Y}$: الميل الحدي للادخار MPS.

$\frac{K}{Y}$: معامل رأس المال الناتج.

بافتراض الميل الحدي للادخار يساوي الميل المتوسط للادخار.

$\frac{\Delta S}{\Delta Y} = \frac{S}{Y} = s$ حيث s: يمثل معدل الادخار.

وفي حالة التوازن فإن: S=I وإذا كان $i = \frac{I}{Y}$ حيث i: يمثل معدل الاستثمار.

ونحن نعلم أن الاستثمار I يساوي التغير في مخزون رأس المال ΔK: $I = \Delta K$

$$\frac{\Delta K}{\Delta Y} = k = \frac{I}{\Delta Y} \Rightarrow \Delta Y = \frac{I}{k}$$

بالقسمة على Y: $\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{I/Y}{K}$

معدل النمو في الناتج يساوي معدل الاستثمار أو الادخار مقسوما على المعامل الحدي لرأس المال / الناتج.

$$g = \frac{s}{k}$$

g : معدل نمو الناتج.

s : معدل الإدخار.

k : المعامل الحدي لرأس المال/الناتج (القريشي، 2007، الصفحات 75-76).

من خلال المعادلة المتحصل عليها نجد أنه توجد علاقة طردية بين معدل نمو الدخل الوطني ومعامل الدخل، كلما زادت معدلات الادخار في المجتمع زاد النمو والعكس. كما نلاحظ علاقة عكسية بين معدل نمو الدخل الوطني ومعامل رأس المال/الناتج، فعندما ينخفض معامل رأس المال/الناتج يعني ارتفاع إنتاجية الاستثمارات فيزيد معدل نمو الدخل (عجمية، ناصف، و نجا، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق: النظريات-الاستراتيجيات-التمويل، 2007، صفحة 142).

يفترض في دالة الإنتاج عدم وجود إحلال بين العمل ورأس المال. ولكن عند الاستعمال الكامل لعوامل الإنتاج K, L والتوظيف الكامل، فإن فرضية العوامل الثابتة بدون إحلال قد تصلح في المدى القصير، لكنها لا تصلح في المدى الطويل لأن العمل يمكن أن يحل محل رأس المال والعكس. وتجدر الإشارة إلى أن هارود لم يفرض ثبات عوامل الإنتاج ولكنه فرض جمود الاقتصاد في حالة سعر الفائدة الثابت، وفي ظل ثبات i ستختار المؤسسات تكثيف رأس المال. وتتعلق الفرضية الثانية لهذا النموذج بسلوك الادخار في فرض أن اجمالي الادخار هو جزء ثابت من الناتج المحلي S(t)=sY(t). إذا فالنسبة الاجمالية للادخار-الدخل هي معلمة ثابتة، وهذا لا يعني أن كل الافراد يستهلكون نفس الجزء من الدخل ولكن الجزء المدخر ثابت عبر الزمن، كما يمكن تغيير هذا الثبات من خلال السياسات المالية (Ramanathan, 1982, pp. 19-20).

3. نقد نموذج هارود–دومار

- تعتبر فرضية ثبات الميل الحدي للادخار $\frac{\Delta S}{\Delta Y}$ ومعدل رأس المال الناتج $\frac{K}{Y}$ غير مطابقة للواقع، فيمكن لهما أن يتغيرا في الأجل الطويل والذي يغير متطلبات النمو المستقر.
- إمكانية الاحلال بين المال والعمل بينهما وبين التقدم التقني تدحض فرضية ثبات نسب الاستخدام بين المال والعمل.
- يهمل النموذج التغيرات التي تطرأ على أسعار الفائدة ومستوى الأسعار.
- إن تناقص عوائد رأس المال يضع فرضية المساواة بين رأس المال الناتج $\frac{K}{Y}$ والمعامل الحدي لرأس المال الناتج $\frac{\Delta K}{\Delta Y}$ محل شك ورفض (القريشي، 2007، الصفحات 76-77).
- بساطة النموذج وعدم تماشيه مع الواقع، والتشاؤم بحصول تزامن بين النمو المستقر والتشغيل الكامل في المدى الطويل، وكذا التشاؤم بالإمكانيات التي يمكن للتقدم التقني أن يقدمها للإنتاج.
- ترى النظرية غياب الاحلال بين عوامل الإنتاج.
- لا يصلح هذا النموذج في التطبيق على الدول النامية (الجميلي، 2018، الصفحات 148-149).

الفرع الثالث: نظرية النمو الخارجي لصولو

اعتمد صولو نموذج هارود–دومار كنقطة بداية وأضاف إليه عنصر العمل، ومتغير مستقل يمثل التقدم التكنولوجي في معادلة النمو، يفترض صولو في نموذجه مبدأ تناقص العوائد للعمل ورأس المال بشكل منفصل عن بعضهما، لكنه يفترض ثبات العنصرين مشتركين معا، ويرى أن التفسير في المدى البعيد يكون من خلال التقدم التكنولوجي الذي يتحدد خارج النموذج (تودارو، 2006، صفحة 150). يفترض صولو أن التغير في نسب عوامل الإنتاج، الاحلال بينها ومرونة أسعارها تسمح بتجنب حالة عدم الاستقرار في النمو وتمنع التقلبات الاقتصادية. وتسمح دالة غوب دوغلاس للإنتاج بذلك من خلال التغير في رأس مال الإنتاج والعمل بنسب مختلفة وهذا ما يساعد على ثبات الغلة (الجميلي، 2018، صفحة 154).

انصب اهتمام صولو (1959) على التوفيق بين التوازن الفعلي ومعدلات النمو الطبيعية (المعدل المحتمل لنمو الناتج) من خلال ما يحدده معدل نمو القوى العاملة. فاقترح نموذج صولو أن معدل النمو الفعلي يتقارب مع معدل التوازن ليتطابق مع المعدل الطبيعي، ولكن كل من معدل نمو القوى العاملة، التقدم التقني (وبالتالي معدل النمو الطبيعي) تعتبر معطيات خارجية. ويعتبر صولو أن معدل الادخار أو معدل التراكم في رأس المال المادي لا يؤثر على النمو الاقتصادي في المدى الطويل باعتباره ثابتا خارجيا، حيث يفترض صولو في نموذجه أن الإنتاج المادي الهامشي لرأس المال يتناقص في النهاية نحو الصفر. ويتم تحديد معدل تراكم رأس المال داخليا من خلال معدل الادخار. ويفرض أنه في المدى الطويل من المستحيل الحفاظ على النمو على أساس تراكم رأس المال (Roberts & Setterfield, 2007, pp. 16-17).

1. فرضيات صولو في نموذجه لسنة 1956

- تعتمد دالة الإنتاج على الاحلال بين عوامل الإنتاج Substituables وليست مكملة Complémentaires مثل نموذج هارود/دومار.

- عوائد الإنتاج ثابتة.
- الانتاجية الحدية لرأس المال متناقصة.
- الادخار يساوي الاستثمار، ومشاكل البطالة والاستعمال الناقص لعوامل الإنتاج أصبح ضمن اهتمامات التحليل الاقتصادي وليس النمو الاقتصادي (Pierre , 2010, p. 109).

2. النموذج الرياضي لصولو

نمذج صولو دالة الإنتاج كالتالي:

$$Y = Ae^{ut}K^{\alpha}L^{1-\alpha}$$

حيث Y: الناتج المحلي الإجمالي.

K: رصيد رأس المال المادي والبشري.

L: العمل ويقاس بالأشخاص المشاركين في العمل.

A: ثابت داخلي يمثل التقدم التكنولوجي ويدخل فيها الأفكار والبحث والابتكار، وهو يساعد في زيادة إنتاجية كل من العمل ورأس المال.

α: مرونة الإنتاج بالنسبة لرأس المال (تودارو، 2006، صفحة 150) (Kasim, 2017, p. 02).

وحسب النموذج فإن النمو في الناتج المحلي مصدره:

- الزيادة في كمية أو نوعية عنصر العمل إما بالنمو السكاني أو التعليم.
- الزيادة في رصيد رأس المال بالادخار أو الاستثمار.
- تحسن في مستويات التكنولوجيا.

من نتائج صولو أن النمو المتوازن يحدث في ظل التشغيل الكامل بشكل عادي في اقتصاد السوق لأن معامل رأس المال متغير. إذا كان s/v>n (حيث أن v هو معامل رأس المال) إذا فالنمو الاقتصادي أسرع من النمو السكاني، وبالتالي يظهر نقص في اليد العاملة وتدفع الأجور إلى الزيادة وبالتالي يسعى رجال الأعمال إلى رفع v، ما يدفع بالنسبة s/v إلى الانخفاض نحو قيمة n ويبقى النمو الاقتصادي ثابتا. ودائما إذا استمر نظام الأسعار بالعمل في إطار نظام السوق الحر وبمجرد إيجاد مسار النمو المتوازن يبقى الاقتصاد عند تلك النقطة ثم ينمو الناتج ورأس المال بمعدل النمو الطبيعي المتوازن لأن v سيستقر عند القيمة s/n. يعتمد النمو في هذا النموذج على عوامل خارجية في النمو السكاني والتقدم التكنولوجي لأن رجال الأعمال لا يدفعون أجورا جراء عملية البحث والتطوير فقد اعتبروها هبة من السماء. لذلك استعمل دالة كوب دوغلاس للإنتاج والتي اعتمد فيها على توزيع الدخل على العمل ورأس المال المنتج لذلك فإن مجموع مرونة العاملين هو 1 ($\alpha + \beta = 1$). ولكن في غياب تطور للنمو السكاني أو التكنولوجي فإننا ندخل حالة الركود، وهذا يؤدي إلى فرضية تناقص عوائد رأس المال حتى الانعدام في حجم معين من السكان وفي غياب الابتكار. وفي مفارقة طرحها صولو بفرض أن s لا يؤثر على النمو في المدى الطويل، فزيادة s تزيد من S و I، وبالتالي زيادة المدخرات يؤدي إلى انخفاض السعر النسبي لرأس المال ما يدفع إلى احلاله بالعمل وبالتالي يرتفع v والذي يجعل الارتفاع في s حياديا. وبهذا فإن نظرية صولو

تقر بعكس النتائج التي توضح بأن الدول التي تملك مستويات عالية من الادخار حققت معدلات نمو أعلى من الدول الأخرى (Pierre , 2010, pp. 113-114).

قام سوان Swan بتطوير نموذج صولو في المدى الطويل مع ثبات الغلة والحفاظ على نفس شروط النمو. يرى سوان أن التغير في عنصر العمل ورأس المال معا بنسبة معينة يؤدي على تغير الناتج المحلي بنفس النسبة. ويسمح نموذج سوان بمعرفة أثر التقدم التكنولوجي على النمو إذا أعطيت بيانات عن العاملين الآخرين (عجمية، ناصف، و نجا، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق: النظريات-الاستراتيجيات-التمويل، 2007، الصفحات 148-149).

3. نقد نموذج صولو

وقد انتفدت نظرية النمو الداخلي نظرية صولو في عدة نقاط نذكر منها:

- التقدم التقني لم يسقط من السماء، وإنما هو نتيجة استثمارات من وكلاء اقتصاديين، وبالتالي فالنمو متعلق بسلوك الأفراد الاقتصادية، في حين يرى صولو أنه خارج نطاق الاقتصاديين وأنه من تخصص المهندسين.
- بخصوص نظرية التقارب، فإن نظرية النمو الداخلي حددت الاختلاف الموجود بين معدلات النمو بين الدول.
- عكس صولو الذي يرى بعدم تدخل الدولة، فإن هذه النظرية وعلى الرغم من كونها ذات فكر ليبيرالي، إلا أنها أثبتت أن تدخل الدولة في تشكل تخطيط هيكلي ملائم يمكن أن يحفز النمو (Pierre , 2010, p. 115).

الفرع الرابع: نظرية شومبيتر

يؤكد شومبيتر أن المنظم هو العنصر الأساسي في عملية النمو والابتكار ومحور زيادة الإنتاج لذلك فهو يحتاج إلى شروط تساعده على العمل منها: توفر الأرباح المناسبة للعمل الذي يقدمه، توفر مناخ مناسب، ويضم هذا توفر نظام سياسي مستقر، ضرائب عادلة، عدم شعور المنظم بالعداء من طرف الجمهور على الأرباح التي يحققها. كذلك فعلى المنظم الناجح أن يقدم عدة أدوار، كتقديم سلعة جديدة تنافس في الأسواق، طريقة مبتكرة، فتح سوق جديد لتصريف المنتجات الموجودة أساسا، اكتشاف مورد جديد ينعش الإنتاج، القيام بتنظيم جديد لصناعة معينة (الجميلي، 2018، الصفحات 49-52). وقد ركز شومبيتر بشكل كبير على دور المنظم بشكل عام ودوره في عملية النمو، وفرق بين التجديد الذي اعتبره ظاهرة اقتصادية يتم فيها ادخال الاختراع في النشاط الاقتصادي ليقدم شيئا جديدا، والاختراع الذي يعتبرها ظاهرة فنية كدور المهندس، أو العامل أو أي شخص آخر. فيشدد أن يكون المنظم مجددا وموهوبا ويلتقط الفرص الربحية، ويعرج أن أهداف المنظم لا تقتصر على الربحية فقط بل تتعاداها إلى التنافسية والرغبة في تحقيق الابداع (فليح، التنمية والتخطيط الاقتصادي، جدار الكتاب العالمي وعالم الكتب الحديث، 2006، صفحة 124).

يفترض شومبيتر في نظريته حول النمو الاقتصادي ودورته، بداية وجود توازن الحالة الساكنة، ويضم توازن جزئي ويقصد به أن أرباح المنظم في هذه المرحلة تساوي الصفر، وتوازن كلي يعني تساوي المدخرات الصافية والاستثمارات الصافية إلى الصفر. ومع ظهور الابتكارات من طرف المنظمين فإن التوازن الجزئي يختل بينما تحافظ الحالة الكلية على توازنها بحيث تبقى المدخرات الصافية مساوية للاستثمارات الصافية ولكنها تصبح موجبة أي ظهور توسع في الإنتاج وأرباح يعقبه نمو اقتصادي، يصل بعدها عرض الإنتاج إلى مرحلة يحدث فيها تشبع للسوق وتنخفض بذلك أسعار المنتجات في وقت تستمر

أسعار عوامل الإنتاج بالارتفاع ما يؤدي إلى تناقص الأرباح، ليدخل الاقتصاد في مرحلة من الانكماش وتطالب البنوك بمستحقاتها من المنظمين فيتوقف النمو، وبعد مدة يعود الاقتصاد إلى نقطة توازن جديدة (توازن الحالة الساكنة) لكنها نقطة أعلى من توازن المرحلة الأولى من حيث الدخل والعمالة وهكذا يدخل الاقتصاد في دورة جديدة (الجميلي، 2018، الصفحات 52-56).

يرى شومبيتر أن التنمية تحصل من خلال قفزات نوعية غير منسجمة، وهذا باستغلال الفرص والانفاق الاستثماري، فالتنمية تحدث على شكل انفجارات (كفترة بناء السكك الحديدية واكتشاف الكهرباء...) ثم تعقبها فترات انحدار. وقد وضع شومبيتر دالة الإنتاج كالتالي: $$Y = f(L, N, K, A)$$

حيث يمثل: Y الإنتاج، L العمل، N الموارد الطبيعية، K رأس المال وA التنظيم والفن الإنتاجي (فليح، التنمية والتخطيط الاقتصادي، جدار الكتاب العالمي وعالم الكتب الحديث، 2006، الصفحات 131-132).

يميز شومبيتر بين مفهوم الاختراع والابتكار، فهو يرى أن الاختراع مرتبط بالجانب التقني، أما الابتكار فهو رهان اقتصادي يستلزم قبول التقنية ونجاحها في السوق بعد طرحها من طرف المقاول المبتكر (هواري، 2014، صفحة 160). كما أعطى شومبيتر مفهوما للاستثمار التلقائي بأنه يتحدد بعوامل مستقلة عن النشاط الاقتصادي والتغيرات الحاصلة فيه، في حين رأى أن الاستثمار التابع (المحفز) هو دالة لحجم نشاط السوق (الاستثمارات=الاستثمار التلقائي+ الاستثمار المحقق). فيتحدد الاستثمار المحفز عند شومبيتر بالربح، الفائدة، وحجم رأس المال القائم في النشاط الإنتاجي. وعلى خلاف ذلك فإن الاستثمار التلقائي وهو الأهم بالنسبة لشومبيتر في عملية النمو في المدى الطويل يعتمد على الابتكار والتجديد، وهذا الأخير معتمد على المنظمين واللذين بدورهم يتحكم بهم معدل الأرباح، المناخ الاجتماعي والبيئة الاجتماعية (الأرباح أكثر من الأجور) (فليح، التنمية والتخطيط الاقتصادي، جدار الكتاب العالمي وعالم الكتب الحديث، 2006، الصفحات 136-137).

الفرع الخامس: نقد النظرية النيوكلاسيكية

لا يمكن تعيين محددات التقدم التكنولوجي لأنه يعتبر متغير مستقل، وفي حالة الدول المستخدمة لنفس التكنولوجيا عجزت النيوكلاسيكية عن تفسير سبب الاختلافات في نموها والأداء الاقتصادي المختلف (تودارو، 2006، صفحة 154). تفترض النظرية النيوكلاسيكية مرونة عوامل الإنتاج التي تحقق العمالة الكاملة، والاستثمار يتعادل مع الادخار عند هذا المستوى وهي المشكلة التي اهتم بدراستها كينز وهارود والتي صعب تحقيقها في الواقع (الجميلي، 2018، صفحة 161).

لماذا بعض الدول تنمو بشكل أسرع من دول أخرى؟ هذا هو السؤال الذي عملت عليه النيوكلاسيكية. اعتبرت فرضيات نظرية النمو الداخلي متقاربة مع نظريات النيوكلاسيكية. افترضت أن الدول ذات نموذج برأس مال/ندرة لا تنمو أسرع من الدول ذات رأس مال/وفرة. بسبب الاختلاف في العائد على رأس المال بين الدول، فالدول الفقيرة تعاني من نقص في تدفقات رؤوس الأموال الدولية. كما أوضحوا أن ثبات النمو الاقتصادي راجع إلى عوامل خارج النموذج (قوى خارجية) كنمو القوة العاملة، التقدم التقني والتي بقيت غير مفسرة في النظرية ولهذا فقد افترضوا أن دولتين تنفقان بنسب

مختلقة من رأس المال الثابت ورأس المال البشري، ستنموان بنفس النسبة في المدى الطويل بشرط أنهما يملكان نفس إمكانية الوصول إلى التقنية، ونفس نسب نمو القوة العاملة. ترى نظرية النمو الداخلي أن المشكل موجود في النموذج الديناميكي القديم للنيوكلاسيكية وهو نتيجة الخصائص الثابتة Steady State. لذلك لم تتمكن هذه النظرية من الإجابة على السؤال لماذا تنمو دول أسرع من دول أخرى (Ros , 2000, pp. 156-157)؟

المطلب الخامس: نظرية النمو الداخلي

من أوائل من بدأ العمل على أفكار النمو الداخلي نجد Karl shell (1966) والذي اقترح نموذجا لتمويل التكنولوجيا من خلال الضرائب الحكومية، لكن النماذج الحديثة للنمو الداخلي تتبع Arrow (1962) الذي يدعم تمويل القطاع الخاص ونشاطاته بدلا من القطاع العام (Romer , 1994, p. 13). بعد ما قدم صولو وهو الجزء الأول من النظرية النيوكلاسيكية، جاء كل من رومر (1986)، ولوكاس (1991) بالجيل الثاني من هذه النظرية. وقد افترضت هذه النماذج عدم تناقص هامش العوائد إلى عوامل الإنتاج المتراكمة (تشمل رأس المال أو مخزون المعرفة الخاص بالاقتصاد)، ويرى الباحثون أن معدل الادخار يؤثر على معدل توازن النمو على المدى البعيد. ويبرر النيوكلاسيك فرضية عدم تناقص العوائد إلى تراكم عوامل الإنتاج، من خلال ربط هذا التراكم بالتقدم التقني، كما قد يكون التقدم التكنولوجي مؤثر بشكل واضح فيما يتعلق بدالة الإنتاج والتي تصف انتشار الأفكار الجديدة وهذا حسب رومر1990 (Roberts & Setterfield, 2007, pp. 17-18).

يوجد تشابه هيكلي بين نظرية النمو الداخلي والنظرية النيوكلاسيكية، لكنهما تختلفان في الفروض والنتائج. ومن الاختلافات المطروحة بينهما:

- لا تقول نظرية النمو الداخلي بتناقص العوائد الحدية لرأس المال المستثمر، بل ترى بأن وفورات الحجم، والوفورات الخارجية تسمح بمنع العوائد من التناقص.
- تبحث نظرية النمو الداخلي في أسباب وجود فوارق في النمو الاقتصادي بين الدول في الاجل الطويل.
- أكدت هذه النظرية على الأهمية البالغة للاستثمار في رأس المال البشري لحصول نمو اقتصادي سريع في الدول النامية.
- لا ترى أن معدلات النمو مرتبطة بالاقتصاد إن كان مغلقا أم مفتوحا، ولكنها ترى أنه مرتبط بمعدل الادخار الوطني والتقدم التكنولوجي. فانخفاض مستوى رأس المال البشري والبحث والتطوير في الدول النامية يخفض من معدلات رأس المال/العمل، وهذا ينعكس سلبا على عوائد الاستثمار، ويمكن للدولة التدخل في هذه المرحلة من خلال زيادة الاستثمار في الصناعات ذات المعرفة الكثيفة، ما يحفز حدوث تراكم رأس المال البشري وحدوث زيادة في عوائد الحجم.
- تعتبر نظرية النمو الداخلي أن التقدم التكنولوجي هو عامل يحدد داخل النموذج، وأنه نتيجة للاستثمار العام والخاص في رأس المال البشري والصناعات كثيفة المعرفة، وهذا على عكس فرضيات صولو.
- تدعم هذه النظرية تدخل الدولة في تشجيع التنمية والاستثمارات خصوصا في جوانب رأس المال البشري والصناعات كثيفة المعرفة. ولما توفره من وفورات خارجية وهذا على عكس النموذج النيوكلاسيكي الرافض لأي تدخل حكومي (تودارو، 2006، الصفحات 155-157).

يرى صولو أن العوائد الهامشية للتراكم تتناقص وغير متزايدة، في حين يرى آخرون العكس تماما وهو ما يدفع في النهاية إلى نتيجة تفيد بالوصول إلى نمو متفجر وغير واقعي. وهذا ما أوجد تيارا ثالثا يرى بأن العوامل المتراكمة لها عائد هامشي وثابت، وحسب الدراسات فقد انحاز كل من مانكيو، رومر وويل 1992 إلى صولو. في نماذج أخرى وعلى عكس نموذج صولو يعتمد معدل النمو على التوازن، حل النموذج والتقدم التقني المنمذج بشكل صريح explicity modelled، ولكن المعلمات المحددة للنمو غير واضحة أو قابلة للتغيير من خلال أصحاب القرار السياسي، وفي الجانب الآخر التغيرات في تراكم العوامل لا تؤثر في المدى الطويل للنمو. وهذا يشبه إلى حد بعيد نموذج صولو للنمو في المدى الطويل لأنه لا يتأثر باتخاذ القرارات الاقتصادية التي تؤثر على تراكم العوامل كالادخار، فهو في النهاية يؤثر فقط على مستوى الإنتاج الحقيقي للفرد (Roberts & Setterfield, 2007, p. 18).

يعتبر التقدم التكنولوجي هو المحدد الرئيسي للنمو الاقتصادي والاختلافات الدولية في الإنتاجية في المدى البعيد بالنسبة للنظرية النيوكلاسيكية. أما نظرية النمو الداخلي فتفسر الفروقات بين إنتاجية الدول من خلال مسلمتين. الأولى أن رأس المال المستخدم لتطوير الابتكارات يؤدي إلى عوائد متزايدة تحفز الفروقات بين البلدان وعلى رأس هذه المحددات نجد رأس المال البشري، المعرفة والبحث والتطوير. والمسلمة الثانية تتمثل في فعالية استخدام عامل رأس المال والذي يتسبب في جذب أو هروب رؤوس الأموال (Chirwa & Odhiambo, 2018, p. 63).

ركزت نظرية النمو الداخلي على رأس المال مع الوفورات الخارجية ورأس المال البشري في حالة العوائد الثابتة. ولتفسير هذه النظرية يجب اعتبار المعرفة نوع من أنواع رأس المال. إن كل اكتشاف علمي يبني على الذي سبقه، فالمعرفة تستعمل لخلق المعرفة ومن خلال مقارنتها مع باقي أنواع رأس المال فإنها أقل ما يتعرض لتناقص العوائد (Mankiw, Phelps, & Romer, 1995, p. 297).

الفرع الأول: لوكاس Lucas

تعتبر نظرية Lucas (1988) نوع مختلف من النمو الداخلي، فيعرف لوكاس رأس المال البشري بأنه تطوير لمستوى المهارات حيث أن إنتاجية العامل ترتفع بارتفاع مستوى مهاراته. وهو يؤكد أن لرأس المال البشري تأثيرين: الأول هو التأثير على العوامل الموجودة وعلى دالة الإنتاج، والآخر هو تخصيص الوقت في تراكم رأس المال البشري. يهدف النموذج إلى تعظيم منفعة المستهلك وتعظيم تراكم رأس المال البشري الداخلي. كما يفرض أن الاقتصاد مغلق، معدل النمو السكاني خارجيين ودالة الإنتاج معدلة بإضافة رأس المال البشري القائم على مستوى المهارة.

$$L(t).C(t).\dot{K}(t) = AK(t)^{\beta}[U(t).h(t).L(t)]^{1-\beta}.h_{\alpha}(t)^{\gamma}$$

$h_{\alpha}(t)^{\gamma}$: التأثير الخارجي لرأس المال البشري.

A : مستوى التقدم التكنولوجي والذي يعتبر ثابت.

$h(t)$: تراكم رأس المال البشري.

إذا كان $\gamma=0$ فلا يوجد تأثير خارجي وتوازن النمو للوكاس هو دالة مقعرة بخط مستقيم يمر من المبدأ. أما إذا كانت $\gamma>0$، فإن دالة النموذج تصبح محدبة، ويعتمد تراكم رأس المال البشري على الجهد لمبذول لهذا التراكم. عموما فإن النموذج يفترض

أساسا زيادة العوائد على أساس دالة رأس المال البشري المحدبة. ولكن النموذج يتعرض لمشكل إيجاد القيمة المثلى للمعاملات غير الملموسة (Chirwa & Odhiambo, 2018, p. 75).

أكد Lucas (1988) أن زيادة القدرات الفردية في الاتصال تزيد من مستويات الاستثمار في رأس المال البشري والمادي، وبالتالي تنعكس على نصيب الفرد من الدخل (Barro, Economic Growth in a Cross Section of Countries, 1991, p. 409). يرى Lucas (1988) أن أنماط الهجرة والاختلاف في الأجور لا تصلح للعمل من خلال النموذج النيوكلاسيكي، ففي حالة تماثل التكنولوجيا بين البلدان (حسب الكلاسيك) فلن ينتقل رأس المال البشري من الأماكن التي يوجد فيها ندرة إلى الأماكن التي يوجد بها وفرة، ونفس العامل لن يكسب أكثر عندما ينتقل من الفليبين إلى الولايات المتحدة (Romer , 1994, p. 11).

تفترض النظرية النيوكلاسيكية في العلاقة بين التجارة والنمو أن دولتين تنتجان نفس المنتج مع نفس العوائد الثابتة لدالة الإنتاج، مع افتراض ثبات عوائد الإنتاج والمخرجات المتعلقة بتجانس مدخلات العمل ورأس المال، إذا اختلف إنتاج كل عامل بين هاذين البلدين سيكون حتما بسبب الاختلاف في رأس المال لكل عامل. كما أن تناقص العوائد يوحي بأن الناتج الهامشي لرأس المال يكون أعلى في الاقتصاد الأقل هامشية أي الأفقر. إذا كان هذا صحيحا وكانت التجارة في السلع الرأسمالية حرة وتنافسية حقا، فإن الاستثمار سيتركز في الدول الفقيرة ويبقى هذا صحيحا حتى تتساوى نسب رأس المال والعمالة وبالتالي الأجور وعائدات رأس المال ولكن يكفي إلقاء نظرة على الاحصائيات الواقعية حتى تكشف الهوة بين التنظير والواقع، ويرى Robert Summer and Alen Heston (1988) أن انتاج العامل في الهند يساوي 50 مرة انتاج العامل في الهند. إذا فما هي الافتراضات التي جعلت هذا النموذج خاطئا؟

للإجابة على هذا السؤال أوضح لوكاس ثلاث عناصر تفسيرية. الأولى هي الاختلافات في رأس المال البشري، فقد أهملت الدراسة النيوكلاسية الفروق الموجودة بين نوعية العمالة ورأس المال البشري لكل عامل. وأورد ثانيا الوفورات الخارجية لرأس المال البشري، ويقصد به التطور التكنولوجي الناتج عن تحسن في مستويات رأس المال البشري، وهذا التقدم يضاعف إنتاجية العامل في أي مستوى من المهارة. وأخيرا فقد أورد عيوب أسواق رأس المال والاختلافات في المنتجات الهامشية لرأس المال في مرحلة من الزمن وتعتبر هذه التدفقات بمثابة عقود اقتراض، تتدفق رؤوس الأموال من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة في مقابل أن يحدث تبادل للسلع في الجهة المعاكسة لاحقا (Lucas, 1990, pp. 92-94).

يوضح لوكاس ومول في بحثهما نموذجا جديدا في النمو الاقتصادي يعتمد على التحسن المستمر لمعرفة الفرد، يقوم فيه الافراد بتقسيم وقتهم إلى قسمين. القسم الأول يضم انتاج السلع من خلال المعرفة الإنتاجية التي يعرفونها مسبقا والقسم الثاني يضم التفاعل مع أشخاص آخرين بهدف البحث عن أفكار جديدة تزيد الإنتاجية. هذه الخيارات تحدد معدل الإنتاج الحالي في الاقتصاد، معدل التعليم ومعدل النمو الحقيقي. تعتبر تكنولوجيا الإنتاج في هذا النموذج بسيطة حيث أن كل شخص ينتج بمعدل قدرته الإنتاجية وقدر الوقت الذي يقضيه في الإنتاج. لا توجد عوامل أخرى غير العمل، فلا توجد تكاملات عمالية ولا أسواق، لا أسعار ولا ملكية عامة أو خاصة بخلاف معرفة الأشخاص أي رأس مالهم البشري، ويعتبر أن الالتقاء بالأشخاص يسمح بالاستفادة من انتاجيتهم ومهارتهم حتى تصبح إنتاجية الشخص أكبر إنتاجية من بين

الأشخاص اللذين قابلهم. وهذا يفسر النمو المستدام كما أن الأفكار التي تنتظر الاكتشاف لا تنضب. إن العائد الخاص الناجم عن المعرفة يحفز القرارات الفردية التي تولد إنتاجية مستدامة، ولكن في الحقيقة فإن الأفراد لا ينتبهون إلى أن زيادة معارفهم تزيد من ثراء معارف الأفراد المحيطين بهم (Lucas & Moll, 2011, pp. 02-03).

الفرع الثاني: رومر ومانكيو Romer and Mankiw

قام Romer (1986) بتطوير نموذج خاص بالنمو الاقتصادي في المدى الطويل قائم على المعرفة، يفترض فيه معدل ادخار داخلي المنشأ ويتم من خلاله تعظيم المنفعة عبر الزمن والمدعم من التكنولوجيا. وسمح هذا النموذج بتحقيق أرباح وزيادتها من خلال رأس مال غير مادي يتزايد فيه الدخل دون حدود من خلال دالة رتيبة. وأضح أن الدول الغنية هي من يتحكم في التكنولوجيا عادة وبالتالي هي التي تحقق مستويات نمو أسرع. كما يفرض رومر في نموذجه وجود توازن تنافسي لكنه لا يحقق Pareto optimal. قد أكد على ضرورة وجود وفورات خارجية لتحقيق توازن عام وهو القسم الذي تتكبده الضرائب والمساعدات الحكومية. ولتحقيق التوازن التنافسي يفرض رومر أن دالة الإنتاج مقعرة لكل عوامل الإنتاج حتى وإن كانت دالة بعض العوامل محدبة (Chirwa & Odhiambo, 2018, p. 73).

1. أهم الأفكار المتعلقة بنموذج رومر ومانكيو

اعتبر العديد من الاقتصاديين أن نموذج صولو غير قادر على معرفة وحساب الفروقات في الدخل بين الدول. وهذا الفشل حفز العمل على نظرية النمو الداخلي. فيرى Romer (1989,1987) أن للدخل أثر كبير على النمو وهو دليل أن العوامل الخارجية تؤثر إيجابيا في تراكم رأس المال (Mankiw , Romer, & Weil, A contribution of the empirics of economic growth, 1992, p. 411). يفرض Arrow (1962) أن زيادة رأس المال K يؤدي إلى زيادة المعرفة بالاعتماد على التعلم بالممارسة، كذلك فهو يعتبر كلا من المعرفة والتكنولوجيا سلعة عامة، في حين يضع Romer (1987,1990) نموذجين يتضمنان دور السلوك في تحفيز التغير التكنولوجي، وهذا من خلال إدخال براءات الاختراع، خيارات الاحتكار وتقسيم رأس المال البشري وهو يقر بوجود تكلفة لإنشاء المعرفة، ولكن بمجرد إنشائها يمكن أن تستخدم باستمرار دون تكلفة إضافية (Kasim, 2017, p. 06). وجد كل من Romer (1987) و Rebelo (1991) غياب علاقة بين نصيب الفرد الأولي من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو اللاحق للفرد في عينة واسعة من 100 دولة. ويفسرون هذه النتيجة بدليل ضد فرضية التقارب النيوكلاسيكية. على جانب ذلك يوجد تفسير بديل أن الاقتصاديات بخلاف دول OECD والولايات المتحدة لديها مستويات استقرار مختلفة جذريا. هذا الاختلاف يعكس الفروق في الأولويات والسياسات الحكومية للادخار، الانجاب وتكنولوجيا الإنتاج المتوفرة. كما أورد كل من Barro (1991), Levin and Renelt (1990) و Mankiw, Romer and Weil (MRW) (1992) أن التحكم في الاختلاف في معدلات تراكم رأس المال البشري والمادي وبعض المتغيرات الأخرى يؤدي إلى تقارب الدول بمعدل 2% سنويا، إذا فكل البيانات توضح وجود تقارب ولكن بشكل بطيء (Barro, Mankiw , & Sala-i-Martin , 1992, p. 01).

إن نموذج صولو المطور له عدة آثار، أولا فإن مرونة الدخل مع احترام أن مخزون رأس المال المادي لا يختلف عن حصة رأس المال في الدخل، هذه النتيجة على خلاف ما وجده رومر بأن رأس المال يتساوى تقريبا مع العائد الاجتماعي.

أي لا توجد عوامل خارجية كبيرة لتراكم رأس المال المادي. ثانيا، رغم غياب الوفورات الخارجية فإن تراكم رأس المال لديه تأثير كبير على دخل الفرد. كما أن مستوى ادخار عالي يؤدي إلى ارتفاع مستوى رأس المال البشري حتى وإن كان معدل تراكم رأس المال البشري ثابت (Mankiw , Romer, & Weil, A contribution of the empirics of economic growth, 1992, p. 432). يقر مانكيو بأن النموذج النيوكلاسيكي يفسر الاختلافات في مستويات المعيشة بين البلدان ودراسة انحدارات الدخل، الادخار، السكان، معدلات النمو ومتغيرات رأس المال البشري. فهو يعمل بشكل جيد في التفسير الاقتصادي للدول الصناعية الجديدة (Mankiw, Phelps, & Romer, The Growth of Nations, 1995, p. 322). وناقش مانكيو تنبؤات نموذج صولو حول التغيرات في معدلات العوائد على تحركات رؤوس الأموال. ووجد النموذج أن الدول الفقيرة يجب أن تملك مستويات عالية من عوائد رأس المال المادي والبشري. ويفسر مانكيو مستويات العائد المتاحة حسب ما يقدمه نموذج صولو (Mankiw , Romer, & Weil, A contribution of the empirics of economic growth, 1992, p. 409).

وضع رومر 1990 أسسا لنموذجه، تتضمن أن التغير التقني مرتبط بشدة بالنمو الاقتصادي، وهذا التغير يحفز استمرار تراكم رأس المال وكل منها يحفز زيادة العامل. كذلك فغالبا ما ينشئ التغير التكنولوجي نتيجة تلبية الأشخاص لحوافز السوق إذا فالنموذج داخلي وليس خارجي. وأخيرا فالمعرفة التقنية تختلف عن باقي السلع، حيث أنها تنشئ تكاليف أول الأمر، لكن استخدامها لاحقا لا يحتاج إلى تكاليف إضافية. ومع هذه الأسس تغيب المنافسة التامة والأسعار حسب نظام السوق لذلك وجب التدخل المؤسسي لضبط هذه المشاكل (Schiliro, 2020, p. 04). في دراسة أجراها Becker, Murphy and Tamura (1990) و Romer (1990) أظهرت أن الزيادة في مخزون رأس المال البشري الأولي يؤدي إلى زيادة في الاستثمار المادي للناتج المحلي (Barro R. , Economic Growth in a Cross Section of Countries, 1991, p. 422). مع تبنيه للنموذج النيوكلاسيكي أضاف التغير التكنولوجي كعامل داخلي وضمن النموذج أربعة مدخلات هي: رأس المال المقاس باستهلاك المنتجات، العمل، رأس المال البشري كعنصر تنافسي للمعرفة و A كعنصر غير تنافسي للتقنية. إن رأس المال البشري يأخذ بعين الاعتبار مقاييس مختلفة كاكتساب المهارات عن طريق تراكم الممارسة والتي تحسن نوعية القوى العاملة التي تأتي من التعليم والخبرة. وقد وضع رومر في نموذجه ل 1990 عدة فرضيات: هي أن السكان والعمل ثابتان، مخزون رأس المال في السكان ثابت والجزء المعروض في السوق ثابت، وبالتالي مجاميع العوامل L و h ثابتة. ثالثا هو افتراض أن رأس المال يمكن أن يتراكم كمنتج ضائع والذي يتساوى مع فرضية سلع رأس المال المنتجة في قطاعات منفصلة والتي تملك نفس التكنولوجيا كقطاع الإنتاج النهائي. رابعا، فإن البحث هو جزء من رأس المال البشري، وكثافة المعرفة لمواصفات خاصة حيث تنشأ التكنولوجيا الجديدة فقط من خلال المعرفة ورأس المال البشري (Schiliro, 2020, p. 05).

حسب دراسة Mankiw, Romer and Weil MRW (1992) فإن فرضيات صولو حول الادخار والسكان صحيحة، كما أن أكثر من نصف عينة الدول تم تفسير التغيرات في دخل الفرد باستخدام هاذين المتغيرين فقط. ولكن وعلى الرغم من أن صولو تنبأ بشكل جيد اتجاه هاذين المتغيرين لكنه أخطأ في التنبؤ بمقاديرهما. لذلك قام مانكيو والبقية في هذا البحث بتطوير نموذج صولو من خلال إضافة متغير تراكمات رأس المال البشري ورأس المال المادي. وكان لحذف

صولو لمتغير رأس المال البشري تأثير في زيادة قيم معاملات متغيرات السكان والادخار وهذا لسببين. الأول هو أنه عند أي قيمة من تراكم رأس المال البشري فإن ادخار مرتفع ونمو سكاني منخفض يؤدي إلى معدل دخل مرتفع ومن ثم مستوى عالي من رأس المال البشري. وبالتالي فإن تراكم رأس المال المادي والنمو السكاني لديها تأثير أكبر عندما يكون رأس المال البشري مأخوذا بعين الاعتبار. والسبب الثاني أنه يمكن لتراكم رأس المال البشري أن يرتبط بمعدلات الادخار والنمو السكاني، لذلك فإن تجاهل هذا التراكم يؤدي إلى ظهور عيوب أو تحيزات (Baises) في تقدير معاملات الادخار والإسكان. تمكن نموذج صولو المطور من تفسير 80% من التغير في الدخل عبر الدول، وهذا يعني أن النموذج صالح بشكل جيد لتفسير لماذا بعض الدول غنية والأخرى فقيرة؟ وقد قام الباحثون من خلال هذا النموذج بدراسة فشل البلدان الفقيرة في تقارب دخل أفرادها مع الدول الغنية وأظهرت النتيجة أنه يجب عدم توقع حدوث تقارب، عكس نموذج صولو الذي افترض أن الدول عموما تصل إلى مستويات استقرار مختلفة (Mankiw , Romer, & Weil, A contribution of the empirics of economic growth, 1992, pp. 407-408). تتميز البلدان الفقيرة بضعف مستويات الادخار وزيادة معدلات السكان إلى جانب ضعف الإنتاج لدراسة الدول الفقيرة والغنية ظهرت عدة اختلافات غير قابلة للتفسير. وقد رأى الباحث أن استعمال دالتي انتاج مختلفتين سيسمح للدول الفقيرة باستعمال تكنولوجيا أقل من نظيرتها للدول الغنية بدون زيادة في كميات رأس المال والعمل. وإذا كان هذا الافتراض صحيحا فإن تقليد تكنولوجيا الدول الغنية من طرف الدول الفقيرة سيكون له أثر هائل على الإنتاج. في نموذج النمو الداخلي من قطاعين، الأول هو الشركات التي تصنع سلع وخدمات وتساهم في تراكم رأس المال. والثاني هو الجامعات التي تصنع منتج المعرفة، وهذا المنتج يستخدم بحرية في القطاعين. ولكن المفارقة أن الاقتصاد يوقف فقط من خلال دالة انتاج الشركات. وحتى في حالة امتلاك الشركة للقوة الاحتكارية على ابتكاراتها، فهذا لا يدوم ويصبح الابتكار منفعة عامة وتنتقل بذلك المعارف ولكن درجة الاستفادة منها تختلف باختلاف الاستثمار في رأس المال المادي والبشري. وقد قام Alwyan Young بدراسة لهونكونغ، سنغفورة، كورية الجنوبية وتايوان فوجد ارتفاع بأكثر من 7% بين 1966-1990 في النمو، ويعزوا هذا النمو إلى عدة عوامل منها: مشاركة القوى العاملة، التحصيل العلمي ومخزون رأس المال (Mankiw, Phelps, & Romer, The Growth of Nations, 1995, pp. 283-301).

من خلال دراسة MRW (1992) وجدوا أن نموذجهم صالح للتطبيق على نطاق واسع في نمذجة النمو الاقتصادي الذي يقبل مسار نمو متوازن وأنه يعطي تقديرات أحسن لبيانات الدول بمزاوجته بين رأس المال البشري والمادي. وأن القيود المفروضة من قبل صولو مرفوضة. فيتضح من خلال وجود علاقة قوية بين معدل الادخار والنمو الاقتصادي في المدى البعيد، وهذا يعارض فرضية صولو القائلة بأن الاقتصاد في الحالة الثابتة يكون مستقرا. كما أن ارتباط معدل الادخار ومعدل القوى العاملة مرتبطان بنمو اجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج TFP (الإنتاجية متعددة العوامل) لا يتوافق مع نموذج صولو حتى إذا لم نفترض الحالة المستقرة (Ben & Refet, p. 11/54). قام Mankiw, Romer and Weil (MRW) (1992) باستعمال معادلة Cobb-Douglass من شرح فروقات الدخل الفردي بين الدول. حيث كان افتراضهم بأن الاختلاف في الإنتاجية من بلد لآخر غير مرتبط بمعدل الاستثمار في الغالب غير صحيح، وهذا دفعهم إلى تضخيم تقدير الزيادة في رأس المال

بالنسبة للدول المستقرة في الدخل الفردي. يعمل نموذج MRW (1992) على تفسير أكثر من ثلاثة أرباع تباين البلدان في الدخل الفردي، إلا أن نسب رأس المال/العمالة تعتبر عالية ومتحيزة بسبب تجاهل وحذف مستويات الإنتاجية من معادلتهم. كما أن النموذج النيوكلاسيكي يخطئ في تقديره للاختلافات بين الدول في الدخل من خلال اعتماده على الاختلافات في مخزون رأس المال، ولكن في الحقيقة فإن الاختلاف في الإنتاجية له دور كبير في هذا التفسير. لذلك فإن نموذج شومبيتر للنمو الداخلي يأخذ بعين الاعتبار التغير في الانتاجية في دراسة الاختلاف في الدخل بين البلدان، كما يقدم هذا النموذج تفسير للحالة الساكنة للنمو في العالم، لذلك يعتبر أحسن من النموذج النيوكلاسيكي في تفسير فروقات الإنتاجية ومعدلات النمو المستقرة (Howitt, p. 03/23). عمل كل من MRW (1992) على تطوير نموذج صولو من خلال إضافة رأس المال البشري H بمضاعف للعمل L بحيث:

$$Y = A.HL^{(1-\alpha)}.K^{\alpha}$$

وحتى مع هذه الإضافة فأن النموذج لا يفسر الاختلافات الكبيرة في الدخل في البلدان المتخلفة بالاعتماد فقط على s (المدخرات من رأس المال المعاد استثماره)، n (النمو السكاني)، H (جودة رأس المال البشري). ويبقى تفسير المتبقي Residual للعامل التكنولوجي A. لذلك يتضح أن مشكلة نموذج صولو هي مشاركة التقدم التكنولوجي (Kasim, 2017, p. 02) (Vertakova, Polozhentseva, & Klevtsova, 2015).

من خلال أعمال MRW(1992)، Islam(1995) وMankiw (1995) للنمو في المدى الطويل أوضحوا أن الاقتصاديات تتجه إلى حالة من الاستقرار التوازني. وهو نفس ما خلص إليه Solow(1956)، وقد أوضح في دراسته أن مستوى حالة الاستقرار لنصيب الفرد من GDP متعلقة بمتوسط نسب الادخار APS، ومستويات النمو السكاني وفعالية القطاع الإنتاجي. ويفترض Solow أن زيادة في APS ستؤدي بالضرورة إلى زيادة في الدخل الفردي. ولكن عدم التجانس في الأولويات Preferences الخارجية تؤدي إلى حدوث اختلافات في مستويات APS بالتالي التأثير على مستويات المعيشية في المدى الطويل (Laitiner, 2000, p. 545).

افترض رومر في نموذجه (1994) أن الولايات المتحدة والفيليبين يملكان نفس المستوى من التكنولوجيا A(t)، وجد أن 10% فقط من العمال منتجون مثل انتاج العمال الأمريكيين. ويعزوا ذلك إلى الانخفاض الكبير لرأس المال المادي لكل عامل في الفلبين مقارنة به في الولايات المتحدة (وتفسير النتيجة يظهر من خلال قيم β). يفسر الاختلاف بين الدول الفقيرة والغنية من خلال أن المستويات العالية للدول ترتبط بمعدلات عالية من الاستثمار. وإذا كان $0.7>\beta>0.6$ فإن التغير في الاستثمار بين الدول الغنية والفقيرة سيكون ضعيفا جدا وبالتالي كل الدول ستنمو تقريبا بنفس المعدل. فيعتبر رومر أن اصلاح البيانات يتم من خلال تقليل قيمة β وهذا يقلل الأهمية النسبية لعنصر العمل في الإنتاج وتناقص عوائد تراكم المال يتباطؤ. وقد اقترح رومر من قبل نموذجه (1987) الذي ينتج فيه نموذجا بقيمة أقل ل β ويفسر فيه كيف يتم تقديم عوائد للعمالة أكبر من انتاجيتها الهامشية مقابل عائد أقل لرأس المال. كما وجد أن زيادة 1% في العمل يؤدي إلى زيادة الإنتاج بα%، لذلك فإن α تساوي الجزء المدفوع للعمال كتعويض Compensation. كذلك فقد وجد تأثير موجب للاستثمار وسالب للدخل على النمو الاقتصادي وارتفاع انتاج العامل في الدول المتقدمة يقابله ارتفاع في معدلات الاستثمار.

من خلال القيمة المنخفضة ل β حتى في الاقتصاديات المغلقة، وتبني فرضية النيوكلاسيك بتماثل التكنولوجيا في كل البلدان وإضافة رأس المال البشري للنموذج النيوكلاسيكي، واستخدام نسبة السكان في سن العمل التي التحقت بالثانوية كمؤشر لرأس المال البشري. ظهرت نتائج الانحدار للإنتاج الكلي كالتالي:

$$Y = A(t).K^{1/3}.H^{1/3}.L^{1/3}$$

حيث يلاحظ انخفاض قيمة β إلى 0.33 عوض 0.6 التي وجدت في نموذج صولو (Romer , 1994, pp. 06-10).

رد رومر على فرضية التقارب، فقد لاحظ ارتباطها بفرضيتين، الأولى هي اعتبار التقدم التقني متغير خارجي والثانية هي تساوي الفرص التكنولوجية في كل بلاد العالم. وهذا ما رفضه رومر من خلال تقديم تفسير للتقدم التكنولوجي الداخلي أما الثانية فقد وضحها من خلال دراسته لسنة 1994. وقد ركز رومر(1994) تفسيره للتقارب على الفروقات في المعرفة بين الدول وعلاقتها بدالة الإنتاج وعواملها، وأكد أن الاستثمار في رأس المال البشري يحدد تقارب الدول في المدى البعيد (Schiliro, 2020, p. 06).

يفترض لوكاس ومول أن رأس المال البشري مقسم على قسمين: قسم البحث وقسم للإنتاج. كما يعتبر أن تراكم رأس المال البشري يزيد مع التقدم في العمر بشكل تصاعدي، لكنه يصل إلى مرحلة يبدأ بالانخفاض ببطء عند التقدم في العمر. ثم يفقد رأس ماله البشري عند وفاته. حيث يعرف الاستثمار في رأس لمال البشري بدالة أسية في البداية حتى تصل نقطة الذروة Optimal point فيبدأ التراكم الرأسمالي بالنزول التدريجي (Kasim, 2017, pp. 07-09).

2. نقد نموذج رومر ومانكيو

لاحظ Acemoglon, Johnson and Robinson (2005) أن رومر فشل في شرح دور المؤسسات في قضية النمو. فقد قام رومر باستعمال مؤشرات كالسوق، حقوق الملكية للتعبير عن المؤسسات. ووضح دور حقوق الملكية وتبادلات السوق. وهو يعتقد أن هناك دولا تعيش في مستويات معيشية متدنية لأنها لا تطبق حقوق الملكية وحرية السوق أي لا تملك مؤسسات قوية، فهو يعتقد أن هاذين العنصرين يخلقان القيمة وبالتالي يجب على الدولة تبني النمو الداخلي بناء على دعم المعارف والأفكار الجديدة. ولكن الباحثين أعلاه يرون أنه من الصعوبة بمكان الجمع بين العلم والمؤسسات لاختلاف طبيعة كل منهما. كما دعا رومر إلى التقليل من قيود حقوق الملكية كي يحدث تكامل بين الأفكار المختلفة، لكن الباحثين يرون أن هذا الحل غير كافي (Schiliro, 2020, p. 07).

الفرع الثالث: نقد نظرية النمو الداخلي

استعمالها لبعض الفرضيات النيوكلاسيكية التي لا تصلح في حالة الدول النامية. كما يؤخذ على النموذج عدم كفاءته في المقارنة بين الدول، لوجود عوامل مؤثرة على صلاحيته في الدول النامية من قبيل ضعف البنى التحتية، غياب هياكل مؤسساتية ونقص أو غياب أسواق السلع ورأس المال. كما يعيب عليها الاهتمام بدراسة النمو في المدى الطويل على حساب المدى المتوسط والقصير (تودارو، 2006، الصفحات 157-158).

استخدمت الفروق في الدخل بين الدول في احداث شك في نظرية النمو الداخلي، وأوضح Mankiw, Romer and Weil (1992) أن نظرية صولو النيوكلاسيكية حول النمو مع اعتبار التكنولوجيا كعامل خارجي وفرضية تناقص العوائد

تفسير أغلب الاختلافات بين البلدان في انتاج كل فرد. كما أن انحدارات النمو ل Barro, Sala-i-Marin, (1995) تتفق مع نتائج Solow-Swan وليس مع مخرجات نظرية النمو الداخلي (Howitt, pp. 01-02).

لم تتمكن نظرية النمو الداخلي باختلاف نماذجها من إيجاد القيمة المثلى Optimal point لمعدل تفضيل الوقت، الثابت النسبي للهروب من المخاطر (CRRA) وأسعار الظل. لذلك تحدد هذه القيم من خلال المخطط الاجتماعي. مع صعوبة تقدير هذه المعلمات. والانتقاد الآخر أن أغلب التقديرات تعتمد على المحاكات. ولكن آثار الابتكار حسب شومبيتر بعيدة المدى وتستغرق سنين وعقود للكشف عن آثارها النهائية. والتحدي الآخر لهذه النظرية هو إيجاد متغيرات Proxy تمثل تراكم رأس المال البشري والذي يمثل تراكم المعرفة، اكتساب المهارات من خلال الممارسة، فالنماذج التي تستعمل مثل هذه المتغيرات غير الملموسة تعتبر صعبة القياس (Chirwa & Odhiambo, 2018, p. 78).

المبحث الثالث: نظريات النمو والتنمية المتعلقة بالدول النامية وواقع النمو بدول منظمة التعاون الإسلامي

تبحث نظريات النمو المتعلقة بالدول النامية في الاستراتيجيات والخطط التنموية التي يمكن للدول النامية أن تتبعها من أجل تحقيق نمو مستديم وتنمية شاملة واللحاق وبركب الدول المتقدمة. وفي هذا الصدد فقد ظهرت عديد النظريات بعضها يكمل الذي سبقه والبعض الآخر يناقضه ويخالفه. كما أن واقع النمو الاقتصادي لدول المنظمة يختلف من بلد لآخر.

المطلب الأول: النظريات المتعلقة بالنمو

ظهرت هذه النظريات في منتصف القرن الماضي، واهتمت بإيجاد خطط وسياسات تدفع الدول وخاصة النامية نحو تحقيق تحسن في اقتصاداتها.

الفرع الأول: نظرية النمو المتوازن Balanced Growth Theory

ركز رودان في نظرية الدفعة القوية على ضرورة وجود حجم استثمار كبير كافي لتجنب التجزئة في الإنتاج، بينما أضافت نظرية نوركس نمط الاستثمار اللازم للعمل السلس للاقتصاد (القريشي، 2007، صفحة 92).

1. الدفعة القوية Big Push

ينقسم النمو المتوازن إلى ثلاث أفكار، الفكر الأول هو المتطرف ويشترط أن يتم تقسيم الاستثمارات على جميع القطاعات بالتساوي. وهو ما يؤكد عليه رودان. ولدينا الفكر المعتدل وهو القائل بضرورة تزامن إنشاء وتوسيع القطاعات دون الضرورة لأن تكون بنفس المعدل. وأخيرا الفكر المعقد من النظرية والذي أصبح منتشرا لدرجة أن الإصدارات الأبسط منه أصبحت مهملة (Lipton, 1962, pp. 641-642).

يرى رودان Rosenstein Rodan في بحثه المنشور سنة 1958، أن تنمية الدول تحتاج إلى تكامل بين دوال الطلب، العرض والادخار. ويشرح ذلك من خلال:

تكامل جانب دالة الطلب: إذ أن الافراد يحتاجون في تلبية استهلاكهم إلى تعدد وتنوع المنتجات، ولا يكفي منتج واحد، وهذه الحاجة تساعد في توسيع السوق لذلك فإننا نحتاج إلى إقامة قاعدة واسعة من الصناعات دفعة واحدة لتغطية الطلب

المتنوع (فليح، التنمية والتخطيط الاقتصادي، جدار الكتاب العالمي وعالم الكتب الحديث، 2006، الصفحات 175-176).

تكامل دالة العرض: إن انتاج مصنع لمنتج معين يحتاج بالأساس إلى وجود تكامل رأسي وأفقي بين مصانع أخرى لتلبية حاجيات هذا المصنع لإتمام عملياته الإنتاجية. وهذا ما يستوجب تكامل الاستثمار بين كل مراحل الإنتاج.

تكامل دالة الادخار: يعمل الاستثمار في الصناعات المتكاملة على رفع سريع لمستويات الدخول والتي تعقبها ارتفاع في الميل الحدي للادخار، وبهذا فإن البداية القوية للاستثمار هي التي ستساعد على الرفع من الادخار بسرعة وهذا لا يحدث حسبه في الأسلوب التدريجي للتنمية (فليح، التنمية والتخطيط الاقتصادي، جدار الكتاب العالمي وعالم الكتب الحديث، 2006، صفحة 176). تعرف المجتمعات المتخلفة بضعف مستويات الادخار، لكن يمكن للحكومة أن تحفز الاستثمار من خلال تحفيز الميل الحدي للادخار. وهذا يحفز بدوره التمويل في المراحل التالية من النمو (متوسط وطويل المدى). وبذلك يزيد الاعتماد على الموارد المحلية (عجمية، ناصف، و نجا، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق: النظريات-الاستراتيجيات-التمويل، 2007، صفحة 169).

يؤكد رودان على فشل الاستثمار الفردي بسبب صغر السوق ويقترح بدل ذلك القيام باستثمارات ضخمة وعدد كبير من الاستثمارات والتي ستخلق فيما بينها وفورات خارجية لتوفر طلب متبادل بين المشاريع. ويوضح إمكانية استغلال البطالة المقنعة في العملية الإنتاجية بدلا من الاستثمار في التحسينات الإنتاجية (Streeten, 1959, p. 168).

يرى رودان Rodan (1943) أن الدول أو العائلات التي تقع في فخ الفقر تحتاج إلى دفعة قوية أي تدفق كبير في رؤوس الأموال حتى تتمكن من الخروج وكسر حلقة الفقر المفرغة (Dutta , 2015, p. 158). كما أكد رودان على الأهمية البالغة للوفورات الخارجية في النمو الاقتصادي باعتبارها أساسا لنظرية الحركة (النمو)، وقد حدد ثلاث أنواع من الوفورات التي تشترط عدم القابلية للتجزئة، فهي لا تصلح في حالة التنمية المتدرجة، بل تحتاج في نجاح تطبيقها إلى حد أدنى من الاستثمار (الذي يعتبر ضخم):

عرض رأس المال الاجتماعي: يحتاج هذا النوع من الاستثمار إلى حجم رأس مال ضخم للانطلاق فيه، فلا يمكن بناء جزء من السكة الحديدية دون إكمال الباقي. فتتميز هذه المشاريع بأنها مستحيلة تقنيا أو أقل فاعلية إذا لم يوفر القدر الكافي من الاستثمار منذ البداية. وهذا النوع من الاستثمار لا يمكن استيراده من الخارج، ما يحتم على الدولة استثمار 30-40% من مواردها لإنشاء هذه المشاريع التي تعطي عائد مباشر وسريع للمشاريع الأخرى.

عدم قابلية التجزئة للطلب: إن انشاء استثمار منفرد في بلد متخلف يعرضه لمخاطر كساد السلعة في ظل البطالة وتدني الأجور، في حين أن تزامن افتتاح عدد كبير من المشاريع المتنوعة يوسع السوق ويخلق طلبا فعالا، ويصبح كل مشروع سوقا للمشروع الاخر. وذلك يستوجب حد أدنى ضروري من الاستثمار والإنتاج ينفق عليها العمال دخولهم.

عرض المدخرات: يحتاج الحد الأدنى للاستثمار المطلوب في التنمية حجما ضخما من المدخرات، وهذا من الصعوبة بمكان في الدول النامية. والحل عند رودان هو تحريك الاستثمار باستغلال القوة العاملة المعطلة في هذه الدول والتحكم في الضرائب وزيادة الميل الحدي للادخار (بكري ، 1988، الصفحات 78-82).

وقد اقترح رودان على الدول النامية أن تطبق عدة مبادئ لتحقيق الدفعة القوية:

- الاستثمار في عدد واسع من الصناعات الاستهلاكية الخفيفة المكملة لبعضها.
- التركيز على دعم البنى التحتية ورأس المال الاجتماعي.
- استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.
- دخول الحكومة في الاستثمارات ذات الفائدة الاجتماعية، والتخطيط لمشاريع التصنيع التي تدعم مبدأ الدفعة القوية (عجمية، ناصف، و نجا، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق: النظريات-الاستراتيجيات-التمويل، 2007، الصفحات 170-171).

وقد وجهت عدة انتقادات لهذه النظرية نذكر منها:

- يحتاج تطبيق هذه النظرية على أرض الواقع رؤوس أموال ضخمة، وهو ما يغيب عن أغلب الدول النامية، لذلك يعتبر شرط تعجيزي لهذه الدول.
- تحتاج هذه النظرية إلى عمالة ماهرة وكوادر عالية التأهيل لتسيير وتنظيم المنشآت الضخمة التي ستنجز في آن واحد.
- اهمال الدور المحوري للزراعة والتأكيد على جانب تطوير الصناعة والبنى التحية فقط.
- إن إنشاء سلسلة متنوعة من الصناعات المتكاملة قد يؤدي إلى صغر هذه المنشآت وبالتالي عدم تمكنها الاستفادة من اقتصاديات الحجم.
- إن حالة زيادة الطلب على السلع والخدمات بغية تطبيق المشروعات في نفس الوقت قد يخلق حالة من التضخم في الاقتصاد (القريشي، 2007، الصفحات 90-91).

2. نظرية نوركس Nurkse Theory

قام نوركس Ragnar Nurkse بضبط أكثر لنظرية النمو المتوازن وأوضح أن تطبيق نظريته يحتاج إلى قوة عاملة ورأس مال مرن، فهو يدعو إلى تنويع الاستثمار بقاعدة كبيرة من المنتجات ولكن مع احترام مرونة الطلب. وتستمر العملية بشكل تراكمي حتى يتسع السوق أكثر فأكثر. فالنظرية تعتمد على أن مجموع الاستثمارات الصغيرة تصبح مربحة وناجحة إذا نفذت معا. وحسبه فالنمو المتوازن يستلزم أن يكون متوازنا أفقيا مثلا بين صناعة الأحذية، الأغذية والملابس، وعموديا أي من إنتاج المواد الخام إلى مرحلة ظهور المنتج النهائي. وهذه الارتباطات تحتاج إلى تخطيط تنسيق وتزامن بين متطلبات كل مرحلة (Streeten, 1959, pp. 168-170).

عمل نوركس في كتابه "مشكلة تكوين رأس المال في الدول المتخلفة" «The Problem Of Capital Formation In Under Developted Countries» على شرح الحلقة المفرغة للفقر في الدول النامية وكيف أن الفقر سيقود في الأخير إلى الفقر (Akhtar, 1963, p. 60).

الشكل1 : مخطط تبسيطي يوضح الحلقة المفرغة لنوركس

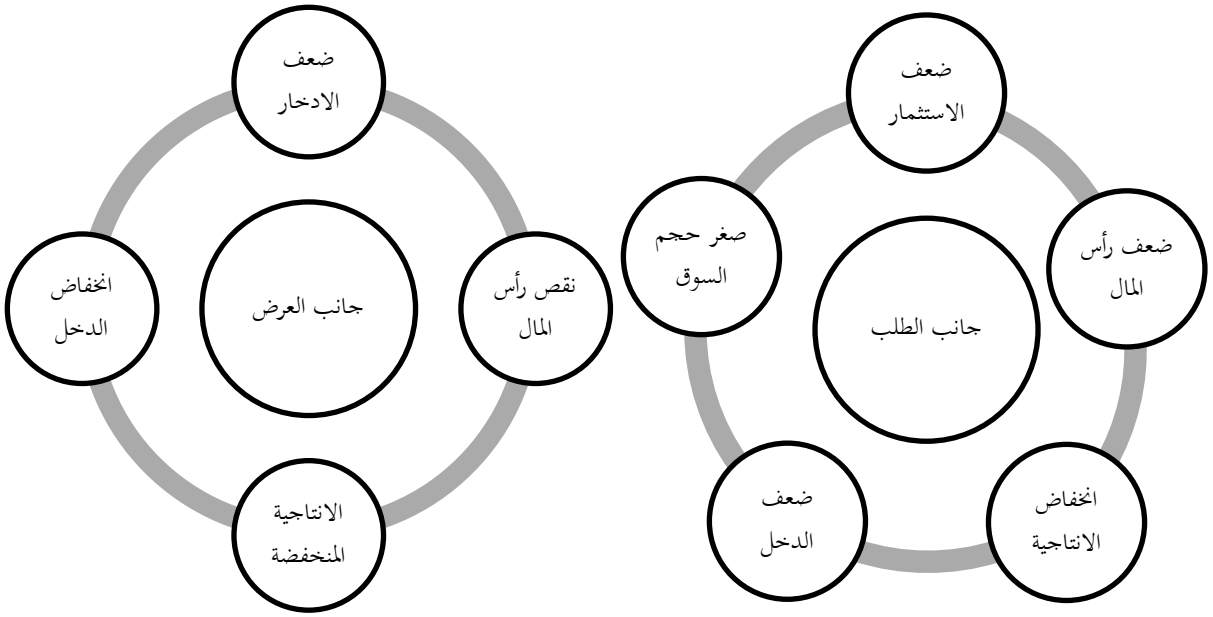

المصدر: منجز من طرف الطالبة بالاعتماد (بكري ، 1988، الصفحات 82-83).

يعتقد الاقتصادي نوركس في تحليله لهذه الدائرة الخبيثة في دراسة الدول المتخلفة وعلاقتها بالتكوين الرأسمالي ويفسر ذلك من خلال الشكل (01) (بكري ، 1988، صفحة 82). فضعف الادخار في الدول النامية يدفع إلى نقص في رؤوس الأموال التي تستمد أساسا من الادخارات في البنوك وبالتالي تنخفض الإنتاجية نتيجة نقص الاستثمارات الثابتة والمتغيرة، وبانخفاض الإنتاجية تنخفض أرباح وأجور العمال وهذا يقودنا مجددا إلى انخفاض الادخار أكثر فأكثر، هذا في جانب العرض أي الإنتاج والمنتجين. أما في جانب الطلب أي المستهلكين فإن ضعف الاستثمار في الدول النامية يقود إلى ضعف تشكل رؤوس الأموال ومن ثم ضعف الإنتاجية والذي يؤدي إلى ضعف الدخل وبذلك تنخفض القوة الشرائية للمستهلكين ويتناقص الطلب بذلك يتصاغر حجم السوق وأخيرا تنخفض الاستثمارات من جديد.

تعتبر نتائج الفقر في "مصيدة الفقر" هي بحد ذاتها أسباب للفقر، فهي تمثل دائرة مفرغة من التأثيرات والنتائج، فكما يعرفها Nurkse (1953) "أنها مجموعة من القوى التي تتصرف وتتفاعل مع بعضها البعض بطريقة تجعل الدول الفقيرة في حالة فقر" (Dutta , 2015, p. 158). في تحليل Nurkes (1953) لمصيدة الفقر اعتبرها حلقة مفرغة تقع فيها الدول الفقيرة وتقودها إلى حالة من الركود الاقتصادي ويصبح من الصعب الخروج منها بشكل ذاتي. فالفقر هو حصول الأفراد على دخل منخفض بحيث لا يكفيهم للادخار وبالتالي لا يوجد استثمار وهو ما ينعكس على الإنتاجية ومن ثم زيادة الدخل. كذلك فإن الدخل المنخفض يمنع الأفراد من التغذية السليمة والكافية ما يؤثر بشكل مباشر على طافتهم وانتاجيتهم في العمل وكنتيجة لذلك ينخفض الدخل. وأخيرا فإن الدخل المنخفض يعكس طلبا منخفضا وانكماشا في السوق، وعندها تصبح المنتجات المصنعة محددة وتتقلص الاستثمارات وتغيب التحسينات في الإنتاج (Ding, pp. 01-02).

ينصح نوركس بإنشاء استثمارات واسعة ومتعددة في نفس الاقتصاد وفي مجالات مختلفة تكمل كل واحدة منها الأخرى، وبهذه الطريقة يرتفع الدخل ومعه الادخار والاستثمار. ويسمح الدخل المرتفع باستهلاك أوسع ومن ثم يتسع

السوق أكثر. كما يرى نوركس أن التجارة الخارجية لا تحل مشكل ضيق السوق، لأن المنتجات التي ينتجها هذا الاقتصاد لا تستطيع المنافسة في السوق العالمي لغياب مرونة الطلب العالمي عليها، وهو يحفز على الإنتاج المحلي لتقليل الواردات وفرض حماية جمركية على الإنتاج. ورغم هذه التدابير فإن استمرار ارتفاع الدخل سيحفز كل من الناتج الوطني والاجنبي (بكري ، 1988، الصفحات 83-84).

ومن أجل تفادي الدائرة الخبيثة يقترح نوركس برنامجا استثماريا ضخما يضم:

- مجموعة صناعات متكاملة مع بعضها البعض: فالحلقة المفرغة من جانب الطلب تتسبب في ضيق السوق، وانشاء سلسلة صناعات استهلاكية مرتبطة ومتكاملة يوسع السوق ويفتح الفرص الاستثمارية. فاعتمد على قانون ساي بأن أي سلعة منتجة ستجد مستهلك لها إذا تم توزيعه وفقا لحاجيات السكان، هذا التوسع في الطلب سينعكس على حلقة العرض فتنشط الاستثمارات وتزيد الأرباح ومعها التراكم الرأسمالي.
- العمل على موازنة قطاعي الصناعة والزراعة.
- دعم مشروعات رأس المال الاجتماعي لما توفره من وفورات خارجية.
- التركيز على الصناعات الاستهلاكية خاصة في المراحل الأولى من التنمية.
- تدخل الحكومة بالتخطيط وتطبيق السياسات الملائمة خاصة بالنسبة للمشاريع الضخمة (عجمية، ناصف، و نجا، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق: النظريات-الاستراتيجيات-التمويل، 2007، الصفحات 175-178).

3. نقد نظرية النمو المتوازن

بينما تفرض هذه النظرية زيادة العوائد يرى آخرون أن عكس ذلك يحدث، فالإنفاق على الاستثمار في نفس الفترة سوف يحدث موجة من الندرة وبالتالي زيادة في الأسعار ونقص في عوامل الإنتاج، ما يدفع إلى تناقص العوائد. ينتقد هيرشمان هذه النظرية، فيقول بأنها ستسمح بظهور ثنائية في الاقتصاد، تضم اقتصاد صناعي متطور نشط، واقتصاد آخر زراعي تقليدي راكد. وكل اقتصاد منفصل عن الاقتصاد الاخر ولا يخدمه. وقد رد عليه بعض المؤيدين للنظرية بأنها تهتم بتطوير القطاعين على حد سواء. أما اعتمادها على رأس مال كبير فيعتبر العائق الأكبر بالنسبة للدول النامية ونفس الشيء بالنسبة لتوفر رأس المال البشري. سيعرف الاقتصاد ارتفاعا كبيرا لنسب التضخم لغياب أو عدم كفاية المواد المستعملة في الإنتاج محليا (القريشي، 2007، الصفحات 94-95). تم انتقاد النموذج لتركيزه على الصناعات الخفيفة الاستهلاكية دون الثقيلة، فهم يرون أن هذا الأمر سيقود إلى زيادة الاستهلاك على حساب الادخار في الاجل الطويل، وهو ما يؤثر على التراكم الرأسمالي (عجمية، ناصف، و نجا، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق: النظريات-الاستراتيجيات-التمويل، 2007، صفحة 181). كما ويعيب الاقتصاديون أن نوركس صور الصعوبات التي تعاني منها البلدان المختلفة من أجل النهوض الاقتصادي، ولكنه لم يحدد أسباب سقوطها في مصيدة الفقر. ويرى Jaques Brasseul أن قادة الدول المختلفة لا يترددون في صرف الأموال في مشاريع ثانوية كبناء الملاعب وشراء الأسلحة، في حين أن دولا متطورة انطلقت من مستويات قليلة من رأس المال وبدون دعم خارجي (Ding, p. 02). كذلك فإن هذا النوع من النمو يحتاج إلى تخطيط

مركزي بحيث يقوم على التنسيق بين الشركات ومستويات الإنتاج، وهذا الارتباط الكبير بين الاستثمارات يجعل إعاقة مشروع تؤثر على باقي المشاريع بالسلب (Streeten, 1959, p. 171).

الفرع الثاني: النمو غير المتوازن Unbalanced Growth

في ظل الانتقادات التي تعرض لها نموذج الدفعة القوية ونموذج النمو المتوازن والذي يراه الكثير من الاقتصاديين غير صالح لإمكانيات الدول النامية المتواضعة في الغالب، ظهر ما يسمى بنظريات النمو غير المتوازن والتي تناقض الكثير من مبادئ الأساسية للنظريات التي سبقتها. وقد أكد بول ستريتن Paul Streeten أن تطبيق النمو غير المتوازن أمر لا مفر منه. فهو يجادل بأن ميزة النمو غير المتوازن هي أن القطاعات الرائدة تسحب القطاعات الأخرى إلى الأمام وتحفزها، في حين أن نظرية النمو المتوازن تعمل فيها القطاعات الفاشلة على سحب باقي القطاعات معها نحو الفشل. ويضيف أنه يمكن خلق الأسواق من خلال عقود الاستيراد وتوسيع الصادرات دون الحاجة إلى تطبيق النمو المتوازن (Streeten, 1959, p. 66).

1. نموذج هانس سينجر Hans Singer Model

اعترض سنجر على كمية الموارد المالية اللازمة لتطبيق النمو المتوازن لأن البلد الذي يتوفر على كل تلك الموارد لا ينبغي أن يكون ضمن قائمة الدول النامية بل ضمن الدول المتطورة ويعتبر أن الموارد المالية الضخمة هي المشكل الذي تعاني منه أغلب الدول المتخلفة (Akhtar, 1963, p. 64). إلى جانب هذا فقد رفض فرضية الاقتصاد الذي يبدأ من الصفر، فهو يرى أن هذا الاقتصاد مهما كان متخلفا فهو لا يمكن أن يبدأ من الصفر، غالبا ما تكون صادراته متركزة على المنتجات الزراعية أو التعدين، لذلك يعمل النمو غير المتوازن على التركيز في القطاعات الأخرى التي تعرف ضعف كصناعة السلع الاستهلاكية وغيرها، فالتركيز هنا يكون على القطاعات الضعيفة والمتخلفة. وحسبه فإن هذا الاستثمار الجديد غير المتوازن يكمل الاستثمار القديم غير المتوازن أيضا، ومن الطبيعي ظهور طلب جديد وهو ما أسماه اختناقات في العرض فيظهر عدم توازن جديد يجعلنا نغير الاهتمام إلى استثمارات أخرى جديدة. وتستمر عملية عدم التوازن حسب احتياجات السوق والاقتصاد من فترة لأخرى (بكري ، 1988، الصفحات 84-85).

2. نموذج هيرشمان Hirschman Model

انتقد آلبيرت هيرشمان Albert Hirschman نظرية النمو المتوازن لأنه يرى أنها صالحة للدول المتطورة في حالة الركود أين تملك قاعدة صناعية، آلات، عمال، مديرين وعادات استهلاكية راسخة وهذا لا يتوفر عند الدول النامية (Akhtar, 1963, p. 64). كذلك فهو لا يوافق فكرة النمو المتوازن في وقت واحد والدعم المتبادل بين الأنشطة. فهو ضد مقولة بعض الاقتصاديين بأن الاقتصاد يجب أن يحدث بشكل متوازن أو لن يحدث إطلاقا. كما يرى أن التنمية تمر بمراحل طويلة تمتد إلى عقود وهي مجموعة من المدخلات والمخرجات (Hirschman, 1971, pp. 129-133). يرى هيرشمان أن نظرية النمو المتوازن انطلقت في تحليلها من حالة التوازن في مرحلة التخلف أين تكون كل القطاعات ساكنة إلى حالة التقدم في حالة التوازن أين كل القطاعات متحركة ونامية، وتجاهلت بذلك المرحلة الوسيطية بين المرحلتين أي مرحلة التنمية والتي لا تكون عادة متوازنة. فيقترح هيرشمان في نموذجه أن تكون التنمية على شكل حركات متتالية من عدم التوازن، فكل حركة تخلف

عدم توازن جديد يحفز المرحلة القادمة. فهو يرى أن خلق الصناعة (أ) ينتج وفورات خارجية تفيد الصناعة (ب)، فتتوسع وهذا التوسع يفيد الصناعة (ج) وهكذا (بكري ، 1988، الصفحات 85-86). يقر هيرشمان في مقاله لسنة 1958 بوجود حلفة مفرغة، إلا أنه خالف نظرية النمو المتوازن، إذ يقترح التركيز على القطاعات الرائدة كما أشرنا سابقا لأنها المحرك للقطاعات الأخرى. وهو يشرح الترابط بين الإنتاج الأمامي والخلفي ودورها في التوسيع التدريجي للاقتصاد. فإنتاج المؤسسة "أ" يعتبر مصدر ربح للمؤسسة الخلفية "ب" التي تقدم المواد الأولية (المدخلات) للمؤسسة "أ"، والمؤسسة "ج" الأمامية تستعمل مخرجات المؤسسة "أ" كمدخلات لها (Krishna & Pérez, 2005, p. 833). كما يرى هيرشمان ضرورة الاستثمار في المدن الكبرى، ثم التوسع إلى بقية المناطق، مع التركيز على الاستثمار الواسع في رأس المال الاجتماعي وتحديد أولوية للأنشطة والقطاعات الرائدة الواجب الاستثمار بها من خلال مستويين، في المستوى الأول تجري المفاضلة بين الاستثمار في رأس المال الاجتماعي ورأس المال الإنتاجي. أما المستوى الثاني فيفاضل بين الاستثمارات والمشاريع الإنتاجية فيما بينها (عجمية، ناصف، و نجا، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق: النظريات-الاستراتيجيات-التمويل، 2007، صفحة 185).

ومع غياب القدرة المالية في الدول المتخلفة يوصي هيرشمان بأن يتم تطبيق الدفعة القوية على القطاعات والصناعات الاستراتيجية فقط وهي ستقوم لاحقا بدفع باقي القطاعات، وهذا ما شهدناه في التجربة الأوروبية (بكري ، 1988، صفحة 87). تسمح هذه الاستراتيجية بالاستثمار على قدر الموارد المتاحة في البلد بشكل فعال. ويساعد على نجاح ذلك الوفورات الخارجية الأولى المنجزة (عجمية، ناصف، و نجا، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق: النظريات-الاستراتيجيات-التمويل، 2007، صفحة 183). من وجهة نظر هيرشمان فإن غياب القرارات الاستثمارية هو العامل الذي يعيق النمو في البلدان المتخلفة، فيقترح أن تقنية التنمية قائمة على خلق عدم توازن استراتيجي يسهل صنع استجابات، ويقترح الاستثمارات في رأس المال الاجتماعي الذي سيؤثر على الصناعات الاستراتيجية من خلال الوفورات الخارجية (Sutcliffe, 1964, p. 625).

3. نقد نظرية النمو غير المتوازن

- غياب التخطيط الشامل لكل القطاعات الاقتصادية، والذي يعتبره بعض الاقتصاديين عاملا أساسيا في الحفاظ على الموارد في ظل محدوديتها، وافتراضها لمرونة الموارد يعتبر غير حقيقي في الواقع.
- التركيز على محفزات التوسع في النمو والتنمية دون تحديد معوقاتهما.
- حدوث عدم التوازن في الاقتصاد والذي يعد أمر غير طبيعي في هذه النظرية من خلال التركيز على قطاعات معينة قد يؤدي إلى ظهور مشاكل تضخمية واضطراب في ميزان المدفوعات (القريشي، 2007، صفحة 99).
- الاعتماد على دعم المشروعات الفردية دون الرجوع إلى تخطيط شامل يضمن ويحفظ الموارد المحدودة من الهدر، لذلك وجب توجيهها وفق ما يخدم الخطة التنموية ككل.
- فرضية مرونة عوامل الإنتاج والتي بنيت عليها هذه الاستراتيجية لا تتحقق في ظل ضعف مرونة العوامل في الدول المتخلفة.

- تركيز النظرية على القرارات الاستثمارية متجاهلة القرارات السياسية، التنظيمية والإدارية (عجمية، ناصف، و نجا، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق: النظريات-الاستراتيجيات-التمويل، 2007، الصفحات 189-190).

الفرع الثالث: نظرية أقطاب النمو لبيرو (مراكز النمو) Growth Poles Theory by Francois Perreux

ظهر مفهوم «Pole de croissance»أو «Growth pole» في 1949 من طرف بيرو وقد طوره ليصبح نظرية سنة 1955 لشرح النمو الاقتصادي الجهوي أو الجغرافي. ولقد حاول بيرو أن يطور نظريته كي يتمكن من استعمالها في تحليل الجانب الجهوي، خصوصا العلاقة بين أقطاب النمو ومناطق النمو. وأقرب نموذج هو نموذج هيرشمان "شمال-جنوب" وMyrdal المناطق "الغنية-الفقيرة" وفريدمان بنموذج مركز المحيط "Center-periphery" وتعتبر نظرية بيرو أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية الوطنية الجغرافية أو الجهوية (Song, 1970, pp. 02-03).

1. أهم أفكار نظرية أقطاب النمو لبيرو

طور بيرو نظرية قطاعات أو مناطق النمو والتي تسمى أيضا بأقطاب النمو، والتي تركز على فرضية عدم توازن التنمية وهرميتها، وأنه توجد وحدات معينة فقط هي التي تنشط الاقتصاد وهي التي تدعى بأقطاب النمو (Dobrescu & Dobre, 2014, p. 263). يستعمل مبدأ بيرو للفضاء الاقتصادي في مناطق معينة وهي من المفاهيم الأساسية في الجغرافية الاقتصادية، ويشرح بيرو تأثير نظريته بأنه يجب التركيز بداية على الأقطاب المركزية، ثم ينتشر النمو من نقاط محورية نحو باقي المناطق والأقطاب، تعمل الشركات الكبرى عمل مغناطيسي وتحتاج إلى استثمارات من أجل لعب دورها في التنمية الإقليمية. ومن جهته فإن رأيه بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات أنها تؤثر بشكل إيجابي على الاقتصاديات النامية مثلها مثل الشركات المحلية (Ioas & Gabriela, 2009, pp. 36-37). يعتمد نموذج بيرو على تركيز مختلف الأنشطة الاقتصادية في رقعة اقتصادية معينة حيث ترتبط كل منشأة صناعية بالأخرى فترتبط الصناعات ببعضها أماميا وخلفيا، أي أن الشركة تجد في نفس الرقعة شركات تمدها بالمواد الأولية، كذلك فإن مواردها النهائية تعتبر مواد أولية لشركة أخرى، وهو ما يساهم في خفض التكاليف (Parr, 1999, p. 1210). عند اختيار قطب للنمو فإنه يتم مراعاة الموارد المتاحة به وموقعه الجغرافي والقوى العاملة المتاحة، وقد يتحول لاحقا إلى مركز للنمو بتطور البنى التحتية والهياكل الإنتاجية فيه (Vertakova, Polozhentseva, & Klevtsova, 2015, p. 751). ويرى بيرو بمفهوم عدم التوازن فالأقطاب الاقتصادية يختلف انتاجها ومدى تأثيرها على الاقتصاد كما تختلف قنوات تأثيرها (Parr, 1999, p. 1197). تعتمد حركة أقطاب النمو على آليتين:

الأولى هي الآثار الهيكلية: فهي تؤثر على هياكل ومعدلات النمو السكانية، وتساهم في تخفيض الوفيات. كما تخلق هجرة داخلية نحو هاته المراكز وبالتالي احداث عدم توازن بين المناطق في الإنتاج.

والثانية هي الآثار الاقتصادية: يعمل مضاعف الاستثمار على زيادة حجم الاستثمارات من خلال الاستثمار الأولي الذي يزيد في الدخول ومن ثم الطلب وبالتالي ظهور استثمارات جديدة (القريشي، 2007، الصفحات 100-101).

2. نقد نظرية فرونسوا بيرو

يوجد اختلاف في تطبيق هذه النظرية بين البلدان المتطورة والمتخلفة، فالاستثمارات في البلدان المتطورة تتركز في منطقة معينة وتزدهر الحياة الاقتصادية بها، في حين يكون للمناطق الأخرى دور ثانوي، وتتميز هجرة العمالة ورأس المال غالبا بكونها هجرة داخلية من المناطق الأقل نشاطا إلى الأكثر نشاطا. ولكن الامر يختلف تماما في الدول النامية حيث تعتبر المدينة مركز لعدم التوازن، كما يتم تهريب أرباح رؤوس الأموال المستثمرة أو غير المستثمرة داخليا إلى الخارج إما عن طريق الاستيراد أو الاستثمار خارج البلد (القريشي، 2007، صفحة 101).

يؤدي تطبيق نظرية أقطاب النمو إلى ظهور تفاوت وفوارق اقتصادية بين أقطاب النمو والقطاعات الأخرى وهذا بسبب الفروقات في التقدم التكنولوجي الذي تقويه أقطاب النمو فتظهر مناطق متقدمة على حساب أخرى (Dobrescu & Dobre, 2014, p. 263). تعتبر نظرية النمو غير المتوازن تطويرا وامتداد لنظرية أقطاب النمو لبيرو، يتأثر من خلالها الاقتصاد بعوامل كالثروات الطبيعية، الأيدي العاملة، حجم الوحدات المنتجة وحجم الطلب الداخلي والخارجي (القريشي، 2007، صفحة 100). يرى فريدمان J.Friedmann حسب نظريته للنمو الاقتصادي أن عملية الاستقطاب الجهوي ستؤدي إلى غياب التوازن بين المركز والمحيط، فالمحيط ليس كيانا موحدا بل ينقسم إلى داخلي وخارجي أين يكون المستوى الداخلي عند المركز. ويرى فريدمان أن تطوير الابتكارات باستمرار ونشرها يساعد في ربط المركز بالمحيط وذلك من المناطق الاقتصادية الرائدة إلى الأطراف ومن المدن باعتبارها مراكز للاستقطاب إلى ما جاورها (Vertakova, Polozhentseva, & Klevtsova, 2015, pp. 751-752).

الفرع الرابع: نظرية مراحل النمو لروستو Stages Theory Of Growth

قام الاقتصادي الأمريكي W.W.Rostow من خلال كتابه مراحل النمو الاقتصادي The Stages Of Economic Growth سنة 1960 بتقديم مراحل متتالية تشرح تطور النمو الاقتصادي (القريشي، 2007، الصفحات 110-111).

1. شرح مراحل النمو لروستو

اعتمد روستو في وضع مراحل النمو على دراسة تاريخية للاقتصاديات المتطورة، فقد أثبت أن كل الدول مرت في طريقها التنموي بمرحلة الانطلاق. ويحدد روستو أنه من الضروري الاستعانة بالادخار المحلي والاجنبي واستثماره لتحقيق النمو (تودارو، 2006، الصفحات 124-125). ونوضح هنا مراحل تطور النمو حسب روستو:

1.1. **مرحلة المجتمع التقليدي The Traditional Sociaty**: تتميز هذه المرحلة بمجمع هرمي يعتمد على الزراعة، يتميز بمستوى متدني من التعليم والسلطة فيه تكون بيد ملاك الأراضي (القريشي، 2007، صفحة 111). وقد عرف المجتمع في هذه المرحلة ركود نسبي فلا يزيد الإنتاج إلا بزيادة مساحة الأراضي المستغلة، لأن إنتاج الفرد محدود في غياب التقدم التكنولوجي، لذلك تستلزم الزراعة موارد كبيرة. وبالتالي فهامش تحسن إنتاج الفرد عن أجداده يبقى محدودا (فليح، التنمية والتخطيط الاقتصادي، جدار الكتاب العالمي وعالم الكتب الحديث، 2006، الصفحات 142-143).

1.2. **مرحلة ما قبل الانطلاق The Transitional Sociaty**: يشترط في هذه المرحلة استثمار أكثر من 10% من الدخل الوطني، من خلال تنامي رغبة أفراد المجتمع في الادخار. كما يشترط وجود منظمين، نظام لتقسيم العمل ونخبة تقود المجتمع الصناعي الجديد تتصف بالفعالية والمعاصرة، ويتم في هذه المرحلة استغلال فائض الزراعة في الصناعة (الأرباح الناجمة عن الزراعة) (القريشي، 2007، الصفحات 111-112). كما ويشترط أيضا على الدول التي تصل إلى مرحلة الانطلاق أن تقوم بإنشاء قطاع للصناعات التحويلية على الأقل لرفع معدلات النمو بشكل كبير، وأخيرا توفير بيئة سياسية، اجتماعية وثقافية مواتية (عجمية و عطية، التنمية الاقتصادية "دراسات نظرية وتطبيقية"، ، 2000، صفحة 106). تتميز هذه المرحلة باستغلال الاختراعات والاكتشافات في تحسين الإنتاج الصناعي والزراعي، وبذلك تتحسن العوامل الداخلية وتظهر الأسواق، الفرص التجارية ويظهر معها تنظيم سياسي واجتماعي يحسن الاستثمار والتكوين الرأسمالي. وتظهر فئة التغيير في الاقتصاد والمجتمع ما يخلق القومية التي تشكل الدولة المركزية (فليح، التنمية والتخطيط الاقتصادي، جدار الكتاب العالمي وعالم الكتب الحديث، 2006، الصفحات 143-144).

1.3. مرحلة الانطلاق The Take-Off Stage: ويبقى فيها الاستثمار فوق مستوى 10% من الدخل، ويساعد هذا على تحسين مستوى الدخل الفردي، كما يستمر ملاك الاراضي في تمويل القطاع الصناعي. تبدأ المؤسسات الاجتماعية والثقافية بالظهور وتسود مظاهر الحداثة على حساب العادات والتقاليد فيحدث صراع بين الحداثة والمعاصرة (القريشي، 2007، صفحة 112). تتميز هذه المرحلة بالقصر فتدوم ما يقارب 20 سنة، يصبح خلالها فكر النمو الاقتصادي فكرا مترسخا في ثقافة المجتمع، وتظهر مظاهر النمو والتوسع الاقتصادي بالظهور بتوسع المدن، الصناعات، رجال الاعمال، الدخول ومجمل الهياكل الاقتصادية والاجتماعية (فليح، التنمية والتخطيط الاقتصادي، جدار الكتاب العالمي وعالم الكتب الحديث، 2006، صفحة 144).

1.4. مرحلة النضوج The Drive To Maturity: تعتبر مرحلة للنمو المستدام، وتسود القطاعات الحديثة محل القديمة، ويرافق هذا التغير الهيكلي في الاقتصاد تغيرات هيكلية في السكان (القريشي، 2007، صفحة 112). يتوسع خلالها استخدام التكنولوجيا الحديثة والتي تعرف تطورا مستمرا في مختلف جوانب الحياة، ويعرف نمو الإنتاج نموا أكبر من نمو السكان. كما تعرف التجارة الخارجية انتعاشا ملحوظا (فليح، التنمية والتخطيط الاقتصادي، جدار الكتاب العالمي وعالم الكتب الحديث، 2006، الصفحات 144-145).

1.5. مرحلة الاستهلاك الوفير The Age Of High Mass Consumption: تتطور بها مشكلات الإنتاج إلى مشكلات استهلاكية بسبب التحسن الملحوظ في مستويات المعيشة (القريشي، 2007، صفحة 112). وتتغير فيه متطلبات الأفراد من مأكل وملبس إلى حقوق الضمان الاجتماعي والبحث عن الرفاهية في العيش، فيتوجهون إلى اقتناء السلع المعمرة، ويتغير النسيج السكاني ويتركز في المدن وبذلك تزيد نسب المشاركة في القطاع الصناعي والخدماتي وتزيد معه العمالة الماهرة (فليح، التنمية والتخطيط الاقتصادي، جدار الكتاب العالمي وعالم الكتب الحديث، 2006، صفحة 145).

2. نقد نظرية روستو

- يعتبر شرطا الادخار والاستثمار اللذان وضعهما روستو ضروريان لكن غير كافيان لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية.
- إن الدراسة التاريخية التي استند عليها روستو في وضع المراحل والتي تعتمد بالأخص على التجربة الأوروبية ومشروع مارشال، لا تصلح في حالة الدول المتخلفة، لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية، البنية التحتية وهياكل المؤسسات، والتي تحول دون تحقيق الفعالية التي حققتها الدول الاوروبية. كما تفتقر هذه الدول إلى العمالة الماهرة، الكفاءة الإدارية وحسن التخطيط...
- لم تتطرق هذه النظرية إلى النظام العالمي الجديد الذي يضم تحت لوائه كل دول العالم، فهو يفرض من خلال شموليته وسيطرته على الدول طرق معينة تسير عليها تمنعها من اتخاذ قرارات قد تكون في صالحها لكنها لا تخدم مصالح هذا النظام (تودارو، 2006، الصفحات 129-130).

المطلب الثاني: النظريات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية

لا تنفك نظريات النمو والتنمية عن بعضهما البعض، ولكن فيما يلي عرض لبعض النظريات ذات البعد الاقتصادي، الاجتماعي وحتى السياسي، لذلك فهي تصنف نظريات تنمية أكثر منها نظريات نمو.

الفرع الأول: نظريات التغير الهيكلي وأنماط التنمية Structural Change Theory And Development Patterns

تؤكد هذه النظرية أن الادخار والاستثمار مهم في عملية النمو الاقتصادي، لكنها تحتاج إلى تغيير هيكلي في النظام الاقتصادي، ويدخل تحت هذا التغيير طلب المستهلك، التجارة الدولية استغلال الموارد، التحكم في العوامل الاجتماعية والاقتصادية (كالتحضر ومشاكل السكن والسكان...). كما تؤكد النظرية على القيود الداخلية متمثلة في السكان، الموارد الطبيعية، قيود مؤسساتية وخارجية متمثلة في الاستثمارات الأجنبية، التكنولوجيا، والتجارة الدولية (القريشي، 2007، الصفحات 107-108). وفيما يلي طرح لنموذج من نماذج النظرية.

1. نظرية لويس في التنمية: النموذج الأساسي The Lewis Theory of Development: Basic Model

طرح لويس W A Lewis نظرياته في كتاب بعنوان "نظرية النمو الاقتصادي «The Theory Of Economic Growth » ومقال بعنوان "التنمية الاقتصادية بعروض عمالة غير محدودة" « Economic Development With Unlimited Supplies Of Labours » ويطرح فيهما أن سبب مشكلة الدول النامية هو استغلالها فقط ل 04-05% من دخلها الوطني في الاستثمار في حين أن المعدل اللازم هو 12-15% من الدخل الوطني. وطرح أفكار مشابهة للكلاسيك فقد شجع على استغلال الفائض الرأسمالي ودوره في تحقيق النمو، وأن أرباح المستثمر الرأسمالي هي المصدر الرئيسي للادخار، لذلك فهو يسعى إلى زيادة حصة هذه الأرباح من الدخل الوطني. وهذا عكس ما طرحه نوركس بأن الأرباح منخفضة لأن الناس فقراء، بل أكد لويس أن الفقر ناتج عن ضعف ادخارات الرأسماليين. لذلك فقد دعا إلى فرض الضرائب على الأراضي والرأسماليين بأنواعها المباشرة وغير المباشرة هذا لأن العمال عادة ما يعملون أكثر مما يتقاضون (Akhtar, 1963, pp. 62-63).

يفترض هذا النموذج في اقتصاد معين وجود قطاع ريفي يعرف فائض في العمالة يتميز بأجور عند مستوى الكفاف ويعرف ضعف في الإنتاجية، وفي المقابل يوجد قطاع صناعي حضري يتميز بإنتاجية وأجور عالية. وهذا التباين يتسبب في حدوث هجرة عمالية من القطاع الزراعي نمو القطاع الصناعي الذي يستوعب العمالة الجديدة، فتزيد الإنتاجية وتتحقق أرباح يعاد استثمارها وتوسيع الإنتاج لاستقبال العمالة القادمة من الريف. وهكذا يساهم هذا التوسع المتواصل في احداث تغير هيكلي في الاقتصاد وتوجهه نحو القطاع الصناعي (القريشي، 2007، صفحة 102). إضافة إلى الفرضية الأساسية في نظريته أنه يوجد عرض غير محدود من العمالة في البلدان المتخلفة (فليح، التنمية والتخطيط الاقتصادي، جدار الكتاب العالمي وعالم الكتب الحديث، 2006، صفحة 166). فقد فصل لويس في فرضيتين متعلقين بالقطاع الصناعي الحديث، هما:

- مستوى الأجور ثابت مهما زادت العمالة.
- مستوى الأجر في القطاع الصناعي يزيد بنحو 30% عن متوسط الاجر في القطاع الزراعي المتخلف. وهذا الفرق في الأجور هو الذي يشجع حدوث الهجرة نحوه (تودارو، 2006، صفحة 132).

وفرضيتين تخص القطاع الزراعي المتخلف:

- توفر فائض عمالة كبير يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية الحدية للعمل إلى الصفر.
- تحدد الإنتاجية المتوسطة لعنصر العمل أجور العمال، لأنه حسب النظرية كل العمال يشاركون في الإنتاج بالتساوي (تودارو، 2006، صفحة 133).

لقد وضع لويس شروطا لاستمرار القطاع الصناعي في التنمية واستجلاب العمال الريفيين:

- الحفاظ على أجر أعلى من متوسط الأجر في القطاع الفلاحي.
- أن يكون توازن بين نمو الاستثمارات ونمو السكان فلا يزيد الأول على الثاني.
- بقاء نفقات تدريب العمال ضمن الإطار المقبول (فليح، التنمية والتخطيط الاقتصادي، جدار الكتاب العالمي وعالم الكتب الحديث، 2006، صفحة 167).

2. نقد النظرية

وقد طرح نقد لنموذج لويس من عدة نقاط فرغم سعة استعمال هذا النموذج في الدول المتقدمة وقد صلح لها، إلا أن بعض فروضه لا تتناسب مع حالة الدول النامية. فهو يفترض أن:

- القطاع الصناعي قادر باستمرار على استيعاب فائض العمال القادمين من القطاع الزراعي من خلال استغلال التراكم الرأسمالي في توسيع القاعدة الصناعية. وهنا يطرح اشكال ماذا لو استغلت الأرباح في اقتناء تقنيات حديثة تعوض دول العمال (على افتراض أن الأرباح تبقى في الداخل ولا تهرب للخارج).
- وجود بطالة في القطاع الزراعي وتوظيف كامل في القطاع الصناعي ينافي تماما الواقع المعاش، فالمعروف أن الزراعة تعرف بطالة موسمية بينما الصناعة والمدن فتعرف بطالة أكثر منها في الريف.

- ثبات الأجور الحقيقية للعمال في القطاع الصناعي لتوفر عرض العمل من جانب العمالة الريفية، وهو أمر لا يحدث في الواقع، فالأجور الحقيقية دائمة التغير نحو الارتفاع في المناطق الحضرية رغم وجود بطالة (تودارو، 2006، الصفحات 136-137).
- إن توصياته بزيادة التكوين الرأسمالي والأرباح عن طريق التمويل التضخمي جيد إذا طبق لمرة واحدة، لكنه أمر خطير إذا حدث بشكل متكرر لأنه يحدث حالة خطيرة من التضخم وزيادة الأسعار، يحدث ندرة وصعوبات في الميزان التجاري كما يرفع تكلفة التنمية، خصوصا في ظل النظام المالي التقليدي في الدول النامية (Akhtar, 1963, p. 63).

الفرع الثاني: ثورة التبعية الدولية The International Dependance Revolution

تتميز هذه النظرية بأنها ترجع الفشل على كافة الأصعدة منه الاقتصادي والاجتماعي... للدول النامية إلى عوامل خارجية وخارجة عن نطاق هذه الدول، أي لا تستطيع التحكم فيها بل حدثت وتحدث بتدخل دول وهيئات خارجية ذات سلطة عليها.

1. نظرية التبعية الاستعمارية الجديدة

استمدت هذه النظرية مبادئها من الفكر الماركسي، والذي تحدث عن الاستغلال الذي تعرضت له الدول المتخلفة المستعمَرة (بلدان الأطراف)، من طرف الدول المتطورة المستعمِرة (بلدان المركز)، وشرحت هذه النظرية حالة تبعية الدول الأطراف لدول المركز ما خلق فجوة اقتصادية كبيرة بينها، وكيف أن دول المركز قد بنت تطورها على ظهور العمالة الرخيصة، الموارد الطبيعية وأسواق دول الأطراف (القريشي، 2007، الصفحات 113-114). ومن أهم العوامل المساعدة لهذه التبعية وجود طبقة من الحكام وأصحاب الدخول العالية في دول الأطراف (الأجنحة) تتوافق مصالحهم مع مصالح الدول المركزية، فتعمل هذه الفئة على عرقلة التنمية وكل جهود الإصلاح في الدول المتخلفة كي تبقى على تخلفها وتبعيتها. وفي ظل النظام العالمي الجديد غير العادل والذي يخدم مصالح الجزء الشمالي من العالم، وجب تحرر دول الجنوب من قيود هذا النظام (تودارو، 2006، الصفحات 141-143).

كما وضعت هذه النظرية أهم أسباب استمرار هذه الفجوة منها:

- الاعتماد على الاستثمارات والتكنولوجيا الأجنبية من طرف بلدان الأطراف، وتحويل فوائض رؤوس الأموال إلى دول المركز.
- مستوى الأجور المتدني في هذه الدول مقابل ساعات العمل.
- غياب علاقات تجارية واسعة وفعالة بين دول الأطراف فيما بينها.
- تأثير الاستثمار على الجوانب الاجتماعية والثقافية والتي خلفت بدورها ثقافة التبعية.
- تميزت هذه النظرية عن سابقاتها باعتبارها لعوامل التخلف عوامل خارجية وليست داخلية.
- تعتبر الشركات متعددة الجنسيات من أحدث الوسائل التي يتم من خلالها فرض التبعية بطريقة غير مباشرة وتحت غطاء الاستثمار (القريشي، 2007، الصفحات 114-115).

2. نموذج المثال الكاذب

يرتكز هذا النموذج على انتقاد السياسات والنصائح الاقتصادية المغلوطة التي تقدمها المؤسسات والهيئات الدولية للدول النامية من أجل حل مشاكلها الاقتصادية أو حتى الاجتماعية، والتي لا تخدم هذه الدول في الحقيقة، لأنها مبنية على نماذج وشروط غير متوفرة في الدول النامية (تودارو، 2006، صفحة 143). ومن أمثلة ذلك مختلف البرامج التي يفرضها صندوق النقد الدولي على الدول التي تقع في الأزمات الاقتصادية والتي تطلب تمويل من الصندوق، فيعمل على فرض برنامجه الخاص عليها والطرق التي تستغل بها تلك الأموال أو حتى فرض تغيير النظام الاقتصادي بالجملة مثلما حدث مع الجزائر في تسعينيات القرن الماضي دون أن ننسى الفوائد التراكمية الناتجة عن الدين والتي ترهق الدول النامية.

3. نموذج التنمية الذاتية

تتجلى من خلال ظهور حالة الطبقية وانحصار الثروة عند فئة معينة من المتنفذين مقابل حالة الفقر المدقع عند بقية طبقات المجتمع ويظهر هذا خصوصا في الدول النامية (شاهين، 2021، صفحة 21). تطرقت هذه النظرية إلى حقيقة وجود ثنائية اقتصادية، سواء على المستوى الدولي بين الدول المتطورة والدول المتخلفة، أو على المستوى الوطني بين الطبقات الغنية والفقيرة. وقد حدد مفهوم الثنائية من خلال:

- أن تتحقق مجموعة من الظروف المتضادة في نفس المجال ونفس الوقت، كازدواجية القطاع الزراعي التقليدي مع القطاع الصناعي المتطور في نفس الاقتصاد، عيش الفئة الغنية المتعلمة إلى جانب فئة فقيرة جاهلة. وعلى المستوى الدولي تعايش الدول المتطورة الفقيرة إلى جانب الدول الفقيرة المتخلفة.
- استمرارية هذا التعايش لفترات زمنية طويلة وغير مرحلية، وهذه الحالة المزمنة ترجع إلى هيكلية المشكلة فيصعب مع ذلك حلها.
- الزيادة المستمرة للفجوة بين هذه الثنائية الاقتصادية، وهذا ما يلاحظ من فروقات بين الدول المتطورة والمتخلفة فالهوة في اتساع.
- غياب التطور الإيجابي للاقتصاد المتخلف من طرف الاقتصاد المتطور، فغالبا ما يحدث العكس (تودارو، 2006، الصفحات 143-144).

4. نقد نظرية ثورة التبعية الدولية

- تعتبر حالة عدم التكافؤ حالة طبيعية في المجتمعات والدول، لأنه من الطبيعي لصعود دول أن تسقط دول أخرى وأن يكون هذا الصعود على حساب الدول الساقطة (القريشي، 2007، صفحة 115).
- عكفت هذه النظرية على إيجاد أسباب تخلف الدول وبقائها على هذا الحال، دون الخوض في الحلول العملية لتحقيق تنمية حقيقية.
- إن تبني هذه النظرية للاتجاه الماركسي يضعفها في قضية التأميم، فالمعروف أن نهج التأميم قد فشل في جل الدول التي طبقته (تودارو، 2006، صفحة 145).

المطلب الثالث: واقع النمو في دول منظمة التعاون الإسلامي

التقارير والاحصائيات التي تبين حال النمو الاقتصادي في دول المنظمة مع التعريج على حالها في وقت الأزمات التي مرت عليها.

الفرع الأول: تعريف بالمنظمة وتطور النمو بالدول الأعضاء بها

يضم هذا الفرع تعريف بمنظمة التعاون الإسلامي ولمحة عن تطور النمو في دول منظمة التعاون الإسلامي.

1. تعريف بمنظمة التعاون الاسلامي

أنشئت هذه المنظمة بالرباط في 25 سبتمبر 1969 بعد حالة الإحراق التي تعرض لها المسجد الأقصى، عقد أول مؤتمر لها بجدة 1970 واختيرت جدة مقرا لأمانتها العامة. أنشأت المنظمة من ثلاثين دولة مؤسسة وهي تضم الآن سبعا وخمسين دولة إسلامية وهي بذلك ثاني أكبر منظمة دولية بعد الأمم المتحدة، وتسعى بهذا التنظيم إلى التعبير عن انشغالات الدول الإسلامية وتعزيز التعاون والتضامن بينها ومناصرة قضاياها، من جهة أخرى تسعى إلى تحسين علاقاتها مع باقي دول العالم، مواجهة التمييز ضد المسلمين والمفاهيم الخاطئة المنتشرة عنهم. كما تملك المنظمة عدة أجهزة لإنجاز أهدافها منها الأمانة العامة، البنك الإسلامي للتنمية، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم الثقافية... (منظمة التعاون الإسلامي، 2024)

2. تطور النمو الاقتصادي لدول منظمة التعاون الاسلامي

رغم بلوغ سكان منظمة التعاون الإسلامي 1.4 مليار أي ما نسبته 21.8% إلا أن مجموع إجمالي الناتج المحلي لهذه الدول قدر ب 6.1% فقط من إجمالي الناتج المحلي العالمي لسنة 2006. ومن خلال تقسيم دول منظمة التعاون الإسلامي إلى ثلاث مجموعات للمقارنة، يمكننا ملاحظة أن دول المنظمة الأقل فقرا والتي يمثل نسبة سكانها 27.1% من مجموع سكان المنظمة لا تساهم إلا ب 6.8% من الناتج المحلي الإجمالي الكلي لبدان المنظمة، في حين أن الدول المصدرة للنفط ساهمت بنسبة 43.6% رغم أن نسبة سكانها تقابل تقريبا نصف هذه النسبة أي 22.1 % فقط. من جانب آخر فقط حققت دول الدخل المتوسطة النمو نسب متوازنة بمساهمة 49.6% في الناتج المحلي الإجمالي مقابل ما نسبته 50.8% من السكان (مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، 2007، صفحة 14). تمكنت دول المنظمة من تخطي معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل من مجموعة الدول المتقدمة ودول العالم، لكنها عجزت عن تجاوز متوسط معدل النمو الخاص بالدول النامية، وهذا طوال الفترة 2002-2008، وحققت خلال هذه الفترة أعلى متوسط معدل نمو 6.7% وهذا في سنة 2004 (مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، 2007، صفحة 16).

تشير الإحصائيات لسنة 2010 أن دولتين فقط من أصل العشر دول الأعلى ناتج محلي إجمالي حسب تعادل القوة الشرائية بين دول منظمة التعاون الإسلامي حافظت على موقعها ضمن العشر دول الأعلى في الناتج المحلي الإجمالي للفرد حسب تعادل القوة الشرائية وهما السعودية وماليزيا فقط، واللافت أيضا أن الدول الخليجية الستة كلها ضمن قائمة الأعلى من حيث الناتج المحلي الإجمالي للفرد، وهذا راجع إلى قلة عدد سكانها مقارنة بناتجها المحلي الإجمالي والذي يعتمد أساسا على الريوع (مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، 2011، صفحة 35).

رغم الإمكانيات المادية والبشرية الهائلة التي تتمتع بها دول منظمة التعاون الإسلامي إلا أنها لم تترجم بالشكل الكافي على مستوى التنمية الاقتصادية والبشرية، فمجموع 57 دولة عضو تمثل 22.6% من مجموع سكان الأرض تمكنت هذه الدول من تحقيق ما يقارب نصف نسبة سكانها 11.3% فقط من مجموع الناتج المحلي الإجمالي العالمي بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي على أساس تعادل القوة الشرائية لسنة 2012 (مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، 2013، صفحة 33). هذا على اعتبار أن دولا كالولايات المتحدة الأمريكية والصين تساهم بنسبة 18.9% و14.9% على التوالي لنفس السنة. وقد انخفضت نسبة مشاركة دول المنظمة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدولار للدول النامية من 23.6% عام 2008 إلى 22.6% عام 2012 وهذا يشير إلى وجود ضعف في دول المنظمة مقارنة بباقي دول العالم (مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، 2013، صفحة 34).

اكتسحت الدول الإفريقية جنوب الصحراء ودول آسيا الوسطى قائمة الدول الأسرع نموا في منظمة التعاون الإسلامي لسنة 2013 بترتيب: سيراليون 16.3%، قيرغيزستان، تركمانستان، ساحل العاج، أوزباكستان، طاجيكستان، موزمبيق، بوركينافاسو، موريتانيا وغامبيا أخيرا بمعدل 6.3%. وتوجد من بين هذه الدول الأسرع نموا خمس دول مصنفة ضمن مجموعة الدول الأقل نموا في المنظمة (سيراليون، موزمبيق، بوركينافاسو، موريتانيا وغامبيا). وقد حافظت 7 دول منها على مراكز ضمن الدول الأسرع نموا من حيث الناتج المحلي الإجمالي للفرد (مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، 2014، الصفحات 18-19). لكن ليبيا تميزت بمعدل نمو يعد الأسرع عالميا ب 104.5% لسنة 2012، واحتلت موزمبيق المركز العشرين عالميا والعاشرة في منظمة التعاون الإسلامي بمعدل نمو 7.5% (مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، 2013، صفحة 37). ولكن ليبيا أيضا سجلت أكبر معدل انكماش في 2020 بين بلدان المنظمة وحتى عالميا بنسبة 59.7%، ويعزى ذلك لعدة عوامل منها الصراعات العسكرية الداخلية، انعدام الاستقرار السياسي، التأثر بجائحة كورونا والهبوط الكبير لأسعار البترول باعتبارها من الدول البترولية. وقد تلتها كل من جزر المالديف بتراجع 32.2%، لبنان بتراجع 25%، سورينام، فلسطين، العراق، تونس، الكويت، قيرغيزستان والمغرب 7% (مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، 2021، صفحة 45).

الفرع الثاني: البنية الاقتصادية للنمو الاقتصادي في دول منظمة التعاون الإسلامي

يضم هذا الفرع كل بنية الناتج المحلي الإجمالي وتوضيح للفروقات المسجلة بين دول منظمة التعاون الإسلامي.

1. بنية الناتج المحلي الإجمالي

لا تتعدى حصة الزراعة 1.2% من اجمالي القيمة المضافة للبلدان المتقدمة، هذا في حين تسيطر هذه البلدان على أسواق الغذاء العالمية بشكل كبير جدا، وهذا يقودنا إلى معرفة مدى تأثير المكننة واستخدام الوسائل المتطورة في زيادة الإنتاج الزراعي، وعلى العكس من ذلك فإن إجمالي القيمة المضافة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي أخذت قيم في حدود 10% خلال السنوات 2010، 2015، 2018 و2019 وهذا يفوق حتى النسبة الخاصة بالدول النامية غير الأعضاء

في المنظمة والتي لم تتخطى 8.2%، وهذا راجع إلى حصة الزراعة في القيمة المضافة في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، حيث تصل إلى 60% في سيراليون والصومال (مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، 2021، صفحة 46). فالنمو والتنمية في الصومال يعتمد على الزراعة بشكل أساسي، حيث تمثل 60% من القيمة المضافة للاقتصاد لسنة 2014 (Statistical, Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries, 2016, p. 19).

الشكل2 : القيمة المضافة للأنشطة الاقتصادية الرئيسية (% من الإجمالي)

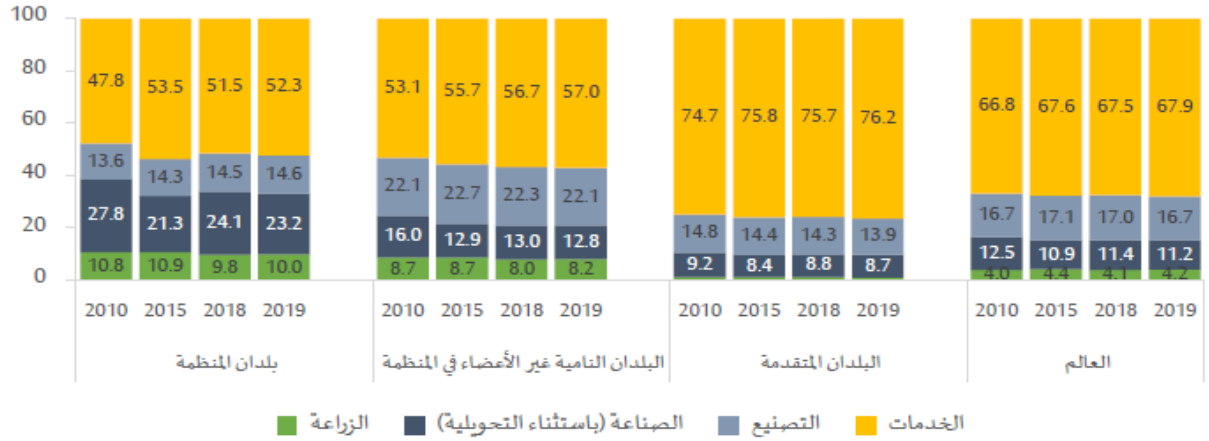

المصدر: (مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، 2021، صفحة 46)

كما شهدت حصة قطاع الصناعات غير التحويلية تراجعا في العقد الأخير في دول المنظمة وحتى عالميا لكنه يظل عاليا عند الدول النفطية كليبيا 63% والعراق 50% (مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، 2021، الصفحات 46-47). وتتقارب قيمة حصة قطاع التصنيع لبلدان المنظمة مع حصة البلدان المتقدمة، فكلاهما في حدود 14%، لكنه يعتبر منخفض مقارنة بباقي الدول النامية غير المنخرطة في المنظمة والتي تجاوزت 22%. أما قطاع الخدمات فيستولي على حصة الأسد بحوالي 57% من إجمالي القيمة المضافة في دول المنظمة، وهي نوعا ما قريبة من حصة الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة والتي حازت 53.1% في 2010 و57% في 2019، لكن يختلف الحال عند الدول المتقدمة إذ يستحوذ على ثلاثة أرباع القيمة المضافة في هذه الدول. وقد عرف قطاع الخدمات متوسط نمو سنوي يقدر ب 4.7% خلال الفترة 2010-2019 فهو يعد من القطاعات الهامة والمساهمة في النمو الاقتصادي لدول المنظمة، إذ يحوز على أكثر من نصف معدل النمو في إجمالي القيمة المضافة بالأسعار الثابتة وبمعدل ثلثي حجم النمو في إجمالي القيمة المضافة لسنة 2019 (مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، 2021، صفحة 47). وانخفضت مساهمة قطاع الصناعات الاستخراجية من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بالأسعار الجارية من 25% في 2019 إلى 17.3% في 2020 نتيجة انخفاض أسعار النفط، إضافة إلى تخفيض الإنتاج من قبل "أوبك +". وبنفس الوتيرة فقد انخفضت حصة قطاع الإنتاج السلعي من 49% في 2019 إلى 43.7% في 2020، في حين حصلت زيادة طفيفة في الصناعات من 10.3% إلى 11%، وكذلك الزراعة من 4.9% إلى

5.7% خلال نفس السنتين. واللافت أن قطاع الخدمات ارتفعت مساهمته من 50.2% في 2019 إلى 55% عام 2020 (صندوق النقد العربي، 2021، صفحة 35).

من أهم الخصائص التي صنعت الفرق في الحالة الاقتصادية للدول أثناء الجائحة هي بنية الاقتصاد نفسه واعتماده على قطاعات معينة دون أخرى، فالدول التي تعتمد على السياحة الدولية تأثرت بشكل بالغ بسبب حالة الإغلاق الدولي والحجر الصحي (مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، 2022، صفحة 23). وكذلك الأمر بالنسبة لجزر المالديف التي تأثرت سلبيا بتراجع قدره 32.2% بسبب تضرر الأنشطة السياحية الناجمة عن الغلق التام أو الجزئي للمطارات ووسائل النقل المختلفة حول العالم (مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، 2021، صفحة 45).

2. الفروقات بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي

يتأثر نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول منظمة التعاون الإسلامي بمجموعة الدول المصدرة للنفط والمجموعة المتوسطة النمو، وفي نفس الوقت يكون التأثير واضحا من خلال الدول الأكثر انتاجا في كل مجموعة كتركيا، ماليزيا، السعودية، الجزائر والإمارات، حيث انتجت الدول العشر الأولى الكبرى (تركيا، إندونيسيا، السعودية، إيران، الإمارات، ماليزيا، باكستان، نيجيريا، الجزائر ومصر) ما يعادل 60.2% من إجمالي الناتج المحلي الكلي لدول المنظمة لسنة 2006 (مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، 2007، صفحة 17/15). الملاحظ أن ما نسبته 72.9% من مجموع إنتاج دول المنظمة لسنة 2012 يتم إنتاجه فقط من طرف العشر دول الأولى، واللافت أن أربعة من هذه الدول (السعودية، نيجيريا، إيران والجزائر) تعتمد صادراتها أساسا على النفط (مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، 2013، صفحة 35). وعليه فقد ميز بلدان منظمة التعاون الإسلامي عدم التجانس في هيكلة وأداء اقتصاداتها، فقد ضمت قائمة الخمسين بلدا الأقل نموا في العالم 22 بلدا من بلدان المنظمة، وتعتمد هذه الدول في الغالب على تصدير محدود لسلع غير نفطية وزراعية في الغالب وفي الجانب الآخر توجد 17 دولة مصدرة للنفط من بلدان المنظمة تعتمد خططها التنموية على عائدات النفط و/أو الغاز الطبيعي. كذلك فقد صنف صندوق النقد الدولي لسنة 2008، 26 بلدا من بلدان المنظمة ضمن تصنيف البلدان منخفضة الدخل، 25 ضمن متوسطة الدخل و6 ضمن البلدان ذات الدخل المرتفع (مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، 2008، صفحة 11).

تصدرت قطر قائمة الدول الأسرع نموا في المنظمة وكذا الدول الأعلى ناتج محلي للفرد حسب تعادل القوة الشرائية، واحتل لبنان المركز العاشر بين بلدان المنظمة كأسرع نموا والثلاثون عالميا، في حين أن أربعة من بلدان المنظمة المصنفة ضمن المجموعة الأقل نموا تمكنت من حصد مراتب ضمن العشر دول الأسرع نموا متمثلة في أفغانستان، اليمن، المالديف والنيجر (مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، 2011، الصفحات 35-37). وقد تخطى الناتج المحلي الإجمالي للفرد القطري نظيره في باقي دول المنظمة ب 18.7 مرة، كما يعتبر ضعف ثاني وثالث دولتين في الترتيب وهما بروناي والإمارات، وهذا يشير إلى وجود فجوة كبيرة في الدخل بين بلدان المنظمة. وقد حققت قطر أيضا

أعلى معدل نمو على مستوى المنظمة والعالم وقدر ب 18.8% لسنة 2011 (مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، 2012، صفحة 33). أما في سنة 2012 فقد سجلت قطر ناتج محلي إجمالي يفوق معدل بلدان المنظمة ب 17.1% مرة. وهذا يقودنا إلى استنتاج مدى الفروق الموجودة في مستويات الدخل داخل بلدان منظمة التعاون الإسلامي (مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، 2013، صفحة 35).

الشكل3 : الدول العشر الأولى في المنظمة حسب الناتج المحلي الإجمالي 2020

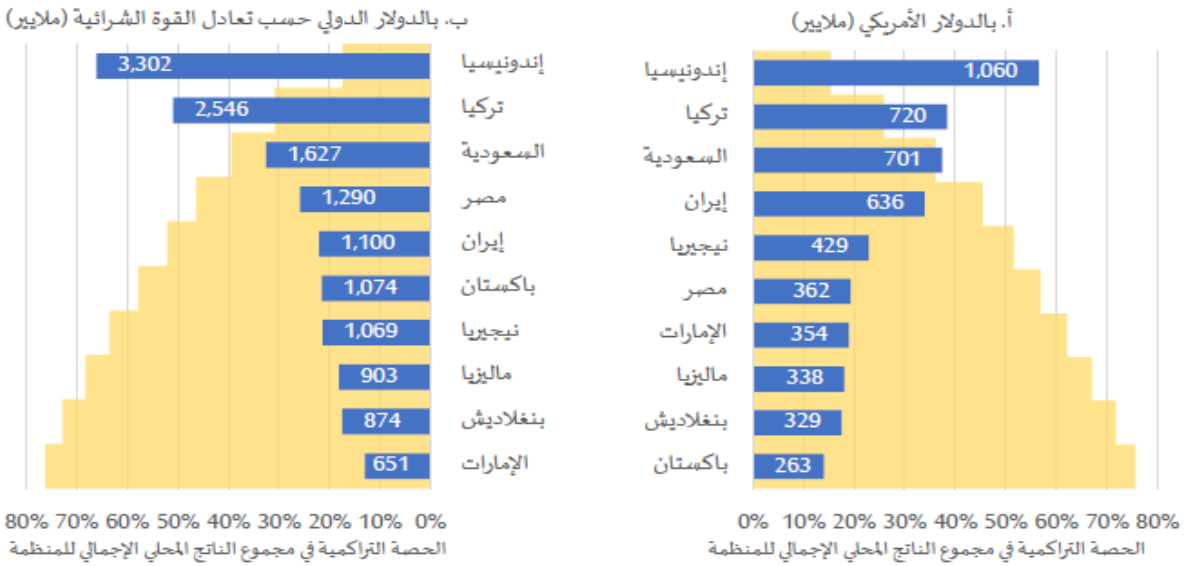

المصدر: (مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، 2021، صفحة 41)

للأسف ما ميز بلدان منظمة التعاون الإسلامي هو سيطرة عدد قليل من البلدان على مجموع الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يعكس الفروقات الكبيرة الواضحة في الناتج المحلي الإجمالي وأحجام الاقتصادات لبلدان المنظمة، ويتضح هذا جليا من خلال استحواذ الخمس بلدان الكبرى اقتصاديا على 51.6% من مجموع الناتج المحلي الإجمالي و75.6% بالنسبة للعشر اقتصادات الكبرى (مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، 2021، صفحة 41).

الفرع الثالث: تأثير الأزمات على النمو الاقتصادي في دول منظمة التعاون الإسلامي

يتطرق هذا الجزء من البحث إلى تأثير نموذجين من الأزمات العالمية على دول منظمة التعاون الإسلامي وهما الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، والأزمة الصحية العالمية لكوفيد-19.

1. أثر الأزمة المالية العالمية على دول المنظمة

ظهرت بدول منظمة التعاون الإسلامي في أعقاب الازمة العالمية مجموعة من الآثار الاقتصادية التي مست كل الدول، منها تباطؤ معدلات النمو مقارنة بالتحسن الذي حققته في السنوات الماضية، هبوط الطلب وأسعار الصادرات، التقلبات في أسعار الصرف... (مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، 2009، صفحة 37). فبعد الارتفاع الذي شهدته دول منظمة التعاون الإسلامي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2005-

2008 والذي انتقل من 2.7 ترليون إلى 4.6 ترليون دولار أمريكي، شهد بعدها في سنة 2009 انخفاضا لينزل إلى 4.2 ترليون على أعقاب ما خلفته الأزمة العالمية من آثار (مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، 2010، صفحة 16). وعرفت دول المنظمة التي تعتمد على قطاع الخدمات تؤثرا وانكماشا ملحوظا في أعقاب الأزمة العالمية 2008، ما جعل حصة هذا القطاع تنخفض في هذه السنة إلى 43.4% من الناتج المحلي الإجمالي لبلدان المنظمة، لكنها عاودت الارتفاع إلى 47.8% لسنة 2009 (مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، 2013، صفحة 39). كما وحققت بعدها دول المنظمة تحسنا ملحوظا في متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2010 بنمو سنوي يقدر ب 5.3% مقارنة ب 1.9% المسجل في 2009، وهذا يشير إلى بداية التعافي من آثار الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وعلى غير العادة فقد تمكنت دول المنظمة من تجاوز النمو الذي حققته الدول النامية ما عدى الصين والهند (مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، 2011، صفحة 35).

2. تأثير الجائحة على دول منظمة التعاون الإسلامي

ميز النمو الاقتصادي لدول المنظمة التباطؤ خلال العقد الأخير فقد سجل نسب تتراوح بين 6% سنة 2010 و2.6% عام 2019. وقد قدر متوسط انكماش اقتصاد هذه الدول 1.6% خلال عام 2020 بسبب الجائحة، مقارنة بالتراجع الذي سجلته الدول النامية والذي كانت نسبته 2.1% والدول المتقدمة ب 4.6% ويعد هذا التأثير الأكبر بين كل مجموعات الدول. ومتوسط التراجع العالمي قدر بنسبة 3.2% أي أن التراجع الحاصل في نمو دول المنظمة لم يكن عاليا مقارنة بباقي دول العالم (مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، 2021، صفحة 43). وقد عرفت دول منظمة التعاون الإسلامي كباقي الدول تأثرا بجائحة كورونا، فقد سجلت مجموع دول المنظمة تراجعا في مجموع الناتج المحلي الإجمالي من 7.3 تريليون دولار حسب الأسعار الجارية في سنة 2019 إلى 6.9 تريليون دولار في 2020 أي بتراجع نسبته 5.9%، وقد استحوذت دول المنظمة على نسبة 8.1% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي لعام 2020، ولكنه يعد أقل ب 0.2% عن عام 2019، وبنفس الحال تراجعت حصة بلدان المنظمة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي من 20.6% في عام 2019 إلى 20.2% عام 2020، وبهذا نستنتج أن دول منظمة التعاون الإسلامي مسها الركود الاقتصادي أكثر من الدول النامية وباقي دول العالم (مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، 2021، صفحة 40). يشير التقرير أن دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سجلت تراجعا في الناتج المحلي الإجمالي قدر ب 3.4% بسبب الجائحة، وهذا راجع أساسا إلى اعتماد أهم دول المنطقة على العائدات البترولية والتي تأثرت أسعارها وطلبها بالجائحة، بالإضافة إلى الأوضاع الداخلية السيئة لبعض البلدان ما فاقم حالة الانكماش في هذه المنطقة. وقد سارعت هذه الدول إلى تطبيق توسيع سياسات الإنفاق العام وتنفيذ برامج اجتماعية (صندوق النقد العربي، 2021، صفحة 09).

على عكس أغلب الدول سجلت غيانا نموا عاليا بنسبة 43.4% والسبب راجع إلى اكتشاف احتياطات نفطية كبيرة في عرض البحر وبداية الإنتاج بها وعلى عكس ليبيا التي سجلت أكبر انخفاض في العالم فقد حققت غيانا أعلى نمو

إيجابي في المنظمة والعالم، تم تلتها كل من غينيا بمعدل 5.2%، طاجيكستان، بنغلاديش، مصر، إيران، كوديفوار، بينين، تركيا، وأوزباكستان (مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، 2021، صفحة 46). وقد تمكنت مصر من تحقيق نمو إيجابي وتخطي آثار الأزمة بسبب نجاح مشاريع البنى التحية المنجزة خلال الفترة 2016-2019، ورصدها 6.4 مليار دولار كحزم تحفيزية أثناء الحائجة (صندوق النقد العربي، 2021، صفحة 22).

الشكل4 : النمو الاقتصادي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي حسب مجموعات الدخل (%)

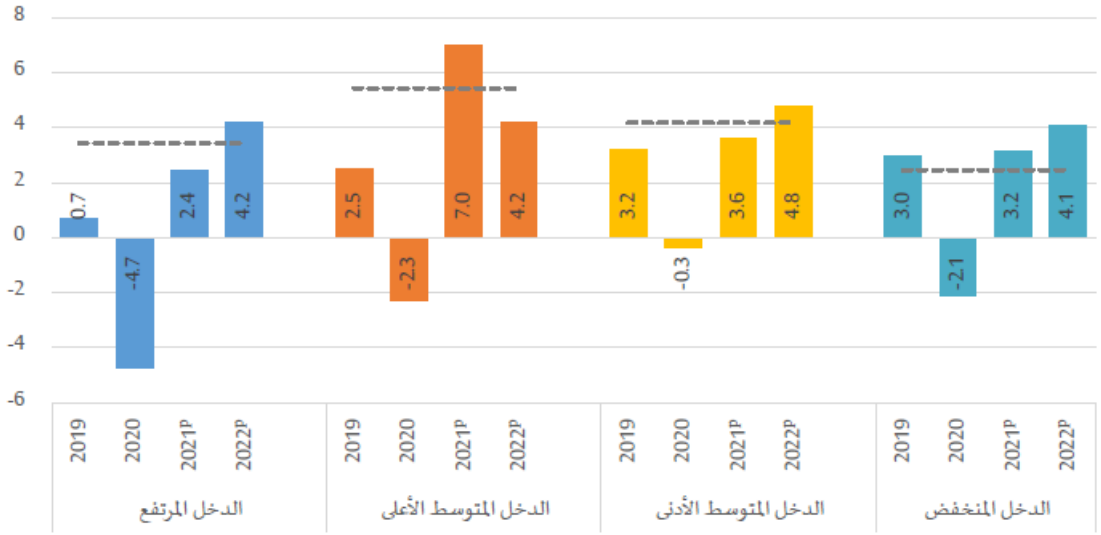

المصدر: (مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، 2021، صفحة 44)

يبدو من خلال الشكل أن دول مجموعة الدخل المرتفع هي الأكثر تضررا من الجائحة، إذ عرفت انكماشا حادا ب 4.7% ويرجع هذا إلى اعتماد أغلب دول هذه الفئة على العائدات البترولية والذي عرفت أسعاره انخفاضا حادا وتراجع للطلب عليه إبان الوباء. وعلى النقيض من هذه الفئة فقد كان التأثير أقل على فئة الدخل المتوسط الأعلى بتراجع قدره 2.3% و2.1% في فئة الدول ذات الدخل المنخفض، وأدنى انخفاض حققته دول فئة المتوسط الأدنى ب 0.3% (مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، 2021، صفحة 44). سجلت 39 دولة في المنظمة نموا سلبيا خلال العام 2020، في حين لم يتجاوز عددها في 2009 الأحد عشرة دولة على أعقاب الأزمة المالية العالمية (مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، 2021، صفحة 45).

أثر الوباء على الاقتصاد من ناحية العرض والطلب، فقد حدثت حالة اضطراب في سلاسل التوريد عطلت سلاسة عرض السلع والخدمات. وفي الجهة المقابلة حالة عدم اليقين بين المستهلكين وغياب الدخل عند الكثير منهم خلق عدم استقرار في الطلب، مع زيادة رغبة الأفراد والأسر في الادخار، ما قلل من الطلب وكل هذا أثر على سلاسل الإنتاج ومستويات الاستثمار وزيادة الاستغناء عن العمال (مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، 2020، صفحة 04). توجد عدة عوامل ساعدت في تباين تأثير الجائحة على الدول، منها الصحية كتدابير الاحتواء ومعدلات الخسائر البشرية الناتجة عن تفشي المرض، هيكلة الاقتصاد، أي التنويع الاقتصادي ومدى اعتماد الاقتصاد على السياحة والخدمات (صندوق النقد العربي، 2021، صفحة 30). ويشير صندوق النقد الدولي أن السياسات المالية المتخذة من طرف الدول ساهمت في الحد من الانكماش الذي كان من المتوقع حدوثه في نمو اقتصاد العالم

بثلاث مرات. وقد اختلف تأثير الجائحة على الدول حسب مدى فعالية السياسات المتخذة وحالة التأهب والاحتواء للأزمة، توفر البنى التحتية الخاصة بالتكنولوجيا والرقمنة التي ساهمت بشكل كبير في تخطي حالة الإغلاق المفروض محليا ودوليا، اصدار سياسات مالية ونقدية صحيحة ومناسبة لحالة كل دولة (مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، 2022، صفحة 23).

خلاصة الفصل

من خلال كل ما طرح سابقا في هذا الفصل، يمكننا أن نستخلص عدة نقاط أساسية. انطلاقا من العلاقة بين النمو التنمية وتضمين هذه الأخيرة للنمو باعتبارها أوسع وأشمل على التغيير في عديد المستويات الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية... مرورا إلى مؤشرات قياس النمو والعيوب التي تنطوي عليها مع التركيز على متوسط نصيب الفرد من الدخل باعتباره من أهم المقاييس. كذلك فقد اتضح من خلال مناقشات الاقتصاديين والانتقادات الموجهة لكل طرف أن العملية التنموية لا تحتاج فقط إلى تحديد محددات النمو بل تحتاج إلى البحث فيما وراء المحددات أي محددات المحددات وهي عملية لا تغوص فقط في البنية الاقتصادية، بل تتعداها إلى البنية الاجتماعية والسياسية لكل دولة. وفي المقابل نجد أن النظريات الاقتصادية تنشغل بقضايا الطلب الكلي والاستغلال الكامل للطاقات الإنتاجية في حين أن الدول النامية تعاني نقصا حادا في الإنتاج وتحتاج إلى تغييرات بعيدة المدى. وعلى الرغم مما طرحه مجمل الاقتصاديين من نظريات نهضت بدول مثل أوروبا في الثورة الصناعية وما بعدها وحلت أزمات اقتصادية مثل أزمة 1929. إلا أنه في الواقع فإن نظريات مثل نظريات سميث، ريكاردو وكينز لا تصلح للدول النامية فهي تنطوي على فرضيات غير واقعية كاستعمال الادخار في الاستثمار، وفرة الفنيين ورجال الأعمال، الاستقرار السياسي (Akhtar, 1963, pp. 58-59) ومرونة عوامل الإنتاج، كما تتطلب وعي جمعي. وبالتالي فهي نماذج غير قابلة للتطبيق في الدول النامية. كما ويتضح أن النمو الاقتصادي في دول منظمة التعاون الإسلامي يتميز بالتباين بين الدول، كما ويعرف غياب للاستقرار والاستمرارية في كثير من دول المنظمة نتيجة لظروف مختلفة منها التبعية الاقتصادية للريع البترولي، الأحوال السياسية وغيرها، كما يظهر أن متوسطات النمو لمجموع دول المنظمة تبقى في الأغلب أقل من المتوسطات العالمية أو حتى متوسطات الدول النامية. ومما لا شك فيه أن الاستغلال الأمثل للموارد البشرية المتاحة بوفرة في الدول النامية هو المفتاح الرئيسي للخروج من دائرة التخلف والتذبذب التي تعيشها هذه الدول منذ عقود ويحدث هذا من خلال الاهتمام بالتنمية البشرية في مختلف جوانبها وايلائها الأهمية التي تستحق. لذلك سنتطرق في الفضل الثاني إلى جوانب مختلفة للتنمية البشرية.

الفصل الثاني:

التأصيل النظري للتنمية البشرية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي

المبحث الأول: التنمية البشرية من النظري إلى الواقع وعلاقتها ببعض المفاهيم

المبحث الثاني: قياس التنمية البشرية، أبعادها ومؤشراتها

المبحث الثالث: العلاقة التبادلية بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية

تمهيد

تطور مفهوم التنمية البشرية من فترة لأخرى باختلاف الظروف المقترنة بتلك الفترة، فأشير إليها في الأدبيات الاقتصادية منذ آدم سميث لكنها لم تعط الاهتمام اللازم نتيجة الفكر السائد في تلك الحقبة وتغول الرأسمالية، وتوالت التطورات في المفهوم مع غياب التفريق بين مفهوم النمو والتنمية واعتبرا في البداية مصطلحين لنفس المفهوم. واستمرت التحسينات حتى جاء أمارتيا سن بمفهوم الخيارات وتوسيعها من أجل تحسين حياة الناس، فقام هو وزميله محبوب الحق بضبط مفاهيم التنمية البشرية واستعان بهم البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة للعمل على مشروع برامج التنمية البشرية. وانطلاقا من هذا البرنامج زاد الاهتمام بموضوع التنمية البشرية وتم ربطها بمختلف المواضيع الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية وغيرها. وتم تبني مقاييس لها على الرغم من أنها لم تكن المحاولة الأولى، فهناك عديد من الاقتصاديين اللذين سعوا إلى قياس التنمية البشرية بمختلف أبعادها، لكن برامج التنمية البشرية برعاية الأمم المتحدة كانت أكثر تنظيما وذو صدى عالمي.

رغم كل هذا التطور المفاهيمي وطرق القياس والبرامج السنوية والدعم العالمي، هل تمكنت الدول النامية من تحقيق أهداف وبرامج التنمية البشرية المسطرة من طرف هذه الدول والهيئات الدولية؟ وكيف هي علاقة التنمية البشرية بالنمو الاقتصادي هل يدعم أحدها الآخر أو كل منهما الآخر؟ سنتطرق في هذا الفصل إلى هذه النقاط ببعض التفصيل والتفرع لنصل في النهاية إلى إجابة عن هذه الأسئلة وغيرها.

المبحث الأول: التنمية البشرية من النظري إلى الواقع وعلاقتها ببعض المفاهيم

اكتست التنمية البشرية أهمية بالغة في العقود الأخيرة بفضل التسليط الإعلامي والسياسي في المحافل الدولية على مختلف النقائص التي تعاني منها الدول في مختلف أبعاد التنمية البشرية. فتتالت التقارير السنوية من أجل تقييم التقدم في الأهداف المسطرة ورصد النقائص وأوجه الحرمان البشري حول العالم. فضبطت المفاهيم ومختلف المقاييس وحددت الأبعاد والأهداف ورصدت الأموال لتحقيقها.

المطلب الأول: الإطار النظري للتنمية البشرية

سنتطرق في هذا المطلب إلى عديد من المفاهيم المختلفة المتعلقة بالتنمية البشرية ونهج القدرات، بالإضافة إلى تطورها التاريخي، أبعادها وأهدافها.

الفرع الأول: مفهوم التنمية البشرية

يتطرق هذا الفرع إلى أهم المفاهيم التي طرحت عن التنمية البشرية والتنمية البشرية المستدامة.

1. مفهوم التنمية البشرية

التنمية البشرية هي "عملية توسيع خيارات الناس" وأهم هذه الخيارات هي:

1- العيش حياة طويلة وصحية.

2- الحصول على التعليم الذي يسمح بالحصول على الموارد اللازمة لحياة كريمة ولائقة.

3- خيارات أخرى متعلقة بالحريات السياسية، ضمان حقوق الانسان واحترام ذوات الأشخاص.

وعليه فالتنمية البشرية على هذا الأساس تهتم بشكل كبير بتكوين القدرات البشرية كالصحة، المعرفة واستخدام هذه القدرات في العمل، الترفيه، السياسة والأنشطة الثقافية (United Nations Development Programme (UNDP), 1990, p. 01).

مفهوم التنمية البشرية حسب محبوب الحق هو: "مصطلح يهدف إلى زيادة فرص الاختيار وما الدخل إلا واحد من هذه الفرص، وليس كل ما تنطوي عليه الحياة الإنسانية. فهو يعني: تنمية الناس من أجل الناس، بواسطة الناس أنفسهم" (بارودي و بارودي، 2015، صفحة 68).

وتنمية الناس: تعني الاستثمار في قدرات البشر، سواء التعليم، الصحة، المهارات حتى يمكنهم من العمل على نحو منتج وخلاق (بوضياف، 2016، صفحة 328). يجب على دولة أو مجتمع أن يستثمر في الصحة، التعليم، العيش الكريم لسكانه، وهذا من أجل أن يلعبوا الدور المنوط بهم في العمل والسياسة والحياة الاجتماعية على أكمل وجه. وخصوصا مع التقدم التكنولوجي الحاصل فهذا الدور مهم جدا لتحقيق تطور في النمو (United Nations Development Programme (UNDP), 1991, p. 13).

التنمية من أجل الناس: هي كفالة توزيع ثمار النمو الاقتصادي الذي يحققه توزيع عادل وواسع (بوضياف، 2016، صفحة 328). يجب على التنمية أن تلبي حاجيات كل الناس وتوفر فرص لهم، ويتم هذا عندما تكون التنمية موجهة كما أن تضمن لهم الأمان. والخلاصة أن التنمية البشرية تعمل على زيادة خيارات الناس ولكن مع شرطين هما، ألا تكون هذه الخيارات لأفراد محدودين وألا تمس بخيارات الأجيال القادمة (United Nations Development Programme (UNDP), 1991, pp. 14-15).

التنمية بواسطة الناس: إعطاء كل فرد فرصة المشاركة فيها (بوضياف، 2016، صفحة 328). وتكون من خلال الهيكلة المناسبة لصنع القرار، فيجب السماح للناس بالمشاركة الكاملة في التخطيط والتنفيذ لمختلف استراتيجيات التنمية، وهذا يسمح باستخدام القدرات وظهور الابداع البشري، كما يخلق مناصب عمل ودخل الأفراد (United Nations Development Programme (UNDP), 1991, p. 13).

ويمكن إضافة تعريف بالتنمية البشرية: "العملية التي يتم من خلالها توفير وإتاحة الفرص المجتمعية والبيئية لنمو الطاقات الجسمانية والعقلية والروحية والابداعية والاجتماعية إلى أقصى ما تستطيعه طاقات الفرد والجماعة، وهذا يعني بعبارة أخرى توفير السلع والخدمات اللازمة لنمو هذه القطاعات المتنوعة وصيانتها واستمرار نموها وتطورها" (سليماني و عبد العزيز، 2015، الصفحات 219-220).

كما تعرف التنمية البشرية بأنها عملية الهدف منها توسيع خيارات الناس، أي أنها تعني أنه يجب على الناس المشاركة والتأثير في العمليات التي تحدد حياتهم، ويعد النمو الاقتصادي عاملا مهما في التنمية البشرية، ولكنه غير كاف فالتنمية البشرية تعمل على بناء مهارات الأفراد (Baldanov, Kiminami, & Furuzawa, 2019, p. 89).

مما سبق يمكننا وضع مفهوم شامل للتنمية البشرية بأنها: مجموع السياسات والتطبيقات التي تساهم في حياة أفضل وأسهل للإنسان بشكل مستمر على كافة الأصعدة الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية مع وجود تكامل بين هذه الأخيرة...وهذا من خلال استغلال الموارد المادية والبشرية المتاحة لكل مجتمع دون المساس بموارد الأجيال القادمة.

2. مفهوم التنمية البشرية المستدامة

وقد قام برنامج الأمم المتحدة بتطوير مفهوم التنمية البشرية لسنة 2003 بأنها: "توسيع نطاق خيارات الناس وزيادة قدراتهم من خلال تكوين رأس المال الاجتماعي اللازم لتلبية احتياجات الأجيال الحالية بصورة منصفة قدر الإمكان دون أن يكون ذلك على حساب احتياجات الأجيال القادمة" (القنيعي، 2014، صفحة 128). وهنا نجد أن التعريف قد أظهر مفهوم استدامة التنمية البشرية. وقد ظهر هذا المفهوم في تقرير نشرته هيئة الأمم المتحدة في برنامجها الإنمائي لسنة 1993، حيث تضع الإنسان في قمة الأولويات فالإنسان غاية ووسيلة للتنمية (بحرة، 2019، صفحة 10).

وتبنى التنمية البشرية المستدامة على عدة عناصر. أولا: الانتاجية وهي قدرة البشر على القيام بنشاطات منتجة، ثانيا: المساواة وهي منح فرص متساوية لكل الناس بدون تمييز بينهم. ثالثا وهي الاستدامة وتعني المحافظة على مختلف الموارد الطبيعية، البيئية والبشرية من أجل استفادة الأجيال القادمة منها. وأخيرا التمكين وهو السماح للجميع بالمشاركة في اتخاذ قرارات تتعلق بحياتهم (شايب، 2007، صفحة 18).

3. الفرق بين التنمية البشرية ورأس المال البشري

استهدف محبوب الحق من خلال تقرير التنمية البشرية لسنة 1990 أن يكون تركيز التنمية الاقتصادية على الإنسان وليست مركزة على الدخل الوطني. وتتبنى التنمية البشرية أطروحتين، الأولى تتعلق بتقييم تحسين مستويات المعيشة للإنسان، من خلال الأهداف الظاهرة للتنمية وتقييم التقدم المنجز من خلال المؤشرات. والثانية هي متعلقة بما يجب على الإنسان القيام به لتحقيق هذه الأهداف (Das, 2017, pp. 341-342). أصبح الاهتمام بالتوزيع العادل للموارد المتاحة في البلد من المسلمات عند محاولة تحسين مستويات التنمية في أي بلد على عكس ما كان يبحث عنه الاقتصادي من أن التراكم الرأسمالي هو الذي يسمح بزيادة الإنتاج وتوفير فرصة العمل من ثم يتوسع هذا الأثر على المجتمع بأسره، لأنه غالبا لا تحدث عدالة في التوزيع بهذه الطريقة (سنوسي، 2014، صفحة 299).

إن مفهوم التنمية البشرية يتناول القوة العاملة من وجهة نظر اجتماعية شاملة، في حين أن رأس المال البشري يتناول القوة العاملة من وجهة نظر الناتج الحدي للعامل نتيجة الاستثمار في العلم والتدريب (العذاري و الدعمي، 2010، صفحة 20). وكتذكير فقط بتعريف رأس المال البشري فهو: "المعرفة، المهارات، والقدرات التي يمتلكها شخص ويستعملها لتحقيق أهدافه" (Kalugina, 2019, p. 137). بيد أن مفهوم التنمية البشرية يتعدى تكوين القدرات البشرية وتطوير الصحة، التعليم، والدخل إلى فتح مجال للإبداع والتمتع بوقت الفراغ، احترام الإنسان، والمساهمة في مختلف النشاطات، فهي تعتبر تنمية شاملة ولا تقتصر فقط على تنمية المورد البشري (سنوسي، 2014، الصفحات 293-294).

الفرع الثاني: التطور التاريخي للتنمية البشرية

لا يعتبر فكر التنمية البشرية بالجديد، فهو فكر سائد فالمجتمعات منذ القدم، لكن التنظير والدعوة إليه من خلال ضبط للمفاهيم ومؤشرات القياس لم يظهر إلا أواخر القرن الماضي، خصوصا مع تبني الأمم المتحدة لبرامج التنمية البشرية مطلع التسعينات.

1. نهج القدرات

أثرت تقارير التنمية البشرية بشكل كبير على الفكر السائد في العالم عن التنمية، فسعت الدول النامية إلى محاولة تحقيق التنمية، ونشر تقارير ومؤشرات التنمية لكل بلد وتغيير سياسات هذه الدول بما يتناسب مع تحقيق أهداف التنمية (Ranis, 2004, p. 03). وقد ساهمت أعمال أمارتيا سن لسنوات 1977، 1984، 1985 و1987 في توضيح مفاهيم التنمية البشرية واعتمدت لوضع أسس تقاريرها الأولى (Anand & Ravallion, 1993, p. 113). يعتمد التقرير الأولي للتنمية البشرية على ما طرحه أمارتيا سن عن فكرة القدرات Capabilities وهي تعتمد على عنصرين أساسين وهما أن يمكن تقييمها على المستوى العالمي، والآخر أن يتم استغلال هذه القدرات في العديد من خيارات الحياة (Das, 2017, p. 342). فأثر مفهوم القدرات الذي طرحه لأمارتيا سن في مختلف أعماله على تقرير التنمية البشرية إذ طرح بعد نظر جديد للتنمية البشرية ويرى أمارتيا أن التخلف هو نقص في بعض القدرات البشرية وليس مجرد ضعف في الدخل، بعد أن كانت الفكرة السائدة هي أن الرفاهية مرتبطة بكمية السلع التي يستهلكها الشخص ويشبع بها حاجاته، لكنه انتقد هذا النهج القائم على البذخ، الاستهلاكية، الثروة وحيازة السلع وحتى فكرة المنفعة Utility، ولكنه عوض ذلك أقر أن الرفاهية الحقيقية تتمثل في عيش حياة صحية ومديدة، التغذية الجيدة وتعلم القراءة والكتابة فهو يرى أن قيمة مستوى المعيشة تكمن في طريقة عيشها بغض النظر عن امتلاك السلع (Anand & Ravallion, 1993, p. 134). قام نهج الإمكانات على تحليل دور المحيط الاجتماعي على اختبارات الأفراد والأشخاص فالأفراد في مجتمع مفتوح، حر سيتمتعون بإمكانات واسعة أكثر من مجتمع مغلق وقمعي (Ranis, 2004, p. 02). في العادة تقاس رفاهية الأفراد من خلال الدخل الذي يتحصلون عليه أو من خلال السلع التي يستهلكون. كما ويقيس النهج الذي يركز على الدخل الاستثمار في رأس المال البشري بما في ذلك الاستثمار في جانب الصحة والتغذية يقيس على أساسه العائد أو الناتج المتحصل عليه نتيجة هذا الاستثمار. ولكن على النقيض من هذا النهج فإن نهج القدرات Capabilities يعتبرون الاستثمار في هذه المجالات غاية في حد ذاتها، حتى وإن كان العائد على الاستثمار فيها يساوي الصفر. كذلك فإن نهج القدرات رغم اتفاقه مع نهج الحاجات الأساسية في عدم اعتبار الدخل الغاية والوسيلة إلا أنه يختلف معها في كونه يركز فقط على حيازة الانسان للحاجات الأساسية الدنيا عوض البحث عن نوعية الحياة التي يريد الناس أن يحيوها، وليس فقط ما يمكن أن يمتلكوه فالتنمية البشرية تبحث في تحقيق الأشخاص لأهداف وظيفية فعالة (Anand & Ravallion, 1993, pp. 134-136). إن تأكيد التنمية البشرية على أهمية القدرات البشرية جعل الكثيرين يعتقدون أنها تقتصر فقط على القطاع الاجتماعي من تعليم وصحة. ولكن في الحقيقة فإن التنمية البشرية لا تغطي قطاع معين فهي لا تركز على القطاع الاجتماعي دون الاقتصادي بل تؤكد على بناء القدرات البشرية واستخدامها في المجال الاجتماعي، الاقتصادي وحتى السياسي، فهي تسمح للأفراد بالعمل بأكثر إنتاجية وابداع.

ولكل دولة سياستها البشرية الخاصة ولكن المبادئ الأساسية للتنمية البشرية يجب أن تبقى ثابتة بين الدول وهي أن يكون الإنسان أساس التنمية والتركيز على حاجاته الأساسية (United Nations Development Programme (UNDP), 1992, pp. 12-13).

2. ظهور التنمية البشرية

قبل القرن التاسع عشر لم يكن يعطى الاستثمار في رأس المال البشري الأهمية البالغة في أي بلد، فكان الانفاق على التعليم والتدريب محدود جدا، لكن هذا تغير بحلول القرن العشرين إذ أصبح العلم وتطبيق المعرفة من محددات الإنتاج وطريق لتطوير السلع وطرق الإنتاج الجديدة وقد انطلقت هذه الشعلة من بريطانيا إلى باقي دول العالم (Ozturk, 2001, p. 02).

اختلف تطور ورؤية التنمية البشرية من عقد إلى آخر ومن فترة زمنية إلى أخرى حسب الحالة الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها البلدان، وحتى الأزمات الاقتصادية والسياسية ساهمت في سقل هذا التوجه نحو التنمية البشرية المعروفة حاليا. ففي الخمسينات عرفت هذه المرحلة تشابه في مفاهيم النمو والتنمية واعتبرت ذات مفهوم واحد، فكان التركيز منصبا على زيادة رأس المال من أجل رفع الدخل الوطني الاجمالي وتحقيق النمو واعتبر رأس المال البشري عنصر لخدمة النمو. وفي الستينيات تميزت هذه الفترة باستمرار الخلط بين مفهوم التنمية والنمو واعتبرا الانسان وسيلة لهما، ولكن ظهرت بعض بوادر الاختلاف إذ اهتمت التنمية بالتغير في البنية الاقتصادية لكل دولة، لكن بقيت منحصرة في الجانب الاقتصادي. كما غاب التوزيع العادل للدخل ومعه الاهتمام بالجانب الاجتماعي والثقافي للشعوب لايزال ضعيفا (التميمي، 2008، الصفحات 43-45). أما في السبعينات فقد تطرقت التنمية البشرية إلى العدالة في توزيع الدخل ومشاكل الفقر وهذا من خلال دعمها من طرف منظمة العمل الدولية والبنك الدولي (دردیش، 2019، صفحة 57). وقد تعرض مفهوم التنمية للنقد في هذه الفترة بسبب حالة الفقر والمشاكل الصحية، التعليمية والبيئية الحاصلة والتي لم تتوافق مع معدلات النمو المسجلة. فعقدت المؤتمرات الدولية باجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة وجاء في نصها: "إن التنمية يجب أن يكون هدفها النهائي هو ضمان التحسينات الثابتة لرفاه كل إنسان وأن تمنح الجميع ثمارها وفوائدها"، كذلك فقد اهتم مؤتمر ستوكهولم 1972 بالقضايا البيئية المتعلقة بالنمو، كما تولد عن منظمة العمل الدولية نهج الحاجات الأساسية (Basic Needs Appraoch) حيث عمل هذا النهج على تلبية الحاجات الأساسية المادية الفردية كالغذاء، اللباس، السكن وأخرى مادية عمومية كالصحة، التعليم ومختلف المرافق العامة، وأخيرا حاجات أساسية معنوية كحريات وحقوق الإنسان. وهنا أصبح يطلق على التنمية في هذه المرحلة بالتنمية الشاملة (التميمي، 2008، الصفحات 46-47). عملت منظمة العمل الدولية في سبيعينات القرن الماضي على طرح منهج الحاجات الأساسية والذي يوجه الحكومات إلى ضرورة تقديم خدمات أساسية من قبيل العناية الصحية، تقديم التعليم والبنى التحتية للمواطنين دون التركيز على النمو الاقتصادي وحده. مع طرح هذا المنهج للعديد من مواضيع التنمية إلا أنه مختزل ولا يقدم الرؤية الشاملة لها، إذ لا يطرح قضايا جوهرية كالحرية وحقوق الإنسان. كما يظهر إشكال محاولة جعل كل الناس في نفس المستوى المعيشي، وهو ما يتعارض مع سنن التدافع في الحياة، فمن المستحيل وضع الناس في نفس مستوى إشباع الحاجات الأساسية. إذا فالمبدأ الصحيح يقتضي أن تدعم الفئة الأضعف

لتحقيق مستوى معين من الحاجات الأساسية التي يمكنها من عمل دورها التنموي دون البحث عن جعل كل الفئات الاجتماعية متساوية (موساوي، 2009، الصفحات 45-46). وفي الثمانينات عرف الاقتصاد العالمي حالة من التراجع في هذه الفترة خصوصا منها الدول النفطية بعد انخفاض أسعار البترول، فوقعت هذه الدول في المديونية وتوقفت المشاريع التنموية وفشلت الدول في تحقيق نموذج الحاجات الأساسية وتوجهت من جديد لدعم عملية النمو والتركيز عليه دون التنمية (التميمي، 2008، الصفحات 48-50). وفي التسعينات ظهر مفهوم جديد على الساحة العالمية ألا وهو التنمية البشرية، ولكن في الأصل يرجع تاريخ التنمية البشرية إلى حقب زمنية متقدمة، لكنها ظهرت بمفاهيم ومصطلحات مختلفة، فقد ذكرت من طرف مفكرين كإبن خلدون وآدم سميث، ولكن ومع تغول الرأسمالية الحديثة أصبح من الواجب حماية الحقوق البشرية، وهذا ما سعت إليه الأمم المتحدة سنة 1990 وما بعدها، فمع بداية القرن الماضي ظهر الاهتمام بمستويات المعيشة مقاسا بالدخل والانفاق الاستهلاكي ولكن هذه المفاهيم تطورت في كل فترة من فترات ذلك القرن، فقد ظهرت في الخمسينات والستينات موجة الاهتمام برأس المال البشري، لحقتها موجة اشباع الحاجات الأساسية من صحة ، تعليم وعمل...إلى أن ظهر اتجاهان في الثمانينات، الأول ركز على النمو الاقتصادي بقيادة صندوق النقد الدولي، والثاني بدعم من الأمم المتحدة والذي ركز على التنمية البشرية (العذاري و الدعمي، 2010، الصفحات 17-18). وبحلول سنة 1993 تم تغيير مفهوم التنمية البشرية المعروف في سنة 1990 وتبنت الأمم المتحدة مفهوم التنمية البشرية المستدامة وذلك من خلال محاولة تحقيق التنمية البشرية تلبي متطلبات الجيل الحالي دون المساس بقدرات الأجيال القادمة (سنوسي، 2014، الصفحات 293-294).

تطورت التطلعات البشرية في القرن الحادي والعشرين حيث انتقلت من الإمكانيات الأساسية إلى الإمكانيات المعززة والتي أصبحت أيضا ضرورة العصر. وقد لوحظ تقارب في الإمكانات الأساسية وتباعد في الإمكانات المعززة، فرغم التقدم المرصود في الإمكانات المعززة إلا أنه حتى بحلول سنة 2030 لا يتوقع تحقيق كل الإمكانات الأساسية، إذ يتوقع أن يموت 3 مليون طفل أقل من خمس سنوات، و255 مليون دون تعليم. ويفسر التقارب في الإمكانات الأساسية بين الدول النامية والمتقدمة في قرب وصول هذه الأخيرة لقمة الهرم، لذلك فتقدمها يعتبر بطيء مقارنة بالدول النامية التي مازالت في وسط أو أسفل الهرم، ولا يزال أمامها طريق طويل للوصول إلى القمة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2019، الصفحات 06-07).

إذا وكتلخيص لما جرى ذكره فقد سمح التناقض الحاصل في الساحة العالمية في فترة الخمسينات والستينات والمتمثل في بعض الدول النامية ذات نمو اقتصادي متواضع تمكنت من تحقيق قفزات في قطاعات الصحة والتعليم في حين أن العكس قد حصل مع بعض الدول التي تحقق معدلات نمو مرتفعة. فقد أدى هذا التناقض إلى مراجعة مفاهيم النمو والتنمية المعروفة، والسعي إلى تطوير هذه المفاهيم، خصوصا بعد الحالة الكارثية التي وصلت إليها الدول النامية في فترة الثمانينات نتيجة انهيار أسعار البترول والسياسات الحمائية للدول المتقدمة اتجاه سلع الدول النامية. وهو ما عرف بخرافة التنمية إذ تمكنت دول محدودة جدا (كوريا، تايوان، سنغافورة وهونكونغ) من التخلص من حالة التخلف وتحقيق التنمية المنشودة،

حتى وصل الأمر إلى وضع برامج وتقارير التنمية البشرية تبنتها هيئة الأمم المتحدة في تسعينات القرن الماضي (عماري، 2007، الصفحات 20-21).

الفرع الثالث: أبعاد التنمية البشرية

نميز بعدين من أبعاد التنمية البشرية هما:

1. **البعد الأول:** تكوين القدرات البشرية من صحة، علم وحرية... (بحرة، 2019، صفحة 15). كما يحرص على النمو الإنساني وتطوير المهارات (سنوسي، 2014، صفحة 297). فيركز على جانب تطوير مختلف المهارات والقدرات الإنسانية في مختلف المجالات (أوشرير و كعواش، 2011، الصفحات 123-124) ويهتم بتكوين القدرات الإنسانية البدنية، الاجتماعية والروحية... (بارودي و بارودي، 2015، صفحة 69). وتعني أن الانسان صانع التنمية من خلال اكتساب القدرات والاستثمار فيها (جوادي و طهراوي، 2017، صفحة 164).

2. **البعد الثاني:** التوظيف الفعال لهذه القدرات في جميع النشاطات الإنسانية (بحرة، 2019، صفحة 15). أي استثمار المدخلات من أجل توليد ثروة وإنتاج (سنوسي، 2014، صفحة 297). وتعني استثمار مخرجات البعد الأول في العملية الإنتاجية والاقتصادية من أجل توليد الثروة، والتي تتضمن توفير بنى تحتية لهذا الدور (أوشرير و كعواش، 2011، الصفحات 123-124). فيهتم باستغلال مخرجات البعد الأول أي القدرات الإنسانية في مختلف الأنشطة الثقافية، الإنتاجية، الاجتماعية والسياسية... (بارودي و بارودي، 2015، صفحة 69). فالإنسان هدف التنمية من خلال استغلال تلك القدرات المكتسبة لصالح الإنسان (جوادي و طهراوي، 2017، صفحة 164).(استخدام القدرات البشرية في الأغراض الإنتاجية) حيث أن استخدام القدرات المكتسبة في البعد الأول تعطي زخما أكبر للنمو الاقتصادي، تمنح إمكانية أكبر لدعم التنمية البشرية في أبعاد أخرى بطريقة مستمرة ودائمة وتساعد على التوزيع الأفضل للدخل، وتوزيع أحسن للخدمات الاجتماعية المختلفة (حميدوش، 2013، صفحة 197).

الفرع الرابع: أهداف التنمية البشرية

سطرت سنة 2010 عدة أهداف للتنمية البشرية نذكر بعضا منها:

- خفض مستويات الفقر الشديد بمقدار النصف.
- خفض نسب الجوع حول العالم.
- تخفيض الفروقات بين الجنسين.
- خفض معدل وفايات الأطفال أقل من خمس سنوات بمعدل الثلثين.
- خفض معدل وفيات الأمهات عند الولادة والحمل بثلاثة أرباع (أوشرير و كعواش، 2011، صفحة 125)...

العلاقة بين التنمية البشرية ومخطط التنمية المستدامة هو الاتفاق على مبدا التعميم، حيث أن التنمية البشرية تدعو إلى صون الحريات لكل الأفراد. وكذا فإن خطة 2030 تدعو إلى عدم إهمال أي شخص. ويلتقيان في مجالات العمل المتمثلة في القضاء على الفقر المدقع والجوع، الحد من عدم المساواة ودعم المساواة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2016، صفحة 04). وتعتبر أهداف التنمية المستدامة عالمية حيث تسعى إلى محاربة الفقر، حماية الكوكب والحرص على أن يحي

الناس في سلام وازدهار. فهي تعبر عن مجموع 17 هدفا وضعتها الجمعية العامة للأمم المتحدة لسنة 2015. وهذه الأهداف تغطي التنمية الاقتصادية والاجتماعية فتهتم بالفقر، الجوع، التعليم، الاحتباس الحراري، المساواة بين الجنسين، المياه، الصرف الصحي، الطاقة، التحضر، المحيط والعدالة الاجتماعية...تتميز هذه الأهداف بالترابط والاتساع، فكل هدف يملك تحته مجموعة من الأهداف الثانوية بمجموع 169 هدف ثانوي لتحقيقها بحلول 2030. كذلك فإن تحقيق مجموعة من اهداف التنمية يؤدي إلى تسهيل تحقيق أهداف أخرى فالتعليم مثلا يساهم في تخفيض الفقر والجوع (Ikeda, 2020, pp. 145-146).

إن تحقيق النمو الشامل تدعمه أربعة أركان لتحقيق أهداف التنمية البشرية:

- النمو الذي يدعم التسجيل.
- يحقق الشمول المالي.
- الاستثمار في أولويات التنمية البشرية ومثال ذلك التغذية المدرسية والتي توفر وجبات مغذية لأطفال الدول الفقيرة وتدعم ارسال الأهالي لأولادهم للدراسة.
- الاعتماد على المدخلات المتعددة الأبعاد والعالية التأثير والتي تحقق الفوائد على الجميع (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2016، صفحة 11).

كنقد لأهداف التنمية المستدامة يرى بعض المراقبين أن الأهداف الموضوعة في هذا الإطار يتعارض بعضها مع البعض الآخر، كما هو الحال في تعارض النمو الاقتصادي العالي مع حماية الناحية الايكولوجية والحد من عدم المساواة (Ikeda, 2020, p. 146).

المطلب الثاني: علاقة التنمية البشرية بالجانب الاجتماعي

نطرح في هذا المطلب علاقة التنمية البشرية ببعض المفاهيم المختلفة من حريات سياسية وديموقراطية، تكنولوجيا، عولمة، نمو ديموغرافي وأخيرا وجهة النظر الإسلامية في التنمية البشرية.

الفرع الأول: التنمية البشرية والحريات السياسية والديموقراطية

المستويات الثلاثة المعروفة للتنمية من صحة، تعليم ودخل مهمة لدرجة أن غياب واحد منها يسهل خسارة فرص أخرى عديدة، لكن التنمية البشرية لا تتوقف عند هذا الحد بل تتعداها إلى حصول الأشخاص على قيمة سياسيا، اقتصاديا والحصول على حرية اجتماعية مرورا بالفرص التي تسمح للشخص بالإبداع والتمتع باحترام النفس وضمان حقوق الإنسان (United Nations Development Programme (UNDP), 1990, p. 10). فقد حرص تقرير 1990 التأكيد على أهمية حرية الإنسان ولكن دليل التنمية البشرية لا يحتوي على الحرية ولهذا لصعوبة قياسها. ولكن في هذا التقرير لسنة 1991 جرت محاولة ضمها رغم أنها محاولة غير مثالية. توجد أنواع عديدة من الحريات وهنا نقسمها إلى قسمين. الأول ما تعرف بالحرية السلبية: وتضم التحرر من الأحكام التعسفية، الاعتقالات غير القانونية، التعدي على الأفراد والممتلكات، لذلك وضعت أنظمة كالديموقراطية، سيادة القانون، وحقوق الأفراد...والثانية هي الحرية الإيجابية: وهي متعلقة بالحريات وهي أن يكون للفرد دور في المجتمع، إقامة التنظيمات الحزبية، الاتحاديات التجارية دون أي خجل أو تخوف من الظهور

أمام العامة، وهو ما يمثله الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وهي تضم العديد من الحقوق: الحق في الحياة، حرية وأمن الأشخاص، المساواة أمام العدالة، حرية التجمع، الحرية الفكرية، حرية الدين والمعتقد، حرية العمل واختياره، حرية الحصول على حياة كريمة من لباس، أكل، منزل ودراسة ... (United Nations Development Programme (UNDP), 1991, pp. 18-19).

تتسع خيارات الأفراد داخل المجتمع الذي يعطي نطاقا معتبرا للحريات على عكس المجتمع القمعي والمنغلق. وهذا يبرز دور البيئة الاجتماعية في فتح الفرص للأفراد (مولاي، 2014، الصفحات 103-104). فمنح الإنسان حقوقه في ظل دولة تمنح مواطنيها نطاق جد معتبر من الحريات مع الحفاظ على أصالة المجتمع إلى جانب المعاصرة يدعم بشكل كبير التنمية الاقتصادية للبلد (سليماني و عبد العزيز، 2015، صفحة 232). عادة ما يتزامن انتشار التعليم مع انتشار واجبات وحقوق أخرى كالتصويت وفرض الضرائب. وفي المقابل فإن انتشار الديموقراطية يدعم التعليم في مستوياته الأولى كالتعليم الابتدائي، والأكثر من ذلك فإن اتباع سياسة اللامركزية يسهل الطريق نحو التعليم العالي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010، صفحة 52).

يعتبر أحسن مؤشر للحرية ما قدمه Charles Humana وضم فيه 40 معيار للحكم على الحرية وسمي بمؤشر الحرية البشرية Human Freedom Index (HFI) وقد أنجز سنة 1985 ل88 دولة فقط بسبب غياب للبيانات. ومن خلال نتائج هذا المؤشر اتضح أن الدول التي سجلت مرتبة عالية في دليل التنمية البشرية سجلت نفس النتائج تقريبا في مؤشر الحرية. لكن المفارقة أن العديد من الدول التي أظهرت نتائج جيدة في دليل التنمية البشرية كان ترتيبها سيء في مؤشر الحرية كالأرجنتين، البرازيل والفليبين. وأخرى حققت مستويات متدنية في التنمية البشرية ولكن مستويات عالية في الحرية كبوتسوانا والسنغال (United Nations Development Programme (UNDP), 1991, pp. 19-21).

توجد علاقة بين عدم المساواة في الدخل وعدم المساواة السياسية من خلال عدم المساواة بشكل جزئي على المشاركة السياسية للأفراد، وبالتالي فإن فئة النفوذ تستولي على المجال السياسي وتقر قرارات تفيد مصالحها الخاصة، حيث يطوعون النظام بما يخدمهم وهو ما يوسع دائرة عدم المساواة. فسيطرة الأثرياء على مؤسسات السلطة ما يقلص رغبة العامة في المشاركة في العقود الاجتماعية وتسديد الضرائب وبالتالي تنخفض قدرة الدولة على تقديم أو تحسين الخدمات العامة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2019، صفحة 11).

الفرع الثاني: التنمية البشرية وعلاقتها بالتكنولوجيا والعولمة

على رأي صولو تعتمد تدفقات الابتكار لكل وحدة زمنية على الكمية المخصصة لهذه الابتكارات فإذا قامت الابتكارات بإنتاج تكنولوجيا بقيم متناسبة، ستتحقق نظرية النمو الداخلي القائلة بأن زيادة استثمار الموارد في البحث والتطوير سيؤدي إلى زيادة سنوية للابتكارات. ولكن كيف سيكون الوضع إذا افترضنا أن زيادة مخصصات البحث والتطوير سيؤدي إلى زيادة مطلقة في التكنولوجيا، وتوفر قفزة واحدة في الإنتاجية وليس زيادة سريعة في نمو الإنتاجية (Solow, 1994, p. 53).

تعد التكنولوجيا قلب التقدم البشري، وهي تؤثر على نوعية حياة البشر حول العالم من خلال التحسين الذي تحدثه على عدة مستويات كالصحة والتعليم، وامكانيات الوصول والفعالية. وقد سمحت ابتكارات في مختلف المجالات بتقليل الوفايات بنسبة 50% بين عامي 1960-1990. وتعد التقنية والابتكارات من العوامل الدافعة للتقدم البشري، وهو ما يدفع لطرح سؤال عن مدى مساهمته في التنمية المستدامة في المناطق الفقيرة كإفريقيا وشرق آسيا؟ في النهاية وجدت هذه الدراسة (Ejemeyouwi, Osabuohien, Johnson, & Bowale, 2019, p. 02/13) أن الإنترنت والابتكارات ساهمت في دعم التنمية البشرية في دول غرب إفريقيا من خلال دعم التعليم بدون وجود حدود، ودعم البحث والتطوير من أجل زيادة الإنتاجية. كما يعمل رأس المال البشري بشكل كبير على تعزيز التغير التكنولوجي وانتشاره، فالتكنولوجيا الحديثة والعمالة الماهرة عاملان مكملان لبعضهما البعض (Teixeira & Fortuna, 2004, p. 207). لقد اختلفت وجهات النظر البحثية حول التأثير الذي تلعبه الإنترانت والابتكارات في التنمية البشرية. حيث رأت بعض المدارس أنها تلعب دورا كبيرا في إذكاء الصراعات والعنف، وهذا بناء على أبحاث Stighlitz 2002 والذي خلص إلى أن العولمة تؤدي إلى المزيد من الفقر، عدم المساواة، الجوع، الحرمان، أعمال الشغب، البطالة وزيادة العنف في الدول النامية... (Ejemeyouwi, Osabuohien, Johnson, & Bowale, 2019, p. 02).

يعتبر الابتكار والاستدامة من أهم مفاتيح توزيع أحسن للثروة، من خلال اشباع الحاجات الإنسانية دون المساس بحاجات الأجيال القادمة ولا يكون هذا إلا من خلال تغيير لبعض سلوكيات البشر بالاستعانة نماذج جديدة للتعليم. الحل المتوفر للمشكل الكبير للاستدامة هو القصور العميق للتقنية وطرق إدارتها ووسائل التحليل والتعليم المتوافق والعمل، استغلال التكنولوجيا ليس فقط في تحسين وتوفير متطلبات الحياة الكريمة للأفراد، بل المساهمة في تحسين البيئة (Mota & Oliveira, 2014, p. 02/06). فالفرد ذو المهارات العالية يستطيع من خلال الابتكار، التطوير والاختراع أن يتغلب على مظاهر الندرة في الموارد الطبيعية ويوسع خيارات الاستخدام (سنوسي، 2014، صفحة 298).

انتجت العولمة المعاصرة نوعا من الفصل بين البلدان المستفيدين والخاسرين نتيجة تغول العولمة، فقد قامت الدول الصناعية بعملية انتقائية للبلدان النامية. إن ظهور دول قوية اقتصادية كالصين، الهند ودول آسيوية أخرى، كما حكم حدوث تغيرات جيوسياسية على المنطقة والعالم وقد مكن وهذا من هبوط لمقياس عدم المساواة بين الدول من خلال الاستفادة من الدورات الحميدة للعولمة، لكن دولا مثل دول جنوب الصحراء الافريقية ودول أمريكا اللاتينية عرفت دورات مفرغة للعولمة، وبهذا فإن التفاوت في معدلات الدخل ومستويات عدم المساواة لا تزال عالية بين الدول وداخل الدولة الواحدة على عكس التقارب التي كان يؤمل من العولمة والانفتاح التجاري (Nissanke & Ocanpo, p. 28).

الفرع الثاني: التنمية البشرية والنمو الديموغرافي

عرفت الفترة 1970-1990 زيادة الفئة السكانية أقل من 15 سنة في الدول النامية، بينما حدث العكس في الدول المتطورة. وعليه يستلزم من زيادة الفئة السكانية العالة (سواء فئة أقل من 15 أو أكبر من 65) على حساب الفئة العاملة أن تزيد إنتاجية العمال للحفاظ على نفس المستوى المعيشي والاقتصادي سواء في الدول المتقدمة التي تعرف ثباتا في نسب إعالة صغار السن في حين نجد نسب الإعالة مرتفعة للكبار والصغار في الدول النامية وهو ما يشكل تحديات

اقتصادية إضافية على هذه الدول (فليه، 2007، صفحة 82/80). وجدت الدراسة أسفله أن استغلال الكثافة السكانية من خلال زيادة الإنتاجية لدى العمال هي الحل لدعم النمو وتحقيق مستويات جيدة من الدخل، حيث أكدت على ضرورة التعليم من ناحية الكم والنوع وهو ما يرفع من إمكانيات رأس المال البشري والتي بدورها تحفز الإنتاجية في ماليزيا مثلا (Affandi, Anugrah, & Bary, 2019, pp. 345-346). خلصت عديد من الدراسات المتعلقة بدول شمال شرق آسيا (الصين، اليابان وكوريا) أنه مع العامل الديموغرافي المتمثل في شيخوخة المجتمع فإن الحل الأساسي هو الاستثمار في رأس المال البشري لتعويض نقص اليد العاملة والتغير الحاصل في الهيكل الاجتماعي. بالإضافة إلى أنهم أشاروا إلى أهمية الهجرة من أجل العمل وأثرها في سد هذا الفراغ سواء منها الهجرة الداخلية أو الخارجية نحو هذه البلاد. وقد اقترحوا في هذا الصدد توفير برامج تدريب وتعليم للتحكم بالتكنولوجيا للمهاجرين القادمين إلى هذه البلدان من أجل العمل (Kim & Kim, 2015, p. 268).

يقال إن إنجاب عدد قليل من الأبناء يسمح للآباء بالادخار أكثر لانخفاض تكاليف التربية. وقد قام بيكر ولويس سنة 1973 بإنشاء نموذج يفاضل بين عدد الأطفال ونوعيتهم. وفي هذا الصدد فإن تراكم رأس المال المادي بالنسبة لذوي الادخار العالي يسمح لهم بالطلب العالي على التعليم وزيادة مخزون رأس المال البشري. نجد أنه في البداية يعيش الاقتصاد في حالة النمو الخارجي ثم ينتقل إلى النمو الداخلي بعد الانتقال إلى مستوى أجور معين فيحفز استثمار الأفراد في رأس المال البشري لأولادهم مع تخفيض عدد الأولاد أي انخفاض معدلات الانجاب (Yakita, 2010, pp. 97/99/114-115).

يتحكم في عمالة الأطفال في السن ما بين 10-14 عدة عوامل، حيث أن زيادة سنوات الدراسة، الجنس الأنثى، العيش في منطقة حضرية كلها عوامل تساعد في الحد من عمالة الأطفال، في حين أن حجم العائلة الكبير، والدخل المنخفض للأسر عوامل تساهم في عمالة الأطفال. أوضحت دراسة الباحث في عينة من دولتين لاتينيتين أن عمل الأطفال يقل في المتوسط بسنتين من الدراسة مقارنة بباقي الأطفال. ولكن الملاحظ أيضا أن عمالة الأطفال تساهم في زيادة دخل الأسر (Psacharopoulos, Child labor versus educational attainment some evidence from Latin America, 1997, pp. 384-385).

تشير الدراسات إلى أن العلاقة بين انخفاض الولادات وزيادة النمو ضعيفة، حيث أن دخل دول منطقة MENA يعتمد بالأساس على الصادرات البترولية. وعلى العموم فإن الخصوبة تأثرت بتحسن المستويات الصحية والتعليمية بالمنطقة، على غرار باقي دول العالم. ويعتبر مؤشر الخصوبة غير معبر عن التنمية البشرية في بعض دول MENA والتي استمرت مستويات الخصوبة في الارتفاع رغم زيادة الدخل حتى أواخر التسعينات، ويعود ذلك إلى عدم تغير الدور التقليدي للمرأة في المجتمع. وتمتلك دول منطقة MENA فئة شبابية واسعة جاهزة للدخول في سوق العمل واللذين وفرت لهم الدولة التعليم بشكل واسع، لكن انخفاض انتاجيتهم التعليمية يمنع الاستفادة من هذه المنحة الديموغرافية (Ladjaja & Boudjenane, pp. 10-11). إن من أبرز مشاكل الشباب في المنطقة هو الانتقال من المدرسة إلى العمل، حيث تعرف فئة المتعلمين نسب عالية من البطالة ما يؤدي إلى عدم القدرة على الزواج وتكوين أسر مستقلة حتى وقت متأخر من العمر. وقد ارتفع سن الزواج في MENA بشكل ملحوظ وغالبا حدث هذا بشكل غير إرادي. أما التأخير الإرادي فيحدث نتيجة تناقص الطلب

على إنجاب الأطفال وزيادة الطلب على التعليم وهو ما يتماشى مع التنمية البشرية وزيادة الرفاه. ولكن في حالة كون تأخر الزواج غير إرادي فالعكس قد يكون صحيحا (Salehi-Isfahani, 2016, p. 10/12). كمقارنة في تركيا، فإن المنطقة الأكثر تطورا عرفت مستويات منخفضة للإنجاب، أما المناطق الأقل تقدما فقد سجلت مستويات عالية الانجاب. كذلك فإن الأمر متعلق بالأسر المتعلمة أين عرفت هذه الأسر خصوصا التي تحتوي مرأة متعلمة نسب ولادة قدرت ب 1.5 طفل، في حين سجلت 5.1 طفل بالنسبة للعائلات غير المتعلمة (Ozturk, 2001, p. 43).

الفرع الرابع: التنمية البشرية ووجهة النظر الإسلامية

يعتبر مفهوم التنمية البشرية الإسلامي أوسع وأشمل من مفهوم التنمية البشرية الوضعي، فهو يتعدى الجانب الدنيوي المادي إلى المزاوجة بين الجانب الدنيوي والأخروي، فنموذج المسلم الصالح الذي يسعى لآخرته ولا ينسى نصيبه من الدنيا بالعمل والتمتع بخيراتها هو النموذج الذي يرسخه النهج الإسلامي، فوجهة النظر الإسلامية تحث على المعرفة، الصحة وضمان الأمن النفسي والمادي (الروابدة، 2018، صفحة 134).

يعتبر الوقف من أهم الموارد الإسلامية التي يمكن أن يستفاد منها في دعم مختلف أبعاد التنمية البشرية، حيث يعتبر المجال الصحي أهم ما يساهم به الوقف لدعم التنمية البشرية من خلال تمويل البنى التحتية لقطاع الصحة. ويكون بعدة أوجه إما شراء العقار، المشاركة (الشراكة) أو دفع الإيجار أو اقتناء أجهزة...كما يمكن للوقف أن يستثمر ايراداته في دعم مختلف البحوث العلمية والمؤتمرات على غرار الوقف العلمي لجامعة الملك عبد العزيز والذي ساهم في تمويل مؤتمر دولي للأورام، وآخر للأمراض الوراثية، واستقطب العلماء والباحثين (زهار، 2016، الصفحات 208-209). أي أن الوقف يكمل نفقات الدولة في الجوانب التي تنفق فيها وفي الجوانب التي لا تنفق فيها. فهو يعمل على تنشيط الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال رعاية الفقراء، المساكين، الأرامل والمطلقات، المهجورات، حفر الآبار وبناء الجسور والحمامات وغيرها الكثير. وقد تعدت هذه النفقات التقليدية إلى نشاط وقفي حديث يمتد إلى إنشاء بنوك كبنك مصر للتعمير وبنك الأوقاف بتركيا، بالإضافة إلى الاستثمار في الأسهم والسندات (شارف، 2012، الصفحات 152-153).

وقد أشارت (سلاك، 2014) إلى مؤشرات التنمية البشرية من وجهة نظر إسلامية انطلاقا من حديث الرسول صلى الله عليه وسلم: "من أصبح آمنا في سربه، معافى في جسده، عنده طعام يومه، فكأنما حيزت له الدنيا". وعلى أساسه وضعت ثلاث مؤشرات هي:

مؤشر الأمن: ويضم ثلاث مؤشرات أخرى هي مؤشر تفاقم الجريمة ويضم المخالفات القضائية، الاحصائيات المتعلقة بقطاع العدالة...ومؤشر التنبؤ ويختص بالفأل الحسن حول توقعات المستقبل. وأخيرا مؤشر عدم التمييز بين الأجناس، الأعراق والأديان...

مؤشر الصحة: ويظهر من خلال النهي عن عديد الأطعمة والأعمال التي تضر بصحة الإنسان.

مؤشر التغذية: وهو لا يلزم الفرد بالشبع، بل إن مقدار ثلث الشبع يكفي الشخص (سلاك، 2014، الصفحات 254-256).

مؤشر المعرفة: ويستنبط هذا المؤشر انطلاقا من أول آية نزلت "اقرأ باسم ربك الذي خلق"، فهي تحث على القراءة ومحو الأمية بكل أشكالها، كما تعتبر دعوة لاحترام العقل ومخرجاته (الروابدة، 2018، صفحة 133).

إن مجموع مؤشرات الأمن، الصحة والتغذية يوصلنا إلى حد الكفاية الذي يضمن للإنسان العيش الكريم والمعتاد في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة، وأي حاجة لمواطن على التراب الإسلامي فبيت مال المسلمين يكفل حاجته (سلاك، 2014، صفحة 256/253).

المطلب الثالث: التنمية البشرية ورأس المال البشري

يعتبر رأس المال البشري مجموع المعرفة، المهارات والقدرات التي يمارسها الشخص ويستعملها لتحقيق أهدافه. وقد عرفها بيكر وشولتز بأنه مورد متكامل لتنمية الفرد، الجماعة والدولة (Kalugina, 2019, p. 137). لا يركز رأس المال البشري على مجموع ما يمتلكه الأفراد من مهارات، خبرات ومعارف. بل يتعداها إلى استخدام هذه الميزات في الإنتاج والنشاط الاقتصادي (بن ونيسة و بن عبو، 2016، صفحة 02).

الفرع الأول: العائد على رأس المال البشري وطرق قياسه

لم يستعمل آدم سميث مصطلح رأس المال البشري لكنه أشار إليه بأن الإنتاجية والربحية تعتمد على نوعية العمل الذي يقدمه العامل من خلال مجموع القدرات والمهارات المفيدة التي يكتسبها. بينما عرف ألفريد مارشال رأس المال البشري بأنه مجموع الثروة الشخصية، وقد عرف الثروة الشخصية بأنها مجموع الطاقات والعادات التي يساهم بشكل مباشر في صناعة الناس الأكفاء. في حين عرف فيشر Irving Fisher أن المشاركة البشرية في عمليات الإنتاج تساهم في بناء رأس المال أوضح أن أهمية الآلة البشرية مهمة بأهمية الآلة غير البشرية في عملية الإنتاج (Tomer, 2016, pp. 18-19).

مع ظهور فكرة رأس المال البشري طرحت معها عدة أسئلة. فإذا كان التعليم نوع من أنواع رأس المال فما هو العائد المحقق منه؟ وما هو معدل العائد على الاستثمار في التعليم مقارنة بالاستثمار في رأس المال المادي (Psacharopoulos, Returns to education: a further international update and implications, 1985, pp. 583-584)؟

يعتبر قياس نفقات الاستثمار في رأس المال البشري أسهل بكثير من قياس العوائد الناجمة عن هذا الاستثمار كون عوائده غير مادية ويصعب قياسها، لذلك فقد تعددت أنواع الطرق منها تقسيم هذه العوائد إلى استهلاكية، رأسمالية، فردية أو اجتماعية... (بوزيان، 2011، صفحة 198) يظهر قانون تناقص العوائد الحدي في تكوين رأس المال البشري من خلال تناقص للعوائد الخاصة والاجتماعية حسب مستوى دخل الأفراد أي أن الدول ذات الدخل العالي لديها عائد على الاستثمار في رأس المال البشري أقل من العائد الذي تحققه الدول الفقيرة. يخضع الاستثمار في رأس المال البشري على نفس قاعدة العوائد المتناقصة مثلها مثل الاستثمار في رأس المال المادي (Psacharopoulos, Returns to investment in education: a global update, 1993, p. 09/25). في عملية التنمية الاقتصادية فإن المستوى الأولي لرأس المال المادي يكون منخفضا، مع الوقت فإن معدل الأجور يرتفع ليصل إلى مستوى يتجاوز فيه الأجر الأدنى. فينتقل الاقتصاد من مرحلة النمو الخارجي إلى النمو الداخلي مع محرك لتراكم رأس المال البشري، حيث يستبدل محرك النمو في هذه المرحلة من رأس المال المادي إلى رأس المال البشري. ولكن يمكن هنا للآباء أن يقعوا في مصيدة التنمية development trap حيث

يرفضون الاستثمار في رأس المال البشري لأبنائهم. ولكن يظهر أن اجمالي نسب الادخار ترتبط إيجابا مع معدل استقلالية الشباب في اقتصاد النمو الداخلي لأن الآباء ينفقون أكثر على تعليم أبنائهم من نسبة الزيادة في مدخراتهم (Yakita, 2010, p. 100).

أوضحت العديد من الدراسات أنه في الفترة 1980-2010 بأن تراكم رأس المال البشري ساهم بشكل فعال في النمو الاقتصادي الصيني (Asadullah & Xiao, 2020, p. 137). ووجدت دراسة (Stephen & Oluranti, 2011, pp. 76-77) أن هناك علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات التي تمثل تنمية رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في نيجيريا أي وجود علاقة طويلة الأجل بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في نيجيريا. حيث أظهر وجود علاقة موجبة بين رأس المال المادي، النفقات الحكومية المتكررة على رأس المال البشري ومستوى الإنتاج في حين ظهرت علاقة سالبة بين النفقات الرأسمالية الحكومية على رأس المال البشري ومستوى الإنتاج وقد يفسر هذا بمستوى الفساد والاختلاس الحاصل في المال العام المخصص للاستثمارات في البنى التحتية التعليمية والصحية، فقد سجلت نيجيريا 2-4 من 10 كقيمة للشفافية حسب مؤشر الشفافية العالمي واحتلت المرتبة 134 من أصل 178 دولة شملتها المؤشر. كذلك فقد وجدت الدراسة علاقة سالبة بين مخزون رأس المال البشري ومستوى الإنتاج الحقيقي. وقد يفسر ذلك بتراجع مستوى الخريجين وحاملي الشهادات وهو ما يجعلهم غير مؤهلين كي يكونوا قوى عاملة ماهرة ومتخصصة وهذا يعني أن عملية تهيئة رأس المال البشري تعرف خللا ورداءة في النوعية وهو ما سبب بطالة الخريجين.

تعتبر المهارة في الرياضيات والعلوم هي عنصر أساسي في تكوين رأس المال البشري المتعلق بالعمالة والتي تساهم في التحكم بمعدلات النمو فهي تمنح الامكانية لتوفير المهندسين والباحثين، فالنمو يحدث من خلال الأفكار والاختراعات والتي تنشط من خلال البحث والتطوير وتبني الأفكار وتطويرها. عملت النماذج القديمة لدراسة رأس المال البشري باستخدام مؤشرات مثل معدل الالتحاق بالدراسة الابتدائية والثانوية، لكن هذه المؤشرات لا تقسم مخزون رأس المال البشري أو تغير هذا المخزون. يمكننا تحديد نوعية رأس المال البشري من خلال منفذين، الأول هو مدخلات التعليم كمختلف أنواع الانفاق على التعليم أو من خلال قياس مباشر للمهارات المعرفية للطلبة. تستخدم في ذلك ستة مقاييس دولية لتقييم التقدم العلمي. وتربط أرباح الولايات المتحدة بالمستوى التعليمي التي تتمتع به بلاد المهاجرين القادمين إليها فهي تؤثر في مستويات الإنتاجية لديها. ونقوم بقياس رأس المال البشري من خلال مصدرين، الأول يقيس مدخلات الدراسة وتتعلق مثلا بالإنفاق ورواتب الأساتذة، والثاني يقيس القدرات الادراكية للأفراد مباشرة. يتم مقارنة القدرات الادراكية والفكرية للدول من خلال مجموعة من الاختبارات متعلقة أساسا بمجال الرياضيات والعلوم (Hanuchek & Kimko, 2000, pp. 1184-1186/1204).

الفرع الثاني: نظريات رأس المال البشري

لم يدخل النموذج النيوكلاسيكي التعليم في نموذج النمو بل اعتبره من مدخلات الإنتاج. في حين عمل شولتز 1961 ودينيسون 1962 على دراسة مساهمة التعليم البواقي ε غير المفسرة للنمو الاقتصادي. كذلك فقد سعت دراسات إلى تقدير العائد الخاص والعام للتعليم كدراسات بيكر 1964 ومينسر 1974 (Ozturk, 2001, p. 41).

1. نظرية بيكر Beker

عرف Beker 1993 رأس المال البشري بأنه "مجموع الأصول التي يجلبها الفرد معه إلى المنظمة مثل التعليم والتدريب والوظائف السابقة والعمر والخبرة المهنية وغيرها وهي في مجموعها وترابطها يطلق عليها رأس المال البشري، وهذه العناصر يفترض أنها تؤدي إلى احداث تغييرات وتأثيرات إيجابية وتحقيق التقدم التقني" (بن ونيسة و بن عبو، 2016، صفحة 02).

قام بيكر بتضمين كل أفكاره المتعقلة برأس المال البشري في كتابه "رأس المال البشري" لسنة 1964. وقد عمل على دراسة رأس المال البشري من خلال الصحة، التعليم، الهجرة والتدريب وقد وضع عدة فرضيات منها:

-تناسب الأجور المثالي طردا مع مستوى الكفاءات. إلا أنه يتزايد بشكل متناقص مع العمر.

-يتناسب عكسا كل من معدل البطالة وكفاءة العامل.

-يغير الشباب عملهم أكثر من الكبار لأن تعليمهم وتدريبهم يمنح لهم فرص أكثر.

-يحدد حجم سوق العمل تقسيم العمل فيه.

-العوائد الناجمة عن الاستثمار في رأس المال البشري أكبر من الاستثمار في رأس المال المادي (بن ونيسة و بن عبو، 2016، صفحة 04).

افترض بيكر متغيرات تحدد الحافز على الاستثمار في رأس المال البشري متمثلة في العمر المتوقع للفرد، الاختلافات في الأجور، درجة الخطر، السيولة والمعرفة. وخلص إلى أن معظم الاستثمارات في رأس المال البشري تؤدي إلى الزيادة في الإيرادات، لكن يظهر هذا التأثير في عمر متقدم نسبيا، حيث تعد العوائد في العمر الصغير منخفضة لأننا نخصم التكلفة الناتجة عن الاستثمار في الإيرادات (بوزيان، 2011، صفحة 195). كما وقام بيكر سنة 1964 بوضع نموذج لرأس المال البشري، يتنبأ بزيادة الدخل بزيادة التحصيل الدراسي، كذلك يزيد دخلهم باكتساب مؤهلات أكبر (Mc-Guiness, Kelly, Phuong, Thuy, & Whelan, 2021, p. 105205).

2. نظرية شولتز Schultz T N

سادت نهاية الخمسينات فكرة أن الإنتاج يعود إلى رأس المال المادي، العمل والأرض. لكن شولتز أوضح أن البواقي غير المفسرة تعود إلى رأس المال البشري، لذلك فقد قام بإدخال عامل رأس المال البشري في دالة الإنتاج. كما أن الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم لا يحسن إنتاجية العمال في سوق العمل بل في بيوتهم أيضا. وقد خلص الباحث إلى أن الاستثمار في التعليم يساهم في التنمية إذا تم التركيز على نوعية التعليم ودعم التعليم الابتدائي والتعليم الأساسي، والحرص على استرداد تكاليف التعليم العالي (Psacharopoulos, Education and development: a review, 1988, pp. 99-100/112). وقد عمل شولتز على إيجاد تفسير فعال لزيادة الدخل، وقد اهتم بدراسة دور رأس المال البشري في تحقيق التنمية الاقتصادية (بوزيان، 2011، صفحة 194). وتم ملاحظة أن الزيادة في الدخل القومي تفوق الزيادة في عوامل الإنتاج التقليدية، لذلك افترض أن رأس المال البشري هو المسؤول عن الفرق المرصود (بن ونيسة و بن عبو، 2016، صفحة 03). وقد وضع شولتز ثلاث فروض أساسية:

- أن النمو غير المفسر بعامل رأس المال المادي يفسر بمخزون رأس المال البشري المتراكم.
- يختلف مقدار الإيرادات باختلاف مقدار الاستثمار في رأس المال البشري.
- تسمح زيادة رأس المال البشري إلى المادي بتحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل (بوزيان، 2011، صفحة 195).

أكد شولتز في أعماله لسنة 1961 على الأهمية البالغة للتعليم وآثاره الإيجابية ونوه إلى ضرورة الاستثمار في رأس المال البشري (دهان، 2006، صفحة 92) . وتخلص دراسة شولتز وبيكر إلى أن قيمة الموارد البشرية تختلف باختلاف درجة الإنفاق عليها، ندرتها، مدى توفر موارد بديلة تحل محل الموارد المنفقة من طرف المنظمة (بوزيان، 2011، صفحة 195).

3. نظرية مينسر Mincer

اهتم بدراسة العائد على رأس المال البشري، واعتمد على فرضيات منها:

- يعتمد التفاوت في الدخل بشكل رئيسي على طول فترة التدريب والتعليم لأنهما يرفعان الإنتاجية.
- يتوقع الأشخاص المتدربون استرداد تكلفة التدريب في المستقبل من خلال زيادة الدخل.

وقد توصل إلى أنه بزيادة التعليم تزيد فرص الدريب في مجال العمل (بن ونيسة و بن عبو، 2016، صفحة 03). وأن أرباح الفرد ستكون مرتبطة بسنوات الدراسة. ويمكننا حساب العائد على التعليم من خلال المعادلة:

$$lnW_i = \beta_0 + \beta_1 S_i + \beta_2 X_i + \beta_3 X^2{}_i + \varepsilon_i$$

حيث: lnW_i اللوغاريتم الطبيعي لدخل الأفراد i.

S_i سنوات الدراسة.

X_i سنوات الخبرة.

X_i^2 مربع سنوات الخبرة.

ε_i توزيع الأخطاء.

وتستخدم سنوات الدراسة لتقدير العائد المتكافئ للتعليم في الدولة (Krueger & Lindahl, 2001, p. 1103).

أوضح مينسر من خلال نموذجه أن التغير في متوسط مستوى التعليم في بلد معين من المفروض أن يكون هو المحدد الرئيسي للنمو الاقتصادي، ولكن الكثير من الدراسات التجريبية أوضحت أن النمو دالة للمستوى الأولي للتعليم، في حين وجدت دراسات مثل Jess Benhabib و Mark Spiegel لسنة 1994 أن التعليم لا يعتبر محددا للنمو الاقتصادي. ولكن الدراسة خلصت إلى عكس ما توصلت إليه الدراسة السابقة فإن الانحدار ما بين الدول أوضح أن تغير التعليم مرتبط إيجابا بالنمو الاقتصادي إذا تم احتساب أخطاء القياس في التعليم وغالبا ما يكون التغير في متوسط سنوات الدراسة تأثير أكبر في الانحدارات بين البلدان أكثر منه في الانحدارات الجزئية داخل الدول. ترتبط أخطاء قياس التعليم بشكل إيجابي خلال الزمن، لكنها لا ترتبط ارتباطا وثيقا كسنوات الدراسة الحقيقية، لهذا نجد أن أخطاء قياس التعليم تؤثر على التقديرات المتعلقة بتأثير التغيير في التعليم على الناتج المحلي الاجمالي (Krueger & Lindahl, 2001, p. 1102/1130).

4. النقد الموجه لنظريات الاستثمار في رأس المال البشري

إن هذه النظرية لا تأخذ بعين الاعتبار العوائد الإيجابية للتعليم على الأمن الاجتماعي والأوضاع الاجتماعية، فهي تركز غالبا على جانب رفع الدخل. تركز هذه النظرية على أهمية التعليم في زيادة الدخل وتتجاهل عوامل أخرى كالمكانة الاجتماعية، صحتهم، بيئتهم. وهناك من يشكك في أساليب القياس المستعملة في هذه الدراسات. كما توجد عوامل أخرى كثيرة تزيد إنتاجية العامل مثل ظروف العمل والحوافز والبيئة العامة للعمل فهي لا تركز فقط على زيادة التعليم والتدريب (الزايد، الصفحات 931-932).

المطلب الرابع: التنمية البشرية وعدم المساواة

تنقسم عدم المساواة حسب تقرير التنمية البشرية لسنة 1991 إلى ثلاثة أبعاد هي عدم المساواة بين النساء والرجال، عدم المساواة بين الحضر والريف وعدم المساواة بين الفقراء والأغنياء (United Nations Development Programme (UNDP), 1991, p. 26). كما يمكن للأشخاص أن يتعرضوا لعدم المساواة فقط لأجل انتمائهم العرقي، اللغة، الجنس، الطبقة الاجتماعية أو حتى مكان إقامتهم بشمال أو جنوب البلاد، شرقه أو غربه. وتعاني التقارير من شح البيانات المتعقلة بعدم المساواة في الدخل بالنسبة للدول النامية بسبب ضعف الشفافية وقلة المعلومة المتوفرة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2019، الصفحات 12-13).

الفرع الأول: التنمية البشرية وعدم المساواة بين الرجال والنساء

في كل الدول تتقاضى المرأة عائدا أقل منه عند الرجل (Psacharopoulos, Returns to education: a further international update and implications, 1985, p. 101). ولكن في الحقيقة فإن العائد على التعليم بالنسبة للنساء أكبر منه عند الرجال (Psacharopoulos, Returns to investment in education: a global update, 1994, p. 1327). يعتبر العائد على تعليم المرأة أكبر من العائد على تعليم الرجل لأن تكلفة الفرصة البديلة للنساء عادة ما تكون أقل من الرجال، إلا أن الدخل المطلق للرجال في جميع الدول أعلى من الدخل المطلق للنساء (Psacharopoulos, Education and development: a review, 1988, p. 101). وجد Barro وSala-i-Martin في بحث أجري سنة 1995 أن سنوات الدراسة للنساء معنوية وتؤثر سلبا على معدل النمو الاقتصادي للفترة 1960-1990، وقد اقترحا أن هذه النتائج متعلقة بالدول ذات التعليم المنخفض للإناث والتي بالأساس هي دول فقيرة (Neri, 2003). أما معدلات القراءة والكتابة للنساء تمثل 3/2 للرجال نلاحظ أن الطبقات ذات الدخل الأعلى في البلدان النامية تستفيد من الخدمات الاجتماعية باختلافها بشكل يفوق استفادة الطبقة الفقيرة. كما أن العائد على تعليم المرأة عالي في تخفيض الولادات والزيادة السكانية، تقليل وفيات الأطفال، انخفاض معدلات التسرب المدرسي وتحسين التغذية (United Nations Development Programme (UNDP), 1990, p. 02/04). ويعتبر تعليم المرأة في الدول النامية من أكثر الاستثمارات الفعالة بغض النظر عن عملها خارج المنزل أو لا، فإن تأثيرها يعود على الاسرة بشكل إيجابي من حيث الصحة، المباعدة بين الولادات، انخفاض وفيات الرضع، وتحسين التحصيل العلمي للأطفال (Ozturk, 2001, p. 02). يظهر أن تناقص الخصوبة في المجتمع غير العديد من سماته، انطلاقا من تزايد عمل المرأة خارج البيت والمستوى الصحي والتعليمي للأطفال.

كذلك فقد ساهم عمل المرأة في تمكينها في المجتمع وتحسين مستويات التنمية البشرية حسب معايير الهيئات الدولية (Ladjaja & Boudjenane, pp. 09-10).

يحدد مؤشر عدم المساواة بين الجنسين GII التفاوتات في الصحة الإنجابية والوصول إلى التعليم والعمل بأجر. وقد تحصلت دول MENA على قيمة 0.49 في هذا المؤشر، ما يعني مستوى عالي من عدم المساواة بين الجنسين أعلى منه عند دول أمريكا اللاتينية والكاريبي 0.43. لكن مؤشر GII يتفاوت بشكل ملحوظ بين دول (Salehi- MENA Isfahani, 2016, p. 08). يعتبر التقرير أن دور المرأة في المجتمع العربي جد محصور وأنها تعاني من أعلى نسب عدم المساواة بين الجنسين في العالم. ويستشهد بأن معدلات محور أمية بين النساء هي 39% والرجال 66%، كمل رصد أن 15% فقط من الوظائف الرسمية تشغلها النساء وهو ما يحبط دورها الاقتصادي (United Nations Development Programme (UNDP), 1991, p. 35). بالنسبة لدول كإيران، الأردن، الكويت وتونس فإن متوسط سنوات الدراسة المتوقعة تساوي أو تفوق نظيرتها الخاصة بالرجال. وتشير احصائيات البك الدولي لسنة 2004 أن مشاركة النساء في العمل تصل إلى 26% مقارنة ب 74% للرجال في منطقة MENA في حين أن نسبة مشاركة المرأة في ماليزيا تفوق ثلاثة إلى أربع مرات نظيرتها في MENA (Salehi-Isfahani, 2016, p. 10). ولدعم ريادة أعمال المرأة وجب نزع عراقيل تملك المرأة للأرض خصوصا منها الزراعية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2016، صفحة 12). سمحت الثروة البترولية على زيادة مستويات الدخل والتعليم للإناث كما هو الحال في عمان والسعودية. إلا أن هذا لم يسمح بتغيير وضع المرأة من ناحية تأخير الخصوبة، مشاركتها في الاقتصاد والحياة المدنية وقد اختلفت الأسباب سواء في الثروة النفطية أو للأعراف أو الإسلام (Salehi-Isfahani, 2016, p. 09).

تمكنت الدول الصناعية من تحقيق قدر كبير من المساواة بين الرجال والنساء ولكن لا تزال بعض الفروقات، فيحدد أن دليل التنمية البشرية للنساء هو 90% الخاص بالرجال في السويد و79% في إيطاليا أما في الفيلبين فهو 4/3 (United Nations Development Programme (UNDP), 1991, p. 17). أظهرت دراسة ل 14 دولة افريقية في منتصف الثمانينات عن وجود علاقة سالبة بين تعليم الإناث والخصوبة، حيث أن نصف البنات المتحصلات على تعليم ابتدائي لحقهن هذا التأثير في حين أن النصف الآخر لم يتأثرن (Ozturk, 2001, p. 42). هناك تحسن في مستويات التعليم للنساء في الجنوب، فقد انتقل من 60% إلى 90% مقارنة بالذكور. ولكن الطريق لا يزال طويلا في العديد من الدول فيمثل دليل التنمية البشرية للنساء 3/2 منه الخاص بالرجال، وحتى الدول المتطورة لم تسلم من هذه التفرقة بين الجنسين (United Nations Development Programme (UNDP), 1991, p. 26).

الفرع الثاني: التنمية البشرية وعدم المساواة بين الريف والمدينة

أغلب سكان الدول النامية هم سكان ريف ويميزها ارتفاع نسب الفقر، فسكان الريف غالبا يحنون أقل من سكان الحضر بمعدل 25 إلى 50 %، ويعود هذا إلى تقلبات أحوال الفلاحة التي تمثل الدخل الرئيسي لسكان الريف، ولا يخفى ضعف المرافق الصحية والتعليمية الريفية مقارنة بالحضر (United Nations Development Programme (UNDP), 1991, p. 26).

في سنة 1987 كان لا يزال متوسط دخل الفرد في الجوب الآسيوي 6% فقط من دخل نظيره في الشمال، لكن متوسط العمر المتوقع كان 80% مقارنة بالشمال، في حين أن متوسط الإلمام بالقراءة والكتابة هو 66% مقارنة بالشمال، وانخفض معدل وفيات الأطفال من 200 إلى 1000 إلى 80 لكل 1000 في الفترة 1980-1950 في الدول النامية، وقد استغرقت الدول الصناعية قرابة القرن حتى وصلت إلى مثل هذه النتيجة. والملاحظة الأهم هي أن الفجوة ضاقت بين الشمال والجنوب فيما يخص الحاجات الأساسية، لكنها توسعت وتستمر في التوسع في المعرفة والتقنيات المتقدمة. فنسبة حصول سكان الريف على المرافق الصحية والمياه الصالحة للشرب تمثل نصف نظرائهم في المدينة في حين أن خدمات الصرف الصحي تنخفض إلى الربع. تحمل المدن في الدول النامية العديد من التناقضات، فهي تساهم في التنمية البشرية كما تمنع تقدمها، فتجد فيها مراكز للثراء كما تجد فيها مراكز للفقر، وتجد أحسن أمثلة عن المشاريع الناجحة وأشد أنواع الجشع، وتوفر المدن أحسن الخدمات الاجتماعية ولكنها تضم أكبر المشاكل الاجتماعية (United Nations Development Programme (UNDP), 1990, p. 02/85). يتركز الأشخاص دوي التعليم العالي في مناطق جذب لرأس المال البشري على حساب مناطق أخرى. وهذه الحركية تساهم في دفع النمو في هذه المناطق، ويحدد هذا التمركز غالبا في المدن الكبرى، لذلك فالمناطق الحضرية التي تفشل في جذب هذه الفئة يحتمل أن تفشل في تحقيق تقدم معرفي. يساهم التوزيع غير المتوازن لأصحاب التعليم العالي إلى خلق فجوات إنتاجية وبالتالي فجوة نمو اقتصادي بين المناطق، خصوصا في الاقتصاديات المعتمدة على المعرفة، والملاحظ أن قوة تعليم السكان المحليين تعتبر عامل جذب للفئة المتعلمة المهاجرة وهو ما يحدث في المناطق الحضرية على حساب الأرياف (Lim, Lee, & Kim, 2015, p. 272). وقد وجدت دراسة أسعد Assaad 2010 أن الأفراد المولودين لدى أبوين جامعيين هم من الخمس الأغنى ويعيشون في مناطق حضرية، فإن فرصتهم للولوج إلى تعليم عالي هي 98.5% مقارنة ب 5.5% بالنسبة لمن يملك أبوين جاهلين من الفئة الأفقر ويعيشون في الريف وهو ما يعتبر غياب لتكافئ الفرص. كما أن توفير نوعها وأجرها تتحكم فيه قدرة الفرد وجودة تعليمه بالإضافة إلى خلفية الوالدين (Salehi-Isfahani, 2016, p. 08).

أوضحت دراسة (Asadullah & Xiao, 2020, p. 147) أن الأفراد اللذين يسكنون المناطق الساحلية والمدنية، والأشخاص اللذين يملكون مهارات لغوية تتماشى مع متطلبات السوق يتمتعون بدخل أعلى، على خلاف سكان المناطق الداخلية في الصين. كما وجدت الدراسة (Affandi, Anugrah, & Bary, 2019, pp. 345-346) وجود فروقات بين المقاطعات في ماليزيا فالمناطق الصناعية تنتشر فيها العمالة الماهرة وتكثر المدارس والمعاهد. أما المناطق الفلاحية تنتشر فيها العمالة ذات المستوى التعليمي الضعيف.

للتفاعلات المكانية تأثير مباشر على التغير التكنولوجي والنمو الاقتصادي الإقليمي في اقتصاد مفتوح من خلال حركية عوامل الإنتاج، انتشار المعرفة والتجارة. وهو ما يطرحه نموذج النمو النيوكلاسيكي الذي يتنبأ بأن تدفق رأس المال البشري من المناطق ذات الوفرة وعوامل الإنتاج الرخيصة إلى المناطق ذات الندرة وعوامل الإنتاج المرتفعة السعر. وفي الواقع أثبتت الدراسات أن إعادة توزيع رأس المال البشري لا يقلل حتما التفاوت التعليمي وهذا يضرب الفرضيات النيوكلاسيكية المذكورة (Lim, Lee, & Kim, 2015, p. 271). إن بناء الثقة بين شرائح المجتمع يسمح بتحقيق النمو الاقتصادي، وهو

يمنع هجرة الأدمغة. فتحقيق التنمية البشرية مرهون بمعالجة مختلف المظاهر الاجتماعية السلبية لأن تنمية رأس المال الاجتماعي يؤدي إلى إصلاح شامل في معظم النظم السياسية، الثقافية، الدينية، التربوية ومن ثم الاقتصادية (سليماني و عبد العزيز، 2015، صفحة 231).

الفرع الثالث: التنمية البشرية وعدم المساواة بين الفقراء والأغنياء

الفقراء ليسوا مجموعة متجانسة، فهناك الفقراء المزمنون وهي الفئة التي تعاني دائما من الحرمان والفقر. ونجد في المقابل الفقر الموسمي المتعلق بفقدان الوظيفة الموسمية أو نتيجة تغيرات في هيكلة الاقتصاد. ويتوزع مليار فقير بنسبة 64% في آسيا، 24% في إفريقيا و12% في أمريكا اللاتينية والكاريبي، ولكن نسبة الفقر تزيد بشكل أكبر في إفريقيا. ويعيش 4/3 من فقراء الدول النامية في الريف ولكن هناك توجه آخر نحو الفقر الحضري. كما يلاحظ وجود علاقة وثيقة بين البيئة والفقر، حيث أن 4/3 من الفقراء يتجمعون في الأراضي ضعيفة الإنتاج والبيئة التي لا توفر فرص دخل جيدة. كما تعاني الأسر التي تعولها النساء من فقر أكثر من الأسر التي يعولها رجال (United Nations Development Programme (UNDP), 1990, p. 22).

الناس الفقراء الأقل دخلا يجدون صعوبة في توفير الحاجات الأساسية من أكل وصحة، ويتمتعون بحياة أقصر. ففي مكسيكو مثلا تجد أن الناس الأفقر في المتوسط يعيشون أقل بعشرين سنة عن الناس الأغنى. فرغم أن متوسط العمر المتوقع ارتفع اجمالا إلا أنه لا يزال منخفضا في بعض المجموعات الفقيرة. كذلك فإن الفرق في الدخل ينعكس على التعليم، في الهند تصل نسبة محو الأمية في صفوف البراهمة إلى 90% لكنها تنخفض إلى 10% عند الطبقات الدنيا. كذلك فغياب العدالة في توزيع الدخل حتى في الدول الصناعية حيث أن دولا كأستراليا، الولايات المتحدة، نيوزيلاندا وسويسرا تملك 20% من الفئة الأغنى فيها بين 8 إلى 10 أضعاف ما تملكه 20% من الطبقة الفقيرة (United Nations Development Programme (UNDP), 1991, p. 26).

يسمح التعليم للطبقات الأكثر فقرا بالحصول على فرص عمل أحسن ورفع مستويات الدخل، ومن ثم خفض مستويات عدم المساواة في الدخل (Ozturk, 2001, p. 42). وعليه فقد ركز تقرير التنمية البشرية لسنة 2011 على مفهوم الانصاف والعدالة في توزيع الدخل والثروات، بالإضافة إلى الاستدامة البيئية والحفاظ على إمكانيات الأجيال القادمة (بوعزارة، 2014، صفحة 181).

المبحث الثاني: قياس التنمية البشرية، أبعادها ومؤشراتها

من أجل تخطي بعض النقائص التي تشوب دليل التنمية البشرية، وضعت تقارير التنمية البشرية أربعة أدلة مركبة لتنمية البشرية وهي: دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة فهو يعدل قيمة دليل التنمية البشرية على أساس عدم المساواة، دليل التنمية البشرية حسب الجنس ويقوم بمقارنة دليل التنمية البشرية بين الذكور والإناث، دليل الفوارق بين الجنسين ويهتم بتمكين المرأة وأخيرا دليل الفقر متعدد الأبعاد ويركز على أبعاد الفقر غير المتعلقة بالدخل (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2016، صفحة 03).

المطلب الأول: دليل التنمية البشرية (HDI)

سمح دليل التنمية البشرية بقياس التقدم البشري في بعض الأبعاد المتعلقة أساسا بالتعليم، الصحة والدخل. وقد مر الدليل ببعض التعديلات على عدة فترات بسبب الانتقادات الموجهة له وجوانب القصور فيه.

الفرع الأول: حساب دليل التنمية البشرية

اعتمد دليل التنمية البشرية لسنة 1990 على دليل التنمية البشرية الذي طوره الاقتصادي الهندي أمارتيا سن Amartua Sen (دهان، 2006، صفحة 101). يحسب دليل التنمية البشرية باستعمال ثلاث مؤشرات متمثلة في طول العمر، ويقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة (25-85 سنة). التحصيل العلمي ويقاس بمعدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين (بوزن مرجح يعادل 3/2) ونسب القيد في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي معا (بوزن مرجح 3/1). وأخيرا مستوى المعيشة والذي يقاس بمقدار نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية (100$ -40000$). وتحسب المركبات منفصلة من خلال المعادلة التالية:

$$H_{ij} = \frac{X_{ij} - Min_{xi}}{Max_{xi} - Min_{xi}}$$

حيث: H_{ij} : تمثل دليل المؤشر i يمثل البلد و j يمثل العمر المتوقع، معرفة القراءة والكتابة بين البالغين ونسبة القيد الاجمالي معا.

X_{ij}: القيمة الفعلية للمؤشر.

Max_{xi}: القيمة القصوى للمؤشر.

Min_{xi}: القيمة الدنيا للمؤشر (العذاري و الدعمي، 2010، الصفحات 45-46).

يتم حساب دليل التنمية البشرية من خلال مجموع الأبعاد الثلاثة، وتحدد قيمة دنيا لدليل التنمية البشرية تمثل الصفر وقيمة قصوى تمثل الواحد. وترتب الدول حسب قيمة الدليل تنازليا (القنيعي، 2014، صفحة 129). فتجمع الأبعاد الثلاثة وتحسب بمتوسط بسيط على النحو التالي:

$$\mathrm{H} = \frac{1}{3}\sum H_{ij}$$

H: دليل التنمية البشرية $0 \leq H \leq 1$.

H_1: دليل العمر لمتوقع.

H_2: دليل التحصيل العلمي.

H_3: دليل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المعدل (العذاري و الدعمي، 2010، صفحة 46).

وهنا جدول يوضح القيم القصوى والدنيا لمؤشرات التنمية البشرية (Garabedian & Hoaran, 2011, p. 656):

جدول 1: القيم القصوى والدنيا لمؤشرات التنمية البشرية

	القيمة الدنيا	القيمة القصوى
متوسط العمر	25 سنة	85 سنة
معدل القراءة والكتابة للبالغين	%0	%100
المعدل الخام للتمدرس	%0	%100

المصدر (Garabedian & Hoaran, 2011).

تصنف الدول تنازليا من الأعلى قيمة للأدنى قيمة على الشكل التالي:

الدول ذات التنمية البشرية العالية جدا $HDI \geq 0.8$.

التنمية البشرية المرتفعة $0.7 \leq HDI < 0.8$.

التنمية البشرية المتوسطة $0.55 \leq HDI < 0.7$.

وأخيرا فئة التنمية البشرية المنخفضة $HDI < 0.55$ (بحرة، 2019، صفحة 203) (United Nations Development Programme, 2024).

ولكن حساب مؤشر التعليم يحتاج إلى تفصيل أكثر حيث يحسب كالتالي:

EI (Education Index) = (2/3) × ALI + (1/3) × GEI.

حيث أن مؤشر معدل القراءة والكتابة للبالغين ومؤشر اجمالي الالتحاق بالتعليم يحسب على التوالي كالتالي:

ALI (Adult Literacy Rate Index) = (ALR-0)/(100-0).
GEI (Gross Enrollment Index) = (CGER-0)/(100-0) (Du & Cai, 2014, p. 70).

ويحسب مؤشر الدخل قبل سنة 2009:

$$I_{incm} = \left[\ln(\mathrm{GNI}_{pc}) - \ln(100)\right]/[\ln(40000) - \ln(100)]$$

حيث GNI_{pc} يمثل الدخل الفردي المعدل بالقوة الشرائية (Zhang & Cai, 2014, p. 52).

أما مؤشر العمر المتوقع قبل 2009 فيحسب:

$$LEI = (LE - 25)/(85 - 25)$$

حيث LE تمثل العمر المتوقع لدولة ما. والقيم 85 و25 تمثل أكبر وأصغر عمر متوقع منذ الولادة في العالم على التوالي (Zhang & Cai, 2014, p. 61) .

كما يمكن حساب دليل التنمية البشرية عن طريق حساب دليل الحرمان البشري كما يلي:

$$I_{ij} = \frac{Max(x_i) - X_{ij}}{Max(x_i) - Min(x_i)}$$

حيث I_{ij} تمثل دليل الحرمان البشري لكل من المؤشرات الثلاثة (طول العمر، الدخل والمعرفة).

ويحسب متوسط دليل الحرمان لكل بلد j: $I_j = \frac{1}{3}\sum I_{ij}$

ومن ثم يحسب دليل التنمية البشرية بالطريقة التالية: $H_j = 1 - I_j$ (التميمي، 2008، الصفحات 71-72).

الفرع الثاني: التعديلات الحاصلة في دليل التنمية البشرية

حدثت تغييرات في المؤشرات المختارة لحساب دليل التنمية البشرية سنة 2010 حيث وضع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لحساب تحويلات العاملين من الخارج والمساعدة الإنمائية الرسمية لقياس الدخل بدل نصيب الفرد من الدخل

الوطني الإجمالي أي يستخدم نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي بدلا من الناتج المحلي الإجمالي. وتم استبدال معدل الالتحاق الإجمالي بالمدارس بمتوسط سنوات الدراسة المتوقع للأطفال في سن الدراسة. وكذلك تغيير معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بمتوسط سنوات التمدرس المتوقع (بحرة، 2019، صفحة 205) (بوعزارة، 2014، صفحة 185). استعمل دليل التنمية البشرية الجديد المتوسط الهندسي للمؤشرات الثلاث (العمر المتوقع، التعليم والدخل الفردي) ولكن الطريقة النظرية للانتقال من المؤشر القديم إلى الجديد تبقى غامضة. وتجدر الإشارة أنه سمح بتخفيض الوزن الضمني الخاص بالعمر المتوقع في الدول الفقيرة مقارنة بالغنية. وقد سمح هذا المؤشر بتحسين ترتيب بعض الدول التي تملك عمر متوقع ونسب نمو اقتصادي ضعيفين (Chakravarty, 2011, p. 471).

أما تقرير التنمية البشرية لسنة 2011 فقد عمل على حساب عدم المساواة في المؤشرات الثلاثة للتنمية البشرية، وتعبر أعلى قيمة له عن المرتبة المنخفضة في دليل التنمية البشرية (بحرة، 2019، صفحة 208). ومنذ سنة 2012 تم تبني حساب HDI من خلال المتوسط الهندسي للمؤشرات الثلاثة (Salehi-Isfahani, 2016, p. 03).

1. المرحلة الأولى من التعديلات

تم تغيير حساب مؤشر التعليم بعد 2010 لتصبح طريقة حسابه كالتالي:

$$EI(Education\ Index) = (\sqrt{MYSI \times EYSI} - 0)/(0.951 - 0)$$

حيث:

$$MYSI(Mean\ Years\ of\ Schooling\ Index) = (MYS - 0)/(13.1 - 0)$$

و13.1 تعتبر القيمة القصوى لمتوسط سنوات التمدرس العالمي.

ولدينا: $EYSI(Expect\ Years\ of\ Schooling\ Index) = (EYS - 0)/(18 - 0)$

و18 تمثل القيمة القصوى لسنوات الدراسة المتوقعة عالميا (Du & Cai, 2014, p. 71).

وكذلك فإن مؤشر الدخل بعد سنة 2010 صار يحسب كالتالي:

$$I_{incm} = [\ln(GNI_{pc}) - \ln(100)]/[\ln(107.721) - \ln(100)]$$

حيث GNI_{pc} تمثل الدخل الوطني الفردي المعدل بالقوة الشرائية (Zhang & Cai, 2014, p. 52).

وبعد سنة 2010 أصبح مؤشر العمر المتوقع المصحح يحسب كالتالي:

$$LEI = (LE - 20)/(83.4 - 20)$$

حيث أن LE يمثل العمر المتوقع لدولة معينة. و20 و83.4 تمثل أصغر وأكبر عمر متوقع منذ الولادة عبر العالم (Zhang & Cai, 2014, p. 61).

2. المرحلة الثانية لحساب دليل التنمية البشرية 2010-2013

اعتمد في هذه المرحلة على المتوسط الهندسي للمؤشرات الثلاث. وكأساس لمقارنة الإنجازات، تقوم على أساس حساب الفوارق في الأبعاد بدل حساب المتوسط العام.

$$HDI = I_{life}^{1/3} + I_{edu}^{1/3} + I_{inc}^{1/3}$$

حساب دليل التعليم: $EI = \frac{\sqrt{MYS.EYS-0}}{CEI-0}$

حيث: MYS مؤشر متوسط سنوات الدراسة.

EYS مؤشر متوسط سنوات الدراسة المتوقع.

CEI دليل التعليم المركب (جوادي و طهراوي، 2017، صفحة 168).

الفرع الثالث: الانتقادات الموجهة للمؤشر

تعتمد تقارير التنمية البشرية على HDI في تصنيف الدول، ويرى آخرون أنه مؤشر غير شامل لتغطية تنمية الإنسان (Ravallion, 2011, p. 476). وقد وجهت عدة انتقادات للمعيار منها البساطة الشديدة، فهو يعجز عن رصد كل مستويات الرفاهية الإنسانية. كذلك لا يعبر مؤشر الصحة المتمثل في متوسط سنوات العيش المتوقعة منذ الولادة بالضرورة على المستوى الصحي الحقيقي لدى المواطنين. ولا تحدد نسبة الأمية المستوى التعليمي الحقيقي في البلد. كما يعرقل عدم المساواة في الدخل بين أفراد المجتمع مصداقية مؤشر الدخل (بحرة، 2019، صفحة 204). يرى بعض الباحثين أن دليل التنمية البشرية هو مؤشر بسيط ولا يلبي التعقيدات الموجودة في الواقع، كما أنه يعتمد كثيرا على معطيات غير دقيقة. كما تتهم المعطيات المستعملة لحسابه بالتحيز وغياب الدقة. كذلك فهو يستخدم الإسقاط الرياضي، الإفتراضات والنمذجة بشكل متوسع (جوادي و طهراوي، 2017، الصفحات 165-166). من الانتقادات الموجهة للمؤشر هي عشوائية/تعسف Arbitraries في اختيار القدرات، التمثيل الضعيف للمؤشرات، اختيار صياغة حساب المؤشر غير مبررة. وطريقة المتوسط غير الموزون والتي شبهت بإضافة البرتقال إلى التفاح. تقييد إمكانية تقدير الرفاهية البشرية (Das, 2017, p. 342). ويمكن أن نرصد أيضا محدودية فعالية دليل التنمية البشرية نتيجة لنوعية ومدى توفر المعطيات (Garabedian & Hoaran, 2011, p. 657)، رداءة البيانات المستخدمة في حساب مكونات المؤشر والتي تؤدي إلى أخطاء كبيرة في القياس، أيضا تفشل العديد من الدول في الحصول وتقديم معلومات متعلقة بمتوسط العمر المتوقع ومحو الأمية خصوصا في الدول النامية، مشكلة تحديد الحد الأقصى للعمر فقد تغيرت وضعية 22 دولة من دول ذات التنمية البشرية المنخفضة حسب ترتيب قيمة دليل التنمية البشرية عند تغيير الحد الأقصى للعمر إلى 73 سنة. ومن أهم الانتقادات الموجهة للمؤشر هي المعدل الترجيحي equally-weighted للمكونات الثلاثة للمؤشر: العمر المتوقع، التعليم ومستوى المعيشة، حيث يتضح أن هذه المكونات مرتبطة أساسا بالناتج المحلي الإجمالي أو الناتج المحلي الإجمالي للفرد. لذلك فإن اجراء عملية المقارنة بين البلدان باستخدام هذا المؤشر HDI تعطي نتائج أحسن بقليل من استخدام دخل الفرد (Pinar, Stengos, & Topaloglou, 2013, pp. 74-75).

يملك HDI ثلاث نقاط تجعله محدود الاستعمال، فيحسب من خلال المتوسط الهندسي للمؤشرات الثلاثة ذات الأوزان المتساوية (3/1) وتعطي هذه المؤشرات قياسا ضعيفا للاستدامة. يعتبر مؤشر GNI نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي المدرج كمؤشر من المؤشرات الثلاث ذو ارتباط إيجابي كبير مع GNP الناتج الوطني الإجمالي. ويعتبر GNP فاشلا في مقارنة النمو الاقتصادي بين الدول، وهو ما ينعكس على فعالية GNI. كما فشل HDI في ضم البعد البيئي وتحقيق الدعائم الثلاثة للتنمية المستدامة الاقتصادية، البيئية والاجتماعية (Ray, 2014, p. 308) . حيث يمكن للدخل أن ينفق في استهلاك يفيد زيادة القدرات والخيارات البشرية لكنه في الوقت نفسه يمكن أن ينفق في سلع ضارة كالتدخين والمخدرات. كذلك فإن هذا المعيار لا يأخذ بعين الاعتبار توزيعه الجغرافي أو الطبقي بين مختلف شرائح المجتمع. وبالنسبة للتعليم فإن

الزيادة الكمية لمؤشرات التعليم لا تدل بالضرورة على نوعية التعليم المقدم نوعية مخرجاته (جوادي و طهراوي، 2017، صفحة 165).

تنتقد مؤشرات التنمية البشرية من خلال أنها تمثل متوسطات لبيانات السكان، أين يعرف السكان تفاوت كبير في متوسطات الأعمار بين المجموعات السكانية المختلفة، كما تعرف تفاوت في معدلات محو الأمية بين الذكور والإناث وأخيرا تفاوت في توزيع الدخل. يمتد تعقيد قياس مؤشرات التنمية البشرية أكثر بالنسبة لقياس الحريات السياسية، الأمن الشخصي والعلاقات الشخصية وكذا المحيط، حتى مع تجاهل هذه المقاييس في الوقت الحالي ولكن التنمية البشرية لا يجب أن تتجاهلهم. وفي ظل الحاجة إلى القياس الكمي الواضح يغيب قياس المؤشرات المتعلقة بحرية الإنسان، حرية الانتخاب، التعددية الحزبية، الحرية الصحفية، تطبيق القانون وضمان حرية التعبير (United Nations Development Programme (UNDP), 1990, pp. 12-13).

المطلب الثاني: مقاييس جديدة متعددة الأبعاد

بعد وضع دليل التنمية البشرية وتعرضه للانتقادات توالت بعده عدة دلائل لتعوض بعض جوانب النقص التي طالت دليل التنمية البشرية. وهي دلائل اهتمت بقياس عدم المساواة والفوارق بين الجنسين والفقر متعدد الأبعاد.

الفرع الأول: قياس عدم المساواة في مختلف الأبعاد

سمح دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة بتخطي النقائص المتعلقة بعدم المساواة داخل الدولة في أبعاد دليل التنمية البشرية المعروف مسبقا.

1. نظرة عامة حول مؤشر عدم المساواة ومزاياه

إن دليل التنمية البشرية العادي لا يأخذ بعين الاعتبار عدم المساواة في توزيع الدخل، لذلك ومنذ سنة 2010 تم وضع مؤشر عدم المساواة المعدل Inequality-Adjusted HDI والذي طبق على مؤشرات التعليم، الصحة والدخل (Salehi-Isfahani, 2016, p. 02). يأخذ مثلا مؤشر التعليم المعدل لعدم المساواة بعين الاعتبار عوامل عدم المساواة في التعليم، حيث يظهر بشكل أكثر وضوحا الوضع الحقيقي للتعليم في كل بلد، فهو مكمل فعال لمؤشر التعليم التقليدي (Du & Cai, 2014, p. 70).

يقيس دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة الفوارق في ابعاد دليل التنمية البشرية العادي، فكلما زاد حجم عدم المساواة في كل بعد انخفضت قيمة دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة والعكس، أما في حالة المساواة التامة في المجتمع يتساوى دليل التنمية البشرية مع دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة. فالفرق بينهما هو الفرق في المستوى الحقيقي للتنمية البشرية والمستوى المحتمل الذي يمكن أن يتحقق لولا عدم المساواة الحاصلة. وتبلغ نسبة الفرق بين الدليلين حوالي 22% بالمتوسط، أقلها 6% في الجمهورية التشيكية وأعلاها في موزمبيق بنسبة 45% (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010، صفحة 87).

إن استخدام المتوسطات الوطنية قد يؤدي إلى نتائج مظللة للتنمية البشرية خصوصا في حالة غياب التوزيع المتساوي، أي أن الأفراد لا يعيشون في نفس المستوى المتوسط للرفاهية. لذلك ينصح باستخدام دليل التنمية البشرية المعدل على أساس عدم المساواة IHDI (Salehi-Isfahani, 2016, p. 07).

2. حساب مؤشر عدم المساواة المصحح للتعليم

رغم التعديلات التي طبقت على مؤشر التعليم سنة 2010 إلا أنه لا يأخذ بعين الاعتبار العدالة والمساواة فهو يقوم بتقدير مستوى التعليم في بلد ما بغض النظر عن العمر. في حين يعتمد مقياس عدم المساواة في التعليم ل Alkinson على مؤشر مرجح على أساس تصحيح البيانات المتعلقة بمتوسط سنوات التعليم من عدة قواعد بيانات مثل بيانات دراسة الدخل للكسومبورغ، قاعدة بيانات المكتب الاحصائي للاتحاد الأوروبي...

يحدد ε (aversion parametre) في مؤشر عدم المساواة على أنه يساوي 1، ومعامل عدم المساواة A:

$$A = 1 - (\frac{g}{\mu})$$

حيث: g تمثل المتوسط الهندسي للعينة في نطاقات مختلفة.

μ: متوسط حسابي لقيم العينة الإجمالية.

ومنه فالتعليم بمعامل عدم المساواة: $A_{edu} = 1 - \frac{\sqrt[n]{X_{edu-1} \dots X_{edu-n}}}{\overline{X}_{edu}}$

حيث: $\overline{X}_{edu}$ تمثل متوسط قيم العينة الإجمالية لسنوات الدراسة في كل دولة.

و $\sqrt[n]{X_{edu-1} \dots X_{edu-n}}$ تمثل المتوسط الهندسي لسنوات الدراسة بمجموعات عمرية مختلفة بعد تصحيح البيانات من قواعد البيانات المذكورة سابقا.

ولحساب مؤشر عدم المساواة المصحح للتعليم I^*: $I^* = (1 - A_{edu})I_{edu}$

. (Du & Cai, 2014, p. 71)

3. حساب مؤشر عدم المساواة المصحح للدخل

يعتبر مؤشر عدم المساواة المصحح للدخل مؤشرا مكملا لمؤشر عدم المسواة التقليدي لأنه يأخذ بعين الاعتبار عوامل عدم المساواة، ويعكس الظروف الاقتصادية الحقيقية للبلد. فهو يحسب المساواة التي تم حسابها وتعديلها من خلال عامل التشتت غير المتكافئ على أساس دخل أو استهلاك الأسرة للفرد الواحد، وفقا لبيانات الدخل لدراسة لوكسومبورغ، مسح الاتحاد الأوروبي للدخل والظروف المعيشية ... ويحسب مؤشر عدم المساواة المعدل للدخل وفق المعادلة التالية:

$$A_{income} = 1 - \frac{\sqrt[n]{X_{income-1} \dots X_{income-n}}}{\bar{X}_{income}} \dots (a)$$

حيث: $\bar{X}_{income}$ تمثل متوسط العينة الكلية للدخل الوطني.

و $\sqrt[n]{X_{income-1} \dots X_{income-n}}$ تمثل المتوسط الهندسي للدخل الوطني لكل فرد بعد تصحيح المعطيات.

من خلال المعادلة a نجد: $(1 - A_{income})\bar{X}_{income} = \sqrt[n]{X_{income-1} \dots X_{income-n}}$

ومنه فمؤشر عدم المساواة المصحح للدخل كالتالي: $I^* = (1 - A_{income})I_{income}$

حيث I_{income} تمثل مؤشر الدخل (Zhang & Cai, 2014, p. 53).

4. حساب مؤشر عدم المساواة المصحح للعمر المتوقع

في كل من دليل العمر المتوقع العادي والمصحح فإن دليل التنمية البشرية يحدد العمر المتوقع لسكان البلد ككل، وليس حسب العمر. وبهذا فهو يفشل في التعبير عن المساواة وعدم المساواة المصححة، وبهذا لا يمكنه أن يعكس شمولية الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية في التنمية الخضراء. ويتم حسابه من خلال مجموعات عمرية (0-1، 1-5، ...، فوق 85) انطلاقا من معطيات قسم الأمم المتحدة للاقتصاد والعلاقات الاجتماعية. وبالاعتماد على مؤشرات عدم المساواة ل Atkinson فإن مؤشر عدم المساواة المصحح للعمر المتوقع.

يحدد معلمة النفور ε بأنها تساوي 1. ومعامل عدم المساواة: $A = 1 - (\frac{g}{\mu})$

حيث g قيمة المتوسط الهندسي للعينة عند فئات مختلفة.

و μ تمثل قيمة المتوسط الهندسي للعينة ككل.

ومنه قيمة A تكون: $A_{life} = 1 - \frac{\sqrt[n]{X_{life-1} \dots X_{life-n}}}{\bar{X}_{life}}$

ويمثل $\bar{X}_{life}$ متوسط قيمة العمر المتوقع للعينة ككل في بلد ما.

و $\sqrt[n]{X_{life-1} \dots X_{life-n}}$ يمثل قيمة المتوسط الهندسي للعمر المتوقع حسب المجموعات العمرية (0-1، 1-5، ...، فوق 85) (Zhang & Cai, 2014, p. 61).

الفرع الثاني: قياس الفوارق بين الجنسين

إذا أخذنا معيار التفاوت بين الجنسين في حساب دليل التنمية البشرية فإن دولة مثل اليابان ستنحدر من المركز الأول إلى المركز 17، ودولة مثل فنلندا ستصعد من المركز 12 إلى المركز الأول (United Nations Development Programme (UNDP), 1991, p. 17).

1. دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس (GDI)

يهتم دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس والذي وضع سنة 1995 بقياس الفوارق بين الجنسين في الأبعاد الثلاثة المعروفة لدليل التنمية البشرية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010، صفحة 90). اعتمد هذا الدليل على ثلاثة أبعاد هي نفسها أبعاد دليل التنمية البشرية لكنه يأخذ بعين الاعتبار التفاوت الموجود بين الرجل والمرأة فهو يأخذ مثلا العمر المتوقع للنساء (27.5-82.5 سنة) والرجال (22.5-82.5 سنة) (التميمي، 2008، صفحة 77). والمؤشرات المستعملة مذكورة أدناه هي:

- العمر المتوقع عند الولادة ذكور وإناث.
- معدل معرفة القراءة والكتابة بين الإناث والذكور (نسبة القيد الإجمالية للإناث والذكور).
- نصيب الفرد من الدخل بالدولار بحسب تعادل القوة الشرائية للإناث والذكور (العذاري و الدعمي، 2010، الصفحات 48-49).

كما ويتم حساب مؤشر الدخل من خلال حساب نسبة الدخل الفردي بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية للإناث إلى حصة الذكور وكلى النسبتين من حصة السكان النشطين اقتصاديا. ومع غياب احصائيات لنسب الأجور الحقيقية تؤخذ نسبة 75% ويحسب من خلالها مؤشر الدخل (الروابدة، 2018، صفحة 129).

2. دليل الفوارق بين الجنسين

يهتم دليل الفوارق بين الجنسين بالقياس التجريبي لقضايا المرأة المتعلقة بتحصيلها العلمي، مشاركتها في القضايا السياسية والاقتصادية وحتى الصحية. فهو يضم ثلاثة أبعاد. البعد الأول يمثل سوق العمل ويتبنى مؤشر مشاركة المرأة في القوى العاملة. والبعد الثاني يمثل التمكين ويضم مؤشرين اثنين هما التحصيل العلمي (ثانوي فما فوق) والتمثيل البرلماني. وأخيرا بعد الصحة الإنجابية وضم أيضا مؤشرين هما خصوبة المراهقات ووفيات الأمهات (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010، صفحة 90).

الفرع الثالث: دليل الفقر البشري

يعرف الفقر بغياب إمكانية التحكم في شراء الطعام، الملابس، بيت، العناية الصحية، التعليم وباقي الضروريات. ويظهر الفقر في أشكال مختلفة من الحرمان فغياب القوة السياسية للأفراد خصوصا للنساء تعد أكثر أشكال الحرمان، العرضة للأمراض، فقدان الوظائف بشكل مفاجئ، التعرض للعنف خصوصا ضد النساء، والأزمات الطبيعية... (Roy, Blomqvist, & Clark, 2012, p. 154).

تتعدد أبعاد الفقر فهي لا تقتصر فقط على مستوى الدخل، بل تتضمن أيضا الحرمان من الخدمات، الصحة، التعليم وتحسين القدرات الشخصية وهناك أيضا ما يعرف بالفقر على أساس نوع الجنس. كما يوجد أبعاد من الفقر المادي وتمثل حالات الاقصاء الاقتصادي وتعني حرمان العائلات من المشاركة في الأنشطة الاقتصادية، الاقصاء الناجم عن التهميش المدرسي بسبب الأمية خاصة، والاقصاء بسبب العزلة ويخص المناطق المعزولة (مقاوسي، 2015، صفحة 413/410).

يعتمد دليل الفقر المتعدد الأبعاد على ثلاث أبعاد هي الأبعاد المعتادة لدليل التنمية البشرية وهي المستوى المعيشي يتضمن ست مؤشرات متمثلة في الأصول، الأرضية، الكهرباء، المياه، الصرف الصحي ووقود الطهي. البعد الثاني هو التعليم ويضم مؤشرين هما التحاق الأطفال بالمدارس وسنوات الدراسة. وأخيرا مؤشرا وفيات الأطفال والتغذية خاصة ببعد الصحة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010، صفحة 95). تختلف طريقة حساب دليل الفقر البشري بين بلدان الدول النامية عنه في الدول المتطورة إذ يعتمد حسابه بالنسبة للدول النامية على ثلاثة أبعاد هي حياة مديدة وصحية، اكتساب المعرفة ومستوى معيشة لائق، أما حسابه بالنسبة للدول المتقدمة فهو يعتمد على أربعة أبعاد ثلاثة منها هي نفسها المستعملة عند الدول النامية والبعد الرابع يمثل الاستبعاد الاجتماعي ويقاس بالبطالة طويلة الأجل (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2008، صفحة 345).

الفرع الرابع: مؤشرات مقترحة

اقترحت دراسة (Ali & Burhanuddīn, 2019, p. 49) مؤشر تنمية بشرية إسلامي يعوض مؤشر التنمية البشرية العادي، ويضم خمسة أبعاد وكل بعد ينطوي تحته على عدة مؤشرات، فالبعد الأول متعلق بالدين ويضم مؤشر العبادة ويعتمد على احصائيات نسبة أموال الزكاة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر الأخلاق وتعتمد على نسبة الجرائم إلى عدد السكان ومؤشر استشراف الفساد. بعد الحياة ويضم أربع مؤشرات العمر المتوقع ويحسب من خلال معدل العمر المتوقع، مؤشر فرص التوظيف ويحسب من خلال معدل التوظيف، مؤشر الحرية وستعمل في حسابه مؤشر الديموقراطية وأخيرا مؤشر توفير الحاجات الأساسية ويستخدم كل من عائد الفقر ومتوسط الانفاق. ولدينا أيضا بعد الفكر ويضم مؤشرين هما مؤشر الوصول إلى المؤسسات التعليمية يحسب من خلال معدل المدارس إلى السكان، ومؤشر عوائد التعليم وتستخدم معدل محو الأمية. ورابعا نجد بعد العائلة ويضم مؤشرين إيجابي يحسب من خلال معدل الانجاب وسلبي يمثله معدل الطلاق ومعدل وفايات الأطفال. وأخيرا بعد الثروة ويحتوي ثلاث مؤشرات أوله مؤشر ملكية الثروة يحسب من خلال الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد، مؤشر النمو ويمثله معدل النمو الاقتصادي، وأخيرا مؤشر توزيع الثروة ويحسب من خلال مؤشر جيني GINI ratio.

عمل بحث (Ray, 2014, p. 308/312) على تخطي بعض جوانب القصور في دليل التنمية البشرية من خلال استخدام الابعاد البيئية، الاجتماعية والاقتصادية، دون التخلي عن قياس طول العمر. ويعرف البعد البيئي باستخدام البصمة البيئية متمثلة في: قياس الهكتارات لكل فرد على المستوى العالمي، المساحة الكلية لإنتاج الغذاء والغابات، المساحة الموفرة لإنشاء البنى التحتية لكل مواطن. ويشرح البحث طريقة حساب المؤشر المقترح. وقد وجدت الباحثة أن استخدام المؤشر المقترح ESHDI يجعل النرويج التي تتصدر دليل التنمية البشرية تأخذ مراتب متأخرة نسبيا 57، 37، 57 على التوالي في السنوات 2001، 2005 و2008. وكذلك الامر بالنسبة لأغلب الدول المصنفة في المراكز العشر الأولى حسب HDI.

تقترح دراسة (جوادي و طهراوي، 2017) إضافة مؤشرين آخرين إلى دليل التنمية البشرية هما: بعد العمالة ويضم العمالة إلى السكان (Employment to population) وإجمالي العمالة غير المعرضة للمخاطر كنسبة من إجمالي العمالة The proportion of non-valuerable employment in total employment. والبعد الآخر هو الحرية ويضم مؤشر الديموقراطية. وخلصت الدراسة إلى أن دليل التنمية البشرية المقترح ذو قيمة أضعف بكثير 0.402 من دليل التنمية البشرية العادي. وخلصت الدراسة إلى أن الجزائر تعاني من ضعف في قطاع التشغيل والحريات الديموقراطية (جوادي و طهراوي، 2017، صفحة 172).

المطلب الثالث: مؤشرات التنمية البشرية

يعتمد دليل التنمية البشرية أو حساب دلائل التنمية البشرية بشكل عام على أبعاد مختلفة خاصة بكل دليل، وكل دليل لديه مؤشرات تنمية بشرية خاصة به يمكن الاستعانة بها لقياس البعد الذي يستخدم في الأخير لحساب الدليل المراد حسابه.

الفرع الأول: مختلف المؤشرات الخاصة بالتنمية البشرية

توضح المؤشرات كيف أن البلد الذي يملك مؤشرات تنمية بشرية مرتفعة مقارنة بمؤشر النمو الاقتصادي يملك إمكانية لتحقيق نمو اقتصادي في المستقبل والعكس الصحيح (حميدوش، 2013، صفحة 199). تعمل المؤشرات الاقتصادية للتنمية البشرية على الرفع من الوعي الاستهلاكي والانتاجي للأفراد، بما يخدم التنمية المستدامة للمجتمع ويرفع من الاقتصاد (تواتي، 2015، الصفحات 22-23). وهنا نذكر بعض المؤشرات ذات البعد الاقتصادي:

- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- نسبة اجمالي الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- مجموع الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.
- صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المسلمة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (بقشيش، 2016، صفحة 87).

أما المؤشرات الاجتماعية فتركز على تحسين الأوضاع الاجتماعية من فقر، صحة وتعليم من خلال تحقيق العدالة، الرعاية والحماية (تواتي، 2015، صفحة 23). نذكر منها:

- مؤشر الفقر البشري.
- معدل البطالة.
- نوعية الحياة.
- النسبة المئوية لسكان المناطق الحضرية (بقشيش، 2016، صفحة 88).

ولدينا أيضا المؤشرات البيئية التي تهتم بالأضرار البيئية والحفاظ عليها، ومنع الإسراف في الاستهلاك (تواتي، 2015، صفحة 23). ومؤشرات صحية نبين بعضها:

- معدلات المواليد.
- العمر المتوقع عند الميلاد.
- معدلات التحصين والوقاية من الأمراض.
- معدل الوفايات.
- معدل انتشار الأمراض (بارودي و بارودي، 2015، صفحة 71).

الفرع الثاني: بعد التعليم

رصد أن التعليم تقارب بين الدول الغنية والدول النامية بسبب الزيادة في عدد الطلاب والأساتذة، لكن التعليم يختلف عن الصحة في درجة تأثره بالتكنولوجيا والتقدم، فالآليات الأساسية للتعليم لا تزال كما هي منذ أربع عقود متمثلة أساسا بالمباني، الألواح والكتب. فكيف ارتفعت مستويات التعليم؟ يعزي التقرير هذا التحسن إلى انتقال المجتمعات الزراعية إلى مجتمعات صناعية وخدمية، وهذا يقترن مع زيادة العائد على التعليم وبالتالي يزيد الطلب عليه. ولكن هذا الرأي يقابل بالنقد، فالملاحظ هو محدودية العلاقة بين العائد على التعليم وارتفاع معدلات التمدرس. وهناك أطروحات أخرى منها التي تربط الأمر بالقرارات السياسية والسلطوية واجبارية التعليم، وأخرى تقول بأن علمنة المجتمع وتغيير أفكاره وإديولوجيته بشكل

جذري لا يحدث إلى من خلال التعليم الممنهج بأفكار تدعم الفكرة التي تريد السلطة ترسيخها في عقول الشعب، وأفضل مثال لها هي الحالة التركية والعلمنة التي حصلت في عهد أتاتورك (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010، الصفحات 51-52).

1. التعليم لدى الأطفال

حصر أغلب الاقتصاديين اهتمامهم بجزء من التنمية البشرية متعلق بالتعليم والتدريب. فتهمل نظريات التنمية البشرية البحث في قضايا تطور النمو العقلي في مرحلة الطفولة المبكرة، فهي تعطي اهتماما أقل للجوانب غير الملموسة وغير المعرفية للتعليم، وكذا ابراز دور الوالدين في التعليم (Tomer, 2016, p. 15/18). يمكن لأنشطة التعليم النظامي الرسمي أو غير الرسمي أن تساعد الطفل على أداء وظائفه وأدواره المستقبلية كراشد، مواطن، عامل ووالد. لذلك يجب أن يحفز لدى الطلاب بعض المعارف والمهارات التي تساعدهم على فهم موضوعات تقليدية كالرياضيات، العلوم، الكتابة والقراءة بالإضافة إلى مهارات حل المشكلات الصعبة والتفكير والتواصل بين الأشخاص. كما تجب العناية بجانب الإبداع والابتكار والأخلاق (Mota & Oliveira, 2014, p. 07). حاولت دراسة (Murata, 2017, pp. 103-104) معرفة تأثير علاوات الأطفال والاستثمار في التعليم العام على الخصوبة، تراكم رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في اليابان. وقد خلصت الدراسة إلى عدة نقاط، حيث أن زيادة علاوات الأطفال وتخفيض الاستثمار في التعليم العام يؤدي إلى رفع الخصوبة ولكن في المقابل يحد من تراكم رأس المال البشري، والعكس يحدث في حالة زيادة الاستثمار في رأس المال البشري وخفض علاوات الأطفال. أما في حال توفر مستوى ابتدائي مرتفع من رأس المال البشري فإن العائد على الاستثمار في التعليم العام سيكون منخفضا مقارنة برفع علاوات الأطفال وهو ما يحفز النمو الاقتصادي بشكل أكبر، أما إذا كان معدل الخصوبة الأولي مرتفعا فإن تأثير الزيادة الحدية لعلاوة الأطفال على الخصوبة ستكون منخفضة وبالتالي فإن الاستثمار في التعليم العام سيكون له الأثر الإيجابي الأكبر في زيادة النمو الاقتصادي.

2. التعليم الأساسي والجامعي

إن التعليم يعد أحد أهم محددات النمو الاقتصادي والمتحكمة في انتاج وصادرات البلد، فهو يسمح باستيراد التكنولوجيا الحديثة والتحكم بها بفعالية، والملاحظ أن كل مستوى تعليمي له دور معين في الحياة الاقتصادية والعامة، فالتعليم الابتدائي والثانوي بالإضافة إلى الصحة والتغذية ترفع إنتاجية العمال في الريف والحضر، أما التعليم الثانوي والمهني فهو يحسن اكتساب المهارات والقدرات الإدارية، أما التعليم العالي فهو يسعى إلى تطوير العلوم الأساسية واختيار التكنولوجيا المستوردة المناسبة لأجل عمل يساهم في تطوير التقنيات. كذلك فإن التعليم الثانوي والعالي معا يعملان على تطوير الحكومة، القانون والأنظمة المالية وهي أمور تحقق النمو الاقتصادي (Ozturk, 2001, pp. 03-04). إن دراسة الفروق في معدلات النمو الاقتصادي تقر أن مهارات الطلاب في الرياضيات والعلوم تعد عناصر أساسية في تشكيل رأس المال البشري ومن ثم القوة العاملة. فالمهارات الادراكية للسكان ككل لا يمكن حصرها وقياسها بعدد الملتحقين بالمدارس أو حتى الموارد المخصصة لها. عمدت الدراسة إلى اعتماد مقاييس جديدة لمعرفة المهارات الادراكية للطلاب من خلال اختبارات دولية

مختلفة في الرياضيات والعلوم. وقد أظهرت اختلاف نوعية القوى العاملة المقاسة بهذه الطريقة تأثيرا كبيرا على النمو الاقتصادي (Hanuchek & Kimko, 2000, p. 1184).

تتولد المعرفة في الجامعات الرائدة ومعاهد الدراسات العليا، مراكز البحث والتطوير المدعومة من الدولة والمدعومة من الدولة وأخرى مدعومة من الشركات. ومع هذا التنوع في مولدات المعرفة فإن الجامعات تبقى القاعدة المعرفية التي تنطلق منها عملية توليد المعرفة لأنها هي من تخلق المفاهيم الأساسية والقاعدة النظرية التي تبنى على أساسها البحوث التطبيقية. بالإضافة إلى ذلك فالجامعات تخرج علماء، مهندسين وتقنيين مهرة يساهمون في الاقتصاد (Karlsson & Zhang, 2001, pp. 180-181). وجدت بعض الدراسات أن الانفاق الكثيف على التعليم يسهم في الإبقاء على التخلف الاقتصادي والاجتماعي، ويفسر هذا بالخطأ الحاصل في نظم التعليم التي تخرج وتتوسع في التعليم الثانوي والعالي، بما لا يتناسب أو يتوافق مع تخصصات وأعداد فرص العمل داخل السوق (غيدة و غيدة، 2018، صفحة 10). لكن في المقابل يقر الباحث (Mincer J. , Education and unemployment, 1991, p. 01) أنه من فوائد التعليم هو خفض احتمالية وقوع بطالة، عند الطبقة ذات التعليم العالي، ينخفض معدل البطالة لدى أصحاب التعليم العالي بسبب ارتباطهم بشركاتهم نتيجة فترات التدريب الوظيفي التي يقومون بها أثناء العمل. نجد أنه في بعض المجتمعات رغم أن متوسطات سنوات الدراسة والسنوات المتوقعة مرتفعة إلا أنهم غير قادرين على استغلال هذه النسب نتيجة محدودية سوق العمل أو تدني الأجور وهذا لا يظهر في مؤشر التنمية البشرية. ونفس الشي بالنسبة للمجتمعات التي تتمتع بمستويات مميزة من التعليم، الصحة وحتى الدخل، لكن هذا لا يتوافق مع الحالة السياسية، وحرية التعبير...إذا فدليل التنمية البشرية في هذه الحالة لا يعكس حقيقة التنمية البشرية (جوادي و طهراوي، 2017، صفحة 172).

حسب دراسة (Hanushek, 1986, p. 1142/1166) فإن الاختلاف في النفقات وحجم الفصول الدراسية ومختلف المقاييس الخاصة بالمدارس والمعلمين لا تؤثر في جودة التعليم، إذ أن العامل المؤثر في جودة التعليم هو الاختلافات في مهارات المعلمين ويظهر هذا التأثير بشكل مباشر، ولكن نتائج هذه الدراسة تقتصر فقط على الولايات المتحدة الأمريكية وتفادى الباحث إدخال دول أخرى لاختلاف طبيعة المناهج الدراسية. ويظهر من النموذج الأمريكي تغيير الكفاءة في المدارس العامة مقارنة بالمدارس الخاصة نتيجة أن المسؤولين عن المدارس غير ملزمين بتحقيق أكبر عائد اقتصادي وربحي وأقل تكاليف. في حين يرى البعض أن الانفاق على المدارس لا يتعلق بأداء المدرسة، فالقيمة المضافة للطلاب غير واضحة ويصعب تقييم أدائها.

من المؤشرات التي توضح نمو التعليم في العالم نجد المؤشرات الديموغرافية، محو أمية الكبار، المشاركة في التعليم النظامي، التعليم قبل الابتدائي والمستويات الأخرى الأعلى والقيود على الموارد المادية والبشرية (فليه، 2007، صفحة 72). يجب على كل دولة أن تراجع متطلباتها وخصائصها الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية وعلى أساس تلك النتائج أن توجه نظامها التعليمي والجامعي بما يخدم هذه الخصائص. وعليه وجب تسطير برامج خاصة والاستغناء عن استيراد البرامج والتي غالبا لا تؤدي ثمارا في حالة البلدان النامية. لأنها ليست مصممة لها ولا تراعي خصائصها وبالتالي فهي منفصلة على

الحالة العامة للمجتمع والاقتصاد، وبالتالي لا تحقق الأهداف التنموية المنشودة. والمشكل الأكبر هي سياسة طغيان الكم على الكيف في التعليم العربي أو غالب الدول النامية ويوضح هذه في عدة نقاط نذكر منها:

- غياب رؤية واضحة وشاملة لمستقبل الجامعة، فهي تعتمد على الشكل الكلاسيكي الجامد للجامعة.
- انفصال الجامعة عن المجتمع والبيئة المحيطة وقضاياه الحقيقية والاكتفاء بالتنظير.
- فتور الابداع والبحث العلمي في غياب للتنافس أو من يستغل هذه الأبحاث في الواقع.
- عدم القدرة على أداء المهام البيداغوجية كما ينبغي في ظل طغيان الكم على التنوع بالنسبة للطلبة.
- تدني المستوى الأخلاقي للطلبة في ظل استثمار لمختلف السلوكيات السليبة من غش، إضرابات غير مبررة، التساهل في طلب العلم وغياب الجدية، والسلوكيات العدوانية اتجاه الأساتذة.
- غياب طلب فعال لسوق العمل على المخرجات الجامعة ويكون لسببين الأول سوق العمل، والثاني عدم تماشي المخرجات مع نوعية الطلب.
- هجرة الكفاءات والأدمغة إلى الدول المتقدمة للحصول على الفرض أحسن واستغلال القرارات التي يملكونها (تواتي، 2015، الصفحات 25-30).

3. التعليم داخل المؤسسات

يكتسي التعليم التنظيمي أهمية كبيرة داخل المؤسسة من خلال ما يقدمه من رفع مستويات الاتصال بين أفراد المؤسسة وتبادل للمهارات والخبرات الفردية، وهو ما يدفع بالعمل الجماعي إلى الأمام. وهذا يساهم في حل مشاكل المؤسسات من خلال دوائر النقاش. كذلك فإن التعليم التنظيمي داخل المؤسسة يساهم في عملية التغيير المخطط من أجل التكيف مع المتغيرات الجديدة والاستثمار الأحسن للخبرات وحسن استخدام المعرفة والتكنولوجيا المتاحة (Bendjima & Boudi, 2018, p. 22/27). إن الموارد البشرية في عصر المعرفة أهم أصول المؤسسات وبهذا فقد أصبحت أهم ميزة تنافسية للمؤسسات (الداوي & دوخي). في دراسة أجراها Psacharolpulos وVelez لسنة 1992 في كولومبيا وجد أن للتعليم والتدريب أثر إيجابي على زيادة الأرباح، وهذا عند الأشخاص اللذين تحصلوا على تعليم يساوي أو يفوق 8 سنوات (Psacharopoulos, Returns to investment in education: a global update, 1993, p. 16).

يمكن للتعليم أن يؤثر على مستويات الربح لكل وحدة من زمن العمل (مثلا لكل ساعة)، يمكن أن يؤثر في مشاركة القوى العاملة خصوصا في مختلف مراحل الحياة. يجب أن نعلم أن مرحلة التعليم النظامي ليست هي الاستثمار الوحيد في رأس المال البشري رغم أهميتها في تلك المرحلة المبكرة من العمر، لكن التعليم بعد انتهاء مرحلة الدراسة لا تقل أهمية عنه. إن دالة الأرباح تتعلق بالاستثمار في مرحلة ما قبل المدرسة، أثناء المدرسة وحتى بعد المدرسة. في حالة استعمال سنوات الدراسة فقط في دالة الأرباح، فإن العلاقة بين هذه السنوات والأرباح في المدى الطويل لسنوات عمل الرجل فإنها لا تمثل إلا 10% (Mincer J. , Education, experience, and the distribution of earning and employment: an overview, 1975, pp. 71-72/78). لكن يؤدي الاستثمار في التعليم ما بعد المدرسي إلى خلق عدم مساواة في الدخل بين الطبقات العمرية، حيث أن الأرباح السنوية تتضاعف خلال فترة من عقد إلى عقدين من الخبرة في كل مجموعة تعليمية، وتتقارب سنوات الخبرة مع مستوى الأرباح أكثر من تقاربها مع العمر نفسه (Mincer J. A., 1974, pp. 83-84).

يعتبر التعليم والتدريب أثناء العمل من أساسيات تكوين رأس المال البشري لكن الحد الأدنى للأجور يؤثر على هذا الأخير بشكل مختلف في الحالتين، وأظهر Mattila (1978,1979) من خلال نتائجه أن الحد الأدنى للأجر يدفع ويحفز التعليم، لكن الأمر مختلف بالنسبة لتدريب العمل (Mincer & Leighton, Effect of minimum wages on human capital formation, 1980, p. 01). وقد أظهر دراسة (Mincer & Leighton, Effect of minimum wages on human capital formation, 1980, p. 21) صحة فرضية تأثير الحد الأدنى للأجور بشكل سلبي على التدريب الوظيفي خصوصا في مستويات التعليم الدنيا، وهو ما ينعكس على نمو الأجور. ولكن لم يلاحظ وجود نفس التأثير على مجموعة العمال ذات الأجر الأعلى والتعليم الذي يفوق التعليم الثانوي.

أظهرت نتائج البحث أن القيمة المضافة ونمو العمل في الصناعات كثيفة رأس المال تعتبر أسرع في الاقتصادات ذات المستويات الأولية العالية من التعليم وخصوصا في الاقتصادات المفتوحة. إن العلاقة بين التعليم الأولي والتحول نحو صناعات كثيفة التعليم تتعلق بعوامل كرأس المال المادي، التنمية المالية، مؤشرات سيادة القانون، مؤسسات حقوق الملكية، والمستوى الأولي للدخل. كما لوحظ أن الدول التي حسنت مستويات تعليمها حققت تحولات سريعة في التوجه نحو الصناعات كثيفة التعليم (Ciccone & Papaioannou, 2009, p. 66).

اعتبر لوكاس 1988 أن رأس المال البشري ينمو بدون قيود وهو يختلف عنما يتصوره الاقتصاديون عن مقاييس رأس المال البشري كسنوات الدراسة ودورات تدريب العمال والتي تبدو محدودة (Romer, Human capital and growth: theory and evidence, 1989, p. 03). كلما كان ولوج الناس إلى المعرفة أكثر وأسهل كلما حقق الاقتصاد منافع أكبر، ويعتمد انتشار المعرفة على إمكانيات التعلم المتعلقة بمخزون رأس المال البشري، فالمخزون الكبير لرأس المال البشري في أي بلد يسمح له باكتشاف المنتجات والأفكار الجديدة واستيعابها (Teixeira & Fortuna, 2004, pp. 207-208).

4. العائد على التعليم

ظهر أول بحث عن العائد على الاستثمار في التعليم سنة 1967 في مجلة الموارد البشرية ودرست عينة من 4 دول هي المكسيك، إيطاليا، الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. ثم قدم بعدها سنة 1970 هانسن دراسة ل 14 دولة، ثم جاء كتاب Psacharopoulos ليغطي ويدرس معدل العائد على التعليم ل 32 دولة، وبعدها قام بتوسيع العينة ل 45 دولة. ثم جاء تقرير للبنك الدولي ليدرس الموارد البشرية وتتالت البحوث بعدها (Psacharopoulos, Returns to education: a further international update and implications, 1985, p. 584).

يعتبر معدل العائد على التعليم الابتدائي هو الأعلى لأن التكلفة منخفضة مقارنة بالدخل الإضافي والإنتاجية المتعلقة بمحو الأمية، تليها التعليم الثانوي ثم العالي (Psacharopoulos, Education and development: a review, 1988, p. 101). يعتبر أهم ما توصل (Psacharopoulos, Returns to investment in education: a global update, 1993, p. 01/15) إليه في هذه الدراسة هو أن التعليم الابتدائي يبقى ذو العائد الأكبر في الدول النامية، حيث أن معدل العائد ينخفض بزيادة المستوى الدراسي والدخل الفردي لكل دولة. ووجدت الدراسة أن العائد على التعليم الثانوي العام ذو عائد أكبر من العائد على التعليم المهني وهذا يعود إلى التكاليف الناجمة عن التعليم المهني. بالنسبة للولايات المتحدة

الأمريكية فإن معدل العائد على التعليم الثانوي سجل معدلات تفوق 10% منذ 1959، أما التعليم العالي فقد ظل ثابتا بين عامي 1939 و1959 (Psacharopoulos, Returns to education: an undateed international comparison, 1981, p. 335).

أثبت الدراسات أن الخسائر المحققة نتيجة غياب الكفاءة في الإنتاج تفوق النفقات الحكومية التي توجه للتدريب المهني (شايب، 2007، صفحة 19). ويشير البنك الدولي أن كل دولار ينفق في التعليم ما قبل المدرسي يساهم في صحة وإنتاجية الأفراد بقيمة تتراوح بين 6 و17$ (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2016، صفحة 12).

توضح بعض النتائج المتعلقة بالعائد على التعليم بالنسبة للعائد الاجتماعي على التعليم في الدول النامية بأنه يفوق الدول المتقدمة مع احتساب تكلفة الفرصة البديلة، لذلك فقد يكون على الدول النامية الاستثمار في الأفراد أكثر من الآلات. كلما زاد تطور الدول انخفض العائد على التعليم، لذلك فالدول النامية لديها عائد أعلى على التعليم بسبب الندرة النسبية رأس المال البشري. إن العائد الخاص أعلى من العائد الاجتماعي بالنسبة لكل المستويات التعليمية وهذا عائد إلى الدعم الحكومي المقدم ويزداد الفرق بينهما في المستوى العالي (Psacharopoulos, Education and development: a review, 1988, p. 101). يعد العائد على التعليم الابتدائي هو العائد الأكبر مقارنة بالتعليم الثانوي، وذلك راجع إلى انخفاض تكلفته والفرق الإنتاجي الواسع بين المتخرجين من المرحلة الابتدائية والأميين. يلاحظ من خلال الدراسة المقارنة أن العائد على التعليم هو الأكبر بالنسبة للدول الافريقية والأدنى بالنسبة للدول الصناعية، ويعلل ذلك بالندرة النسبية لرأس المال البشري إلى المادي في داخل البلدان الافريقية. وتفوق العائدات الخاصة العائدات الاجتماعية وهذا في كل البلدان وكل المستويات التعليمية، لأن التعليم مدعوم بالحكومة لكن الفرق واضح بشكل كبير في الدول الأفقر (Psacharopoulos, Returns to education: a further international update and implications, 1985, pp. 585-586). لقد توصل Psacharopoulos 1994 إلى أن العائد على التعليم في السنوات الابتدائية هو الأعلى حتى أعلى من الثانوي والجامعي. وقد أظهرت الدراسات أن تأثير التعليم في الفلاحة التي تستعمل المكننة عالي جدا مقارنة بالفلاحة التقليدية. فالفلاحون التايلانديون المتمتعون بسنوات دراسة تساوي أو تفوق 4 سنوات هم أكثر تحكما في وسائل التسميد وطرقه والمدخلات المتطورة الأخرى أكثر بثلاث مرات من الفلاحين الآخرين. ويعتقد لوكاس في مقاله لسنة 1998 أنه كلما زاد مستوى التعليم زادت مستويات الإنتاجية لرأس المال، لأنه من المفترض أن العمال المتعلمين أكثر قدرة على الابتكار (Ozturk, 2001, pp. 41-42). أوضح Lau (1982) من خلال معادلة الإنتاج أن أي عام إضافي في التعليم يضيف ما يقارب 2.5% زيادة في الإنتاج الزراعي (Psacharopoulos, Returns to investment in education: a global update, 1994). يظهر في عينة الدراسة أن العائد على التعليم يتناقص كل ما ارتفع المستوى الاجتماعي للتعليم، في حين أن العائد الخاص تكون عالية جدا بالنسبة للتعليم الابتدائي ثم تنخفض بالنسبة للتعليم الثانوي، ثم ترتفع بالنسبة للتعليم العالي. كما توضح الدراسة أن العائد على التعليم في القطاع الخاص التنافسي أعلى منه في القطاع العام غير التنافسي. توجد فرضيات ومخاوف تقول بأن ضعف الاستثمارات التعليمية تؤدي إلى توسع قاعدة الخريجين العاطلين عن العمل وانخفاض العائد

الاجتماعي. وهو ما ينفيه الكاتب ولكننا نراه محققا في دولنا النامية خصوصا في الجزائر (Psacharopoulos, Returns to education: a further international update and implications, 1985, pp. 587-592).

أظهرت دراسة (Psacharopoulos, Returns to investment in education: a global update, 1994, p. 1327) حسب العينة المدروسة أن الدراسة في كليات الفيزياء، العلوم، الهندسة الزراعية أعطت أدنى عائد اجتماعي في حين أن كليات الهندسة، القانون الاقتصادي أظهرت أعلى عائد اجتماعي. ورصد الباحث تراجع في العائد على التعليم خلال فترة 15 سنة بما يقارب 2 إلى 18%. كذلك رصد الباحث أن العائد الاجتماعي والخاص على التعليم يتناقص كلما زاد متوسط الدخل الفردي بين مجموعات الدول. فالعائد على التعليم في الدول الأقل دخلا فرديا أكبر منه في الدول الأكثر دخلا، وهذا بالنسبة لكل مستويات التعليم. ووجد أن العائد على التعليم النظامي العام أحسن من العائد على التكوين المهني (Vocational technical) والعائد على التعليم بالنسبة للقطاع الخاص والتنافسي أحسن منه في القطاع العام غير التنافسي. قام Psacharopulos وPatrinos بتحليل ومراجعة 705 دراسة للفترة بين 1950-2014، وقد خلصا إلى أن كل سنة دراسة إضافية تمنح زيادة في الكسب تقدر ب 8.8% وأن العائد على التعليم ظل ثابتا أي أقل أو أكثر بقليل خلال الزمن وهو متماثل بالنسبة للدول ذات الدخل العالي والدخل الضعيف والمتوسط. لكن الفترة 2012 إلى 2016 لم تسجل أي تحسينات كبيرة في العائد على التعليم، وضعت لذلك تفسيرات متعددة. ومن بينها أن انتشار الشركات ذات القيمة المضافة الضعيفة، حيث أن الصين بدأت تفقد ميزتها التنافسية بالنسبة للتكلفة، لذلك توجهت الاستثمارات إلى دول آسيوية أخرى، وهذا قد سمح لفيتنام حاليا تحقيق معدلات نمو عالية. لكنه من جهة أخرى سيفقد الأفراد الحافز على الاستثمار في رأس المال البشري (Mc-Guiness, Kelly, Phuong, Thuy, & Whelan, 2021, p. 105206/105215).

فسر Jan Tinbergen الاستقرار النسبي للعائد على الاستثمار في التعليم من خلال زيادة توفر التعليم بزيادة الطلب على العمالة المتعلمة، وهو ما أسماه بالسباق بين التكنولوجيا والتعليم (Psacharopoulos, Returns to education: a further international update and implications, 1985, p. 590). إن معرفة العائد على التعليم يحدد القرارات التعليمية، ولكن الحصول على معلومات دقيقة وكافية ليس بالأمر السهل ومن الصعب تقدير هذه العوائد. يعتبر الآباء والأبناء أقل معرفة بالعائد على التعليم في الدول النامية حيث يتم قرار التسرب المدرسي في سن صغير يفتقر فيه الطالب إلى المعلومات الكافية عن العائد على التعليم (Jensen, 2010, pp. 515-516).

5. واقع التعليم

على العموم فإن التعليم النظامي على المستوى العالمي اتسع بشكل كبير على الرغم من غيابه في بعض المناطق من العالم، كما أن السمة المميزة هي أنه وعلى الرغم من الانفاق العالي على التعليم في الدول المتقدمة الذي يفوق نظيره في الدول النامية بأضعاف إلا أن نتائج اختبارات المادة المقروءة، الحساب والعلوم العامة ليس أفضل من نتائج نظرائهم من الدول النامية (فليه، 2007، صفحة 96). وقد كان لحجم الانفاق الكبير على الخدمات التعليمية في الأقطار العربية أثر كبير في توسيع التعليم في جميع مراحله وتطبيق الزامية التعليم ومشاريع محو الأمية، ما أدى إلى زيادة معدل معرفة القراءة

والكتابة عند الكبار، وزيادة نسب القيد في الثانويات والجامعات. وبالتالي يعكس ترتيب الدول العربية من حيث مستوى التنمية البشرية بها (بوضياف، 2016، صفحة 333).

قدرت الزيادة في الطلاب المسجلين في التعليم بين 1970-1988 ب 315 مليون في الدول النامية من أصل 328 مليون حول العالم (فليه، 2007، صفحة 85). في جمهورية الدومينيكان فإن 80-90% من الشباب يكملون التعليم الابتدائي وبين 25-30% يكملون التعليم الثانوي، ومتوسط العائد بالنسبة للعمال المتحصلين على تعليم ثانوي يفوق العائد على التعليم الابتدائي بنحو 40% (Jensen, 2010, p. 516). تمكنت دول منطقة الشرق الأوسط شمال إفريقيا من رفع متوسط سنوات الدراسة لكنها فشلت في رفع نوعية التعليم، وهذا ما أدى إلى ضعف مساهمة التعليم في زيادة إنتاجية الأفراد، ومع ذلك فإن هذا لا يظهر في HDI. يعود الأداء الضعيف للطلاب في دول MENA رغم توفر مصادر التعليم إلى غياب الحافز، حيث يمكن الاستفادة من عوائد البترول بقليل من المهارات الإنتاجية، لذلك فإن الذكور يسجلون غالبا نتائج أقل من الإناث، ولسوء الحظ فإن قياس الدخل المستعمل لحساب HDI غير مرتبط بالإنتاجية الفردية بالنسبة للبلدان الغنية بالنفط، وهذه الدول هي التي تحقق أحسن أداء في هذا المؤشر (Salehi-Isfahani, 2016, pp. 04-06). من جهتها تولي ماليزيا اهتماما بارزا بالتعليم، إذ تمنح حصة 20% من الميزانية العامة للتعليم الأساسي من أجل دعم مجانية ونوعية التعليم (بوعزارة، 2014، صفحة 189). لكن في المقابل عرفت الدول النامية ضغوطا كبيرة من أجل توفير أيدي عاملة من الطبقة العمالية ذات التعليم الثانوي والعالي وهذا في فترة السبعينات بعد حملات الاستقلال التي عرفتها هذه البلاد، لذلك فقد تضاعفت نسبة الملتحقين بهذا المستوى 20% سنة 1970 إلى 44% سنة 1990. ونتيجة لضعف الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي لكثير من الدول النامية في فترة الثمانينات فقد انعكس ذلك على الانفاق الحكومي على التعليم، في حين عرف الانفاق الحكومي زيادة مطردة في نفس الفترة (1980-1988) مع هبوط نسب التلاميذ بالنسبة إلى المعلمين (فليه، 2007، صفحة 94/88). وفي حالة الجزائر فالمؤسسة التعليمية والتربوية تتعرض لعدة مشاكل ويمكن أن تنطبق على عديد الدول النامية، منها التركيز على كمية المتمدرسين بغض النظر عن نوعية التعليم المقدمة، تبني تعليم تقليدي مع عدم مسايرة التقدم التكنولوجي الحاصل في ميدان التعليم والضعف الحاصل في البرامج التعليمية الموضوعة من قبل الوزارة (بوطة، 2013، صفحة 155).

البعد الثالث: أبعاد الصحة والتغذية

يرتبط بعدا الصحة والتغذية ببعضهما بشكل مباشر وكل منها يدعم الآخر وكل منها يساهم بشكل أساسي في دعم التقدم البشري الصحي والغذائي وحتى دعمه في أبعاد اقتصادية، اجتماعية وحتى الاستقرار الأمني.

1. بعد الصحة

تعرف منظمة الصحة العالمية الصحة بأنها: "حالة من الكمال البدني، النفسي، الاجتماعي والعافية، وليست مجرد الخلو من المرض أو العجز" (علي و مصطفاوي، 2016، صفحة 114). وقد انطلق ما يسمى باقتصاديات الصحة من الورقة المنشورة من طرف Selma Mushkin 1962 والتي دعت فيها الأفراد إلى التفكير في أن الصحة هي استثمار بحد ذاته، ثم تلتها كل من ورقة Kenneth Arrow 1963 التي ربطت بين عدم اليقين واقتصاد الرفاهية والرعاية الطبية، وأخرى

نشرها Grossman 1972 تحدث فيها عن مفهوم رأس المال الصحي (Batabyal, Higano, & Nijkamp, 2019, pp. 03-04).

ترى دراسة (Ozturk, 2001, p. 43) أن الفرد المتعلم أكثر حفاظا على صحته، فالتدخين على سبيل المثال لا ينتشر بكثرة في أوساط المتعلمين مقارنة بغيرهم. يؤثر كل من مستوى الدخل، وضعية السكان، الأمن، ظروف العمل، العنف الجسدي أو اللفظي كلها عوامل تؤثر على الصحة النفسية والجسدية، إذا فمختلف مؤشرات التنمية البشرية يؤثر كل منها على الآخر. وهذا يعني أن تأثر حالة الصحة النفسية للأفراد تؤدي إلى طمس القدرات الإبداعية للأفراد. ومن أجل الحفاظ على الصحة العامة للأفراد يجب تحسين البنى التحتية مع توفير كل من الموارد المادية والبشرية مع ضمان حقوق الإنسان (علي و مصطفاوي، 2016، صفحة 114). ويوثر المحيط على مؤشر الصحة، فالتلوث المتزايد للهواء، الماء والأرض يسبب العديد من الأمراض الخطيرة والمزمنة، فالهواء الملوث تسبب في وفاة 3.7 مليون شخص سنة 2012. فقضية الهواء والماء النقيين أصبحت أولوية سياسية بالغة الأهمية، حيث أن تلوث الهواء في الصين يكلفها 4.3% من الدخل المحلي الإجمالي. لذلك ظهر اتجاه استعمال الطاقات البديلة ووسائل النقل النظيفة والوسائل الاقتصادية في طاقة المنازل وهذه مشاكل تعاني منها بالأخص الدول المتقدمة، أما الدول النامية فتعاني من مشكل مختلف من التلوث على مستوى التربة والمياه الصالحة للشرب والتي غالبا ما تحمل أمراضا كالملاريا (Bretschger & Vinogradova, 2017, p. 482).

تميز متوسط عمر الأشخاص المتوقع بالارتفاع في العقود الثلاثة الأخيرة، حيث ارتفع من 53 إلى 66 سنة. وبتفصيل أكثر فإن الدول النامية ارتفع فيها من 46 إلى 63 سنة والدول المتطورة من 69 إلى 75 سنة (United Nations Development Programme (UNDP), 1991, p. 27). يقيم طول العمر كنسبة من متوسط الدخل حيث يرتفع من 1% بالنسبة للدول الفقيرة إلى 10 % في الدول الغنية، وهو ما يطرح أسئلة عن حالة التنمية البشرية في هذه الدول الفقيرة ومدى التفاوت بين الدول (Ravallion, 2011, p. 476). وكاستثناء حققت سوريا، الأردن وفلسطين معدل تنمية بشرية أكبر من المعدل المتوقع لدخلهم. والمفاجئ أن سوريا حققت بعد 2011 أدنى مستويات وفيات الرضع في منطقة MENA حتى أقل من دول بالمنطقة كتونس وتركيا وهذا للاهتمام بصحة الأطفال (Salehi-Isfahani, 2016, p. 04). وتوضح بعض الدراسات أن التقدم العلمي والتكنولوجي ساهم بانخفاض معدل الوفايات بنسبة 85% منذ عام 1950 في 68 بلدا. وفي مدة قصيرة نسبيا تقدر بنصف قرن تمكنت الدول النامية من رفع متوسط العمر منذ الولادة إلى مستوى لم تصله الدول المتطورة إلا في مدة 300 سنة.

إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يستوجب القضاء على الأمراض المعدية وغير المعدية التي تؤثر على قوة الإنسان في تحقيق الرفاهية الجسدية والعقلية. كما أن العمل على تحقيق الشمولية والمساواة الاقتصادية ينتج مجتمعا صحيا وذلك من خلال دعم الفقراء والضعفاء سواء أفراد، مجموعات أو شعوب (Zhang & Cai, 2014, p. 60). ويعتبر فيروس نقص المناعة المكتسبة من الأمراض الأكثر انتشارا بما يعادل 8–10 مليون بالغ مصاب. ينتشر هذا المرض في شرق وجنوب إفريقيا وتوسع إلى بلدان آسيا كتايلاند والهند وبلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. ويخلف هذا المرض تكاليف هائلة حيث

تصل إلى ثلث دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في تنزانيا. والاضافة إلى فيروس الإيدز تفتك أمراض كالملاريا والأوبئة المدارية بحوالي 10 مليون شخص في البلدان النامية دون أن ننسى حوادث المرور التي تعد ثاني أسباب الوفاة المبكر في 15 دولة. ويقدر أن عدد الوفايات في الدول النامية 20 ضعفها في الدول الصناعية (United Nations Development Programme (UNDP), 1991, pp. 27-28).

2. بعد التغذية

يرى البعض وجوب تضمين دليل التنمية البشرية مؤشرات أخرى كمستوى التغذية معبرا عنه بمتوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية (حميدوش، 2013، صفحة 198).

تهتم التنمية المستدامة بدراسة دور التغذية في نقل الاقتصاد من اقتصاد كفاف إلى اقتصاد ناضج. وهذا يفسر بعدة نقاط. نذكر منها إنتاجية العمال والتي ترتبط بالنظام الغذائي الذي يتبعونه: إن زيادة عوامل سوق العمل يحفز التغذية وهو ما ينعكس على الناتج الإجمالي، كما تؤثر العوامل الاقتصادية على خيارات الأفراد الغذائية، حيث أن الطبقات الافقر تنفق نسبة أكبر من دخلها على الغذاء مقارنة بأصحاب الدخل المرتفع (Kuncoro, Mansury, Patunru, & Resosudarmo, 2019, p. 144). كما أن التجارة تؤثر بشكل واضح على الغذاء، ففي حالة غلق الاستيراد الغذائي وكانت الدولة تعرف محدودية في إنتاجه، فإن هذا بالتأكيد سيرفع أسعار الغذاء ومن ثم ستتأثر بشكل ملحوظ الطبقة الفقيرة من خلال انخفاض كمية وجودة الغذاء ما يسبب نقص في التغذية، والعكس سيحدث في حالة فتح الواردات الغذائية بشكل واسع (Kuncoro, Mansury, Patunru, & Resosudarmo, 2019, p. 145).

من المشاكل الملحة التي تعاني منها المنطقة العربية هي استيراد الغذاء فسكانها يمثلون 5% من سكان العالم مقابل استيراد حوالي 13% من الغذاء المتداول في السوق العالمي منها 20% حبوب. وهذا يلزم ضرورة الالتفات إلى ضرورة وأولية انتاج الغذاء (United Nations Development Programme (UNDP), 1991, p. 35) وتحقيق الاكتفاء الذاتي أو حتى الإقليمي. لقد أظهرت دراسة (Kuncoro, Mansury, Patunru, & Resosudarmo, 2019, pp. 158-159) أنه في دول جنوب آسيا توجد حواجز تجارية أقل تسمح بتغذية أحسن. فخفض التعريفات الجمركية يسمح بخفض أسعار السلع الغذائية سواء الواردة أو حتى القابلة للاستيراد، مما يوسع دائرة الاستهلاك الغذائي. ولكن تبعات الانفتاح على التجارة الغذائية هي التأثر بالعولمة حيث تؤثر الصادرات على الأعمال التي تحتاج إلى مهارات متدنية، كما تزيد الفوارق بين المستفيدين والمتضررين من هذا الانفتاح.

الفرع الرابع: أبعاد الدخل والبيئة

يعتبر الدخل من أهم أبعاد التنمية البشرية فهو يدعم الخيارات المالية للأفراد والمجتمعات ويساهم في قياس مستويات الرفاهية، لكنه في نفس المستويات العالية من الدخل والتي تسعى التنمية البشرية إلى تحقيقها تؤدي في العادة في خراب على المستوى البيئي. أما بعد البيئة فيهتم بقياس مستوى الدمار البيئي للدول.

1. بعد الدخل

القول بأن الدخل يمكن أن يمثل كل الخيارات باعتباره أداة الوصول إليها يمثل جزء فقط من الحقيقة، وهذا لعدة اعتبارات منها أن الدخل وسيلة وليس غاية فهو يستخدم لشراء الأدوية كما يستخدم لشراء المخدرات، فهي تعتمد على نوعية الاستخدام. كما توضح التجارب الدولية أن ثمت دولا بدخل عالي ومستويات تنمية بشرية متدنية، وأخرى بمستويات دخل منخفضة وتنمية بشرية مرتفعة. إن الدخل الحالي للدولة قد يوفر بعض المزايا للنمو المستقبلي، لكن الاستثمار في الأشخاص يوفر عائد أكبر للدخل المستقبلي والعكس. والمشاكل العديدة التي تعاني منها الدول المتقدمة توضح أن الدخل وحده لا يضمن العملية التنموية (United Nations Development Programme (UNDP), 1990, p. 10). يعتبر متوسط الدخل الفردي في الدول المتقدمة أكثر من عشر أضعاف متوسط الدخل الفردي للدول النامية وهذه الهوة في الدخل تنعكس على مستوى الحياة (Mankiw, Phelps, & Romer, 1995, p. 275). يساهم الدخل بشكل واضح في تحسين مستويات التنمية البشرية والرفاهية. ومثال ذلك الموظفون في ولاية Kerala الهندية، لديهم معدل عمر متوقع، ومعدل المام بالقراءة والكتابة مماثل لمعدلات الدول المتطورة لكنهم لا يتمتعون بنفس مستوى الرفاهية والسكن والترفيه...كذلك فإن الدخل المحلي الخام يساهم في دعم الثقافات والبرامج الحكومية التي تدعم التعليم والصحة. ولكنه في الأخير متوقف على القرارات التي تتخذها الدولة (مولاي، 2014، صفحة 104).

تتمتع دول MENA بتجانس على عدة مستويات منها الدين، اللغة والجانب الديموغرافي. ولكن يظهر الاختلاف حاليا في مستوى الدخل بين الدول، ونقسم الدخل لدى هذه الدول إلى ثلاث أقسام:

القسم الأول يضم الدول ذات الدخل العالي: وتضم دول التعاون الخليجي بالإضافة إلى ليبيا، ولا تمثل إلا 9% من مجموع سكان MENA.

القسم الثاني ويمثل الدول ذات الدخل المتوسط وتمثل الأغلبية بنسبة تقدر ب 78%.

القسم الثالث ويضم ثلاث دول ذات الدخل الضعيف وهي جيبوتي، السودان واليمن (Ladjaja & Boudjenane, pp. 08-09).

عرفت المجموعات الثلاثة تحسنا في متوسط ل HDI أعلى حتى من المعدل العالمي، في حين عرفت الدول المتقدمة مستويات متدنية من التحسن بسبب المستوى العالي ل HDI بالأصل. ولكن يجب التنويه إلى أنه ليست كل زيادة في الدخل تزيد من القوة للأفراد أو يؤدي إلى زيادة في القدرات الإنسانية والتنمية (Salehi-Isfahani, 2016, pp. 04/06-07).

فرضت مرحلة الاشتراكية على سوق العمل الصيني أجور منخفضة في فترة الثمانينات، لكن الأمر اختلف بعد فترة ما بعد الإصلاح، حيث أن ليبيرالية السوق زادت الطلب على العمال المهرة والمتعلمين. إذ يعمل نظام السوق التنافسي على اختيار العمال الأكثر مهارة والأعلى تعليما (Asadullah & Xiao, 2020, p. 137). إذا فحسب التجربة الصينية يمكننا أن نضع فرضية أن الرأسمالية تحفز الطلب على العمالة الماهرة والمتعلمة وتساهم في رفع أجرها مقارنة بالاشتراكية. كما أكدت دراسة (Wachtel, 1976, p. 326) أن الانفاق على المدارس والكليات هو عامل رئيسي في تحديد الدخل. ولكن عرفت فترة ما بعد الازمة العالمية 2008 انخفاضا للأجور حتى بالنسبة للفئة المتعلمة وذات المهارة والخبرة، وهذا عائد

إلى صعوبة الفترة بالنسبة للاقتصاد الصيني والعالمي والتي توافقت مع ارتفاع عدد المتعلمين والمتخرجين وهذا ما دفع إلى حدوث عدم توازن في سوق العرض والطلب على العمالة ومن ثم سببت انخفاض العائد على التعليم بالنسبة للخريجين والموظفين الجدد (Asadullah & Xiao, 2020, p. 147).

يعتبر الدخل من أوجه عدم المساواة الاقتصادية، لكن يوجد أوجه لعدم المساواة في أبعاد أخرى للتنمية البشرية كالصحة والتعليم، الكرامة واحترام حقوق الانسان، حيث أن الدخل والثروة لا يظهر حالة عدم المساواة في تلك الأبعاد. وعلى العكس من ذلك فحتى دراسة عدم المساواة في الدخل يتطلب دراسة عدم المساواة في أبعاد أخرى. فالمرصود أن الحالة الصحية والعلمية للفرد نفسه تؤثر على حاضر أو حتى مستقبل الفرد، فالفوارق تبدأ انطلاقا من زمان ومكان الولادة وتتسع الفوارق مع مرور السنين والتقدم في العمر. ففرص التعليم ومن ثم العمل محدودة بالنسبة للأبناء من عائلات فقيرة، حيث أن الاعتلال الصحي يؤثر على مستواهم الدراسي ومن ثم انخفاض في الدخل المستقبلي، وغالبا سيجعلهم يرتبطون بأشخاص لهم ظروف مماثلة وبذلك تترسخ أوجه عدم المساواة عبر الأجيال ضمن حلقة يصعب كسرها (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2019، صفحة 05).

2. بعد البيئة

بعد فشل نظام المحاسبة الوطنية SNA الموضوع من طرف الأمم المتحدة سنة 1947، عمدت UNSTAT إلى وضع نظام جديد SEEA يضم المحاسبة الخاصة بالمحيط سنة 1990 حيث يقوم بتقييم الموارد الاقتصادية المستخدمة في النشاط الاقتصادي. بعدها عمل مؤتمر ريوديجانيرو لسنة 1992على ادخال مبادئ للتنمية المستدامة في السياسات الوطنية والبرامج الدولية. وقد تم وضع Environmentally Stressed Human Development Index (ESHDI)، والذي يحدد مستوى الاجهاد الذي تطبقه الدولة على محيطها أثناء عملية التنمية الاقتصادية ويقاس هذا باستخدام البصمة الايكولوجية. أما في مؤتمر جوهانسبورغ لسنة 2002 اعتبر المحيط عمود أساسي من أعمدة التنمية المستدامة إلى جانب العمود الاقتصادي والاجتماعي، وفي هذا الصدد تم وضع العديد من المؤشرات منها Environmental Sustainability Index (ESI), Genuine Progress Indicator (GPI), Living Planet Index (LPI) وقد طور هذا الأخير في التسعينات لقياس الرخاء الاقتصادي المستدام مستخدما تسع مؤشرات بيئية، عشرة اجتماعية وسبعة اقتصادية، وتم تبنيه من عدة دول كالصين كندا، أستراليا وإيطاليا (Ray, 2014, pp. 305-307) ...

تدعوا التنمية البشرية إلى تحقيق النمو الاقتصادي مع الحفاظ على مبدأ الاستدامة والاستمرارية، غير أن ارتفاع دليل التنمية البشرية تزامن مع تدهور بيئي ملحوظ حول العالم وغالبا يعزى هذا إلى النمو الاقتصادي لأنه غالبا ما تؤدي الأنشطة الاقتصادية إلى مستويات تلوث ملحوظ (حميدوش، 2013، صفحة 196). من مفارقات تلوث المحيط أن المتسبب في التلوث في دول الجنوب هو الفقر، بينما يعزى سببه إلى الثراء في دول الشمال. وعلى العموم فإن استهلاك الطاقة للفرد العادي في الجنوب يمثل ثلث استهلاك الفرد في الشمال (United Nations Development Programme (UNDP), 1991, pp. 28-29).

يبدو للوهلة الأولى أننا نحتاج على منتجات خضراء واستهلاك أخضر لتحقيق التنمية الخضراء، لكننا في الحقيقة بحاجة إلى تعليم يسمح بإنتاج تكنولوجيا خضراء توفر لنا الموارد وتكون صديقة للبيئة، فهو يطرح مفاهيم خضراء لدى الناس أساسية لبناء وعي الناس نحو التنمية المستدامة. إذا فرأس المال البشري يسمح لنا ببناء تكنولوجيا خضراء ومفاهيم جديدة وبالتالي تعزيز التنمية البشرية الخضراء (Du & Cai, 2014, p. 85). كما أن إيقاف الدعم على الوقود سيوفر موارد أكثر لدعم التنمية البشرية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2016، صفحة 13) ويحافظ على البيئة بشكل أكبر.

المبحث الثالث: العلاقة التبادلية بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية

تعتبر العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية معقدة متشابكة بفعل تعدد مستويات التأثير والتأثر بين الجانبين وتعدد أبعاد التنمية البشرية. كما تظهر نتائج التأثير آنية ولكن تبقى أخرى على المدى البعيد. كما يصعب رصد جوانب من العلاقة بسبب نقص في المعلومات أو البيانات أو أي ظروف أخرى.

المطلب الأول: الانتقال من النمو الاقتصادي إلى التنمية البشرية

قام أمارتيا سن من خلال نهج القدرات بعرض رؤية جديدة للتنمية البشرية قائمة على دعم وتوفير الخدمات الاجتماعية من أجل المساهمة بشكل فعال في تحقيق تنمية بشرية رائدة عوض التركيز على النمو الاقتصادي. إن نهج القدرات لا ينكر الدور المهم لنمو الدخل في تحقيق أهداف التنمية البشرية، لكنه ينتقد اعتباره غاية بحد ذاتها (Anand & Ravallion, 1993, pp. 136-138/147). وقد نجحت بعض الدول النامية في تسيير النمو لتحسين الظروف البشرية والبعض الآخر كان أقل فعالية في ذلك، إذا فلا يوجد رابط تلقائي أو مباشر بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية (United Nations Development Programme (UNDP), 1990, p. 42).

الفرع الأول: تأثير النمو على التعليم

يظهر في حالة الدول العربية أن النمو الاقتصادي يتحكم في حالة التنمية البشرية خاصة بالنسبة للدول النفطية، إذ أن مستويات التنمية البشرية في سبعينات وثمانينيات القرن الماضي كانت في تحسن ملحوظ، لكنها على العكس من ذلك عرفت تراجعا ملحوظا في التسعينات. ويرجع هذا التأثير إلى تراجع النفقات الاجتماعية بعدما كانت في حالة من الارتفاع نتيجة الزيادة الكبيرة في أسعار البترول والتي تلاها هبوط جعل النفقات الاجتماعية تتراجع أن تثبت وهو ما نعكس بدوره على التنمية البشرية بالمنطقة. وقد أظهر التقرير وجود علاقة بين حجم النفقات التعليمية إلى الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط سنوات الدراسة في منطقة الدول العربية، فالدول ذات الاستثمار العام العالي في التعليم اقترنت بمستويات عالية من الإنجازات التعليمية (Sarangi & Bonin, 2017, pp. 13-14).

قامت الصين فعلا بنقل مصانعها ذات العمالة الكثيفة والقيمة المضافة المنخفضة إلى فيتنام، وهذا الخيار لا يمثل استراتيجية مستدامة للنمو بالنسبة لفيتنام. إذ أن هذا الاتجاه سيدعم ضعف الاستثمار في التعليم وسيؤدي إلى الطلب على عمال ذوي مهارة منخفضة وبالتالي أجور أقل واستثمار أقل في رأس المال البشري. وهو ما سيوقع الاقتصاد في "مصيدة المهارات الضعيفة"، ومن ثم ينجر عنه الدخول في "مصيدة الدخل المتوسط". بهذا المستوى من رأس المال البشري سيعجز

الاقتصاد إلى الانتقال إلى مستوى أعلى من التنمية (Mc-Guiness, Kelly, Phuong, Thuy, & Whelan, 2021, p. 105215).

الفرع الثاني: تأثير النمو على الصحة والتغذية

توجد العديد من الدراسات أقرت بوجود تأثير إيجابي للنمو الاقتصادي على الصحة والتغذية، لكن هناك دراسات أخرى نفت هذا الطرح ووجدت تأثيرا ضعيفا أو معدوما. لكن دراسة (Anand & Ravallion, 1993, p. 147) وجدت علاقة موجبة بين العمر المتوقع والانفاق على الصحة والثراء، لكن من الواضح أن الانفاق العام على الصحة كان له الأثر الأكبر بمعدل 3/2.

وقد وجد كل من Anaud وRavallion في سنة 1993 أن معظم تأثير النمو الاقتصادي على التنمية البشرية تتدفق غالبا من خلال نفقات الخزينة الحكومية. على الحكومة أن تعطي الأولوية للقطاعات الحساسة كالتعليم والصحة والتي لها أكبر تأثير محتمل على التنمية البشرية. كذلك فإن الانفاق على الفئات الأكثر فقرا سيساعد في الوصول إلى هذا الهدف لأنها هذه الفئة تحقق أعلى تأثير حدي للتنمية البشرية (Ranis, 2004, pp. 04-05). يظهر تقرير هيئة الأمم المتحدة أن زيادة الانفاق على قطاع الصحة العمومية يتماشى مع تحسن العمر المتوقع، وهذا يوضح وجود ارتباط موجب بين الانفاق العام على قطاع الصحة والعمر المتوقع عند الولادة، وقد ظهر هذا الارتباط على مستوى كل من الدول العربية والعالم ككل، ولكن التأثير أقل في الدول العربية عنه في باقي دول العالم (Sarangi & Bonin, 2017, p. 16).

إن الأفراد الجوعى والأقل تعليما يملكون فرص أقل من الأشخاص الأصحاء والأكثر تعليما. هناك تأثير كبير للبيئة المجتمعية على خيارات الأفراد، فالأشخاص في بيئة منفتحة سيتمتعون بمجموعة أكبر من خيارات العمل أكبر من مجتمع مغلق. وللناتج المحلي الإجمالي أهمية كأداة لتحقيق عدد واسع من القدرات، فله دور كبير في تحسين مستويات التعليم، الصحة وكل من النفقات العامة والخاصة (Ranis, 2004, pp. 02-03).

الفرع الثالث: تأثير النمو على الدخل

للناتج المحلي الإجمالي تأثير قوي على محو الأمية والصحة من خلال الاستثمارات الخاصة والبرامج الحكومية، كما يسمح الدخل المرتفع بتسريع تحقيق أهداف التنمية البشرية. هناك عدة عوامل تحفز تأثير النمو الاقتصادي في تحقيق التنمية، منها التوزيع العادل للدخل. ويحدث هذا النوع في مستويين، المستوى الجزئي داخل الأسر متمثلا في الاستهلاك الفردي والأسري والذي يسعى عادة إلى رفع مستوى التنمية الاقتصادية في عدة مجالات. وهناك أيضا المستوى الكلي عبر الأسر ويتمثل في البرامج الحكومية وتوزيع الدخل الناتج عن النمو الاقتصادي على الأسر والذي يعتبر ذو تأثير قوي، في حالة تم توزيعه بشكل جيد على الأسر الأكثر فقرا لأن التأثير الحدي لإنفاق هذه الأسر سيكون أكبر على التنمية البشرية وكذا الإنفاق على قطاعات التعليم والصحة. عادة ما يكون المستوى الجزئي أكثر فعالية من المستوى الكلي رغم أنه ليس كل الاستهلاك الفردي يصب في خدمة التنمية البشرية إلا أنه من المعروف أن الأسر والمجتمعات التي تتحكم المرأة في القرارات الأسرية المتعلقة بالاستهلاك فإنه في الغالب يتجه هذا الاستهلاك بشكل أكبر إلى الرفع من التنمية البشرية للأسر نسبيا مقارنة مع باقي الأسر (Ranis, 2004, pp. 03-04) (مولاي، 2014، صفحة 104). يمكن للنمو الاقتصادي أن يتحقق

تزامنا مع وجود واتساع الفوارق واللامساواة، زيادة معدلات البطالة، ضعف الديموقراطية والحريات، انحلال الهوية الثقافية وضياع جذور الهوية وغياب مفهوم الاستدامة عند الاستخدام والافراط في استغلال موارد الأجيال القادمة (مولاي، 2014، صفحة 104).

لم يتم استغلال الدخل المتوفر في تحسين التنمية البشرية في بلدان مثل سلطنة عمان، السعودية، الجزائر، موريتانيا، السنغال، الكاميرون والامارات...في حين أن دولا مثل كوستاريكا، المكسيك، ماليزيا، سيرلانكا، تونس، تركيا وموريتيوس...حققوا مستويات عالية نسبيا في التنمية البشرية (United Nations Development Programme (UNDP), 1990, p. 03).

المطلب الثاني: الانتقال من التنمية البشرية إلى النمو الاقتصادي

يظهر تأثير التنمية البشرية على النمو الاقتصادي على عدة مستويات منها التعليم، الدخل، الصحة، التغذية وكثير من الأبعاد الأخرى وهذا ما سيظهر في هذا المطلب من خلال تأثير الصحة والتعليم والدخل.

الفرع الأول: كيف يدعم التعليم النمو الاقتصادي

قام رومر بتطوير نموذج لدراسة النمو الاقتصادي في المدى الطويل، ويضع فيه فرضية أن ادخال المعرفة في الإنتاج ستزيد من الإنتاجية الهامشية، وهو نموذج يعتمد على التغير التكنولوجي الداخلي، ويشير أن المعرفة المنتجة من طرف شركة ما سيكون لها تأثير خارجي إيجابي على إمكانيات الإنتاج بالنسبة لشركات أخرى، فالمعرفة لا تحمى ببراءة اختراع أو تبقى سرية على الدوام. وعلى عكس رأس المال المادي الذي يعرف تناقصا في الإنتاجية الحدية، فإن المعرفة تستمر في النمو حتى في حالة ثبات عوامل الإنتاج الأخرى والمدخلات (Romer, Increasing returns and long-run growth, 1986, pp. 1002-1003). وفي نفس المسار اعتبر لوكاس رأس المال البشري عامل معتبر في تحسين عملية النمو، وهذا إلى جانب التكنولوجيا. ويعتبر التعليم بالممارسة من أهم مصادر رأس المال البشري، وعلى النقيض من ذلك توجد بعض الدراسات التي تنوه إلى الأثر السلبي للتعليم على النمو الاقتصادي باعتباره استهلاكا للنفقات التي يمكن أن تؤثر بشكل مباشر على إنتاجية الأفراد (Martin & Herranz, 2004, p. 258). واعتمد Barro 1998 وBarro and Sala i Martin 1995 مقاييس مختلفة لرأس المال البشري لا تعتمد فقد على مستويات التعليم الثلاث (ابتدائي...) بل تعتمد أيضا على نوع الجنس. كما أن أغلب الدراسات وجدت نفس التأثير لرأس المال البشري على النمو الاقتصادي بين البلدان Intratenporally وخلال الزمن Intertmporally ويملكان علاقة لوغاريتمية خطية log linear relation. إن تأثير رأس المال البشري على النمو الاقتصادي يبقى مثيرا للجدل فهو يتحدد على حسب المتغيرات المختارة، المنهجية المستعملة والفترة الزمنية المطبق عليها (Kalaitzidakis, Manuneas, Savvides, & Stengos, 2001, pp. 231/249-250). يقدر بأن زيادة 10% من الاستثمار في رأس المال البشري سيرفع من الملتحقين في مستويات الثانوي والجامعي وهذا سيرفع من الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد بمعدل 0.6%. كما أن الاستثمار في رأس المال المادي والبشري سيحسن من الانفاق الفردي للأسر وهو ما يحسن مستويات النمو الاقتصادي، وهو يسمح بالإنفاق على خدمات كالتعليم، الصحة، الإسكان ومنتجات أخرى تحفز الإنتاجية وتحسن النمو (Fayissa, Nsiah, & Tadasse, 2007, pp. 10-12/14).

أكد سميث على أهمية التعليم في منع الفساد بين العمال والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي للمجتمع (دهان، 2006، صفحة 91). ومن المنطقي أيضا القول بأن مستويات مختلفة من التعليم تؤثر بشكل مختلف على النمو الاقتصادي. فقد توصل بحث Vandenbussche et al (2008) أن التعليم العالي يصبح فعالا في الدول التي وصلت إلى مستوى معين من التقدم التكنولوجي والتي تملك إمكانية صناعة الابتكارات بشكل ذاتي. أما بالنسبة للدول المتخلفة أو غير المتحكمة في التكنولوجيا فهي تستفيد أكثر من التعليم في مستوياته الأقل (Ljungberg & Nilson, 2009, p. 72)

ساهم التعليم في النمو الاقتصادي من خلال زيادة القدرات الإنتاجية للأفراد والشركات، الكشف عن الثروات الطبيعية واستخدامها، توزيع احتياجات الإنتاج، التوزيع المناسب والعادل على أفراد المجتمع (فليه، 2007، صفحة 72). إن مستوى التنمية البشرية يحدد نوعية العمال وحتى مقدرة السكان على الابتكار وهذا ما يحفز النمو الاقتصادي وهذا إذا اقترنت بالاستثمار المحلي والاجنبي، التكنولوجيا، والبيئة السياسية الملائمة. ولكن هذا التأثير أيضا ليس آليا (أوتوماتيكيا) (Boozer, Ranis, Frances, & Tavneet, 2003, p. 04). فترتبط التنمية البشرية بشكل مباشر وقطعي برأس المال البشري، ويرتبط هذا الأخير بالنمو الاقتصادي. فالتعليم لديه أثر كبير على إنتاجية العمال فماليزيا على سبيل المثال تظهر أن سنة إضافية في تعليم الفلاحين ترتبط بزيادة تقدر ب 2-5% من انتاجهم، ولكن التعليم وحده لا يحقق التحول المطلوب في الاقتصاد، فهي تحتاج أيضا إلى ظروف عديدة فنوعية وكمية الأفراد وكونهم سكان أصليين أو أجانب، التطور التكنولوجي والبيئة السياسية تحدد الأداء الاقتصادي للدولة، كذلك الأمر بالنسبة لنوعية المستثمرين والسياسات العامة المطبقة مع خيارات الأفراد وكل هذا متعلق بالأساس بمستوى رأس المال البشري في الأمة (Ranis, 2004, p. 06). فيسهم التعليم في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال صنع قوة عاملة أكثر إنتاجية مع امدادها بما تحتاجه من مهارات، تأهيل طبقة من القادة والمتعلمين ليحلوا محل الأجانب، وتوفير فرص عمالة وتوظيف وكل القطاعات المستفيدة من حركية التعليم (غيدة و غيدة، 2018، صفحة 09). يمكن للتعليم والصحة أن تؤثر في النمو الاقتصادي من خلال توزيع الدخل، حيث يسمح التعليم للأشخاص الأقل دخلا بالحصول على فرص أحسن بدخل أعلى (Ranis, 2004, p. 07). ويزيد الإنتاج بزيادة كفاءة ومهارة العمال وليس فقط بزيادة عددهم، لذلك فإن انفاق الاستثمار التعليمي يقدم نتائجه في المراحل التالية، أي عند دخول الأفراد في العملية الإنتاجية، وقد قام شولتز ودينيسون بإظهار أثر التعليم على زيادة الدخل الوطني بشكل مباشر باستخدام دالة كوب دوغلاس (Y=F(K,L حيث يمثل Y الإنتاج الكلي وكل من k و L رأس المال المادي والبشري على التوالي (فليه، 2007، صفحة 44). يرى الباحثان أن نتائج مسابقات الرياضيات والعلوم الدولية توضح بشكل مباشر جودة القوى العاملة وهي ترتبط بشكل وثيق مع النمو الاقتصادي. في حين يرى أن الانفاق على المدارس لا يؤدي إل الاختلافات في أداء الطلاب، وقد خلص هذا البحث إلى أن جودة القوى العاملة تؤثر على النمو الاقتصادي من خلال علاقة متسقة ومستقرة، ويوضح أن الاستثمار في موارد المدرسة تتسبب في حدوث النمو الاقتصادي (Hanuchek .& Kimko, 2000, p. 1184/1203)

اعتمدت دراسة (Galor & Tsiddon, 1997, p. 93) على فرضيتين مدعومتين بأدلة تجريبية. الأولى هي أن يحدد مستوى رأس المال البشري للفرد بدالة متزايدة لمستوى رأس المال البشري للوالدين أو ما يسمى بالوفرات الخارجية لمحيط

المنزل The home environmental externality. والثانية أن التقدم التقني أو معدل التحكم بالتكنولوجيا الحديثة أو ما يسمى بمعدل التحكم في التكنولوجيا الحديثة يرتبط إيجابا بمتوسط مستوى رأس المال البشري في المجتمع أو ما يعرف بالوفرات الخارجية للتقنية العالمية The global technologica externality . ويؤكد التحليل أن التفاعل بين الوفرات الخارجية لمحيط المنزل والتنقية العالمية يحددان توزيع رأس المال البشري، الدخل والنمو الاقتصادي. فعندما تكون الوفرات الخارجية لبيئة المنزل هي العامل المهيمن فإن توزيع الدخل يصبح مستقطبا Polarized، في حين أن هيمنة الوفرات الخارجية للتكنولوجيا العالمية تقود إلى تقارب الدخل (Galor & Tsiddon, 1997, p. 93) في بدايات التنمية فإن الوفورات الخارجية المحلية قد تولد استقطاب Polarization والتي تسمح بشكل أكيد توفير مستقبل زاهر للنمو الاقتصادي، فإن عملية النمو يمكن أن تولد وفرات خارجية من التكنولوجيا العالمية والذي يؤدي إلى تقارب في الدخل (Galor & Tsiddon, 1997, p. 94). ويرى أسعد في دراسة أجراها سنة 2014 بعنوان Inequality of opportunity in the labor market for higher education graduates in Egypt and Jordan والتي أقيمت على عينة من الطلاب المتخرجين من التعليم العالي في مصر والأردن، أن العامل الأبرز في تحديد ولوجهم إلى التعليم العالي وتحصلهم على مناصب عمل برواتب عالية مرهون بشكل كبير بالإمكانات والمستوى المعرفي لآبائهم أكثر من القدرات الفردية التي يتمتع بها الأفراد أنفسهم (Salehi-Isfahani, 2016, p. 08). يحدد مستوى رأس مال الأفراد من خلال الموارد المستثمرة في التكوين وكذلك في مستوى رأس المال البشري لدى الوالدين. حيث يؤثر الوالدان على مستويين، الأول بشكل مباشر من خلال محيط المنزل والتي تمنح تعليم أحسن وأسهل أي استثمار أكبر في التعليم. والثاني غير مباشر من خلال رأس المال البشري للأبوين والذي يرفع من المستوى العام لرأس المال البشري في المجتمع، حيث يؤثر ذلك على زيادة التقدم التكنولوجي في الفترات اللاحقة. وهذا التقدم يرفع معدلات الاستثمار في رأس المال البشري لأجيال الأطفال (Galor & Tsiddon, 1997, p. 94).

تعلم القراءة والكتابة لا تضيف أي قوة تفسيرية إضافية لانحدار الدول الخاصة بمعدل النمو الاقتصادي على الاستثمار، ولكن المستوى الأولي لتعليم القراءة والكتابة ساعدت على التنبؤ بمعدل الاستثمار القادم ومعدل النمو بشكل غير مباشر (Romer, Human capital and growth: theory and evidence, 1989, p. 03). سمح الانفتاح والاستثمار في التعليم لبعض البلدان من الدخول في الحلقة الفعالة، حيث أن الانفتاح يحفز الحاجة للتعليم، والتعليم بدوره يجعل الصادرات تنافسية فالتراكم المعرفي يجعل البلد أكثر تنافسية وذو أداء تجاري أحسن (Ozturk, 2001, p. 05). يعمل تراكم المعرفة على دعم النمو الاقتصادي بطريقين، الأولى هي اكتشاف الابتكارات والثانية هي استيعاب الابتكارات الموجودة في الساحة العالمية. وقد وجد أن تأثير رأس المال البشري والقاعدة المعرفية على النمو الاقتصادي يختلف باختلاف المستوى الإقليمي للتنمية. أي في غياب الظروف الملائمة يعاق انتشار الابتكار التكنولوجي. كما أن منح فرص متساوية لكل المناطق لا يقلص الفجوات بين الأقاليم (Lim, Lee, & Kim, 2015, p. 271).

الفرع الثاني: كيف تدعم الصحة النمو الاقتصادي

هناك العديد من الدراسات تقول بوجود علاقة ايجابية بين الصحة والنمو الاقتصادي المستدام، ومنها الدراسة أسفله التي وجدت أن مؤشرات التنمية البشرية تؤثر بشكل إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي في المدى الطويل، وهذا يعني أن تأثير

الصحة تعتبر ظاهرة طويلة الأجل (Onisanwa, 2014, p. 159). خلص الباحثون (Bloom, Canning, & Sevilla, 2001, p. 20) إلى أن للصحة تأثير إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي، حيث اتضح أن زيادة سنة واحدة في العمر المتوقع للأفراد أو السكان يساهم في زيادة 4% في الإنتاج وهذا يعتبر تأثير كبير، أي أن زيادة الاستثمار في التحسينات الصحية يمكن تبريره من خلال الزيادة في إنتاجية العمال. يمكن للعمر المتوقع أن يؤثر في دورة حياة المدخرات، تراكم رأس المال والعوائد المتوقعة الناتجة عن الدراسة، إن تحسن الصحة يؤثر على الإنتاج ليس فقط بزيادة الإنتاجية وإنما بزيادة التراكم الرأسمالي أيضا. أوضحت النتائج بشكل جلي أن القوة العاملة والصحة تعتبر عوامل مهمة لتحقيق النمو الاقتصادي في عينة وفترة الدراسة. إلا أنها أوضحت أن مهارات الرياضيات والعلوم لم تعد ذات أهمية في تحقيق النمو بالنسبة للاقتصاد الحديث عكس ما كان عليه في الاقتصاد القديم، فالملاحظ هو تحقيق معدلات نمو منخفضة بالنسبة للدول ذات التحصيل العلمي العالي في حين دول ذات تحصيل علمي منخفض حققت نمو اقتصادي عالي وسريع (Neri, 2003, p. 11). أوضحت تجارب لمحاكاة العلاقة بين الصحة والثروة نتائج مفادها أن الفرضية المتمثلة في تزايد الثروة وتحسن الصحة تصلح في فترات زمنية معينة ولا تصلح على التغيرات. أما فرضية غياب علاقة بين الصحة والثروة فتنطبق على التغيرات ولا تنطبق على المستويات المحققة. وهناك رؤية أخرى تقول بأن "تزايد الثروة وتحسن الصحة" صالحة في حالة البلدان ذات المستوى المرتفع من التنمية أما الفرضية المعاكسة فهي تصلح في الدول ذات التنمية المنخفضة. إن نماذج التنمية البشرية لدول كسيريلانكا، كوبا وكوستاريكا تؤكد تحقيق مستويات مميزة في التنمية البشرية لا تستوجب معدلات نمو عالية، دون أن نغفل عن الدعم الذي يقدمه النمو في الوصول إلى تحقيق أهداف التنمية البشرية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010، صفحة 49).

الفرع الثالث: تأثير الدخل على النمو الاقتصادي

تسعى التنمية البشرية إلى ترجمة النمو الاقتصادي في الواقع إلى حياة أحسن من ناحية الخدمات الصحية، حماية الأفراد من الإجرام والعنف الجسدي والنفسي، التمتع بكل الحريات السياسية والثقافية والدينية...من الإشكاليات التي تطرحها التنمية البشرية في إطار النمو هي من المستفيد من النمو؟ وتطرح الحل في إعادة توزيع الدخل بشكل ملائم، لكن القضية الأهم والأكثر تعقيدا والتي يمكن أن تقضي على المشكلة من أصلها هي أن القيام بتغيير فعال في البيئة الاقتصادية والاجتماعية يسمح بتوزيع الثروة تلقائيا دون الحاجة إلى إعادة توزيعها من جديد (سنوسي، 2014، الصفحات 301-302). أظهرت دراسة (Castelló & Doménechb, 2002, pp. 14-15) أن التغير في عدم المساواة في مؤشرات رأس المال البشري كبير بين البلدان، وأيضا داخل الدولة الواحدة، كذلك وجدت الدراسة أن التأثير السلبي لعدم المساواة في الدخل على النمو الاقتصادي غير قوي عند إضافة متغيرات إقليمية وهمية للانحدار. وأوضح الانحدار المجمع وجود تأثير سلبي لعدم المساواة في رأس المال البشري على معدل النمو الاقتصادي. وهذه النتائج توضح أن عدم المساواة في التعليم مرتبطة بمعدلات الاستثمار المنخفضة أي بعبارة أخرى بانخفاض نمو الدخل.

المطلب الثالث: الروابط بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية

كما أن التنمية البشرية تؤثر في النمو الاقتصادي فإن النمو الاقتصادي بدوره يؤثر في التنمية البشرية. والظاهر أن العلاقة بينهما ليست أوتوماتيكية أي أن النمو الاقتصادي المرتفع لا يؤدي بالضرورة إلى تنمية بشرية مرتفعة وأن الدول ذات الدخل المنخفض يمكنها أن تحقق مستويات مرضية في التنمية البشرية.

الفرع الأول: اتجاهات العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية

إن العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية يمكن تلخيصها في سلسلتين أو اتجاهين، فالاتجاه "أ" يمثل الانتقال من النمو الاقتصادي إلى التنمية البشرية أي كيف يمكن للنمو الاقتصادي أن يدعم التنمية البشرية، والاتجاه "ب" يمثل الانتقال من التنمية البشرية إلى النمو الاقتصادي أي كيف للتنمية البشرية أن تدعم النمو الاقتصادي. ففي حالة الحلقة الفعالة Virtuous cycle أي أن البلد يعرف تحسينات في كلى الاتجاهين فإنه سيحقق تحسينات عالية في كل من التنمية البشرية والنمو الاقتصادي. أما في حالة الحلقة المفرغة Vicious cycle فهذا يدل على حدوث خلل في كلى الاتجاهين والنتيجة انخفاض في أداء النمو الاقتصادي والتنمية البشرية. وفي حال أن البلد يملك اتجاه "أ" قوي واتجاه "ب" ضعيف فإن النتيجة هي تنمية بشرية غير متوازنة، والعكس يحدث في حال اتجاه "أ" ضعيف و اتجاه "ب" قوي فإن النتيجة تظهر بأن النمو الاقتصادي غير متوازن (Boozer, Ranis, Frances, & Tavneet, 2003, p. 04). ويسمح التوزيع العادل للدخل بتجنب الوقوع في حلقة مفرغة بين التنمية البشرية والنمو الاقتصادي ولكن النمو الاقتصادي يصير معرقلا للتنمية البشرية في حال وقوعه في الحلقة المفرغة (مولاي، 2014، صفحة 103). إذا فهناك طريقان للكشف عن العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية، وهي إما بالحلقة الفعالة من خلال نمو عالي وتنمية بشرية واسعة وناجحة، وإما حلقة مفرغة من ضعف في النمو والتنمية البشرية. وعليه فإن كل من النمو والتنمية البشرية يعزز بعضها بعضا ومن ثم تحدث التنمية تصاعديا في حال نجاحها أو الوقوع في شرك الفقر في حال فشل العلاقة بينهما. ولكن قد تقع الدول في حالات من نمو اقتصادي عالي يقابله مستويات منخفضة من التنمية البشرية ويحدث هذا نتيجة للنمو غير المتوازن بسبب فساد حكومي، عدم مساواة في توزيع الدخل أو انخفاض الانفاق الاجتماعي. ويمكن أن يحدث العكس أي تنمية عالية يرافقها نمو ضعيف نسبيا وفي هذه الحالة فإننا نتحدث عن تنمية بشرية غير متوازنة، وهنا فإن الاستفادة من الإصلاحات السياسية سيساعد النمو الاقتصادي وتتحول إلى حلقة فعالة وينصح في هذه الحالة تطوير التكنولوجيا، التوزيع العادل للدخل، وتحويل المكاسب التي حققتها التنمية البشرية إلى تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة (Ranis, 2004, pp. 08-09). إن استمرار النمو الاقتصادي المستدام لا يتحقق إلا برفع مستويات التنمية البشرية أولا وهو ما يخلق حلقة فعالة، ولكن إذا كان الاهتمام الأولي بالنمو على حساب التنمية البشرية فإن هذا سيقود إلى نمو اقتصادي مؤقت وغير مستدام ثم الوقوع في الحلقة المفرغة. تعتبر هذه النتائج مناقضة للرؤية القائلة بأن التنمية البشرية هي مخرج من مخرجات النمو أكثر من كونها من مدخلاته (Boozer, Ranis, Frances, & Tavneet, 2003, p. 07). يرى هذا البحث العلاقة بينهما هي علاقة ثنائية الاتجاه، يمكن للدول أن تقع في حالة اللاتوازن فتظهر نموا جيدا ولو بشكل نسبي مع ضعف نسبي لمعدلات التنمية البشرية أو العكس. ونذكر من أسباب الوقوع في النمو غير متوازن، الفساد الحكومي، النفقات الاجتماعية المتدنية والتوزيع غير العادل

للدخل. ولا يمكن تصور وجود نمو اقتصادي طويل المدى في غياب التنمية البشرية. ومن نتائج هذه الدراسة التطبيقية أنها وجدت أن النمو الاقتصادي في الجزائر لا يسبب حدوث التنمية البشرية، كما أن التنمية البشرية لا تؤثر على حدوث النمو الاقتصادي (مولاي، 2014، الصفحات 105-108).

الفرع الثاني: هل بالضرورة نحتاج نمو عالي لتحقيق تنمية بشرية معتبرة؟

إن النمو في الدخل الوطني الذي يرافقه توزيع عادل في الدخل أو الثروة عادة ما يقترن بسير فعال في طريق التنمية البشرية المستدامة، وهو ما أظهره المثال الكوري الجنوبي. ولكن في حال كان التوزيع غير عادل إضافة إلى نفقات اجتماعية منخفضة كباكستان ونيجيريا أو موزعة بشكل غير متساوي كالبرازيل، فإن التنمية البشرية لن تتحسن بالشكل المطلوب حتى مع نمو سريع للدخل الوطني، ولكن حتى مع معدلات نمو منخفضة أو توزيع دخل غير عادل يمكن للدول أن تحقق تحسن في التنمية البشرية من خلال الهيكلة الجيدة للنفقات العامة. ونضرب مثال بسيريلانكا التي عرفت نموا بطيئا نسبيا ولكنه موزع بشكل جيد. وكل من بوتسوانا وماليزيا عرفت نموا كافيا وجيدا مع توزيع غير عادل. ولكن رغم اختلاف الظروف إلا أن كل هذه الدول حققت إنجازات معتبرة في التنمية البشرية من خلال التحكم الجيد في هيكلة السياسات والنفقات العامة (United Nations Development Programme (UNDP), 1990, p. 03).

إن الدول النامية التي أظهرت مستويات عالية من التنمية البشرية قد أظهرت معها بالتوازي مستويات جيدة من النمو الاقتصادي، وفي المقابل فإن بعض الدول التي حققت تنمية بشرية مميزة لم تستلزم بالضرورة معدلات نمو عالية في عينة الدراسة. تظهر التنمية البشرية غير المتوازنة في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا ودول الكاريبي، في حين تقع دول جنوب الصحراء الافريقية ودول شرق آسيا في الحلقة المفرغة. وحسب العينة لا توجد دولة بخلاف دولة عمان حققت مستويات عالية من النمو الاقتصادي قبل تحسين مستويات التنمية البشرية أولا، وهذا يعني في الغالب أن الأولوية تكون لتحقيق ودعم التنمية البشرية بهدف تحقيق مستوى نمو اقتصادي يفوق المتوسط (Boozer, Ranis, Frances, & Tavneet, 2003). هناك علاقة وطيدة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية لعدة أسباب، فقد اكتشفت العديد من الدول التي تملك مستويات عالية من النمو الاقتصادي أنها فشلت في حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية المستدامة عند سكانها. وحتى بالنسبة إلى الدول الصناعية فإن دخولها المرتفعة لم تحميها من مشاكل اجتماعية وصحية كالمخدرات، الإيدز، المتسولين والأشخاص بدون مأوى، العنف والتفكك الأسري. في حين برهنت العديد من الدول ذات الدخل المنخفض عن رفع مستويات التنمية البشرية من خلال دعم القدرات البشرية الأساسية. للأسف فقد انكمشت جهود التنمية البشرية في عديد البلدان النامية في فترة الثمانينيات بسبب الأزمات الاقتصادية التي مرت بها (United Nations Development Programme (UNDP), 1990, p. 10).

الفرع الثالث: العلاقة التبادلية بين النمو الاقتصادي وأبعاد التنمية البشرية

إن التنمية البشرية والنمو الاقتصادي مرتبطان بشكل كبير، فالأفراد يساهمون في النمو الاقتصادي والنمو يساهم في رفاهية الافراد (United Nations Development Programme (UNDP), 1992, p. 12). إن العلاقة بين النمو الاقتصادي والصحة هي علاقة ثنائية القطب، فكل منها يعزز الآخر. وقد انتشرت الدراسات التي تهتم باقتصاديات الصحة

حيث درسوا تخصيص الموارد الطبية، تنظيم أسواق الرعاية الصحية وتوزيع الأمراض...تؤثر الصحة على إنتاجية الأفراد، فالأشخاص الأصحاء من الناحية الجسدية والنفسية يقدمون عمل أكثر فعالية. كذلك فإنهم عادة ما يكتسبون المزيد من رأس المال البشري بزيادة التعليم وبالتالي زيادة الإنتاجية. كذلك خفض معدل الوفيات من زيادة في رأس المال البشري ورفع مستوى التعليم والنمو الاقتصادي (Batabyal, Higano, & Nijkamp, 2019, p. 04). من ناحية أخرى فإن التلوث يؤثر على الصحة في عدة مظاهر مشتركة. فهي أولا تنشأ من التأثير السلبي للوفرات الخارجية للسوق، حيث أن الأسواق الحرة لا تضمن مخصصات كافية لتنفيذ السياسات البيئية. كذلك فإن مستويات التلوث تزيد بزيادة النمو الاقتصادي وهذا التأثير بدوره ينعكس مستقبلا على النمو الاقتصادي، دون أن ننسى أن صحة الأفراد والمجتمع تدخل في أهداف الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة (Bretschger & Vinogradova, 2017, p. 482). عرفت الدول بشكل عام ارتفاعا في معدلات دليل التنمية البشرية لكن الواضح أن التقدم الأسرع والمساهمة الأكبر كانت في الصحة والتعليم أكثر من مساهمة النمو في رفع مستويات دليل التنمية البشرية. سجلت أغلب الدول تفاوتا في معدلات نمو الدخل بين بعضها البعض، لكن التقدم في مستويات الصحة والتعليم كان أكثر تقاربا، فقد حققت عديد من الدول النامية مستويات صحة وتعليم تقارب مستويات الدول الصناعية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010، صفحة 46). يتعلق هذا الجزء بالعائلات والحكومات، وكيف يفكر الأعوان الاقتصاديون في استغلال مواردهم في تحسين مستويات التنمية البشرية في حياتهم من تعليم، مياه، غذاء ورعاية صحية ...أو حتى الموارد الموجهة للمؤسسات غير الحكومية التي تدعم التنمية البشرية. وعلى الرغم من الدور الذي يلعبه النمو الاقتصادي في دعم التنمية البشرية إلا أن العلاقة بينهما ليست تلقائية (أوتوماتيكية)، فهي تعتمد على التوزيع العادل للدخل وايلاء أهمية كبيرة للاستهلاك الذي ينمي التنمية البشرية. وتظهر النتيجة من خلال فعالية هذا الانفاق في تحسين التنمية البشرية (Boozer, Ranis, Frances, & Tavneet, 2003). يطرح التقرير إشكالية عن العلاقة بين النمو والتنمية البشرية، ففي حين توجد علاقة ترابطية سببية بين التغير في الدخل والتغير في الأبعاد الأخرى للتنمية البشرية من صحة وتعليم، توجد علاقة قوية بين مستويات الدخل الوطنية ومستويات الصحة والتعليم على مستوى الأفراد والأسر. وقد جرى التوفيق بين هذا التناقض من خلال عدة تفسيرات: أولها هو وجود علاقة سببية باتجاه واحد وغير معروفة الاتجاه، فكما يمكن للدخل أن يحسن الصحة والتعليم، يستطيع التعليم والصحة زيادة الإنتاجية ودعم الدخل. ثانيها هي أنه يصعب الحكم على هذه العلاقة من خلال المعطيات والفترة المحدودة المتوفرة للدراسة، فهي قد لا تكون كافية لإعطاء نظرة شاملة لدراسة التغيرات التي قد يحدثها الدخل على الصحة والتعليم. ويدعم هذا القول بأن الدول الغنية فعلا تتمتع بمستويات صحة وتعليم عالية. ولكن هذه الفكرة يتم نقدها بالقول بأن فترة 40 سنة كافية تماما لدراسة هذا التأثير. وتوجد فرضية أقوى تقول بأن التقدم الذي حدث في الأعوام الأخيرة مكن الدول النامية من تحقيق مستويات جيدة من التعليم وخصوصا في الصحة بأقل تكاليف وفي وقت أسرع مما حققته الدول الصناعية في وقت ماضي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010، صفحة 48). استنتج رومر في بحثه (Romer P. M., Endogenous technological change, 1990, p. s71/s99) من خلال نموذج مدفوع بالتغير التكنولوجي بأن مخزون رأس المال يحدد معدل النمو الاقتصادي، كما أن النمو السكاني الكبير غير كافي لتوليد نمو اقتصادي. من خلال هذا النموذج يظهر أن مخزون رأس المال البشري الأكبر

يسمح بنمو أسرع وهو يدعم أيضا التجارة الحرة وهذا يفسر كيف أن ضعف مخزون رأس المال البشري يفسر ضعف النمو في البلدان المتخلفة والمغلقة. يعتقد (Rivera-Batiz & Romer, 1991, p. 531) أن وجود علاقة تكامل بين الدول المتقدمة يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي على المدى الطويل، لذلك فإن إنشاء حدود أو عراقيل تمنع تدفق السلع أو الأفكار سيؤدي إلى تناقص معدلات النمو، حيث يرى Rosemberg (1980) أن نقل الأفكار وتداولها أدى إلى تحسين مستويات المعيشة الحديثة. إن الدعم والتسهيلات المالية المقدمة من طرف البنوك تساهم في تحسين تراكم رأس المال البشري والتي تؤشر بشكل مباشر على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لمنطقة ECOWAS (Abubakar, Kassim, & Yusoff, 2015, p. 102).

تعرف التنمية الاقتصادية الآسيوية بتناقض واضح بين معدلات النمو الاقتصادي ومستويات التنمية البشرية. وقد اخلفت الدراسات التي تفترض أن التنمية البشرية هي التي تدعم النمو الاقتصادي، وأخرى التي تقول بأن النمو الاقتصادي هو مولد التنمية البشرية. ولكن للأسف صعب على عديد من الدراسات إيضاح التأثير الإيجابي الكبير بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي التي طرحتها النماذج النظرية (Mustafa, Rizov, & Kernohan, 2017, pp. 02-03). أوضحت دراسة (Mustafa, Rizov, & Kernohan, 2017, p. 07) أن للانفتاح التجاري تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي والتنمية البشرية، ولكن أوضحت الدراسة أن النمو الاقتصادي وحده لا يؤثر بشكل إيجابي على التنمية البشرية في عينة الدراسة وتفسير هذا أن تأثير النمو الاقتصادي لا يظهر بشكل مباشر وآني على تكوين رأس المال البشري، ولكن على العكس من هذا فإن التنمية البشرية تؤثر على النمو الاقتصادي وعليه فتوجد علاقة أحادية الاتجاه بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية، وقد ظهرت هذه العلاقة بشكل جلي من خلال التأثير الكبير لصحة المجتمع على النمو الاقتصادي في عينة الدول الآسيوية الخاصة بالدراسة.

الفرع الرابع: هل الموارد نعمة أم نقمة على النمو الاقتصادي والتنمية البشرية؟

العلاقة بين دالة الموارد ودور المؤسسات يمكن أن ينقسم إلى قسمين، حيث أن نوعية المؤسسات تحددها "هبة الموارد" وتحدد العلاقة بين الموارد والأداء الاقتصادي، حيث أن الموارد تتفاعل مع نوعية المؤسسات. يمكن للموارد أن تؤثر على نوعية المؤسسات فهي يمكن أن تكون نعمة كما هو الحال في الصين وماليزيا وهولندا، ونقمة كما هو الحال في السعودية، السودان ونيجيريا. يمكن لهبة الموارد أن تؤثر بشكل سلبي بما يعرف بالمرض الهولندي على تراكم رأس المال البشري، فهو يخفض كثافة الاستثمار في التعليم والمعرفة. وبهذا فتوجد علاقة تبادلية قوية بين تحسين نوعية المؤسسات وزيادة الاستثمار في الموارد البشرية (Costantini & Monni, 2008, pp. 870-871). خلصت الدراسة أسفله أن الموارد الطبيعية تحد من النمو الاقتصادي، وأن له تأثير سلبي عليه عندما تكون مستويات رأس المال البشري منخفضة في البلد لقلة الأنشطة التي تدعم النمو. ومن خلال دراسة عملية لتأثير الموارد الطبيعية على الناتج المحلي الإجمالي للفرد ومعدل النمو الاقتصادي، وجدوا أن اهمال التأثير المتبادل لرأس المال البشري والموارد الطبيعية في النموذج أدى إلى خفض مستويات النمو الاقتصادي رغم الزيادة في الدخل. ولكن عند إضافة التأثير المحذوف سابقا يتضح أنه في حال وجود مستويات عالية من رأس المال البشري فإن معدل النمو الاقتصادي يرتفع بزيادة الموارد الطبيعية. وبالتالي يتضح وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي

والموارد الطبيعية، حين تكون العلاقة إيجابية بين دخل والموارد الطبيعية، وكذا علاقة إيجابية بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي، إذا فالموارد الطبيعية تفسد النمو الاقتصادي في الدول ذات رأس المال البشري المنخفض (Bravo-Ortega & De Gregorio, 2003, p. 03/06/21). إن زيادة النمو الاقتصادي والتنمية البشرية مرتبطة بزيادة استهلاك الموارد في المرحلة الأولى من التنمية أين يحتاج التصنيع لصناعات أولية كثيرة والانتقال إلى الصناعات الثقيلة في المرحلة الثانية من التنمية. بعدها يحصل اشباع في تراكم رأس المال البشري وتحسين في نوعية المؤسسات وموارد بشرية مؤهلة. عند هذه النقطة ستتحول نوعية الصناعة إلى صناعة تهتم بالخدمات والبيئة وخفض التلوث والتي كانت تعبر كماليات في المرحلة الأولى للتنمية (Costantini & Monni, 2008, pp. 877-878).

المطلب الرابع: واقع التنمية البشرية

رغم الجهود الدولية والمحلية من أجل تحسين مستويات التنمية البشرية حول العالم، لا تزال أوجه الحرمان في كثير من الأبعاد وعديد من الدول.

الفرع الأول: أوجه الحرمان

يوجد حول العالم 1 من كل 9 يعاني الجوع، و1 من 3 من سوء التغذية. تعاني عديد من الأبعاد الأساسية للتنمية البشرية، فمنهم النساء، الأقليات الإثنية، الشعوب الأصلية (في كندا ونيوزيلاندا)، الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة (يقدر أن مليار شخص يعانون بشكل من أشكال الإعاقة)، والمهاجرين (244 مليون شخص يعيشون خارج أوطانهم منهم 65 مليون مهاجرون قصر)، ويعتبر دليل التنمية البشرية للنساء أقل من نظيره للرجال في كل أنحاء العالم. لكنه يظهر بشدة في دول جنوب آسيا إذ يقل ب 20% عن دليل التنمية البشرية للرجال. وتتركز 46% من ثروة العالم في يد 1% من سكانه. تعمل الفوارق في الدخل على توسيع الفوارق في أبعاد أخرى (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2016، صفحة 07/05). ومن جهة أخرى يقدم تقرير التنمية البشرية لسنة 2022 وجه جديد من أوجه الحرمان والذي يعرف بعدم اليقين، فالتقرير يعد حالات عدم الاستقرار السياسي كالحرب في أكرانيا وعدم الاستقرار الصحي بسبب جائحة كورونا وغيرها من الأحداث العالمية على أنها مسببات لحالة عدم اليقين لذا الأشخاص حول العام. ويضيف إلى هذه الحالات الاستثنائية حالات عدم اليقين اليومية والتي لخصها في ثلاثة نقاط وهي على حد تعبير التقرير، نظم الكوكب المزعزعة في عصر الأنثروبوسين (العصر الذي ظهر فيه البشر وظهر تأثيرهم على البيئة والمناخ ومختلف الأنشطة الأنظمة الحيوية)، السعي إلى تغيرات مجتمعية شاملة تماثل ما حدث أثناء الثورة الصناعية وأخيرا التقلبات بسبب الاستقطاب في المجتمعات (تكوين مجتمعات داخل المجتمع نفسه) (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2022، صفحة 03).

إن احتواء فئة ذوي الاحتياجات الخاصة ودمجهم في المجتمع يحدث بعدة طرق منها توفير التدريب اللازم وتطوير مهاراتهم، تزويدهم بالتمويل اللازم توفير البنية التحتية التي تتوافق مع إعاقتهم، كل هذا سيسهل من تحصلهم على الوظائف والمساهمة في التنمية الاجتماعية .ومن جهة أخرى تعاني فئة الفقراء والمحرومين من عراقيل عديدة تعتبر ضعف الوعي والمعرفة القانونية أحدها، وتضاف إليه حالة العزلة والتي تؤدي إلى محدودية الحصول على الخدمات العامة والمرافق كالشرطة والمحاكم (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2016، صفحة 17/14).

الفرع الثاني: وجهات نظر إقليمية

إن عملية التنمية البشرية تحتم ظهور تغيرات وهذا يمثل مشاكل ثقافية وتاريخية بحسب مرحلة التنمية، وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذه المشاكل داخل الدول إلى مجموعات دول:

-الدول الصناعية.

-دول آسيا.

-أمريكا الجوبية والكاريبي.

-المنطقة العربية.

-إفريقيا جنوب الصحراء (United Nations Development Programme (UNDP), 1991, p. 29).

1. التنمية البشرية في الدول الصناعية

تعتبر الحياة في الدول الصناعية أسهل بكثير من الحياة في باقي الدول، فالمرافق الصحية متوفرة وتعمل بكفاءة، ومتوسطات العمر المتوقع مرتفعة، كل المرافق الاجتماعية وحتى الوظائف متوفرة. في حين أن الوضع في أوروبا الشرقية يختلف فتعاني هذه المنطقة من غياب المساواة، تلوث، فقر ونسب عالية من البطالة. لكن أوجه القصور في التنمية في الدول الصناعية تظهر من خلال التفاوت في الدخل والذي حصل نتيجة للنمو الاقتصادي. كما يظهر أيضا التفاوت بين الرجال والنساء فرغم أن نسب الالتحاق بالمدارس في المراحل الأولى متساوية بين الجنسين إلا أنها تتحول لصالح الذكور في المراحل العليا للتعليم وخصوصا التخصصات العلمية والتقنية. كذلك فإن حصول المرأة على وظائف أقل منها عند الرجال وفي المقابل فإن أجورهن أقل بكثير، ففي فرنسا وبلجيكا تكسب المرأة 4/3 من متوسط أجر الرجل، وفي اليابان حوالي النصف دون أن ننسى احتكار الرجل لأغلب المناصب القيادية، البرلمانية والسياسية المؤثرة (United Nations Development Programme (UNDP), 1991, p. 30). يرى (Escosura, 2022) أن توسع الفجوة بين دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وباقي دول العالم يتعلق بالإمكانات المعززة للتنمية البشرية، فهو يرى بتعمق الفجوة المطلقة بين دول المنظمة وباقي دول العالم في هذه الامكانات، في حين أن الفجوة النسبية تتقلص منذ 1920، ولكن هذا لا ينطبق على الناتج المحلي الإجمالي الذي تزيد فجوته النسبية. تعتبر كل من مؤشرات العمر المتوقع، الالتحاق بالمدارس من أهم المؤشرات التي ساهمت في تقليص تلك الفجوة، وقد انكمشت الفجوة أكثر منتصف القرن الماضي بتحسن مستويات العمر المتوقع والحقوق المدنية والسياسية، ومرة أخرى بسبب توسع الحريات في تسعينات القرن الماضي بين دول العالم.

تعرف الدول الصناعية تغيرا واضحا في النسيج الاجتماعي فأغلب الدول تمر بتغيرات سريعة انطلاقا من التغيرات التكنولوجية ووسائل الاتصال والتي انعكست بشكل أو بآخر على نمط حياة الأشخاص والمجتمعات، فقد حدث تغير واضح ومستمر في العادات والتقاليد التي تلاشت بشكل كامل وتضائل دور الأسرة ولهذا تزايدت المشاكل الاجتماعية (300 جريمة متعلقة بالمخدرات لكل 100000 شخص) ونسب عالية من القتل في الولايات المتحدة تقابلها حالات متزايدة من الانتحار. ويرجع أغلب هذه المشاكل إلى التفكك الأسري وحالات الطلاق المصاحبة لها والأمومة خارج نطاق

الزواج ويوازي هذا السقف العالي للحريات والذي يفاقم هذه المشاكل ويحرضها. وعليه فالدخل العالي لا يحمي الدول من المشاكل الاجتماعية والمحن البشرية (United Nations Development Programme (UNDP), 1991, p. 31).

يملك 23% من سكان العالم اللذين يعيشون في الدول الصناعية ما يعادل 85% من مجموع الدخل حول العالم، وكضريبة لهذا الدخل ظهرت مشاكل تلوث بأنواعها. ويقول التقرير أن الدول الصناعية فهمت هذه المخاطر لذلك فهي تسعى إلى منع الدول النامية من القيام بأنشطة اقتصادية قد تؤدي إلى نفس النتائج (United Nations Development Programme (UNDP), 1992, p. 16).

2.التنمية البشرية في دول آسيا

برز نجاح دول كسنغافورة، هونكونغ وكوريا الجنوبية من خلال دعم القدرات البشرية من رفع لمستويات الصحة والتعليم وخلق هياكل انتاج متطورة ومتنوعة. لذلك تحاول دول كماليزيا وتايلاند السير في نفس الطريق. ولكن رغم التحسن في مستويات التنمية البشرية في دول جنوب شرق آسيا إلا أنها لا تزال تحت المستوى، فدول مثل البنغلاديش رفعت من متوسط العمر المتوقع من 40 إلى 52 سنة بين سنتي 1960 و1990 لكنه بقي أقل من 10 سنوات عن متوسط الدول النامية. ونفس الفشل لحق باكستان التي عرفت نموا اقتصاديا يقارب 6% لكنها فشلت في ترجمته إلى تنمية بشرية (United Nations Development Programme (UNDP), 1991, p. 33).

3. التنمية البشرية في المنطقة العربية

تعرف بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA تباينا كبيرا في مستويات التنمية البشرية، ويعزى هذا إلى التباين في مستويات الدخل العائدة بالأساس إلى الاختلافات في الثروة البترولية. ففي سنة 2013 عرف متوسط دليل التنمية البشرية المرجح بعدد السكان لدول الشرق الأوسط الغنية بالبترول قيمة 0.83 وهو ما يقارب نظيره عند الدول المتقدمة، في حين حققت دول MENA ذات الدخل المتوسط معدلات مقاربة لدول اللاتينية والكاريبي. في حين أن مجموعة الدول الأفقر حققت معدلات أسوء مما حققته دول جنوب الصحراء الإفريقية (Salehi-Isfahani, 2016, p. 04).

حققت الدول العربية خلال الثلاث عقود الماضية أعلى ارتفاع للدخل الفردي بسبب الصادرات البترولية، وقد عرفت هذه الدول تنمية بشرية مستدامة خلال الفترة (1960-1988) بارتفاع لمعدلات العمر المتوقع من 47 إلى 62 سنة، محو الأمية من 34% إلى 53% بين عامي (1970-1985) وانخفضت وفايات الأطفال أقل من 5 سنوات ب 3/2. كما أن الوصول إلى الخدمات الصحية يعتبر الأفضل بين الدول النامية. ولكن رغم التحسن الملحوظ في الدخل لا يزال حوالي 40 مليون تحت خط الفقر و60 مليون أمي (United Nations Development Programme (UNDP), 1991, p. 35). تمكنت دول MENA من خفض مستويات الأشخاص اللذين يعيشون بأقل من 1.25$ في سنة 2010 أي قبل الموعد ب 5 سنوات، وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار البترول إلى مستويات عالية (Salehi-Isfahani, 2016, p. 07). ويعتبر الزواج وتكوين الأسرة من أهم الأولويات عند أغلب النساء في المنطقة. ولكن عرفت السنوات الأخيرة تأخر سن الزواج وأصبحت النساء يرغبن في أطفال أقل، كما ارتفع مع ذلك عدد النساء بدون زواج (Ladjaja & Boudjenane, p. 14).

من المشاكل التي تواجهها الدول العربية هي الهوة الموجودة بين الفقراء والأغنياء، وبين الدول الغنية أساسا جراء الريع البترولي والدول الفقيرة والتي يغيب فيها الريع البترولي وعادة ما تنتشر فيها الكثافة السكانية (United Nations Development Programme (UNDP), 1991, p. 35). حيث عرفت الدول البترولية الغنية في العقود الأخيرة مستويات جد عالية من التنمية البشرية كالكويت، قطر، البحرين، الامارات، ولكن تصنيفها لايزال غير كاف مقارنة بمستويات الدخل المحققة. ولدينا فئة أخرى هي ذات الدخل المتوسط وتضم دولا كتونس، سوريا، لبنان والأردن وقد حققت بفضل التوزيع العادل للدخل مستويات تنمية بشرية أعلى من متوسط المنطقة. وأخيرا مجموعة الدول ذات الدخل المنخفض وتضم دولا كاليمن والسودان. في تقرير التنمية البشرية لسنة 2010، تم تصنيف خمسة من دول MENA من أصل عشر أكثر الدول تحسنا في مؤشر التنمية البشرية. وقد أظهر تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2002 أن هناك تراجعا في مستويات الفقر في العقود الثلاثة الماضية، لكنها أظهرت مشاكل في الحرية والديموقراطية، الحقوق المدنية والسياسية (Salehi-Isfahani, 2016, pp. 01-03).

ومن الظواهر الموجودة في المنطقة هي هجرة العمالة الماهرة وغير الماهرة من الدول الافقر إلى الدول الأغنى أساسا دول الخليج، ومن جهة فإن هذه العملية توفر عملة صعبة لبلاد المهاجرين، لكنها في المقابل تستنزف العمالة وتضر بالاستثمارات السابقة في رأس المال البشري التي قامت بها الدولة الأم. ورغم هذا كله فإن الاستقرار السياسي هو المشكل الأساسي الذي تعاني منه المنطقة وهذا يدفع المنطقة أن تحقق أعلى نسب التسليح بالعالم والتي تقدر ب 13% أي ما يعادل ضعف نفقات التعليم والصحة (United Nations Development Programme (UNDP), 1991, p. 35).

المطلب الخامس: تحديات واقتراحات

يضم هذا المطلب مجموعة من التحديات والانتقادات التي طالت التنمية البشرية عبر مسيرتها المعلنة، كما وضعت بعض الاقتراحات التي قد تحسن جوانب النقص الظاهرة بها.

الفرع الأول: التحديات

رغم التقدم البشري المحقق إلا أن السعي لتحقيق أهداف التنمية البشرية المسطرة عرف عديد من المشاكل والتحديات التي حالت دون تحقيقها بشكل تام.

1. الانفاق العسكري

يجب الاهتمام بالحد من التسليح في الدول النامية، فهي تعرف زيادة بثلاث مرات أسرع من الدول الصناعية في الثلاث العقود الماضية وهي في حدود 200 مليار دولار سنويا. ويتم إنفاق 5.5 % من الناتج المحلي الإجمالي على الجيش مقارنة ب 5.3% على التعليم والصحة في مجمل الدول النامية. أما في حالات أخرى للدول النامية فإن الانفاق العسكري يكون ضعفين أو ثلاثة أضعاف الانفاق على التعليم والصحة، كما أن معدل الجنود هو ثمانية أضعاف معدل الأطباء (United Nations Development Programme (UNDP), 1990, p. 04). إن العديد من الدول متوسطة الدخل تتخوف حرمانها من الإعانات الدولية بحجة التركيز على الدول الفقيرة. يتضح في حقيقة الأمر أن الدول النامية لها اهتمامات أكبر نحو التسليح ودعم القوى العسكرية، التطبيع، توفير الرفاهية للطبقة العليا والحاكمة عوض توفير الحاجات الأساسية

للفئة الأضعف. كما يمكننا أن نطرح تساؤل عن حاجة الفقير إلى احترام الذات ومختلف الحقوق المعنوية، لأن حاجته لا تقتصر فقط على رغيف الخبز (موساوي، 2009، الصفحات 47-49).

2. الخيارات والمخاطر عليها

تضيف التنمية البشرية إلى الخيارات المعروفة للحرية السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية، خيارات الابداع ومحاولة ضمان واحترام حقوق الانسان. وأكثر ما يهدد قيم التنمية البشرية هو تقييد لهذه الخيارات. وتتعدد المخاطر المهددة للتنمية البشرية، فنجد منها المخاطر الاقتصادية والتي تتعلق أساسا بالدخل والبطالة. المخاطر الصحية ومن أخطرها المرتبطة بالفقر فهي تفاقم المشاكل الصحية. مشكلة عدم المساواة والمشاكل البيئية متمثلة أساسا بالتلوث والمياه. ونظيف إلى القائمة غياب الأمن الغذائي والجسدي، سواء جراء الحروب، الصراعات العرقية، الإرهابية أو حتى العصابات (بوعزارة، 2014، الصفحات 180-182). توجد عدة وسائل لتحقيق التنمية البشرية فالإعلام واحد منها، ويظهر دورها من خلال بناء الوعي لدى العامة والمسؤولين على حد سواء بالقضايا المتعلقة بالإنسان، فتوضح ما يحتاجه من نفع والمضار التي تعاني منها. والمؤسسات الفكرية والثقافية كذلك تضم المؤسسات الرسمية وغير الرسمية والتي تزيد من وعي مدارك الانسان ومثل: الأندية الثقافية فهي تساهم في الحد من المشاكل الاجتماعية بأنواعها (سليماني و عبد العزيز، 2015، صفحة 222).

يزيد إحساس الأشخاص بالخطر كلما تقلصت خياراتهم، فالمرأة التي لا تملك استقلال مادي، العامل الأمي والذي لا يملك مهارات، والأسر المثقلة بالديون كلهم أكثر عرضة للمخاطر من الحلات النقيضة لحالاتهم. ليس الحرمان من الدخل الخطر الوحيد على الأفراد، فحتى الأشخاص ذووا الدخل المرتفع يتعرضون للحرمان في ابعاد متعددة كالمشاركة السياسية والتعرض للعنف. كما أن للبطالة أضرار على مختلف جوانب الحياة إضافة إلى ضرر فقدان الدخل، فقيمة العمل تتعدى مجرد الحصول على دخل. وإلى جانب الدخل فإن العمر، الإعاقة، ونوع الجنس يعد من أكثر العوامل المؤثرة في التعرض للمخاطر (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2014، صفحة 23).

أنواع النمو التي تمنع تقدم التنمية البشرية هي النمو الذي لا يوفر فرص عمل وتنتشر معه البطالة، النمو غير الرحيم الذي لا يوفر عدالة في توفير الدخل ويختص بالأغنياء، النمو الأبكم وهو الذي لا يتزامن مع وجود ديموقراطية وتوفير حقوق سياسية، النمو المثبت الجذور وهو الذي لا يحترم ثقافة البلد والأقليات داخله ويذوب مع قيم الشعوب الأخرى، النمو عديم المستقبل الذي يسمح بالاستهلاك المسرف للموارد مع الإخلال بالتوازن البيئي (حميدوش، 2013، صفحة 200). ويعمل انتشار الفساد على خفض نسب النمو الاقتصادي ما ينعكس مباشرة على الدخل الفردي، إضافة إلى تدني الخدمات الحكومية، ويعمل هذا على تدهور المستوى الصحي والتعليمي وتراكم رأس المال البشري. وقد اعتبر البنك الدولي السيطرة على الفساد أساس خفض الفقر وتحقيق مستويات مرتفعة للتنمية البشرية (حجازي، 2016، صفحة 10). يساهم النمو الاقتصادي في تحقيق التنمية البشرية من خلال خفض مستويات الفقر، ويزيد فرص الاستثمار المستقبلية في مختلف أبعاد التنمية البشرية ويرفع من إيرادات الحكومات، وهذا يدعم التنمية البشرية بشكل مباشر نتيجة أن الحكومات هي الداعم الأول للبنى التحتية للتنمية البشرية في مجالات كالصحة، التعليم والاقتصادية (حميدوش، 2013، صفحة 202)...

الفرع الثاني: انتقادات واقتراحات حول التنمية البشرية

يقدم هذ الفرع بعض الانتقادات التي تم توجيهها لبرامج، تقارير، أبعاد وسياسات التنمية البشرية حول العالم من أجل تحسين النواقص التي تم رصدها. وبنفس الطريقة تم وضع مختلف التوصيات والاقتراحات التي تساعد في تخطي جوانب القصور والانتقادات الموجهة في هذا الصدد.

1. انتقادات موجهة لنهج التنمية البشرية وسياساتها

يدعوا المنهج الإسلامي إلى الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية لتلبية حاجات البشر، عكس النظرة الرأسمالية التي تقول بندرة الموارد وعدم كفايتها لإشباع حاجة الانسان (سلاك، 2014، صفحة 247).

بالنظر في تاريخ عدم المساواة نجد أن الثورة الصناعية أدت إلى احداث شرخ كبير بين الدول الصناعية وباقي الدول، وحتى الآن مع إمكانية الدول النامية الحصول على التكنولوجيا، لكنها فعليا لا تستطيع التحكم بها وهو ما يؤدي إلى تداعيات كبيرة على عدم المساواة في التنمية البشرية. ويحذر التقرير أن المقاييس المعيارية المتوفرة لقياس عدم المساواة غير دقيقة أو حتى مضللة فهي تركز على الدخل ولا توضح الأسباب الحقيقية وراء عدم المساواة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2019، الصفحات 19-20).

من النقد الموجه نحو تقارير التنمية البشرية هي تجنبها الحديث عن مفاهيم معنوية ومصيرية مثل الأمن الوطني، الاستقلال والريادة...والأمم المتحدة من غير شك تسعى إلى تحقيق مصالح الدول الرأسمالية مع الحفاظ على فجوة التنمية بينها وبين الدول النامية من خلال مختلف الوسائل التجارية، المالية، السياسية أو حتى التدخلات العسكرية. ومن المآخذ الجوهرية على نظرية التنمية البشرية هي ماذا بعد بناء القدرات البشرية؟ كيف يمكننا استغلالها لتحقيق الأهداف التنموية؟ هذا من جهة. ومن جهة أخرى، فإن مبدأ الحاجات الإنسانية لا يقبل التجزئة والفصل، فكيف يمكننا البدأ في تحقيق هذه الحاجات إذا كانت تستلزم العمل عليها جملة (موساوي، 2009، صفحة 51/49)؟

نجد أن قيمة المتوسط السنوي لمعدل التنمية البشرية بالنسبة للدول العربية أكبر من المتوسط العالمي في الثلاث عقود الأخيرة لكنه في تباطؤ نتيجة لسببين، الأول هو الأوضاع الأمنية التي مرت وتمر بها البلاد العربية وانعكاساتها على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية. وثانيها بلوغ مستوى مرتفع من التنمية البشرية، كما يلاحظ فروق كبيرة بين الدول في مقياس التنمية البشرية. ترتبط الدول العربية بواردات النفط بشكل رئيسي من أجل تحريك محركات التنمية البشرية وهذا بشكل مباشر نتيجة العوائد النفطية، أو شكل غير مباشر نتيجة منافع الدول غير النفطية من تحويلات العاملين بالدول النفطية، تدفقات الاستثمارات، مداخيل السياحة الإقليمية، معونات الدول النفطية. لكن الانفاق على التنمية البشرية بشكل مجمل يتعلق بتقلبات أسعار النفط والتي لا تخضع لتحكم هذه الدول ولا حتى لمنظمة الأوبك بل تتحكم بها متغيرات سياسية واستراتيجية دولية أكثر من قانون العرض والطلب. كما أن التوجه نحو الطاقات البديلة ونضوب الموارد النفطية سيهز الاستقرار السياسي والاجتماعي للدول العربية في المدى الطويل (بوضياف، 2016، الصفحات 333-335).

تحدث تقرير التنمية البشرية لسنة 2016 بكل صراحة على ضرورة دعم الشذود الجنسي ووصفه بالحرية، وقد اعتبر التقرير أن هذه الفئة تقع ضمن فئة الأقليات والفئات المحرومة، والتي تتعرض لضغط مجتمعي لذلك يدعو التقرير إلى الانتقال

من حرية الرفاه إلى حرية التصرف، والواضح أن أفكار الجندرة قد تسلسلت إلى تقارير هيئة الأمم المتحدة بالتدريج فقد انطلقت من حقوق المرأة وتدرجت في مطالبها للدول حتى وصلت إلى مفاهيم أخطر على المجتمعات من تحول جنسي وحريات غير أخلاقية وغير مقيدة. كما شددت على دعم المرأة للخروج للعمل المأجور خارج المنزل، لأنه وحسب التقرير فالمرأة غالبا ما تقوم بالعمل المنزلي غير المأجور وهو ما يعتبر حرمان لها من الدخل، ويدعو من جهة أخرى إلى محاربة زواج القاصرات (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2016، الصفحات 03-14).

2. اقتراحات لتحسين التنمية البشرية

إن التقدم البشري الحقيقي والمستدام لا يكون من خلال توفير الخيارات للأفراد والسعي إلى توسيعها، ولكن من خلال الحفاظ على الإنجازات المحققة في الخيارات والاستمرار فيها (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2014، صفحة 01). يعتبر الحق في الحصول على المعلومات وحرية استعمالها لتكوين الرأي العام والقيام بمسائلة الحكومات وكذا المشاركة في صنع القرار من أهم الوسائل التي تدعم التنمية البشرية وتحمي حقوق الأفراد والمستعبدين (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2016، صفحة 17). لتحسين نوعية التعليم، يجب أولا تحسين المنهاج التعليمي، القيام بدراسات موضوعية، تحسين مستوى التدريس، تحسين مستوى الأساتذة وجذب الأساتذة الأكفاء (Affandi, Anugrah, & Bary, 2019, p. 346). من التوصيات التي طرحها بحث (Stephen & Oluranti, 2011, p. 76) هي موافقة المناهج الدراسية لمتطلبات سوق العمل الوطنية. إن من أهم ما يجب على المسؤول القيام به هو إيجاد نموذج منفصل عن مطابقة النموذج الغربي، بل أن يكون مبنيا على أساس خصائص كل مجتمع من مجتمعات الدول النامية، الإسلامية أو العربية (موساوي، 2009، صفحة 50). يمكن للقرارات السياسية دعم التعليم العالي والاستثمار فيه، تبادل التكنولوجيا، تحسين توزيع الدخل أن تساهم في نجاح التنمية البشرية ومن ثم تحقيق عائد اقتصادي دائم (Ranis, 2004, p. 09). وتقترح دراسة (Abubakar, Kassim, & Yusoff, 2015, p. 102) أن تراكم رأس المال البشري لا يجب أن يقتصر فقط على القطاع العام، بل يجب تمكين الأفراد والسماح لهم بالوصول إلى الموارد المالية من أجل تمويل تراكم رأس المال البشري.

تهدف السياسات الوسيطية Meso policies توفير السلع والخدمات العالمية لمجموعة مستهدفة في المجتمع كبرنامج قسائم الطعام في سيريلانكا للفئات ذات الدخل المنخفض. وتتميز الدول الأكثر ثراء بإنفاق اجتماعي أكبر لكل فرد حتى وإن كان مستوى الدخل الوسيطي منخفض. إن الدخل المرتفع يسمح بتأثير إيجابي على التنمية البشرية ليس فقط من خلال توفير دخل أولي عالي ولكن أيضا من خلال توفير موارد أكبر من طرف الحكومة. وتصبح السياسات الوسيطية ذات أهمية بالغة عندما يتعلق الأمر بالفئات الأشد فقرا من أجل الحصول على سلع وخدمات تضمن مستوى قاعدي من التنمية البشرية. حيث أن نجاح التنمية البشرية يتولد من خلال مختلف أنواع الانفاق الاجتماعي في المستويات الأدنى للتنمية البشرية (United Nations Development Programme (UNDP), 1990, pp. 43-44).

يقترح التقرير طريقين لتحقيق تقدم في دليل التنمية البشرية. الأولى هي تحقيق نمو سريع في النمو الاقتصادي وهو أمر صعب التحقيق مقارنة بالطريقة الثانية المتمثلة في تحقيق التقدم من خلال رفع مستويات الصحة والتعليم وهي أقل صعوبة ويمكن الوصول إلى نتائج جد مرضية حتى من خلال نمو اقتصادي متواضع. ومن خلال ما سبق يقترح التقرير أن

الأسباب المتحكمة في الصحة والتعليم تختلف على الأسباب أو القوى المتحكمة في زيادة النمو الاقتصادي خلال الأربع عقود الماضية، ولو تماثلت الأسباب والقوى المحركة لتماثلت النتائج بينهم (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010، صفحة 46).

تعرف مجتمعات الدول النامية غياب التوزيع العادل، حتى أن تأثير حدوث نمو اقتصادي لا يصل إلى الطبقات الاجتماعية. كما تغيب فيها غالبا سياسات الضمان الاجتماعي. لذلك يجب التركيز على دعم السياسات الازمة لتحويل الدخل والفرص الاقتصادية للفئة الأفقر (United Nations Development Programme (UNDP), 1990, p. 03). إن سياسات ضمان توزيع مخرجات التنمية البشرية على الجميع تتلخص في الحرص على تعميم التنمية من خلال تعميم السياسات العامة، لكن هذا من الصعب تحقيقه، فحتى البلدان التي تدعم الصحة المجانية تحول الجغرافيا من وصول التعميم إلى المناطق المعزولة والفئات المهملة. توفير سياسات عامة تشمل كل متطلبات بعض الفئات الخاصة كذوي الإعاقة. السعي إلى الحفاظ على استدامة التنمية البشرية حتى بعد تحقيقها فالصدمات والمخاطر التي يمكن أن تحصل في البلاد قد تهدم ما تم إنجازه (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2016، صفحة 11). من الرسائل الأساسية التي يقدمها تقرير التنمية البشرية لسنة 2019 هو القيام بتصحيح عدم المساواة في التنمية البشرية حالا قبل أن تتحول الاختلافات في النفوذ الاقتصادي إلى هيمنة سياسية راسخة، تنطلق هذه العملية بتحديد الأوجه المتعددة لعدم المساواة في كل مجتمع ويمكننا بعدها تصحيح عدم المساواة في أوجه التنمية البشرية باعتماد السياسات التالية:

- العمل على تسريع الإمكانات الأساسية والحد من التباعد في الإمكانات المعززة بين مجموعات التنمية البشرية (التنمية البشرية العالية جدا، المرتفعة...) من خلال القضاء على عدم المساواة بين الجنسين وعدم المساواة بين المجموعات (عدم المساواة الافقي).
- زيادة الإنتاجية من خلال الحرص على العدالة وكفاءة الأسواق وبالتالي دعم النمو الاقتصادي العادل (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2019، صفحة 15).

لا يجب أن يرتكز النمو على مجرد زيادة الناتج الوطني الإجمالي بل يجب أن يحقق عدة شروط:

- السماح بمشاركة المبادرات الخاصة واشتراك الأشخاص.
- التوزيع العادل ليستفيد كل أفراد المجتمع.
- الاستدامة في زيادة الإنتاج المستقبلي حتى بالتضحية بالقدرات الممكنة حاليا (United Nations Development Programme (UNDP), 1991, p. 13).

تستهدف فعالية الحوكمة تقديم الخدمات بشكل أفضل وهذا ما ينعكس على خدمات الصحة، التعليم، المياه والكهرباء بالإيجاب. كما تسمح بتطبيق اللامركزية والتي تساعد في استغلال وتقسيم أحسن للموارد المتاحة وتحقيق التنمية البشرية والاقتصادية بشكل أسرع وأكثر فعالية نتيجة قربها للمواطن. من جهة أخرى تدعم سيادة القانون حقوق الافراد وهذا يضغط لتحسين مستوى المعيشة والحد من الفقر، فالحقوق القانونية للأفراد تدعم التنمية البشرية (حجازي، 2016،

الصفحات 09-10). يمكن للحكومات تحسين فعالية الانفاق الحكومي من خلال سياسات وضبط الميزانية ومن خلال تخصيص الموارد من أجل:

- المرافق الصحية وبرامج الرعاية الصحية.
- تدريب الأطباء بشكل عال إضافة إلى المساعدين الطبيين.
- الانتقال من دعم التعليم العام إلى التعليم المهني، ومن دعم التعليم العالي إلى دعم التعليم الابتدائي والثانوي.
- الانتقال من دعم المساكن الغالية للطبقات الغنية إلى مشاريع سكنات الفقراء.
- ومن الإعانات الموجهة للطبقة النافذة إلى إعانات الطبقة الفقيرة.
- الانتقال من دعم القطاع المشروع إلى غير المشروع وبرامج العاطلين (United Nations Development Programme (UNDP), 1990, p. 04).

خلاصة الفصل

سمحت تقارير التنمية البشرية السنوية بنشر والتعريف بمفهوم التنمية البشرية، كما تمكنت من قياسها وتوسيع قاعدة البيانات المتعلقة بالدول سنة بعد سنة. كما فتحت الباب على مصراعيه من أجل طرح مختلف القضايا المتعلقة بالتنمية البشرية ومختلف مستويات التأثير والتأثر وإيصال صوت الطبقة الهشة في المجتمع باختلافها من نساء، فقراء، مشردين أقليات داخل المجتمع... لكن كل هذا لا يعني أن كل القضايا الإنسانية والمعانات البشرية قد انتهت. فأعداد اللاجئين حول العالم لا زالت في ارتفاع بسبب الحروب والأزمات السياسية الأهلية التي غالبا ترعاها وتتسبب فيها الدول التي تدعم برامج التنمية البشرية. وهو يوضح لنا الصورة الديبلوماسية التي تظهر بها الدول ونقيضها في الواقع المعاش. كما أن الحملات الخيرية التي يرعاها الصليب الأحمر في البلدان الافريقية والآسيوية الفقيرة والتي أشارت الكثير من التقارير أنها إما حملات تبشيرية بدعم من الكنائس الغربية، أو حملات تجسسيه لصالح الدول التي أرسلتها، بل حتى أن دولا كفرنسا ترسل شحن من اللقاحات والأدوية وتستعمل الأفارقة كفأران تجارب لها تحت غطاء الدعم الصحي لتلك الدول الفقيرة.

إن الدعم المبالغ فيه الذي توليه تقارير التنمية البشرية لتمكين المرأة وعلى الرغم من مشروعية بعض القضايا التي تتباها وتحقيق المرأة لبعض المكاسب التي طالما ظلمت فيها المرأة. إلا أن الجانب الآخر لهذا الدعم يحث المرأة على التخلي عن دورها كأم ومربية داخل البيت والسعي المستمر إلى جعل النمو السكاني وزيادة المواليد أحد أهم أسباب الفقر وعدم كفاية موارد الأرض للأعداد المتزايدة من البشر. ويسوقها هذا الفكر المتنامي إلى منافسة الرجل بل حتى جعله عدو لها من خلال تمكين النسويات في مختلف أنحاء العالم باعتبارها من الأقليات. وبالحديث عن الأقليات فإن الدعم الذي أصبح غير خفي وواضح لمنتكسي الفطرة من الشواذ والذي صار التضييق واضحا وجليا على كل منتقد لهذه الفئة. بل صار الدعم الموجه لها ظاهرا بعد أن كان خفيا في التقارير الأولى.

بعد الاطلاع على مختلف الجوانب المتعلقة بالنمو الاقتصادي والتنمية البشرية ودراسة العلاقة بينهما من خلال الدراسات السابقة ومختلف النظريات والأطروحات. سننتقل إلى تحليل تطور مختلف مؤشرات التنمية البشرية وقياس تأثيرها على النمو الاقتصادي في الفصل التالي.

الفصل الثالث:

الدراسة التحليلية والقياسية لأثر التنمية البشرية على النمو الاقتصادي في دول منظمة التعاون الإسلامي

المبحث الأول: تحليل تطور مؤشرات التنمية البشرية في منظمة التعاون الإسلامي

المبحث الثاني: قياس أثر التنمية البشرية على النمو الاقتصادي في دول منظمة التعاون الإسلامي

تمهيد

باعتبار الأدوات الإحصائية والقياسية من أهم الوسائل المستعملة لاستخراج نتائج في الدراسات البحثية، فقد عمدنا إلى استعمال التحليل الوصفي لبعض أهم مؤشرات التنمية البشرية والمتعلقة بالتعليم، الصحة والدخل، وأيضا طريقة تحليل المركبات الأساسية لتحديد المتغيرات المستعملة في النمذجة القياسية. كما تطرق هذا الفصل إلى دراسة كل من تأثير التنمية البشرية حسب نوع الجنس والتنمية البشرية بشكل عام على النمو الاقتصادي باستخدام نماذج بانل الساكنة والديناميكية على التوالي.

المبحث الأول: تحليل تطور مؤشرات التنمية البشرية في دول منظمة التعاون الإسلامي

يهدف هذا المبحث إلى استعمال طرق التحليل الوصفي على دليل التنمية البشرية ومؤشرات التنمية البشرية المختلفة متمثلة في العمر المتوقع عند الولادة ومعدل وفايات الأمهات كمؤشرات للصحة، متوسط سنوات الدراسة وسنوات الدراسة المتوقعة كمؤشرات للتعليم، وأخيرا متغير الدخل الوطني الاجمالي لكل فرد حسب القدرة الشرائية بالدولار لسنة 2017 كمؤشر للدخل. وهذا من خلال تقسيمها حسب فئات التنمية البشرية (مرتفعة جدا، مرتفعة، متوسطة وضعيفة) من أجل تسهيل المقارنة بما أن عينة الدراسة تضم 57 دولة للفترة 1990-2021.

المطلب الأول: تحليل دليل التنمية البشرية

يعمل هذا المطلب على دراسة تحليلية لتطور دليل التنمية البشرية عند دول منظمة التعاون الإسلامي حسب فئات التنمية البشرية مع التطرق إلى الفروق الموجودة بين الرجال والنساء.

الفرع الأول: تحليل دليل التنمية البشرية للدول حسب فئة التنمية البشرية

سنعمل في هذا الفرع على تحليل لتطور دليل التنمية البشرية لدول منظمة التعاون الإسلامي حسب فئة التنمية البشرية للفترة 1990-2021.

1. تحليل دليل التنمية البشرية للدول ذات التنمية البشرية العالية جدا

قمنا بدراسة تطور دليل التنمية البشرية لفئة التنمية البشرية العالية جدا بالنسبة لدول منظمة التعاون الاسلامي للفترة ما بين 1990 و2021.

من خلال منحنى فئة التنمية البشرية العالية جدا يمكننا وضع عديد الملاحظات أهمها موجة الارتفاع التي عرفتها كل دول هذه الفئة ويعتبر ارتفاع سريع في الفترة من 1990 إلى حدود 2012. ما عدى دولة الكويت والتي عرفت انتكاسة في بداية فترة الدراسة نتيجة غياب الاستقرار الأمني الذي عرفته لدخولها في حرب مع العراق، لكنها تداركت الوضع في وقت قصير في المرحلة اللاحقة وعرفت ارتفاع يعتبر الأعلى بين دول هذه الفئة. يلاحظ تديل تركيا مستويات التنمية البشرية في بداية الفترة لكنها عدلت ترتيبها ومستواها بنهاية الفترة لتتوسط بلدان هذه الفئة. وعلى عكسها فإن دولة الامارات العربية المتحدة افتتحت فترة الدراسة بمركز متوسط بين دول هذه الفئة واختتمتها في مقدمة الفئة وهذا راجع بشكل واضح إلى الحالة الاقتصادية الممتازة للبلاد والجهود التي بذلتها هذه الدولة خصوصا في جانب الانفتاح التجاري والسياسي وحتى

حالة التحرر التي وفرتها للنساء. كما يلاحظ بعض التراجع في معظم دول هذه الفئة في نهاية الفترة أي بحدود سنة 2019-2020، ومن المرجح أن هذا راجع إلى جائحة كورونا والتي أثرت على العالم بأسره في كل الميادين فأنعكس هذا على مؤشرات التنمية البشرية لكل الدول. والملاحظ أيضا أن كل الدول العشرة لهذه الفئة هي دول آسيوية منها ست دول خليجية أي أن العوائد البترولية وعوائد الموارد الطبيعية لدول الخليج انعكست على دليل لتنمية البشرية وهو نفس الأمر بالنسبة لدول كبروناي دار السلام وكازاخستان أو حتى ماليزيا التي تزاوج بين العوائد البترولية وعوائد المؤسسات الإنتاجية والخدمية، بالنظر في التجربة الماليزية فالتوزيع العادل للدخل في الفترة الأولى للتنمية قبل سبعينات القرن الماضي مهد لتحسن لافت في التنمية البشرية ولكن مع تراجع هذا التوزيع تمكنت السياسات الوسيطية Meso policies والتي مست كل شرائح المجتمع خصوصا بالمناطق الريفية والفقيرة من التغطية على غياب التوزيع العادل، وبذلك تمكنت ماليزيا من تحقيق تنمية بشرية عالية جدا حتى في حال المزاوجة بين النمو الاقتصادي والتوزيع غير العادل لمخرجاته من خلال تطبيقها للسياسات الوسيطية (United Nations Development Programme (UNDP), 1990, p. 47).

الشكل5: دليل التنمية البشرية للدول ذات التنمية البشرية العالية جدا للفترة 1990-2021

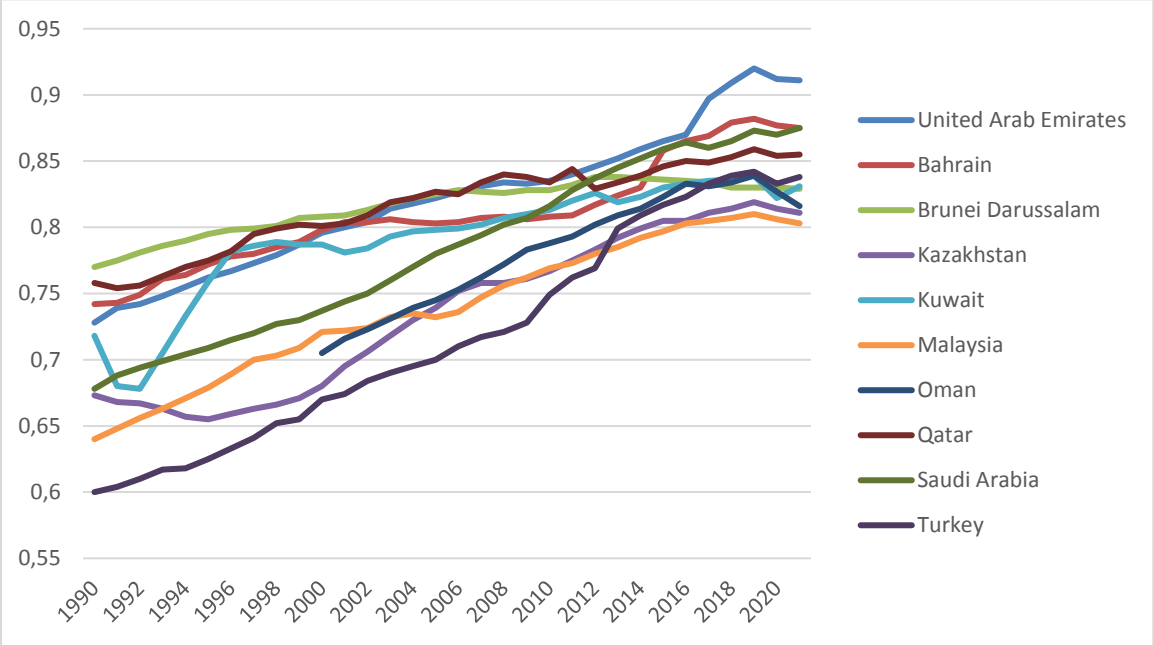

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات هيئة الأمم المتحدة.

2. تحليل دليل التنمية البشرية للدول ذات التنمية البشرية المرتفعة

قمنا بدراسة تطور دليل التنمية البشرية لفئة التنمية البشرية المرتفعة بالنسبة لدول منظمة التعاون الاسلامي للفترة ما بين 1990 و2021.

تعتبر هذه الفئة هي فئة التنمية البشرية المرتفعة وتضم سبعة عشرة دولة، منها دولة أوروبية على رأس الترتيب هي ألبانيا. وتسع دول آسيوية هي أذربيجان، إندونيسيا، إيران، الأردن، لبنان، المالديف، فلسطين، تركمانستان وأوزباكستان. مع خمس دول إفريقية هي الجزائر، مصر، الغابون، ليبيا وتونس. ودولتان من دول أمريكا الجنوبية هما غويانا وسورينام. إن

نظرة عامة على المنحنى توحي بوجود تقارب كبير في مستويات التنمية البشرية وتطورها منذ بداية الفترة وحتى انتهائها. فحتى متصدر الترتيب لسنة 2021 وهي دولة ألبانيا احتلت المرتبة الثانية في سنة 1990 رغم بعض التراجع الذي عرفته بعدها نتيجة الظروف الأمنية غير المستقرة بها وبالبلدان حولها، لكنها تداركت التراجع في السنوات التي بعدها. كما أن دولة غويانا متديلة الترتيب في المجموعة لم يتحسن ترتيبها كثيرا مقارنة مع دول هذه الفئة رغم التحسن المستمر في مستويات التنمية البشرية. والملاحظ أيضا هو حالة عدم الاستقرار الذي عرفته ليبيا بحدود سنة 2011 رغم تصدرها المجموعة منذ 1990 وحتى حدود 2006، إلا أنها عرفت حالة من التذبذب في قيم التنمية البشرية منذ سنة 2011 وحتى اليوم فقد انخفض مستوى التنمية البشرية فيها من 0.739 سنة 2010 إلى 0.718 سنة 2021، ويرجع هذا بشكل أكيد إلى مرحلة الربيع العربي الذي مرت بها ليبيا ولا تزال الساحة السياسية والعسكرية غير مستقرة حتى يومنا هذا. كذلك الأمر بالنسبة للبنان الذي سجل حالة من الانخفاض المستمر في مستوى التنمية البشرية منذ 2012. والملاحظ كما في حالة فئة التنمية البشرية العالية جدا فإنه ابتداء من 2020 سجل انخفاض في مؤشر التنمية البشرية أو في أحسن الأحوال زيادة طفيفة وهذا الأمر راجع إلى تأثير جائحة كورونا.

الشكل6 : دليل التنمية البشرية للدول ذات التنمية البشرية المرتفعة للفترة 1990–2021

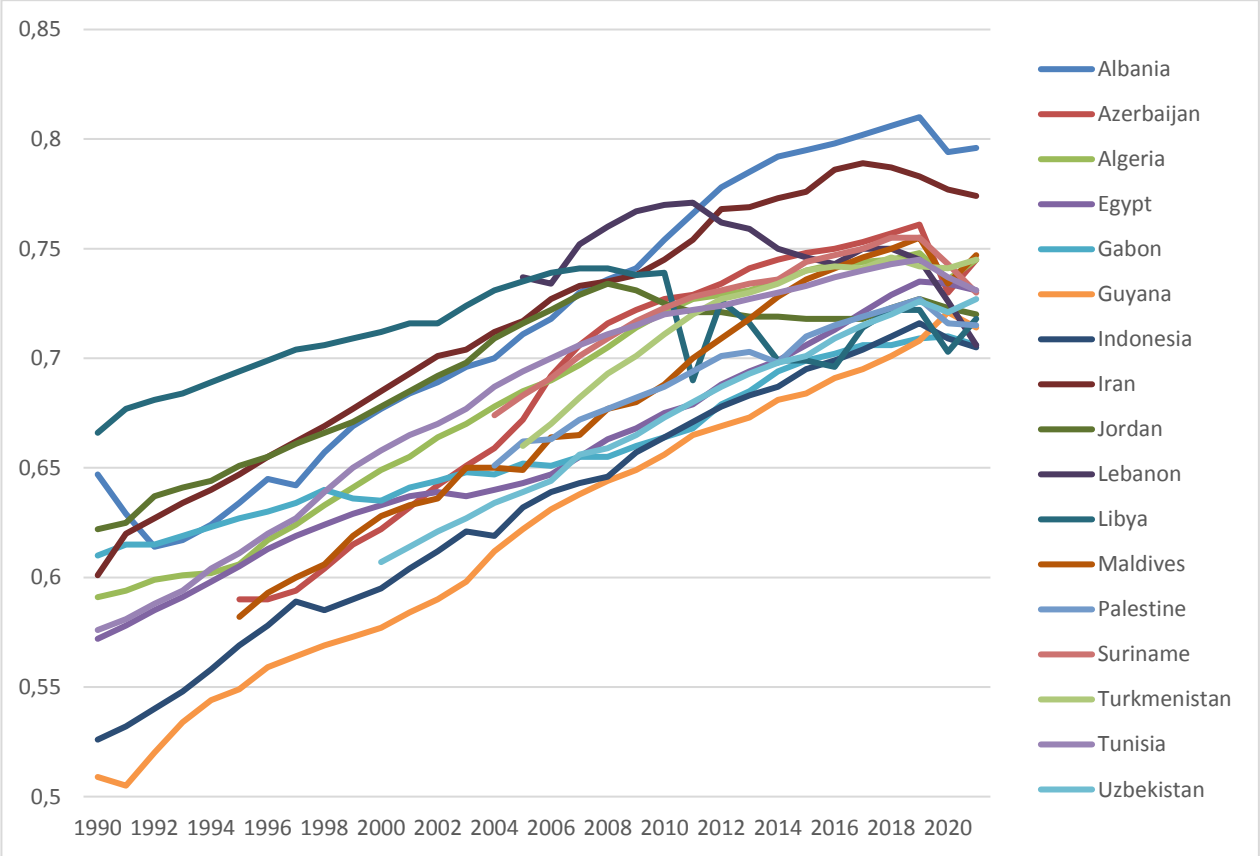

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات هيئة الأمم المتحدة.

3. تحليل دليل التنمية البشرية للدول ذات التنمية البشرية المتوسطة

قمنا هنا بدراسة تطور دليل التنمية البشرية لفئة التنمية البشرية المتوسطة بالنسبة لدول منظمة التعاون الاسلامي للفترة ما بين 1990 و2021.

تضم أيضا هذه الفئة عشر دول من دول منظمة التعاون الإسلامي. ويمكننا تقسيم المنحنى إلى ثلاث مراحل، المرحلة الأولى عرفت فيها بعض الدول تراجعا في مؤشر التنمية البشرية كدولتي قيرغيزستان وطاجيكستان من 1990 إلى 1996. وأيضا العراق في فترة الحرب على الكويت، وأخيرا دولة الكاميرون من 1991 إلى 1996. أما المرحلة الثانية فقد عرفت ارتفاعا عاما في مستويات التنمية البشرية في مجموع هذه الدول ما عدى تذبذب طفيف في سنة 2003 بالعراق نتيجة الاحتلال الأمريكي لها، وفي المقابل سجلت سوريا بعد بداية الربيع العربي ومنذ 2012 بداية الهبوط الدراماتيكي في مستوى التنمية البشرية لينزل من 0.691 سنة 2011 إلى 0.553 سنة 2014 و0.577 سنة 2021 وهذا يشير إلى مدى التأثير الكثير لحالة عدم الاستقرار على التنمية البشرية للبلاد. أما المرحلة الأخيرة بعد 2019 فقد تميزت كالعادة بحالة من التراجع في مؤشر التنمية البشرية بسبب جائحة كورونا بالنسبة لبعض بلدان الفئة المتوسطة أما البعض الآخر فقد سجل زيادات طفيفة ولكن على العموم تعتبر هذه الفئة أقل تأثرا بالجائحة مقارنة بالفئتين السابقين (فئة التنمية البشرية العالية جدا والعالية). يلاحظ تفوق دولة قيرغيزستان في قيمة المؤشر لهذه الفئة إلا في فترة 2007 كانت هناك تفوق لدولة سوريا بفارق جد بسيط بقيمة 0.659 لسوريا و0.656 لقيرغيزستان، وكذلك تفوق لسوريا سنة 2011 حيث أخذ الدليل قيمة 0.691 لسوريا مقابل 0.665 لقيرغيزستان ولكن بعد هذه الفترة بدأ الانحدار السوري كما ذكرنا سابقا.

الشكل7 : دليل التنمية البشرية للدول ذات التنمية البشرية المتوسطة للفترة 1990-2021

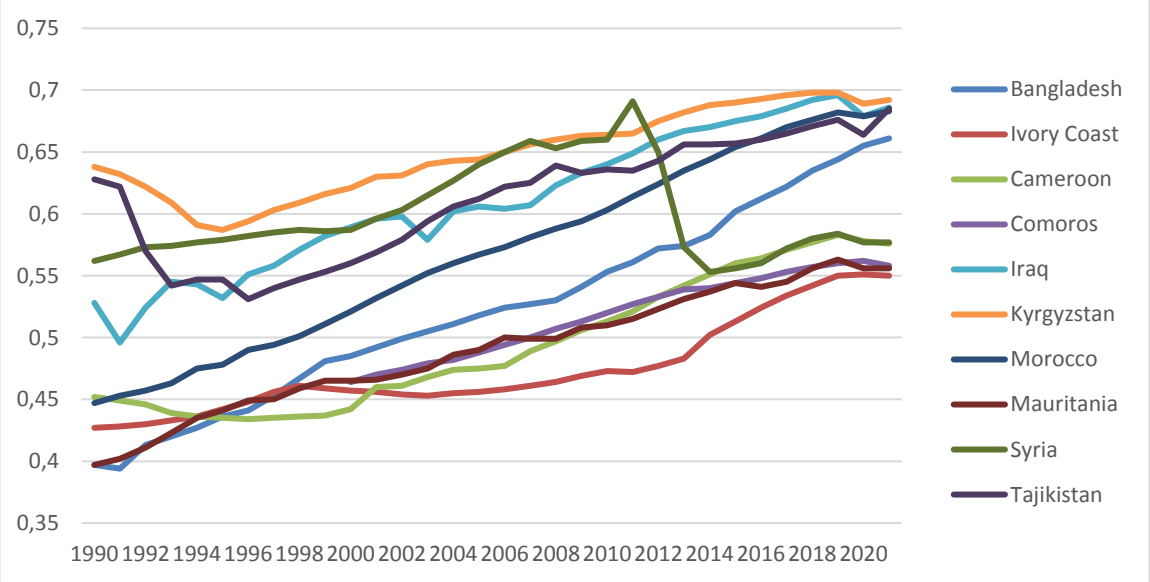

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات هيئة الأمم المتحدة.

4. تحليل دليل التنمية البشرية للدول ذات التنمية البشرية الضعيفة

قمنا في هذه المرحلة بدراسة تطور دليل التنمية البشرية لفئة التنمية البشرية الضعيفة بالنسبة لدول منظمة التعاون الاسلامي للفترة ما بين 1990 و2021.

الشكل8 : دليل التنمية البشرية للدول ذات التنمية البشرية الضعيفة للفترة 1990-2021

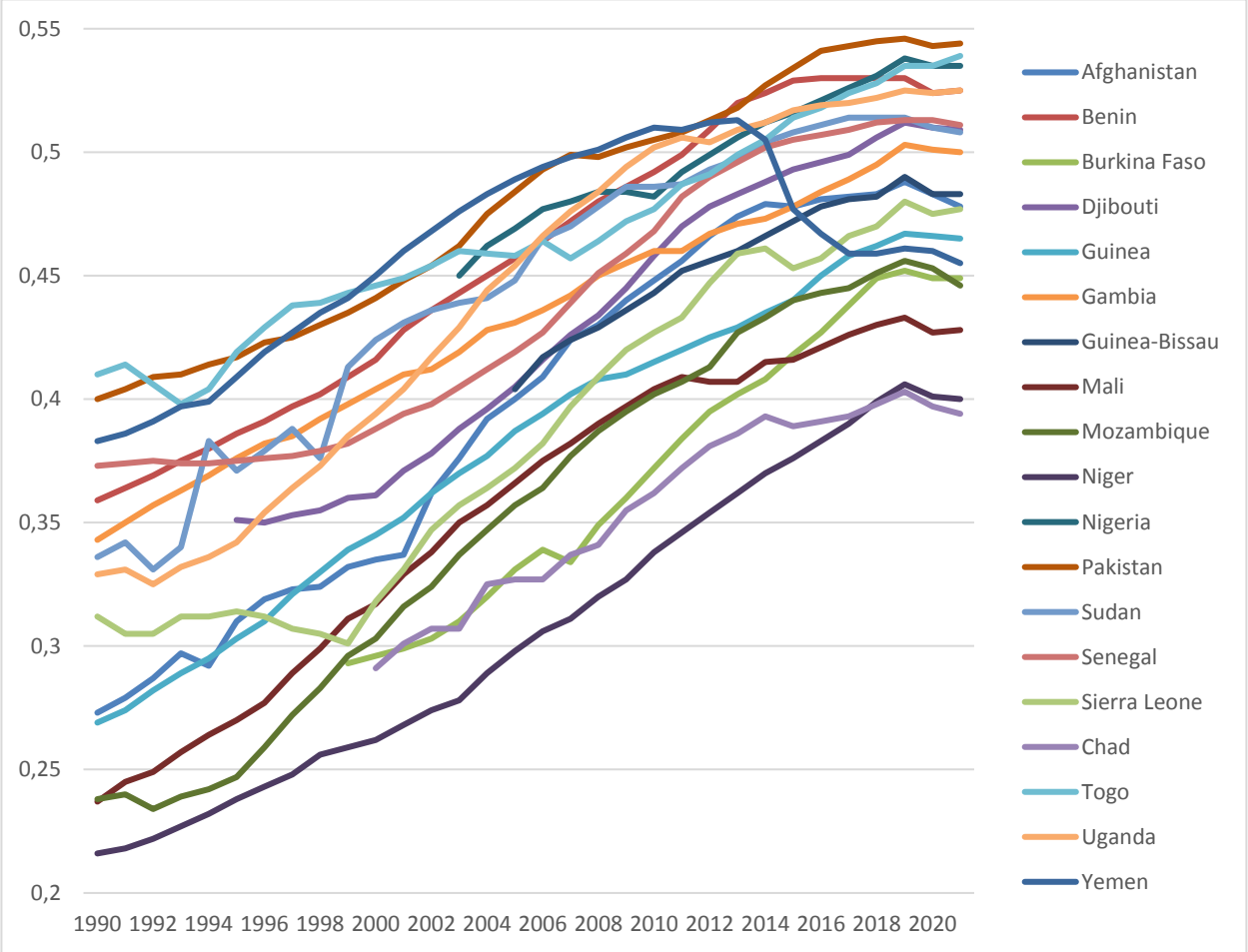

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات هيئة الأمم المتحدة.

تضم فئة التنمية البشرية الضعيفة 20 دولة من دول منظمة التعاون الإسلامي مع العلم أن الصومال لا تملك قاعدة بيانات لدليل التنمية البشرية لكنها تصنف ضمن الدول ذات التنمية البشرية الضعيفة. هناك ضمن العشرين دولة 3 دول آسوية هي أفغانستان، باكستان واليمن وباقي الدول السبعة عشر هي دول إفريقية. يوضح الشكل أن مستويات التنمية البشرية تنحصر بين 0.2 و0.55 بالنسبة لكل الدول. وبنظرة عامة فإن أغلبية الدول عرفت ارتفاع مستمر في مستويات التنمية البشرية مع بعض التذبذبات البسيطة من فترة لأخرى في بعض الدول وكالعادة يظهر تأثر لأغلب الدول بجائحة كورونا ابتداء من سنة 2020، إلا أن اليمن هو البلد الوحيد الذي سجل تراجع مستمر وواضح منذ سنة 2014 وحتى يومنا هذا، فقد سجل دليل التنمية البشرية قيمة 0.513 سنة 2013 لتنخفض بشكل مستمر إلى 0.455 سنة 2021 وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى الوضع الأمني والسياسي المزري الذي يعيشه البلد والذي انعكس بشكل واضح على الجانب

الاقتصادي والصحي وكل جوانب التنمية البشرية الأخرى. تعتبر دولة النيجر متديلة الترتيب طول فترة الدراسة حتى سنة 2019 أين تخطت الشاد بفارق بسيط حتى 2021. أما باكستان المتقدمة على دول هذه الفئة فقد أثبتت تجربتها أن ضعف الانفاق الاجتماعي المتمثل أساسا في الانفاق على الصحة والتعليم والتركيز على النفقات العسكرية التي ارتفعت خمس أضعاف في ثمانينات القرن الماضي وفشل سياساتها الوسيطية أدى إلى ضعف في مؤشرات التنمية البشرية ومخرجاتها رغم ما تحققه البلاد من نمو اقتصادي عالي وتوزيع عادل نسبيا للدخل (United Nations Development Programme (UNDP), 1990, pp. 59-60).

الفرع الثاني: تحليل تطور متوسطات دليل التنمية البشرية حسب فئة التنمية البشرية

يعمل هذا الفرع على دراسة تطور متوسطات دليل التنمية البشرية حسب فئة التنمية البشرية، وكذا مختلف التغيرات الحاصلة في الدليل بين العام 1990 و2021.

1. تحليل لمتوسطات قيم دليل التنمية البشرية حسب فئة التنمية البشرية

قمنا من خلال الشكل 09 بحساب متوسطات دليل التنمية البشرية للفترة 1990-2021، أي متوسط كل سنة لكل فئة من فئات التنمية البشرية الأربعة لدول منظمة التعاون الإسلامي طوال فترة الدراسة.

الشكل9 : متوسطات قيم دليل التنمية البشرية حسب فئة التنمية البشرية للفترة 1990-2021

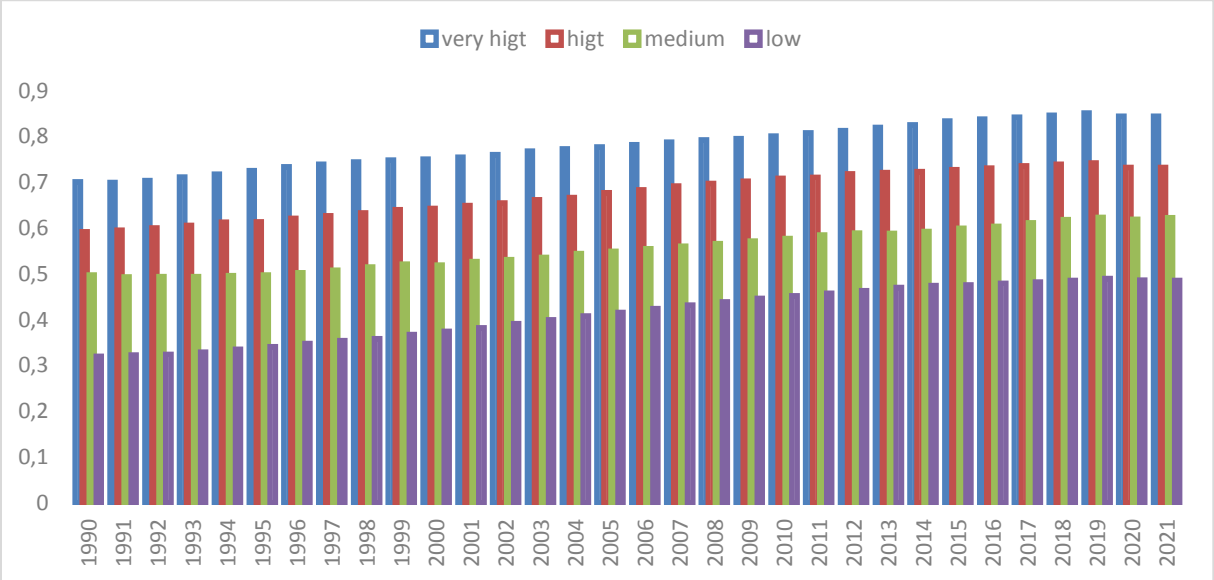

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات هيئة الأمم المتحدة.

يلاحظ من المنحنيات أن كل فئات التنمية البشرية تعرف ارتفاعا مستمرا والاستثناء فقط قد حدث في فترتين، الأولى بالنسبة لفئة التنمية البشرية المتوسطة سنة 2000 وحدث الانخفاض نتيجة بداية استعمال معطيات دولة جزر القمر في تلك السنة أين تعتبر قيمة دليل التنمية البشرية لهذه الدولة 0.464 لسنة 2000، وهو أقل من متوسط دليل التنمية البشرية لدول الفئة المتوسطة للتنمية البشرية والذي قيمته 0.519 لنفس السنة. والانخفاض الثاني حدث بعد انطلاق جائحة كورونا والذي ظهر تأثيره على معظم الدول وانعكس على متوسطات كل الفئات بالانخفاض في 2020

و2021. إذا يمكننا أن نعتبر مستويات متوسط دليل البشرية في ارتفاع مستمر ما عدى وقت الجائحة، وقد عرفت فئة التنمية البشرية العالية أكبر تأثر سلبي بالجائحة فالفرق بين قيمة متوسط دليل التنمية البشرية لهذه الفئة بين سنتي 2019 و2020 هو 0.009 تليها فئة التنمية البشرية العالية جدا بقيمة 0.006، ثم فئة التنمية البشرية المتوسطة بقيمة 0.004 وأخيرا فئة التنمية البشرية الضعيفة بقيمة 0.003 ويمكننا تفسير ذلك بأن الدول ذات التنمية البشرية العالية جدا لها قدرة أكبر على مواجهة انعكاسات التنمية البشرية مقارنة بدول فئة التنمية البشرية العالية، أما دول فئة التنمية البشرية المتوسطة والضعيفة فإن تأثرها كان ضعيف بالجائحة لأنها دول أكثر انغلاقا واقتصادها أكثر ضعفا وأقل انفتاحا وبالتالي سجلت اقتصاداتها تأثر أقل وسجلت عدد حالات أقل.

2. تحليل لمتوسط دليل التنمية البشرية لبلدان منظمة التعاون الإسلامي للفترة 1990-2021

يمثل الشكل 10 متوسط دليل التنمية البشرية لمجمل بلدان منظمة التعاون الإسلامي خلال السنوات ما بين 1990 و2021.

عرف متوسط دليل التنمية البشرية لمنظمة التعاون الإسلامي تطورا مستمرا منذ 1990 حتى سنة 2020 أين حدث انخفاض بسيط في قيمته واستمر حتى 2021. إذا يمكننا تصنيف متوسط دليل التنمية البشرية لدول منظمة التعاون الإسلامي ضمن الدول ذات التنمية البشرية الضعيفة من سنة 1990 إلى غاية 2000، أما الفترة المتبقية فإن قيمة هذا المتوسط يفوق 0.55 وعليه يسمح لها بالدخول في فئة التنمية البشرية المتوسطة من سنة 2001 إلى غاية 2021.

الشكل10 : متوسط دليل التنمية البشرية لبلدان منظمة التعاون الإسلامي للفترة 1990-2021

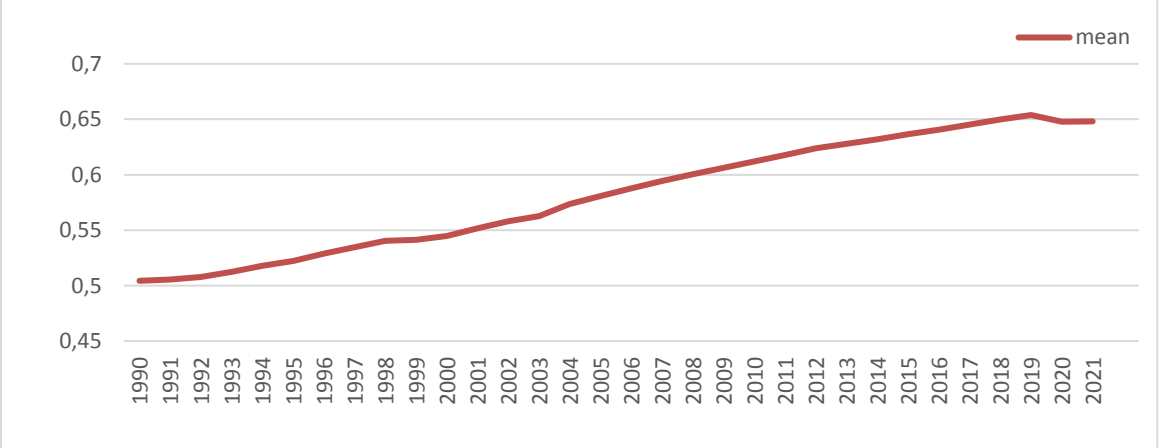

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات هيئة الأمم المتحدة.

3. تحليل قيمة التغير الحاصل في دليل التنمية البشرية لكل للدول ذات التنمية البشرية العالية جدا بين العامين 1990-2021

ينطلق الشكل 11 من نتائج حساب الفرق بين قيم دليل التنمية البشرية لدول فئة التنمية البشرية العالية جدا في منظمة التعاون الاسلامي للعام 2021 والعام 1990 وهذا من أجل التوصل إلى قيم التغير الحاصل بين هاذين العامين

اللذين يمثلان سنة نهاية وبداية الدراسة على التوالي. وهذا يسمح برصد إن كان هناك تحسن أو تقهقر لهذه الدول في فترة الدراسة.

الشكل11 : قيمة التغير الحاصل في دليل التنمية البشرية لكل للدول ذات التنمية البشرية العالية جدا بين العامين 1990–2021

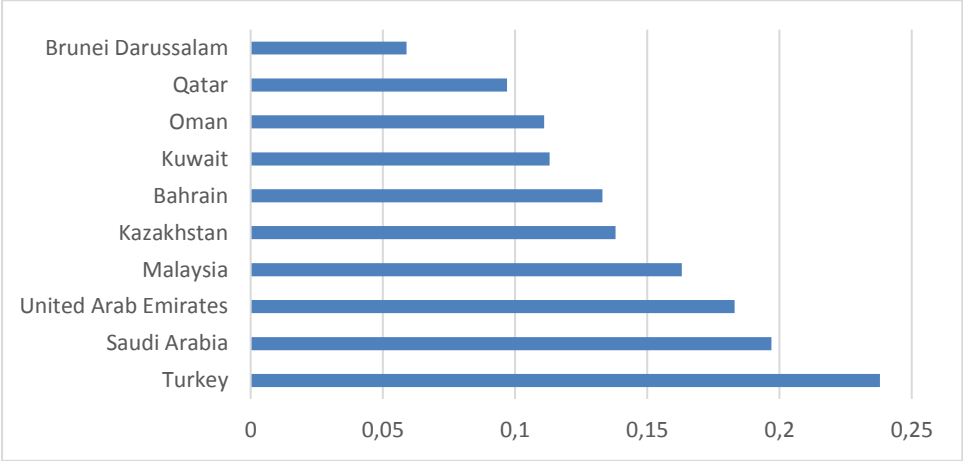

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات هيئة الأمم المتحدة.

يتضح من خلال الشكل وجود تفاوت في التقدم الحاصل في دليل التنمية البشرية بين عامي 1990 و2021 في دول فئة التنمية البشرية العالية جدا، ونصنف الدول حسب ترتيب تقدمها انطلاقا من تركيا بتحسن 0.238، السعودية ب0.197، الامارات 0.183، ماليزيا ب0.163، كازاخيستان ب0.138، البحرين 0.133، الكويت ب0.113، عمان ب0.111، قطر ب0.097 وأخيرا بروناي دار السلام 0.059. ولكن على العموم فإن أغلب مستويات التقدم تعتبر عالية وكلها إيجابية.

4. تحليل قيمة التغير الحاصل في دليل التنمية البشرية لكل للدول ذات التنمية البشرية المرتفعة بين العامين 1990–2021

ينطلق الشكل 12 من نتائج حساب الفرق بين قيم دليل التنمية البشرية لدول فئة التنمية البشرية العالية في منظمة التعاون الاسلامي للعام 2021 والعام 1990 وهذا من أجل التوصل إلى قيم التغير الحاصل بين هاذين العامين اللذين يمثلان سنة نهاية وبداية الدراسة على التوالي. وهذا يسمح برصد إن كان هناك تحسن أو تقهقر لهذه الدول في فترة الدراسة.

إن إلقاء نظرة عامة على الشكل يسمح لنا بوضع عدة ملاحظات، أولها هي وجود قيمة سالبة للتغير الحاصل بين الفترتين 2005 و2021 والحاصل في دولة لبنان بقيمة سالبة تقدر ب 0.031 (البيانات الخاصة بالبلد تبدأ من سنة 2005)، وغير بعيد عنها نلاحظ تقدم ضعيف جدا لمستوى دليل التنمية البشرية بالنسبة لجزر المالديف فقد حققت هذه الدولة تقدما يقدر ب 0.01 بين عامي 1995 و2021. وعلى النقيض من ذلك سجلت غويانا تقدما عاليا جدا بقيمة 0.205، وكذلك الأمر بالنسبة لكل من اندونيسيا وإيران بقيم 0.179 و0.173 على التوالي. على الجانب الآخر فقد حققت خمس دول من المجموعة تقدما متقاربا حيث أن ثلاثا منها هي دول شمال إفريقية، بدأ بمصر بقيمة

0.159، أذربيجان وتونس بقيمة 0.155، الجزائر بقيمة 0.154 وألبانيا بقيمة 0.149. وحققت أوزباكستان تقدما جيدا بقيمة 0.12، أما باقي الدول فقد حققت تقدما يقل عن 0.1 التي تميزت بتقارب في القيم كالأردن والغابون بقيم 0.098 و0.096 على التوالي، وكذلك سورينام وليبيا وبقيم 0.056 و0.052. وليس ببعيد عنهم سلجت فلسطين قيمة أحسن تقدر ب 0.064 وتركمانستان ب0.085. إذا فالملاحظ في هذه الفئة هناك تقارب بين العديد من الدول بالنسبة للتقدم الحاصل في دليل التنمية البشرية بين العامين 1990 و2021، كما أنها حققت تحسنا جيدا بالنسبة لعموم دول هذه الفئة.

الشكل12 : قيمة التغير الحاصل في دليل التنمية البشرية لكل للدول ذات التنمية البشرية المرتفعة بين العامين 1990–2021

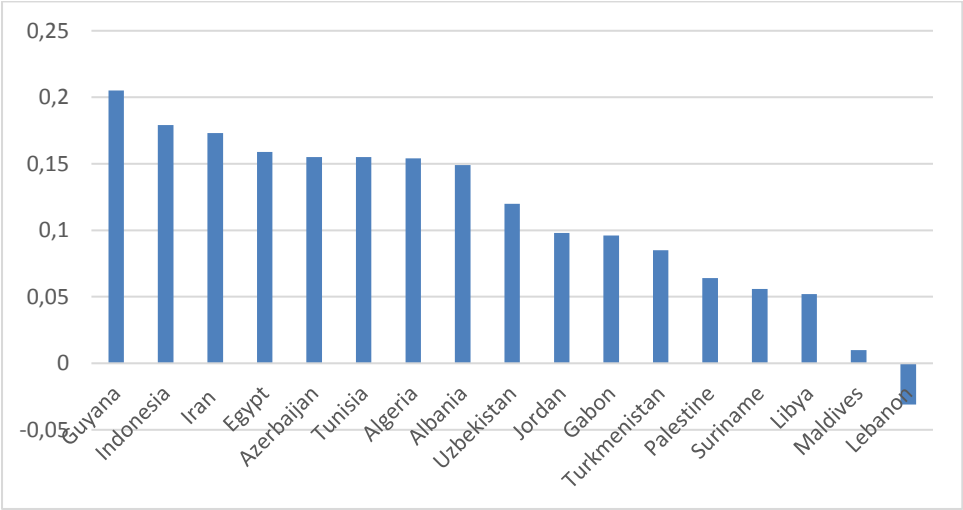

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات هيئة الأمم المتحدة.

5. تحليل قيمة التغير الحاصل في دليل التنمية البشرية لكل للدول ذات التنمية البشرية المتوسطة بين العامين 1990–2021

ينطلق الشكل 13 من نتائج حساب الفرق بين قيم دليل التنمية البشرية لدول فئة التنمية البشرية المتوسطة في منظمة التعاون الاسلامي للعام 2021 والعام 1990 وهذا من أجل التوصل إلى قيم التغير الحاصل بين هاذين العامين اللذين يمثلان سنة نهاية وبداية الدراسة على التوالي. وهذا يسمح برصد إن كان هناك تحسن أو تقهقر لهذه الدول في فترة الدراسة.

يوضح الجدول والشكل وبمقارنته مع باقي الجداول أن القيمة التي حققتها دولة البنغلاديش 0.264 تمثل أعلى تقدم حاصل في دليل التنمية البشرية في فترة وعينة الدراسة، كذلك فقد حققت المغرب تقدما ممتازا بقيمة 0.236 لتحوز المرتبة الثالثة بعد تركيا في مستوى التقدم. بعدها حققت كل من موريتانيا والعراق تقدما متقاربا جدا بقيم 0.159 و0.158 على التوالي، ونفس التقارب حققته الكاميرون وساحل العاج بقيم 0.124 و0.123. أما بالنسبة للتقدم الأقل من 0.1 فهناك تقارب بين التقدم طاجاكستان وقيرغيزستان بقيم 0.057 و0.054 على التوالي، وحققت جزر القمر قيمة أحسن منها تقدر ب0.094 وعلى النقيض حققت سوريا تحسنا يقدر ب0.015. والملاحظ في هذه الفئة

أن التقارب الحاصل في التطور الحاصل في دليل التنمية البشرية بين بعض البلدان يميزه التقارب الجغرافي، كذلك ميزتها تحقيق أعلى قيم التقدم بين جميع البلدان.

الشكل13 : قيمة التغير الحاصل في دليل التنمية البشرية لكل للدول ذات التنمية البشرية المتوسطة بين العامين 1990–2021

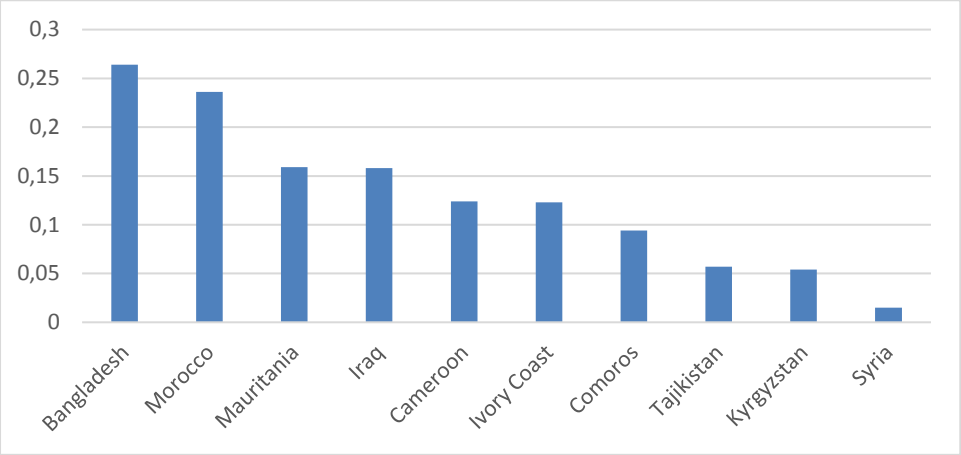

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات هيئة الأمم المتحدة.

6. قيمة التغير الحاصل في دليل التنمية البشرية لكل للدول ذات التنمية البشرية الضعيفة بين العامين 1990 و2021

ينطلق الشكل 14 من نتائج حساب الفرق بين قيم دليل التنمية البشرية لدول فئة التنمية البشرية الضعيفة في منظمة التعاون الاسلامي للعام 2021 والعام 1990 وهذا من أجل التوصل إلى قيم التغير الحاصل بين هاذين العامين اللذين يمثلان سنة نهاية وبداية الدراسة على التوالي. وهذا يسمح برصد إن كان هناك تحسن أو تقهقر لهذه الدول في فترة الدراسة.

يسمح لنا الشكل من إعطاء نظرة عامة على حالة تقدم دليل التنمية البشرية في دول فئة التنمية البشرية الضعيفة، حيث يظهر أن أغلب الدول حققت مستويات عالية ومتوسطة من التقدم في هذا الدليل بين العامين 1990 و2021. فأفغانستان مثلا رغم قضائها لأكثر من نصف الفترة في الحرب إلا أنها حققت أعلى تقدم في المجموعة بقيمة 0.205 وقبلها في الترتيب موزمبيق بقيمة 0.208. كذلك تضم المجموعة عددا كبيرا من الدول التي حققت تقدما بين 0.2 و0.1 بمجموع 14 دولة حيث أن 13 منها هي دول إفريقية وهي على التوالي غينيا، أوغندا، مالي، النيجر، السودان، البينين، سيراليون، جيبوتي، غامبيا، بوركينا فاصو، باكستان، السنغال، التوغو والشاد. وفي الأخير تبقت ثلاث دول بتقدم ليس بالسيء بين 0.05 و0.1 هي نيجيريا، غينيا بيساو واليمن.

الشكل14 : قيمة التغير الحاصل في دليل التنمية البشرية لكل للدول ذات التنمية البشرية الضعيفة بين العامين 1990 و2021

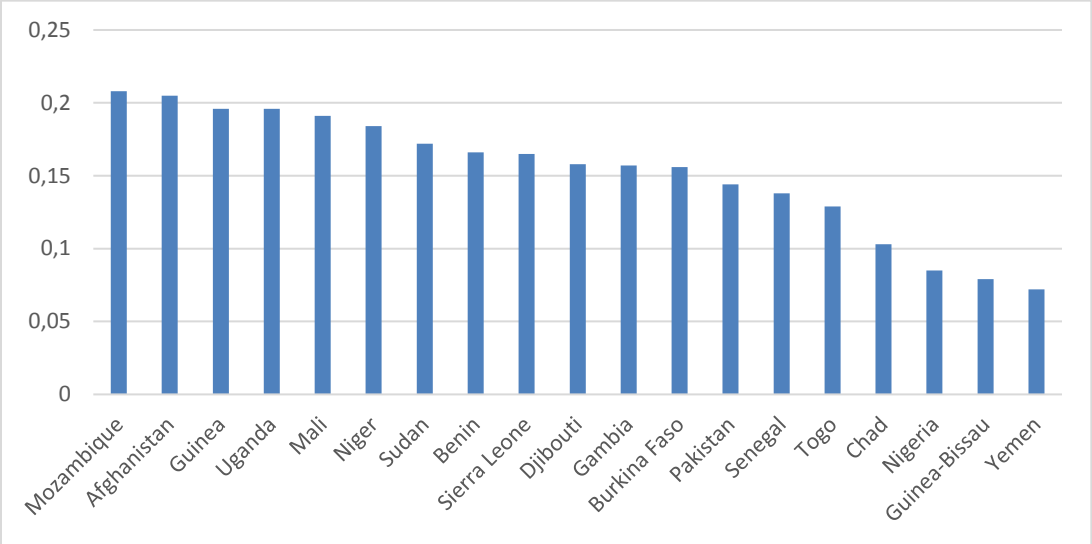

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات هيئة الأمم المتحدة.

7. متوسط قيمة التغير في دليل التنمية البشرية بين سنة 1990 و2021 حسب فئة التنمية البشرية

يقدم لنا الشكل 15 نتائج حساب متوسطات الفرق في دليل التنمية البشرية بين العامين 1990 و2021 وهذا بالنسبة لدول كل فئة من فئات التنمية البشرية في دول منظمة التعاون الإسلامي.

الشكل15 : متوسط قيمة التغير في دليل التنمية البشرية بين سنة 1990 و2021 حسب فئة التنمية البشرية

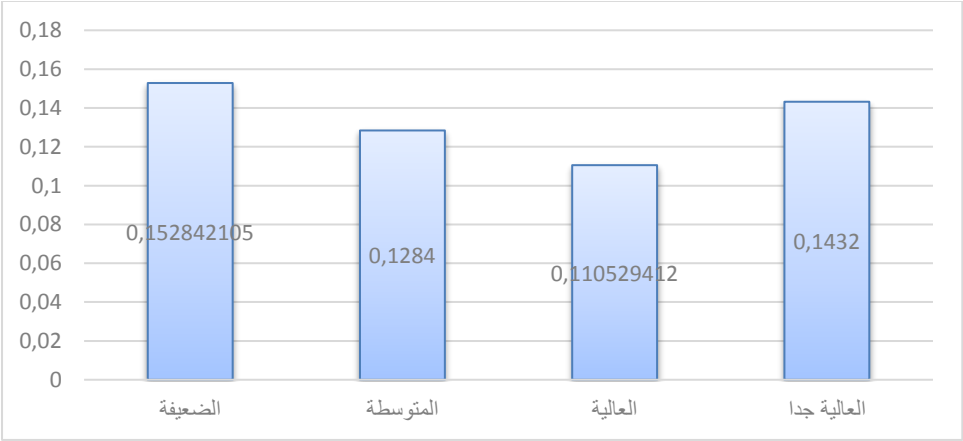

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات هيئة الأمم المتحدة.

يتضح جليا من الشكل والتحليلات السابقة أن متوسط التقدم الذي أحرزته دول فئة التنمية البشرية الضعيفة بين عامي 1990 و2021 في قيمة دليل التنمية البشرية يفوق كل الفئات وذلك بقيمة 0.152 وذلك لأن هذه الدول تحاول إصلاح جوانب التنمية البشرية الأساسية والتي غالبا ما يظهر تأثيرها بشكل أوضح على دليل التنمية البشرية ويكون أسرع مقارنة بحالة الوصول إلى مستوى عالي من التنمية البشرية، فتطوير ما يسمى بالإمكانيات الأساسية أسهل وأسرع بالنسبة للدول النامية من تطوير الإمكانات المعززة. فيلاحظ أنه يوجد تقارب بطيء في الإمكانات الأساسية بين مختلف

مجموعات التنمية البشرية (مرتفعة جدا...منخفضة) وتباعد سريع في الإمكانات المعززة، حيث تشير الاحصائيات بأن الارتفاع في متوسط العمر المتوقع بعد السبعين بين عامي 1995-2015 بالنسبة لبلدان التنمية البشرية العالية جدا هو ضعف نظيره في البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة، وهذا بالنسبة للإمكانات الأساسية. أما بالنسبة للإمكانات المعززة فالتباعد أوسع بكثير خصوصا المتعلقة بالتكنولوجيا والمعارف المتقدمة. ومثال ذلك نسبة الحاصلين على تعليم عالي في بلدان التنمية البشرية المرتفعة تزدادا أسرع بست مرات من الحاصلين عليها في دول ذات تنمية بشرية منخفضة. ونفس الشيء بالنسبة لسرعة الإنترنت الثابت تعتبر أسرع بخمسة عشرة مرة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2019، الصفحات 09-10). أما دول التنمية البشرية العالية جدا فقد أخذت المركز الثاني بقيمة 0.143 ويمكن إرجاع ذلك بأن كل دول المجموعة هي دول نامية أي لها أيضا مجال واسع لإصلاح جوانب التنمية البشرية المختلفة وفي نفس الوقت فإن لها الإمكانيات المالية والبشرية اللازمة لتنفيذ المشاريع التنموية. وقد تلتها دول الفئة المتوسطة بقيمة 0.128 وأخيرا دول الفئة العالية بقيمة 0.110. إذا فتحسين أوضاع التنمية البشرية المزرية جدا يتحقق بموارد اقتصادية قليلة ووقت أسرع، أما تحقيق مستويات عالية في التنمية البشرية فيتطلب جهد أكبر وموارد مالية وبشرية أكبر وأعلى وبالتأكيد وقت أكثر.

الفرع الثالث: متوسط التغير في دليل التنمية البشرية عند الرجال والنساء

يقدم لنا الشكل 16 نتائج حساب متوسطات الفرق في دليل التنمية البشرية بين العامين 1990 و2021 بالنسبة للرجال والنساء كل على حدى، وهذا بالنسبة لدول كل فئة من فئات التنمية البشرية في دول منظمة التعاون الإسلامي. كما ويبين الشكل 17 نتائج متوسطات التغير الحاصل في دليل التنمية البشرية بين العامين 1990 و2021 لمجمل بلدان منظمة التعاون الإسلامي عند النساء والرجال.

الشكل16 : متوسط التغير في دليل التنمية البشرية للنساء والرجال بين العامين 1990-2021 حسب فئة التنمية البشرية

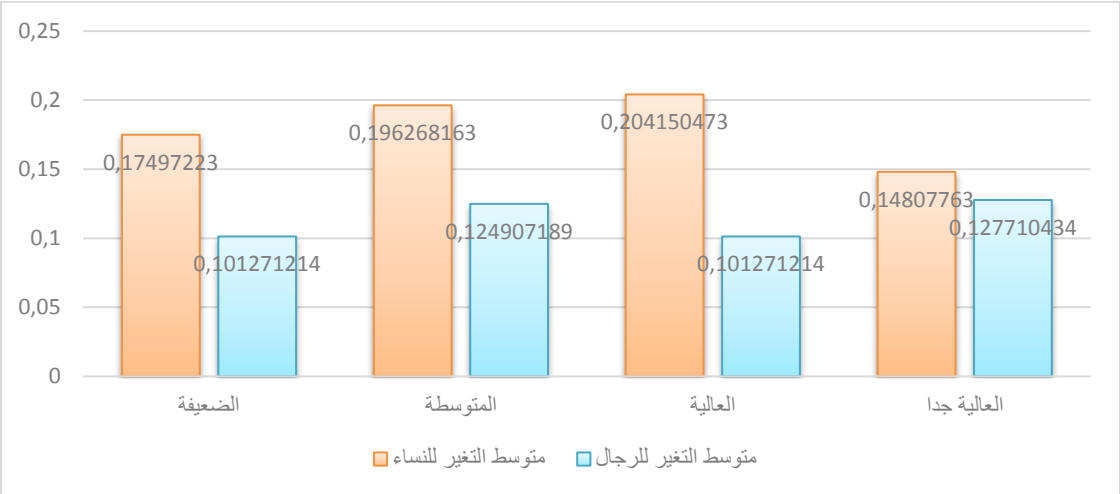

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات هيئة الأمم المتحدة.

الشكل17 : متوسط التغير في دليل التنمية البشرية الخاص بالنساء والرجال لبلدان منظمة التعاون الإسلامي بين العامين 2021/1990

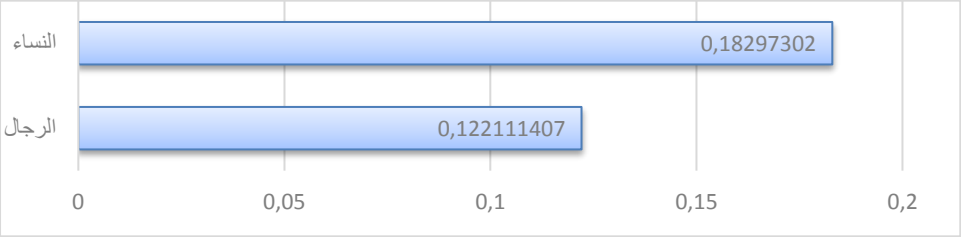

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات هيئة الأمم المتحدة.

يوضح الشكل أن متوسط التغير في التنمية البشرية بين عامي 1990 و2021 قد ذهب بشكل واضح باتجاه النساء، فالفرق بين القيم الخاصة بالنساء والرجال جلي ويفوق الضعف في حالة الفئة ذات التنمية العالية بقيم 0.204 للنساء و0.101 للرجال، وكذلك فرق كبير في قيم التحسن لفئة التنمية البشرية المتوسطة والضعيفة بقيم 0.196 للنساء و0.124 للرجال بالنسبة للفئة المتوسطة، وقيم 0.174 للنساء و0.101 للرجال بالنسبة للفئة الضعيفة، أما الفرق في فئة التنمية البشرية العالية جدا فلم تكن واسعا بقيم 0.148 للنساء و0.127 للرجال. وعليه يمكننا أن نجزم أن الحالة الصحية، التعليمية والمالية في هذه الدول كانت ضعيفة جدا بالنسبة للنساء مقارنة بالرجال وأقل حدة عند الدول ذات التنمية البشرية العالية جدا والتي أصلا مرت بمراحل الفئات الأخرى قبل بداية هذه التصنيفات أي قبل 1990، وأنها حاليا في وتيرة تحسن تفوق نظيرتها عند الرجال. كما يمكننا ملاحظة تقارب كبير في متوسط التغير في دليل التنمية البشرية الخاص بالرجال عند الفئة العالية والضعيفة، وتقارب آخر بين فئة التنمية العالية جدا والمتوسطة. ويؤكد الشكل أدناه على الفرق في متوسط التغير في دليل التنمية البشرية للنساء والرجال بالنسبة لكل بلدان منظمة التعاون الإسلامي، فقيمة التغير عند النساء (0.182) تفوق التغير عند الرجال (0.122) بحوالي ثلث قيمة التغير. وتظهر نتائج هذه الاحصائيات في تحسن متوسط عمر النساء، نسب ولوج الإناث للتعليم العالي مقارنة بالرجال، تحسن مستوى دخلهن من خلال ولوجهن إلى مختلف مناصب العمل...

المطلب الثاني: تحليل مؤشرات الصحة

يضم هذا المطلب تحليل مؤشرين من مؤشرات الصحة هما العمر المتوقع عند الولادة ومعدل وفايات الأمهات والذي يعتبر من أهم المؤشرات الصحية والتي يمكن حتى الاستعانة بها لقياس نمو أو تقدم الدول.

الفرع الأول: تحليل تطور مؤشر العمر المتوقع عند الولادة

يعطي مؤشر العمر المتوقع عند الولادة صورة عن الحالة الصحية لبلد معين، فهو متوسط عدد السنوات المتوقعة لمولود جديد أن يعيشها إذا ظلت الأوضاع الصحية والمعيشية على ما هي عليه عند الولادة، وهذا بالاعتماد على عوامل اقتصادية واجتماعية كحالة الفقر، سوء التغذية، الصرف الصحي ... (مركز الأبحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية، 2015، صفحة 40).

1. تحليل مؤشر العمر المتوقع عند الولادة لفئة التنمية البشرية العالية جدا

يظهر الشكل 18 قيم العمر المتوقع عند الولادة خلال السنوات 1990، 2000، 2019، 2020 و2021 لفئة التنمية البشرية العالية جدا المتعلقة بدول منظمة التعاون الإسلامي.

الشكل18 : العمر المتوقع عند الولادة لفئة التنمية البشرية العالية جدا

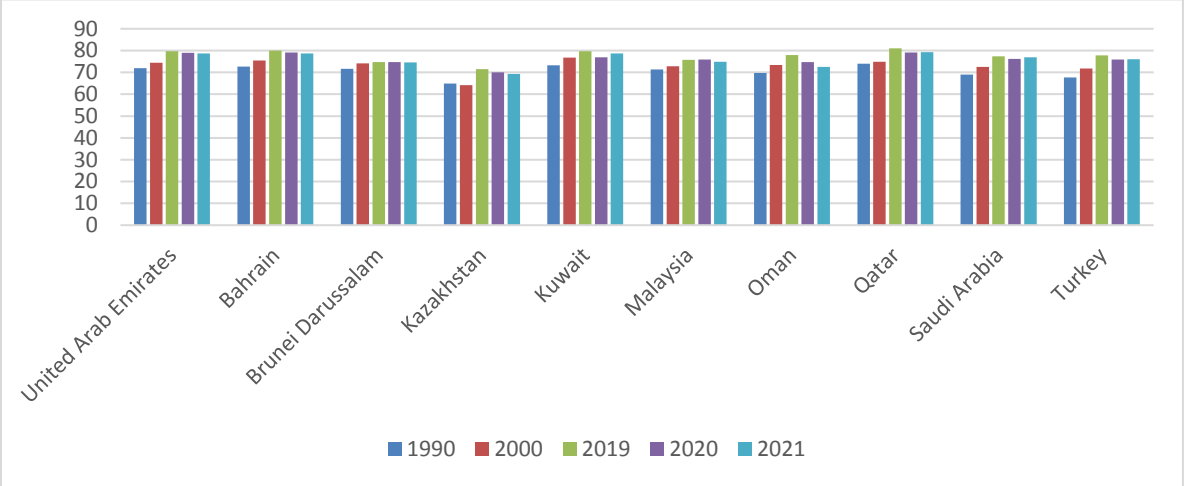

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات هيئة الأمم المتحدة.

يبين الشكل مستوى العمر المتوقع عند الولادة عند فئة التنمية البشرية العالية جدا والذي أظهر مستويات عالية من العمر المتوقع. سجلت كازاخستان أقل عمر متوقع عند الولادة ب 64.87 سنة وهذا لسنة 1990 والذي لم يتحسن سنة 2000 بل حقق تراجعا بسيطا بقيمة 64.17 سنة، لكنه تحسن بشكل ملحوظ سنة 2010 و2021 ليسجل 68.11 سنة و69.36 سنة على التوالي. وبصفة عامة فإن دول كالإمارات، البحرين، بروناي دار السلام، ماليزيا، قطر كلها دول تميزت بمعدل عمر متوقع عند الولادة عالي جدا يفوق السبعين سنة منذ 1990 والذي قارب الثمانين سنة في 2021 بالنسبة لبعض الدول كقطر ب79.27 سنة، بل وفاق الثمانين في السنوات من 2015 إلى 2019. أما باقي الدول الثلاثة فقد سجلت عمر متوقع عند الولادة أقل من السبعين سنة 1990 لكنها تمكنت خلال فترة قصيرة من زيادته إلى فوق السبعين فتمكنت عمان من ذلك بعد سنة والسعودية بعد ثلاث سنوات أما تركيا فاستغرقت ست سنوات. (قد لا يظهر هذا في الشكل لكنه يظهر في المعطيات الأصلية). وقد أوضحت منظمة الصحة العالمية أن الأمراض غير المعدية كالسمنة، السكري ونقص الحركة والتي لا تنجم عن حالة الفقر بل تنتشر في الدول ذات الدخل المرتفع من أهم الأمراض التي تهدد الحياة في البلدان المتقدمة، وتمثل الأمراض غير المعدية ما نسبته 49.8% من الوفايات في دول منظمة التعاون الاسلامي لسنة 2012 (مركز الأبحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية، 2015، صفحة 43). أثرت جائحة كورونا على مستوى الأعمار لدى كل دول الفئة، فمنهم من تأثر منذ سنة 2020 وأما بروناي دار السلام وماليزيا لم يظهر لديها التأثير حتى سنة 2021. وقد ظهر أكبر تأثير في الكويت بتراجع من 79.68 سنة في 2019 إلى 76.91 في سنة 2020 وكذلك عمان من 78 سنة في 2019 إلى 74.75 سنة في 2020.

2. تحليل العمر المتوقع عند الولادة لفئة التنمية البشرية العالية

يظهر الشكل 19 قيم العمر المتوقع عند الولادة خلال السنوات 1990، 2000، 2019، 2020 و2021 لفئة التنمية البشرية العالية المتعلقة بدول منظمة التعاون الإسلامي.

الشكل19 : العمر المتوقع عند الولادة لفئة التنمية البشرية العالية

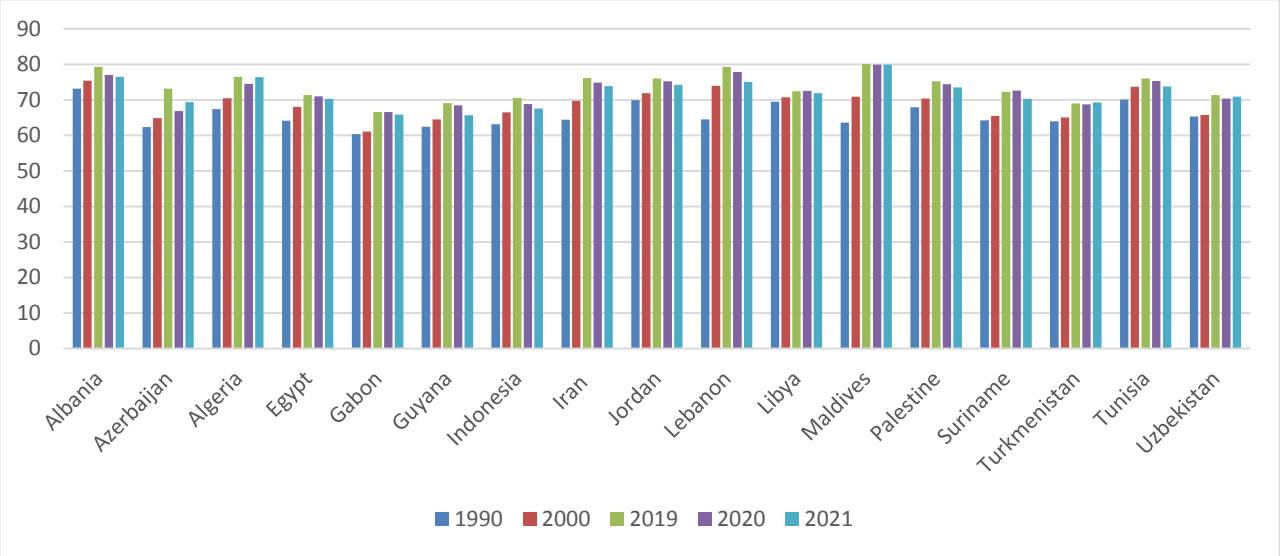

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات هيئة الأمم المتحدة.

بالنسبة لفئة التنمية البشرية العالية فالعمر المتوقع عند الولادة يعد أقل منه في فئة التنمية البشرية العالية جدا لكنه يظل ذو مستوى جيد فالأعمار المتوقعة عند الولادة في كل الدول تفوق الستين سنة طوال فترة الدراسة بل وحققت المالديف أعلى عمر متوقع عند الولادة يفوق الثمانين سنة، حيث أن بلدين فقط من بين كل بلدان هذه الفئة حققوا مستوى عمر متوقع أكبر من السبعين سنة منذ 1990 وحتى 2021 وهما ألبانيا وتونس نتيجة المستوى الصحي العالي نسبيا في البلدين. فقد تمكنت هذه الأخيرة من خلال إيلاء التعليم والصحة الأولوية من تحسين مستويات التنمية البشرية بشكل أفضل من دول عربية أغنى منها، فاستطاعت من تخفيض الوفيات تحت خمس سنوات من 254 لكل ألف سنة 1960 إلى 62 لكل ألف سنة 1990 (United Nations Development Programme (UNDP), 1992, p. 73). أما باقي الدول فقد انقسمت بين دول كانت بدايتها في 1990 أقل من سبعين سنة وتحسنت بعد فترة إلى فوق السبعين وهي الجزائر، مصر، إيران، الأردن، لبنان، فلسطين، سورينام، وأوزباكستان. بالنسبة للأردن فرغم تركز الخدمات الصحية في العاصمة عمان التي تضم ثلثي السكان إلا أن الحكومة حاولت تحسين الظروف الصحية في باقي المناطق، حيث تعتبر التجربة الأردنية ناجحة مقارنة بدول المنطقة وهذا من خلال التخصيص الجيد للموارد المتاحة والتوزيع العادل للدخل الذي ساهم بشكل ممتاز في رفع مستويات التنمية البشرية أحسن بكثير من دول تفوق الأردن بمراحل في مستويات الدخل (United Nations Development Programme (UNDP), 1991, p. 60) . ومن جهة أخرى دول بقيت طول الفترة تحت السبعين سنة وهي أذربيجان، غويانا، الغابون، تركمانستان وإندونيسيا. باعتبار هذه الأخيرة من الدول البترولية فقد انعكس ارتفاع أسعار البترول على مستوى التنمية البشريةخلال سبعينات القرن الماضي، إلا أن

التحسينات المنجزة لم تكن كافية بسبب العدد الكبير للسكان والذي يضم فئة من الفقراء وفئة أوسع فوق خط الفقر بشيئ قليل، كما تعرف كل من مستويات التغذية ومتوسطات العمر المتوقع أقل من نظيراتها في المنطقة، كما أن المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي لا يتوفر إلى لفئة قليلة من المجتمع هم سكان الحضر، كل هذا راجع إلى ضعف الانفاق الاجتماعي (United Nations Development Programme (UNDP), 1991, p. 60) . وقد حدث نفس التأثير لجائحة كورونا على دول هذه الفئة لكنه يظهر أقوى، حيث توجد دولتان فقط هما ليبيا وسوريا من أصل 17 دولة لم يظهر فيها التأثير حتى سنة 2021 أما باقي الدول فقد ظهر انخفاض في العمر المتوقع عند الولادة منذ سنة 2020 ومنها دول أظهرت تأثرا بالغا بالجائحة منها ألبانيا الذي انخفض العمر المتوقع عند الولادة من 79.28 سنة في 2019 إلى 76.98 سنة في 2020، أذربيجان انتقلت من 73.10 سنة في 2019 إلى 66.86 سنة في 2020، الجزائر انخفض من 76.47 سنة في 2019 إلى 74.45 سنة 2020.

3. تحليل العمر المتوقع عند الولادة لفئة التنمية البشرية المتوسطة

يظهر الشكل 20 قيم العمر المتوقع عند الولادة خلال السنوات 1990، 2000، 2019، 2020 و2021 لفئة التنمية البشرية المتوسطة المتعلقة بدول منظمة التعاون الإسلامي.

الشكل20 : العمر المتوقع عند الولادة لفئة التنمية البشرية المتوسطة

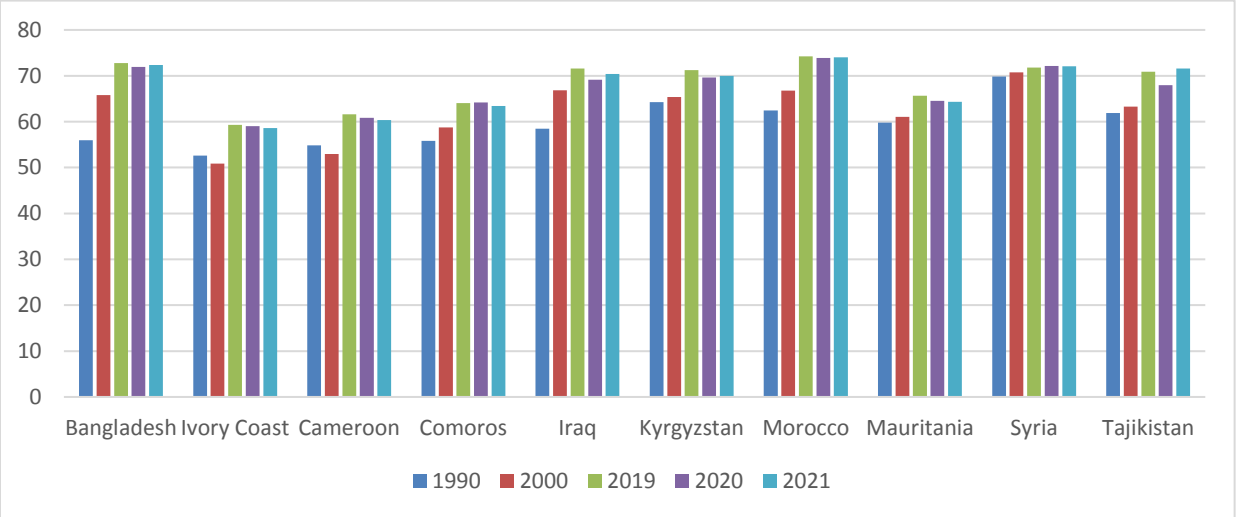

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات هيئة الأمم المتحدة.

4. تحليل للعمر المتوقع عند الولادة لفئة التنمية البشرية الضعيفة

يظهر الشكل 21 قيم العمر المتوقع عند الولادة خلال السنوات 1990، 2000، 2019، 2020 و2021 لفئة التنمية البشرية الضعيفة المتعلقة بدول منظمة التعاون الإسلامي.

الملاحظ في هذه الفئة هو تدني مستوى العمر المتوقع عند الولادة بشكل واضح بشكل أسوء بكثير من كل الفئات الأخرى. حيث أنها سجلت أدنى عمر متوقع بين كل الدول ب26.56 سنة وهذا في الصومال سنة 1991، في حين أن أعلى عمر متوقع مسجل ب 68.52 سنة لم يصل حتى سبعين سنة وقد حققته السنغال سنة 2019، وهذا يوضح

الفرق الواضح مع باقي دول الفئات الأخرى. كما أن الشكل يظهر بشكل واضح التغير الكبير الذي حققته هذه الدول من بداية فترة الدراسة إلى نهايتها. وهناك تقارب بين الكثير من الدول في العمر المتوقع في نهاية فترة الدراسة فهو يعتبر في حدود الستين سنة. وذلك راجع لما يعانيه سكان دول افريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا من ضعف في تقديم الخدمات الصحية وهذا نتيجة ضعف الموارد المالية، البنية التحتية الهشة لقطاع الصحة، نقص أو غياب قوى عاملة كفأة في قطاع الصحة (مركز الأبحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية، 2015، صفحة 01). فتعرف دول افريقيا جنوب الصحراء أقل عمر متوقع في بلدان المنظمة لسنة 2015 بمتوسط 59 سنة (Statistical Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries, 2017, p. 16). وبالنسبة لتأثر الدول بجائحة كورونا فالدولة الوحيدة التي سجلت تحسنا في العمر المتوقع عند الولادة هي الطوغو، في حين انقسمت باقي الدول إلى دولة لم تتأثر حتى سنة 2021 وهي الموزمبيق، وكل الدول الباقية ظهر تأثير الجائحة منذ سنة 2020، ولكن الملاحظ هو التأثير الضعيف في العمر المتوقع عند الولادة حيث لم يتعدى انخفاض الأعمار عن السنة وهذا على عكس الفئات الأخرى من التنمية البشرية والتي سجلت فيها بعض البلدان تأثرا كبيرا ومؤثرا في الأعمار المتوقعة عند الولادة.

الشكل21 : العمر المتوقع عند الولادة لفئة التنمية البشرية الضعيفة

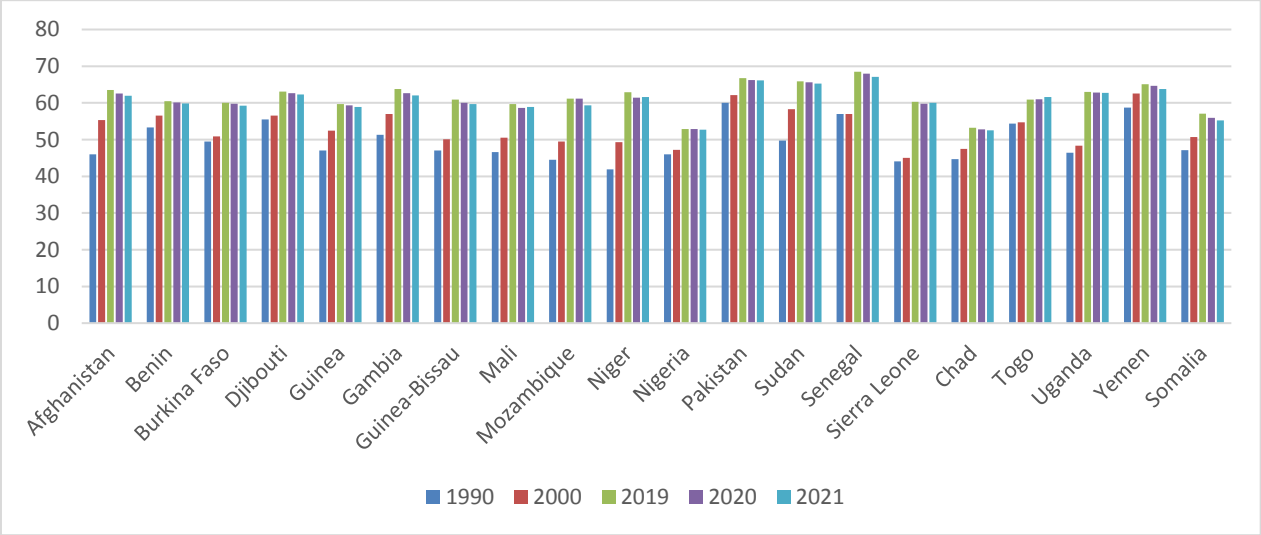

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات هيئة الأمم المتحدة.

5. تحليل التغير الأقصى والأدنى من مجموع دول منظمة التعاون الإسلامي في العمر المتوقع عند الولادة بين عامي 1990 و2021

قمنا في هذه المرحلة بتحديد الدول التي سجلت تغيرا في العمر الأقصى والأدنى من بين كل دول مجموعة التعاون الإسلامي في العمر المتوقع عند الولادة بين العامين 1990 و2021. وقد أوضحنا النتائج في الجدول أسفله، والشكل لتكون المقارنة أكثر وضوحا.

جدول2 : التغير الأقصى والأدنى من مجموع دول منظمة التعاون الإسلامي في العمر المتوقع عند الولادة بين عامي 1990 و2021

التغير أكبر من 15 سنة			التغير أقل من 3 سنوات		
التغير	الدول	فئة التنمية	التغير	الدول	فئة التنمية
19,7246	النيجر	ضعيفة	2,2455	سوريا	المتوسطة
16,3925	بنغلاديش	متوسطة	2,4881	ليبيا	العالية
16,3405	المالديف	عالية	2,7586	عمان	العالية جدا
16,2622	أوغاندا	ضعيفة	2,9861	بروناي دار السلام	العالية جدا
16,0152	أفغانستان	ضعيفة			
16,0056	سيراليون	ضعيفة			
15,5346	سودان	ضعيفة			

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات هيئة الأمم المتحدة.

يظهر الجدول أن خمسة دول من أصل سبعة حققت تحسنا في العمر المتوقع يفوق 15 سنة بين العامين 1990 و2021 هم من فئة التنمية البشرية الضعيفة، منها دولة النيجر والتي حققت أعلى تحسن ب 19.72 سنة أي ما يقارب عشرين سنة وهذا رغم أنها حققت أدنى مستويات التنمية البشرية لمدة طويلة وتعتبر من بين أفقر الدول في العالم. وسجلت كذلك كل من دولة بنغلاديش التي تنتمي إلى فئة التنمية المتوسطة وجزر المالديف التي تنتمي إلى فئة التنمية العالية تحسنا يقدر ب 16.3 سنة، واللافت للانتباه أن دولة البنغلاديش كانت تصنف ضمن دول الفئة الضعيفة في بداية الدراسة، أما دولة المالديف فقد كانت تصنف ضمن فئة التنمية المتوسطة في 1995 (غياب المعطيات لسنة 1990). إذا نستنتج أنه من السهل تحسين مستويات العمر المتوقع عند الولادة بالنسبة لفة التنمية الضعيفة وهذا من خلال إجراءات بسيطة وغير مكلفة ولكنها تعطي نتائج جد فعالة، وهذا من خلال تحسين مستويات النظافة والصرف الصحي مع توفير مياه صالحة للشرب، توفير لقاحات للأمراض الأكثر انتشارا خصوصا عند الأطفال الصغار، ويتحدد العمر المتوقع من خلال عدة مؤشرات اقتصادية واجتماعية منها الفقر، نقص التغذية، إمكانية الوصول لمياه الشرب، مدى اتاحة العناية الصحية القاعدية وتوفير اللقاحات، فغياب المياه الصالحة للشرب ومعها شبكات الصرف الصحي تؤدي إلى انتشار الأمراض المزمنة، فالإحصائيات تشير إلى وفاة 3.6 مليون شخص لهاذين السببين (Statistical Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries SESRIC, 2013, p. 35/47). من جهة أخرى فإن الدول التي حققت تغيرا لا يزيد عن ثلاث سنوات شملت أربع دول فقط إذا فستة وأربعون دولة المتبقية ينحصر التغير في سنوات العمر المتوقع بين الثلاث سنوات والخمسة عشرا سنة. وقد تضمنت القائمة دولتين من فئة التنمية البشرية العالية جدا هي عمان وبروناي دار السلام واللافت أن هذه الأخيرة سجلت عمر متوقع عند الولادة مرتفع منذ 1990 ب71 سنة واستمر الارتفاع حتى حققت 74 سنة في ال2000 ولكنها وحتى سنة 2021 لم تتخطى حدود 74 سنة فلم تتعدا الزيادة مجرد فواصل، ومن جهة أخرى فقد انطلقت عمان من 69.78 سنة في 1990 وحققت تقدما كبيرا يقارب العشر سنوات في تحسين العمر

المتوقع حيث حققت أقصى عمر متوقع عند الولادة في 2019 بقيمة 78 سنة، لكنها أظهرت بعد الجائحة تأثرا كبيرا بنزول العمر المتوقع إلى 74.75 سنة في 2020 و72.54 سنة في 2021 وهذا ما حطم الجهود المبذولة سابقا في تحسين مستوى العمر. وفي نفس السياق وجدنا دولة ليبيا من فئة التنمية البشرية العالية وسوريا من فئة التنمية البشرية المتوسطة فرغم الحرب في كلى البلدين إلا أن التأثير كان مختلفا، فليبيا من البلدان التي تمتعت بعمر متوقع عند الولادة عالي منذ 1990 ب69.42 سنة ولكن تطور هذا العمر لم يكن سريعا بل استقر في حدود 72 سنة قبل الحرب، ولم ينزل إلا بسنة واحدة في سنوات الحرب ليصل إلى حدود 71 سنة لكنها تمكنت مجددا من رفعه إلى 72 سنة، ومجددا نزل إلى 71.91 سنة في 2021، وعلى النقيض من هذا فإن تأثير الحرب السورية على العمر المتوقع كان أكبر حيث انخفض من 73.3 سنة في 2011 إلى 66.76 سنة في 2012، واستمر في النزول حتى 63.82 سنة في 2013 و63.15 في 2014، بعدها بدأ بالتحسن حتى بلوغه 72 سنة في سنة 2021 وهذا بعدما حقق عمر متوقع يقدر ب69.81 سنة في 1990. ويلاحظ من الشكل الفرق الكبير بين الدول التي حققت أقل تقدم في العمر والمتوقع عند الولادة والدول التي حققت أكبر تقدم.

الشكل21 : التغير الأقصى والأدنى من مجموع دول منظمة التعاون الإسلامي في العمر المتوقع عند الولادة بين عامي 1990 و2021

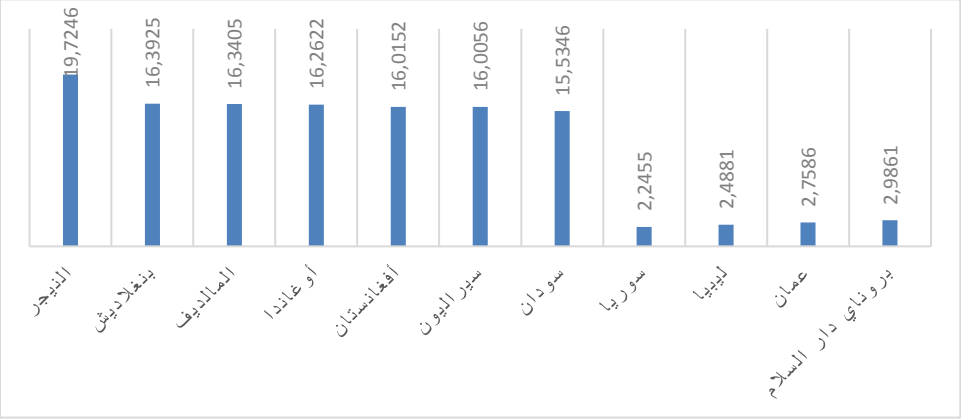

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات هيئة الأمم المتحدة.

6. تحليل متوسط التغير في العمر المتوقع عند الولادة بين العامين 2021/1990 بالنسبة للنساء والرجال

قمنا في الجدول الموضح بحساب التغير أو الفرق في العمر المتوقع عند الولادة بين العامين 1990 و2021 بالنسبة للنساء على جهة والرجال على جهة في كل دول منظمة التعاون الإسلامي، ثم حساب متوسط هذه القيم عند كل فئة من فئات التنمية البشرية حسب الدول التي تنتمي إليها، وهكذا تحصلنا على القيم أسفله.

جدول3 : متوسط التغير في العمر المتوقع عند الولادة بين العامين 2021/1990 بالنسبة للنساء والرجال

فئة التنمية البشرية	عالية جدا	عالية	متوسطة	ضعيفة
متوسط التغير رجال	5,54459	6,83160526	7,79018	10,87095
متوسط التغير نساء	5,12199	6,48445294	8,47196	11,03973

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات هيئة الأمم المتحدة.

يبين كل من الجدول والشكل تقارب عام بين التغير الحاصل في العمر المتوقع عند الولادة بين الرجال والنساء ويظهر هذا التقارب أكثر وضوحا في فئة التنمية البشرية الضعيفة، العالية جدا والعالية، فالفرق بين الجنسين لا يتعدى نصف سنة، في حين أن الفرق في فئة التنمية البشرية المتوسطة يفوق النصف، ولكن اللافت أن التحسن في متوسط العمر في فئة التنمية البشرية العالية جدا والعالية هو أكبر عند الرجال منه عند النساء، في حين يحدث العكس في فئة التنمية البشرية المتوسطة والضعيفة أين تحضى النساء بزيادة في متوسط العمر المتوقع عند الولادة للنساء أحسن من الرجال. يمكننا أيضا ملاحظة الزيادة في العمر المتوقع عند الولادة سواء للنساء والرجال كلما اتجهنا من فئة التنمية البشرية العالية نحو الفئة الضعيفة. لكن عادة ما تعيش النساء أطول من الرجال، فالعمر المتوقع عند الولادة للنساء والرجال تحسن بزيادة 5 سنوات بين العامين 1990-2011 لكن عمر النساء يفوق عمر الرجال بأربع سنوات خلال نفس الفترة في دول منظمة التعاون الأسلامي (Statistical Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries SESRIC, 2013, pp. 35-36). وقد تقلص هذا الفرق إلى 3.53 سنة في عام 2013، في حين أن المتوسط العالمي للفرق بين الرجال والنساء في العمر المتوقع عند الولادة كان 4.67 سنة (مركز الأبحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية، 2015، صفحة 41). إن التحسن الذي حققته دول فئة التننمية البشرية الضعيفة يعود إلى المنافع التي استفاد منها قطاع الصحة خصوصا في الدول النامية والفقيرة، هي أن المبادرات والحلول الصحية الأكثر فعالية غالبا ما تكون ذات تكلفة منخفضة مقارنة بحجم المشكل أو المرض الذي تحله. وهو ما ينعكس إيجابا على دليل التنمية البشرية لهذه الدول حتى بدون الحاجة إلى مستويات عالية من النمو الاقتصادي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010، صفحة 50)

الشكل22 : متوسط التغير في العمر المتوقع عند الولادة بين العامين 2021/1990 بالنسبة للنساء والرجال

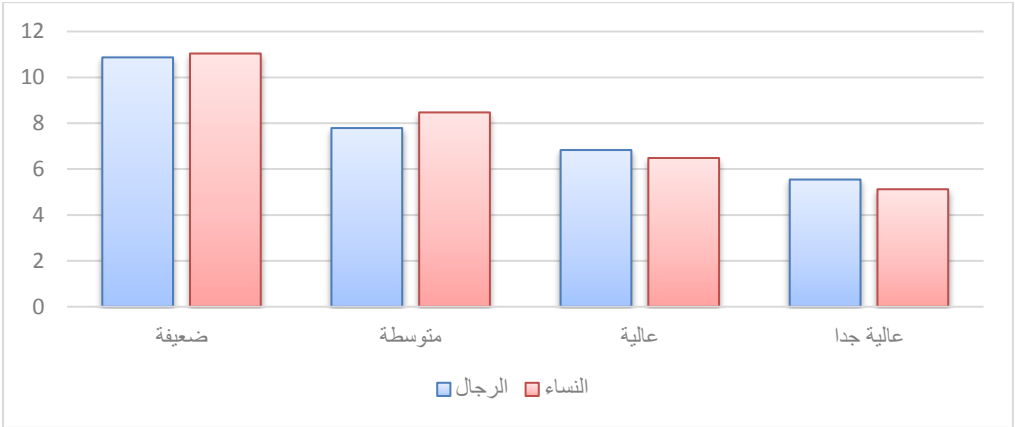

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات هيئة الأمم المتحدة.

7. الانحراف المعياري للتغير في العمر المتوقع عند الولادة بين العامين 2021/1990 بالنسبة للنساء والرجال

قمنا في الجدول بحساب التغير الحاصل في العمر المتوقع عند الولادة بين السنتين 1990 و2021 عند كل من النساء والرجال، ثم حساب الانحراف المعياري الحاصل في هذا التغير لكل فئة من فئات التنمية البشرية.

جدول4 : الإنحراف المعياري للتغير في العمر المتوقع عند الولادة بين العامين 2021/1990 بالنسبة للنساء والرجال

فئة التنمية البشرية	عالية جدا	عالية	متوسطة	ضعيفة
الإنحراف المعياري رجال	2,02947407	4,21948263	4,37281161	4,18939917
الإنحراف المعياري نساء	1,93754476	3,33425608	4,67999796	4,581004439

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات هيئة الأمم المتحدة.

يظهر الجدول والمنحنى أن الانحراف المعياري في التغير الحاصل في العمر المتوقع عند الولادة يختلف بين الرجال والنساء في كل فئة، ففئة التنمية البشرية العالية جدا والعالية تعطي انحراف معياري أقل عند النساء منه عند الرجال، كما أنها تسجل انحراف معياري عام أقل من الفئتين السابقتين خصوصا فئة التنمية البشرية التي قدمت أقل مستوى من الانحراف المعياري والذي يعد أقل من نصف الانحراف المعياري الذي أظهرته فئة التنمية البشرية الضعيفة. وفي الجهة الأخرى فقد سجلت فئة التنمية البشرية المتوسطة والضعيفة أعلى مستويات الانحراف المعياري خصوصا فئة التنمية المتوسطة، وعلى النقيض من فئة التنمية البشرية العالية جدا والعالية فإن الانحراف المعياري أكبر عند النساء منه عند الرجال. يمكن هنا أن نستنتج أن مستويات الانحراف المعياري العالية في الفئتين المتوسطة والضعيفة وخصوصا عند النساء يعود بالأساس إلى عدم التجانس والمستويات العالية جدا في التغير الحاصل في العمر المتوقع عند الولادة في هاتين الفئتين وهذا ما وسع الفرق بين متوسط العمر المتوقع عند كل فئة والقيمة المسجلة في التغير من قبل كل بلد ينتمي إلى تلك الفئة. وعلى النقيض من ذلك فالانحراف المعياري الضعيف الذي سجلته دول الفئة العالية جدا يعكس التجانس في العمر المتوقع وكذلك غياب تغيرات عالية في العمر المتوقع عند الولادة.

الشكل23 : الانحراف المعياري للتغير في العمر المتوقع عند الولادة بين العامين 2021/1990 بالنسبة للنساء والرجال

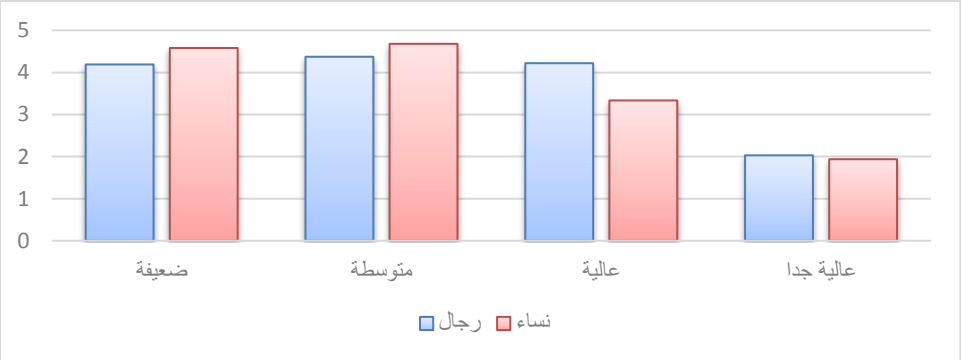

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات هيئة الأمم المتحدة.

الفرع الثاني: تحليل لمعدل وفايات الأمهات

تعتبر مشاكل الحمل والولادة من أهم أسباب الوفاة عند النساء في الفئة العمرية 15-49 سنة بالدول النامية، فقد سجلت دول منظمة التعاون الإسلامي وحدها 0.2 مليون وفاة لنفس السبب أي ما يقارب نصف وفايات النساء عند الحمل والولادة حول العالم لسنة 2008. وتوزع هذه الأعداد غالبا عل دول إفريقيا جنوب الصحراء والدول الآسيوية التي

تمثل 90% من وفايات الأمهات حول العالم (Statistical Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries, 2008, p. 22).

1. تحليل لمعدل وفايات الأمهات لسنة 2021 في دول منظمة التعاون الإسلامي

يوضح الشكل 24 معدل وفايات الأمهات لكل 100 ألف ولادة لسنة 2021 عند كل دول منظمة التعاون الإسلامي.

الشكل24 : معدل وفايات الأمهات لكل 100000 ولادة لسنة 2021

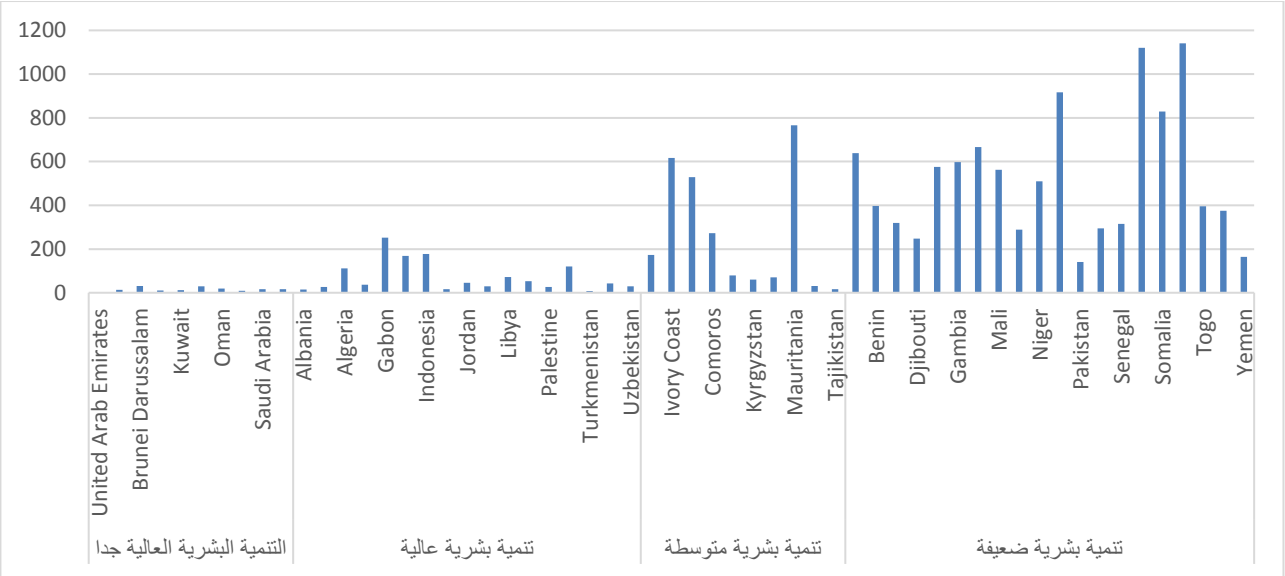

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات هيئة الأمم المتحدة.

يعطي الشكل مقارنة واضحة بين كل دول منظمة التعاون الإسلامي على اختلاف فئاتها، فالواضح أن معدل وفيات الأمهات لكل 100000 ولادة لسنة 2021 عند فئة التنمية البشرية لا يكاد يظهر مع الحالات المسجلة عند فئة التنمية البشرية الضعيفة، إذا فهذا يقودنا إلى استنتاج أن وضع التنمية البشرية في الدولة يؤثر بشكل حاسم في عدد وفايات الأمهات أثناء الولادة. حققت دول فئة التنمية البشرية العالية جدا عدد وفايات للأمهات لا يتعدى 31 وفاة لكل 100000 ولادة لسنة 2021، وقد سجلت الإمارات ثلاث وفايات فقط ويعد الأقل بين كل دول المنظمة. بعدها تأتي دول فئة التنمية البشرية العالية أيضا حققت في غالبها أعداد قليلة من وفايات الأمهات لكن بدرجة أقل من فئة التنمية البشرية العالية جدا، فقد حققت هذه الفئة أدنى عدد من الوفايات في دولة تركمانستان بسبع وفايات، في حين وصل أقصى عدد للوفايات في دولة الغابون ب252 وفاة، كما سجلت أربع دول أخرى عدد وفايات يفوق المئة وهي كل من الجزائر 112وفاة، غويانا 169 وفاة، إندونيسيا 177 وفاة، وسورينام 120 وفاة. وسجلت كل من ليبيا وجزر المالديف وفايات أكبر من 50 وقدرت ب72 وفاة و53 وفاة على التوالي، أما باقي الدول فقد حققت نتائج مرضية بعدد وفايات للأمهات أقل من 50 وفاة لسنة 2021 بالنسبة لفئة التنمية البشرية العالية. أما في حالة فئة التنمية البشرية المتوسطة فالوفايات تبدأ بالتصاعد بشكل أكبر حيث أن أقل عدد سجلته طاجيكستان بمعدل 17 وفاة، تليها سوريا ب31 وفاة،

ثم كل من العراق، قيرغيزستان والمغرب بوفايات تفوق الخمسين 79، 60 و70 على التوالي، تليها بنغلاديش وجزر القمر بحصيلة تفوق المئة وفاة 173 و273 وفاة، وأخيرا ثلاث دول تخطت 500 وفاة هي ساحل العاج 617 وفاة، الكاميرون 529 وفاة وأخيرا موريتانيا كأكثر دولة تسجيلا للوفايات 766وفاة. أما بالنسبة لمعدل وفايات الأمهات لفئة التنمية البشرية الضعيفة فهو يصنف في مستوى مختلف تماما عن الفئات الأخرى فقد سجلت هذه الفئة أقل عدد وفايات للأمهات يقدر ب140 وفاة في دولة باكستان مع تسع دول أخرى سجلت وفايات بين 100 و500 هي البينين، جيبوتي، بوركينافاسو، موزمبيق، السودان، السنغال، التوغو، أوغندا واليمن. وثمان دول أخرى سجلت وفايات بين 500 و1000 هي أفغانستان، غينيا، غينيا بيساو، غامبيا، مالي، النيجر، نيجيريا والصومال. وأخيرا هناك دولتان تجاوزت كل منها الألف وفاة فسجلت سيراليون 1120 وفاة والشاد 1140 وفاة والذي يعد المعدل الأعلى للوفايات بين كل دول منظمة التعاون الإسلامي. إذا فالأرقام المسجلة في فئة التنمية البشرية هي أرقام مهولة وتستلزم دق ناقوس الخطر، كما أن معدل وفايات الأمهات يعد فعلا متغيرا معبرا عن الحالة الصحية للبلد وفئة التنمية البشرية الذي ينتمي إليها كل بلد. والواضح من أداء مجموع الدول أن دول الخليج بصفة عامة ما عدى اليمن، دول أمريكا الجنوبية ودول شمال آسيا سجلت أدنى معدلات الوفايات. استطاعت دول منظمة التعاون الإسلامي تخفيض عدد وفايات الأمهات من 574 لكل 100000 سنة 1990 إلى 311 وفاة لسنة 2010 أي بتراجع قدره 46% وعلى الرغم من هذا التحسن تبقى نسب وفايات الأمهات في دول المنظمة هي الأعلى في العالم، ففي سنة 2010 سجلت كل من الشاد، الصومال على التوالي أعلى نسب وفايات الأمهات بين دول المنظمة وقد حافظت كل من شاد والصومال على المرتبة الأولى والثانية وسيراليون على المركز الرابع، وعلى النقيض من ذلك فقد سجلت قطر أقل عدد وفايات للأمهات تلتها الإمارات والكويت (Statistical Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries SESRIC, 2013, p. 23). وقد تم الإبلاغ في سنة 2013 عن 53.6% من عدد وفيات الأمهات في بلدان المنظمة من قبل خمس دول فقط هي نيجيريا، إندونيسيا، باكستان، أوغندا والشاد، ولكن نيجيريا وحدها شملت 31.3% من مجموع وفايات الأمهات في دول المنظمة (مركز الأبحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية، 2015، صفحة 15).

2. نسبة التغير في معدل وفيات الأمهات لكل 100000 ولادة بين عامي 2021/1990

يظهر الشكل 25 و26 نسبة التغير الحاصل في معدل وفيات الأمهات لكل 100 ألف ولادة بين العامين 1990 و2021 بالنسبة لكل دول منظمة التعاون الإسلامي مقسمة حسب فئات التنمية البشرية.

بغض النظر عن الأعداد التي حققتها كل دولة في مكافحة وفايات الأمهات عند الولادة، من الواضح أن الدول التي سجلت معدلات هائلة في وفايات الأمهات في 1990 ستحقق تحسن في الأعداد المسجلة للوفايات سنة 2021 يفوق التحسن الذي تحققه الدول ذات الأعداد القليلة. لذلك قررنا حساب نسبة التغير في معدل وفايات الأمهات عوض مقارنة التغير في معدل الوفايات كي نتمكن من ضبط الجهود الحقيقية التي بدلتها كل دولة.

الشكل25 : نسبة التغير في معدل وفيات الأمهات لكل 100000 ولادة بين عامي 2021/1990 لفئة التنمية البشرية العالية جدا والعالية

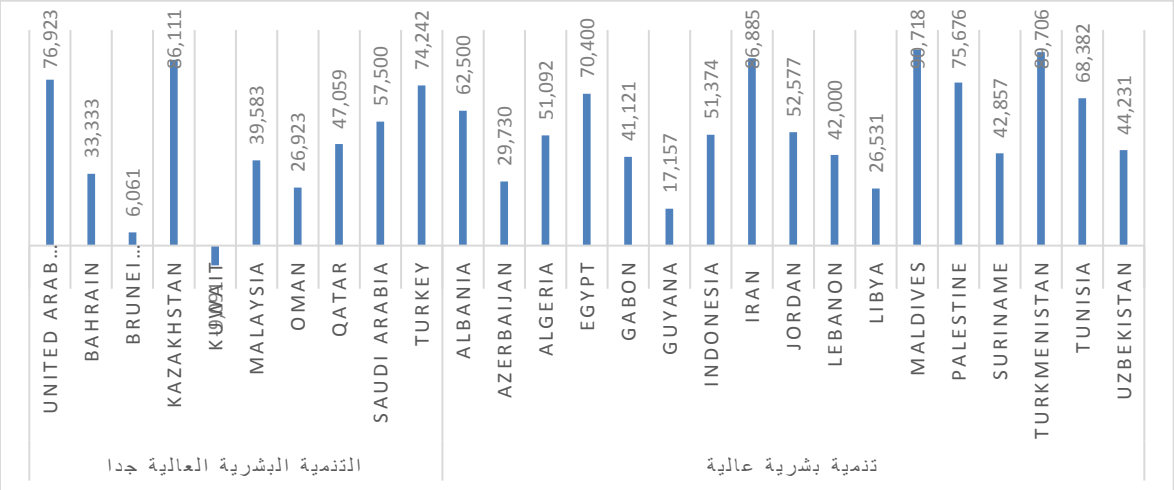

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات هيئة الأمم المتحدة.

بمقارنة الشكل يتضح غياب فروق جوهرية في نسب التحسن في معدل وفايات الأمهات لكل 100000 ولادة بين العامين 1990 و2021 بين الفئات، فنسب التغير متنوعة عند كل الفئات، فقد سجلت نسب تغير عالية في فئة التنمية البشرية العالية جدا رغم العدد القليل لمعدل الوفايات، وسجلت نسب تغير منخفضة في فئة التنمية البشرية الضعيفة رغم العدد الهائل من وفايات الأمهات في هذه الفئة. من الملاحظات اللافتة هي تسجيل الكويت لزيادة واحدة في عدد الوفايات ما أدى إلى تراجع بنسبة 9.09% في مستوى التحسن. وفي المقابل حققت جزر المالديف أعلى تحسن بنسبة 90.71% رغم أنها تصنف ضمن دول فئة التنمية البشرية العالية. تمكنت أربع دول من أصل عشرة في فئة التنمية البشرية العالية جدا أن تحقق تحسنا يزيد عن 50% وهي كل من الإمارات، كازاخستان، السعودية، وتركيا، أما فئة التنمية البشرية العالية فقد تمكنت 9 دول من أصل 17 دولة أي ما يزيد عن النصف باحتساب المالديف من التحسن بنسبة تزيد عن 50% وهي ألبانيا، الجزائر، إندونيسيا، إيران، الأردن، فلسطين، تركمانستان وتونس. وعلى نفس المنوال تمكنت نصف دول فئة التنمية البشرية المتوسطة من تحقيق تلك النسبة وهي جزر القمر، بنغلاديش، العراق، المغرب وطاجيكستان. في حين أن ثمانية دول فقط من أصل عشرين تمكنوا من تحقيق تحسن يفوق 50% وهي أفغانستان، بوركينافاسو، جيبوتي، غينيا بيساو، موزمبيق، باكستان، السودان، سيراليون واليمن. أما باقي دول العينة فقد حققت نسب محصورة بين 25% و50% ما عدى ست دول هي الكويت المذكورة سابقا، بروناي دار السلام، ساحل العاج، كقيرغيزستان، موريتانيا وشاد.

الشكل26 : نسبة التغير في معدل وفيات الأمهات لكل 100000 ولادة بين عامي 2021/1990 لفئة التنمية البشرية المتوسطة والضعيفة

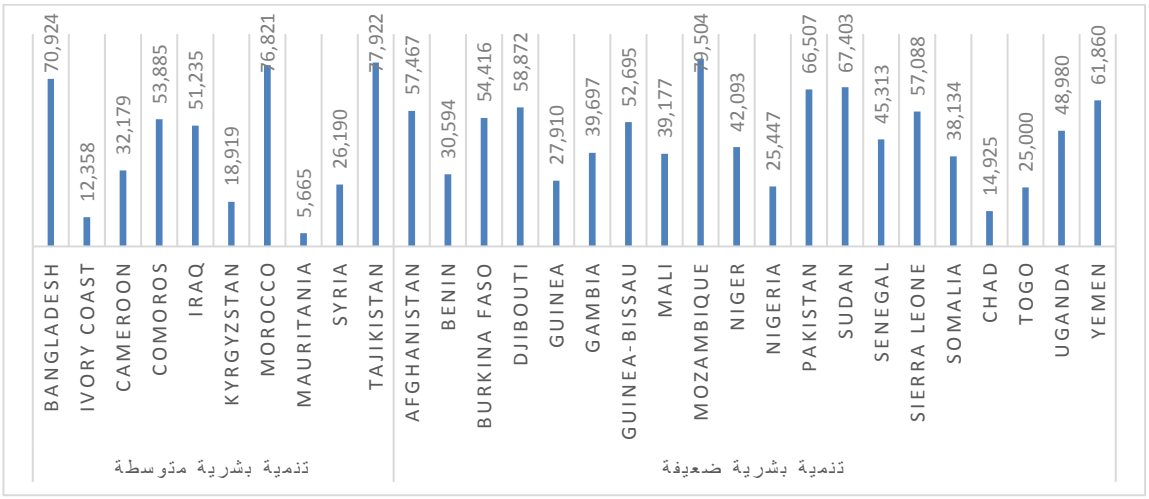

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات هيئة الأمم المتحدة.

وعلى العموم فرغم التحسن بنفس عدد السنوات (5 سنوات) في العمر المتوقع في دول المنظمة كما هو الحال في باقي الدول النامية والدول المتقدمة في الفترة 1990-2011 (Statistical Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries SESRIC, 2013, p. 36)، إلا أن الفجوة بين دول المنظمة والدول المتقدمة لازالت موجودة ولم تنحصر وذلك راجع إلى التحسينات الصحية والمعيشية التي تقوم بها البلدان المتقدة باستمرار. ورغم تضاعف النفقات الصحية للفرد 3 مرات في الفترة 2000-2013 في دول المنظمة إذ وصلت 186 دولار أمريكي إلا أنها تبقى ضعيفة مقارنة مع ما تنفقه بقية الدول النامية 325 دولار أمريكي، والدول الدول المتقدمة التي تفوق النفقات الصحية للفرد داخل دول المنظمة ب 30 ضعف (مركز الأبحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية، 2015، صفحة 03/41). حيث تعتبر النفقات الصحية لدول المنظمة منخفضة مقارنة مع الكثافة السكانية بها ومقارنة بباقي دول العالم، حيث تمثل 4.7% من النفقات الصحية العالمية، و23% من النفقات الصحية للدول النامية لسنة 2011، والإضافة إلى ضعف النفقات الصحية فإن القوة العمالية لقطاع الصحة تمثل 26% من المجموع العالمي و40% من مجموع القوى العاملة في هذا القطاع بالدول النامية (Statistical Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries SESRIC, 2013, p. 52/63) فرغم عدم كفايتها ونقص كفاءتها إلا أنها أحسن من باقي المؤشرات ذات الوضع الكارثي في القطاع الصحي.

المطلب الثالث: تحليل مؤشرات التعليم

يهتم هذا المطلب تحليل مؤشرين من مؤشرات التعليم هما سنوات الدراسة المتوقعة ومتوسط سنوات الدراسة للفترة 1990-2021 في دول العينة.

الفرع الأول: سنوات الدراسة المتوقعة

تعتمد هذه المرحلة على مقارنة متغير سنوات الدراسة المتوقعة لسنة 1990 و2021 وكذا متوسط سنوات الدراسة المتوقعة للفترة 1990-2021 وكذلك الفرق بين عدد السنوات المتوقعة في سنة 1990 و2021 أي حساب التغير الحاصل بين هاتين السنتين وذلك في كل دول العينة وتصنيفها حسب فئة التنمية البشرية كي تسهل عملية المقارنة.

1. تحليل سنوات الدراسة المتوقعة لفئة التنمية البشرية العالية جدا

يظهر الشكل 27 سنوات الدراسة المتوقعة لفئة التنمية البشرية العالية جدا للسنتين 1990 و2021 وكذا الفرق بين هاتين السنتين. كما ويبين متوسط سنوات الدراسة المتوقعة لفئة التنمية البشرية العالية جدا للفترة 1990-2021.

الشكل27 : سنوات الدراسة المتوقعة لفئة التنمية البشرية العالية جدا

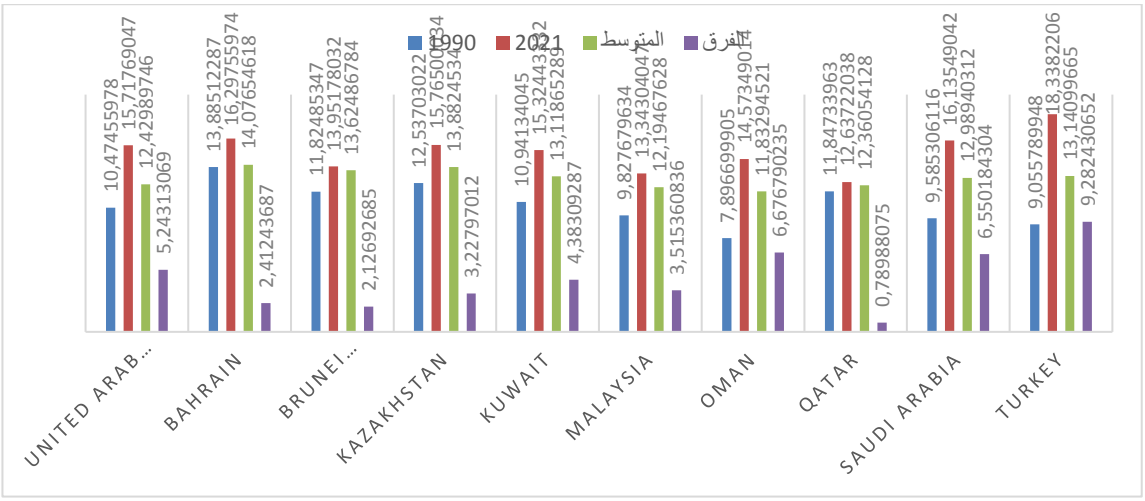

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات هيئة الأمم المتحدة.

يوضح الشكل أن كل دول هذه الفئة حققت منذ 1990 مستويات جيدة لسنوات الدراسة المتوقعة والتي تخطت تسع سنوات عند كل الدول، وفي الوقت نفسه أظهرت سنوات الدراسة المتوقعة قيم عالية لسنة 2021 تفوق 12 سنة، ووصلت تركيا إلى تحقيق أعلى قيمة بين كل دول العينة ب18.33 سنة وهو الأمر الذي انعكس على التغير الحاصل بين عامي 2021/1990 أين وصل إلى 9.28 سنة، وقد تميزت تركيا بين بلدان المنظمة في المسابقة العالمية لمقارنة أداء التعليم لسنة 2010 إذ حققت مستويات جيدة وكانت على رأس بلدان منظمة التعاون الإسلامي تلتها كل من الامارات، كازاخستان وماليزيا بمتوسط أداء فاق 400 نقطة، في حين سجلت ألبانيا، تونس، الأردن، قطر وإندونيسيا متوسط درجات أقل من 400، ورغم جودة التعليم في تركيا إلا أنها لم تتخطى متوسط درجات منظمة التعاون والتنمية، ولكن الأمر الإيجابي هو معدلات التحسن التي حققتها دول منظمة التعاون الإسلامي كانت جد عالية والتي وصلت إلى 12% عند كازاخستان، قطر وماليزيا (مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، 2014، الصفحات 80-81) . بالعودة إلى متوسط سنوات الدراسة فقد سجلت قطر تغيرا بسيطا ب 0.78 سنة، أما باقي الدول فقد حققت تحسنا فاق السنتين، إذا فالتغيرات المحققة لم تكن جد عالية على العموم. ولكن متوسط سنوات الدراسة المتوقعة يعتبر عالي لأنه انحصر بين 12 و14 سنة.

2. تحليل تطور سنوات الدراسة المتوقعة لفئة التنمية البشرية العالية

يظهر الشكل 28 سنوات الدراسة المتوقعة لفئة التنمية البشرية العالية للسنتين 1990 و2021 وكذا الفرق بين هاتين السنتين. كما ويبين متوسط سنوات الدراسة المتوقعة لفئة التنمية البشرية العالية للفترة 1990-2021.

الشكل28 : سنوات الدراسة المتوقعة لفئة التنمية البشرية العالية

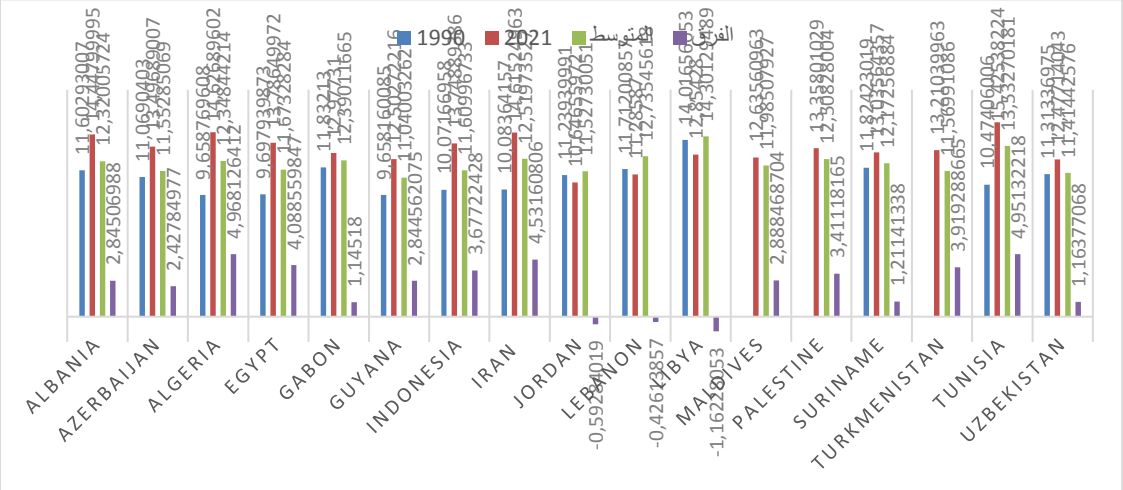

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات هيئة الأمم المتحدة.

يوضح الشكل أن دول فئة التنمية البشرية العالية أيضا حققت نتائج مرضية على العموم، حيث تزيد سنوات الدراسة المتوقعة لسنة 1990 عن تسع سنوات وهو نفس ما حققته فئة التنمية البشرية العالية جدا، فالبلدان العشرة الأولى في معدل صافي الإلتحاق بالمدارس الابتدائية في المنظمة لسنة 2008 بالترتيب هي كل من إيران، البحرين، تونس، طاجكستان، أوغندا، المالديف، ماليزيا، أذربيجان، إندونيسيا والجزائر (مركز الأبحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية، 2010، صفحة 18). إن دولا كإندونيسيا والأردن تحقق أعلى أداء في تحسين الولوج للمدارس على مدار سنوات (Statistical Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries, 2012, pp. 05-06). فرفع مستوى التعليم في الأردن دفع الاقتصاد إلى الأمام، حيث تعتبر العمالة الماهرة الأردنية مصدر للعملة الصعبة من خلال عملها في دول الخليج (United Nations Development Programme (UNDP), 1991, p. 59). إلا أن هذه الأخيرة سجلت أقل سنوات دراسة متوقعة لسنة 2021 ب 10.64 سنة مسجلة انخفاض بأكثر من نصف سنة وهذا رغم المستوى التعليمي العالي الذي يميز البلد وقد يرجع إلى تكاليف الدراسة الجامعية التي تعد غير مجانية في البلد بالإضافة إلى الزيادة الحاصلة في تكاليف الدراسة الجامعية، ونفس التراجع حصل مع لبنان والمقدر ب0.426 سنة لنفس الأسباب مع الأوضاع الاقتصادية الصعبة وغلاء المعيشة الذي يمر به كلا الشعبان. ولكن التراجع الذي رصد في ليبيا والذي زاد عن السنة بانخفاض قدر ب 1.16 سنة قد يرجع إلى تدهور الحالة الأمنية أكثر من الحالة الاقتصادية، ولكن رغم هذا الانخفاض الواضح إلا أن ليبيا قد سجلت أعلى متوسط لسنوات الدراسة المتوقعة بين كل دول المجموعة، فاللافت أنها سجلت سنوات دراسة متوقعة تزيد عن 14 سنة منذ 1990 وارتفعت لتبلغ أكثر من 15 سنة من 1996 إلى 2006، لتبدأ بالانخفاض بعدها حتى وصلت ل12.85 سنة في 2021. أما باقي الدول فقد حققت في الفترة من

1990 و2021 تحسنا قدر ب 1.14 سنة و4.96 سنة ويعد هذا تغيرا جيدا في عدد سنوات الدراسة المتوقعة بالنسبة للإمكانيات المتوفرة لدى هذه الدول.

3. تحليل تطور سنوات الدراسة المتوقعة لفئة التنمية البشرية المتوسطة

يظهر الشكل 29 سنوات الدراسة المتوقعة لفئة التنمية البشرية المتوسطة للسنتين 1990 و2021 وكذا الفرق بين هاتين السنتين. كما ويبين متوسط سنوات الدراسة المتوقعة لفئة التنمية البشرية المتوسطة للفترة 1990-2021.

الشكل29 : سنوات الدراسة المتوقعة لفئة التنمية البشرية المتوسطة

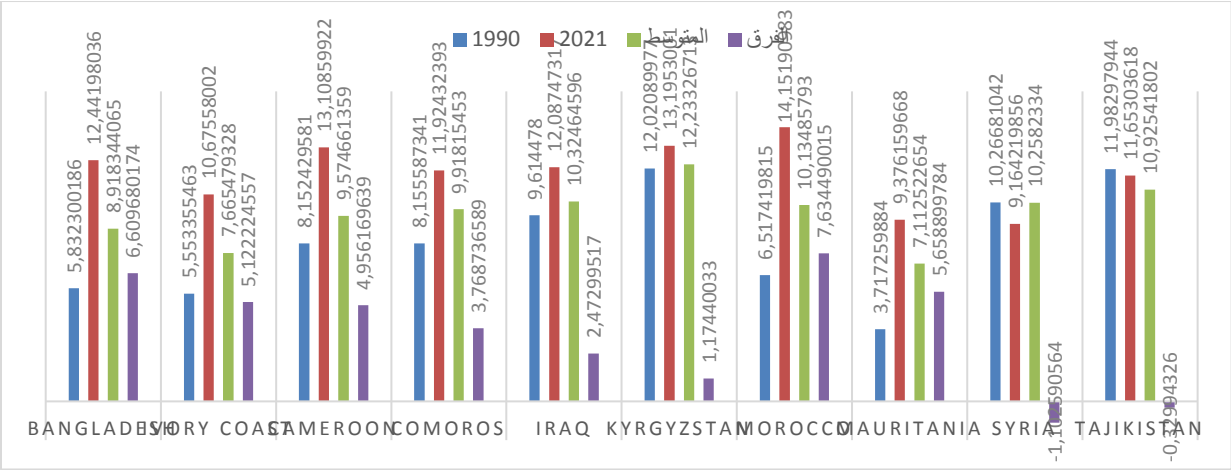

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات هيئة الأمم المتحدة.

يظهر الشكل أن الفرق بين سنوات الدراسة المتوقعة بين عامي 1990 و2021 يظهر بوضوح في دولة البنغلاديش، ساحل العاج، الكاميرون، المغرب وموريتانيا فهو في حدود الخمس سنوات أو أكثر كزيادة بين السنتين وهي زيادة عالية. بينما نلاحظ تراجعا في سنوات الدراسة المتوقعة في كل من سوريا وطاجاكستان ب 1.1 سنة و0.33 سنة على التوالي، فقد انخفضت في سوريا من 12.91 سنة في 2012 إلى 9.16 سنة في 2013 أين تأثرت سنوات الدراسة بالحرب بتأخر سنة فلم يظهر مباشرة في 2012. ولكن طاجاكستان أظهرت من 1990 مستوى عالي من سنوات الدراسة وقدر ب11.98 سنة أي ما يقارب 12 سنة ولكنها عرفت تذبذبا مستمرا طيلة فترة الدراسة فقد مرت بفترات من الصعود والنزول لكنها لم تتجاوز 12 سنة. أما التغير في كل من جزر القمر، العراق وقيرغيزستان فقد انحصر بين السنة والأربع سنوات. وعلى العموم فقد أظهرت متوسطات سنوات الدراسة المتوقعة في دول هذه العينة مستوى أقل من الفئتين السابقين حيث انحصرت بين 7.12 سنة والتي سجلتها موريتانيا و12.33 سنة التي سجلت من قبل قيرغيزستان.

4. تحليل تطور سنوات الدراسة المتوقعة لفئة التنمية البشرية الضعيفة

يظهر الشكل 29 سنوات الدراسة المتوقعة لفئة التنمية البشرية الضعيفة للسنتين 1990 و2021 وكذا الفرق بين هاتين السنتين. كما ويبين متوسط سنوات الدراسة المتوقعة لفئة التنمية البشرية الضعيفة للفترة 1990-2021.

يبين الشكل أن التحسن الذي حققته دول فئة التنمية البشرية الضعيفة لم تعرفه باقي فئات التنمية البشرية ويعد عالي عند أغلبية الدول فقد تمكنت 17 دولة من أصل 19 في الفترة بين 1990 و2021 من زيادة تقدر بأكثر أربع

سنوات في سنوات الدراسة المتوقعة، وحتى الدولتين المتبقيتين لم يحققا نتائج سيئة، فقد أظهرت السودان زيادة ب 3.75 سنة، واليمن ب 2.64 سنة. ولكن رغم هذه التحسينات الملاحظة إلا أن قيم سنوات الدراسة المتوقعة في سنة 2021 لم تتخطى العشر سنوات إلا في دولة التوغو والتي سجلت 12.95 سنة. أما متوسط سنوات الدراسة المتوقعة لهذه الدول فهو أيضا لم يتخطى العشر سنوات مع تسجيله لأربع سنوات كأدنى متوسط من قبل النيجر، ويعود هذا إلى الحالة المزرية التي يعاني منها التعليم أين يوضح الشكل أن سبع دول من مجموع الدول سجلت سنتين دراسة متوقعة فقط لسنة 1990، أما باقي الدول فلم تزد عن سبع سنوات والتي سجلتها التوغو أيضا. فلا تستطيع دول كبوركينافاسو، مالي، النيجر، السنغال، سيراليون والسودان إعطاء دعم كبير للتعليم (Statistical Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries, 2012, p. 05).

الشكل30 : سنوات الدراسة المتوقعة لفئة التنمية البشرية الضعيفة

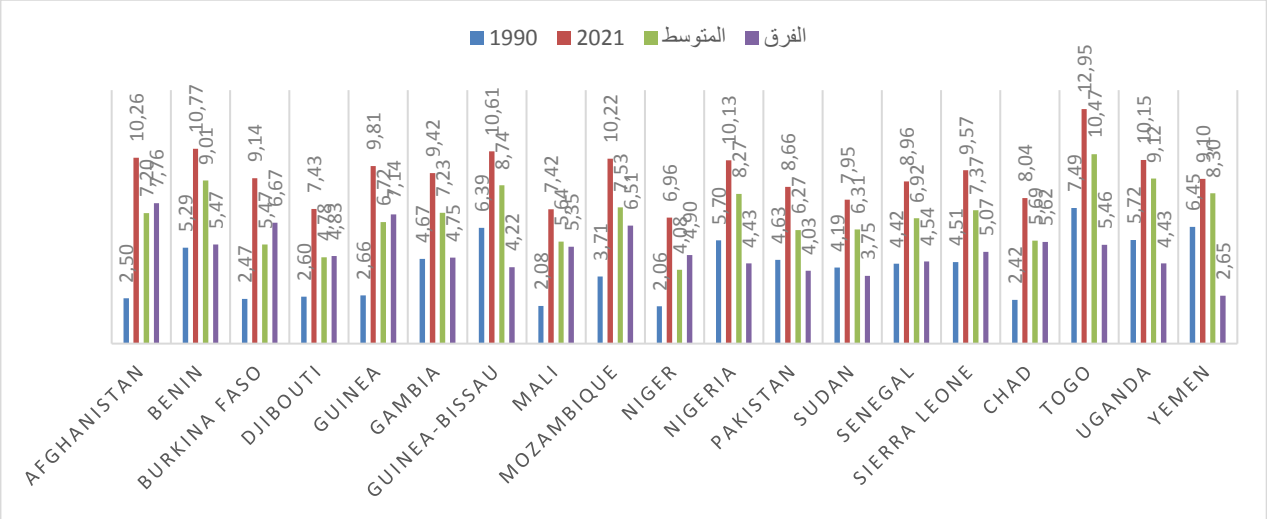

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات هيئة الأمم المتحدة.

5. متوسط التغير في سنوات الدراسة المتوقعة

يبين الشكل 31 متوسط الفرق بين السنتين 1990 و2021 بالنسبة لكل فئة من فئات التنمية البشرية في دول منظمة التعاون الإسلامي.

يظهر بوضوح من الشكل أن متوسط التغير في سنوات الدراسة المتوقعة في كل فئات التنمية البشرية عند النساء يزيد عنه عند الرجال وهذا راجع بشكل أكيد إلى زيادة اقبال الإناث على التعليم خصوصا في مستوياته العليا، بعد أن كان في سنوات ماضية محصورا في المستويات الدنيا للتعليم و/أو غائبا تماما. كما يلاحظ أن متوسط التغير في فئة التنمية البشرية الضعيفة يعد الأعلى بين كل الفئات ويعود هذا إلى أن التحسن في المراحل الأولى من التعليم يعد أسهل وأقل كلفة من المراحل التعليمية العالية خصوصا الجامعية. كذلك فإن العمالة المبكرة تحرم من اكمال الدراسة في مراحل متقدمة وبالتالي تؤثر على زيادة سنوات الدراسة. أما قيم فئة التنمية البشرية المتوسطة فلا يمكن الحكم عليها نتيجة غياب لكامل المعطيات عند العديد من الدول.

الشكل31 : متوسط التغير في سنوات الدراسة المتوقعة

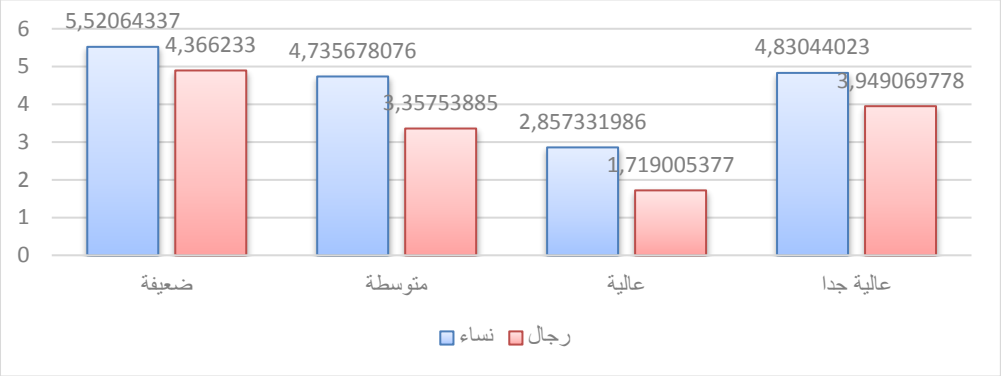

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات هيئة الأمم المتحدة.

6. تحليل للقيم الدنيا والقصوى للتغير الحاصل في سنوات الدراسة المتوقعة بين العامين 1990 و2021 للنساء

تم في هذا الجدول رصد الأربع دول التي سجلت أعلى تغير وأدنى تغير في سنوات الدراسة للفترة 2021/1990 الخاصة بالنساء. من خلال حساب الفرق في سنوات الدراسة المتوقعة للنساء بين العامين 2021 و1990 ثم تصنيف الدول تصاعديا واختيار القيم الدنيا والقصوى كما ذكرنا سابقا.

جدول5 : للقيم الدنيا والقصوى للتغير الحاصل في سنوات الدراسة المتوقعة بين العامين 1990 و2021 للنساء

القيم الدنيا			القيم القصوى		
فئة التنمية البشرية	الدولة	التغير بين 1990 و2021	فئة التنمية البشرية	الدولة	التغير بين 1990 و2021
عالية	ليبيا	-2,96152887	عالية جدا	تركيا	10,1056304
عالية	لبنان	-0,76886	متوسطة	المغرب	8,62819004
عالية	الأردن	-0,60036945	متوسطة	البنغلاديش	8,1554699
متوسطة	سوريا	-0,17431069	عالية جدا	عمان	7,88299036

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات هيئة الأمم المتحدة.

فقد أظهرت أربع دول قيم سالبة نتيجة لظروف أمنية كالحروب وغياب الاستقرار السياسي أو وضع اقتصادي أثر على قدرة الشعب في دفع تكاليف الدراسة غير المجانية بالإضافة إلى حدوث زيادات في تكاليف الدراسة الجامعية كحالة الأردن. بالنسبة لسوريا حدث الانخفاض ابتداء من سنة 2013 حيث انخفض من قيمة 12.786 سنة 2012 إلى 9.074 سنة 2013. التغير في لبنان كان سنة 2002 حيث أصبحت قيمة سنوات الدراسة المتوقعة للنساء 14.21 بعدما كانت 15.02 سنة 2001 واستمر الانخفاض سنويا. الأردن كان الانخفاض سنة 2004 لتصبح 12.889 بعدما كانت 13.008 سنة 2003. وليبيا انخفضت من 16.19 سنة 2001 إلى 15.94 سنة 2002. والملاحظ أن هذه الدول كلها دول عربية. وفي الجانب الأخر أظهر تركيا أعلى تغير بأكثر من عشر سنوات تلتها كل من المغرب

والبنغلاديش بأكثر من ثماني سنوات وأخيرا عمان بأزيد من سبع سنوات، وكل هذه القيم تعد جد عالية ويبدو أن خلف تحقيقها جهد وسياسات مبذولة في هذا السياق. والملاحظ أيضا أن هذه الدول توزعت بين دول ذات فئة تنمية بشرية عالية جدا أو متوسطة.

7.تحليل القيم الدنيا والقصوى للتغير الحاصل في سنوات الدراسة المتوقعة بين العامين 1990 و2021 للرجال

تم في هذا الجدول رصد الأربع دول التي سجلت أعلى تغير وأدنى تغير في سنوات الدراسة للفترة 2021/1990 الخاصة بالرجال. من خلال حساب الفرق في سنوات الدراسة المتوقعة للرجال بين العامين 2021 و1990 ثم تصنيف الدول تصاعديا واختيار القيم الدنيا والقصوى كما ذكرنا سابقا.

بالنسبة للقيم الدنيا والقصوى للتغير الحاصل في سنوات الدراسة المتوقعة بين العامين 1990 و2021 للرجال، فلم تختلف الدول التي حققت القيم الدنيا بل بقيت هي نفسها مع تغير بسيط في المراكز. فبالنسبة للسنة الفاصلة التي كان بعدها انخفاض مستمر، لأنه يمكن أن توجد سنوات فيها انخفاض بسيط وغير مستمر، فقد سجلت الأردن سنة 2009 قيمة 11.911 بينما كان 12.346 سنة 2008. أما لبنان سنة 2011 كانت 11.072 وانخفضت إلى 11.001 سنة 2012. وليبيا 14.874 سنة 2006 بعدما كانت 15.14 سنة 2005 وأخيرا سوريا صارت 9.249 سنة 2013 وكانت 13.04 سنة 2012. من جهة أخرى حافظت تركيا على تواجدها ضمن هذه الدول بقيمة 8.54 سنة وكذا السعودية ب 7.15 سنة كدولتين من فئة التنمية البشرية العالية جدا، إلى جانب إثنين من أفقر الدول هي أفغانستان وغينيا والتي تصنف ضمن فئة التنمية البشرية الضعيفة.

جدول6 : القيم الدنيا والقصوى للتغير الحاصل في سنوات الدراسة المتوقعة بين العامين 1990 و2021 للرجال

القيم الدنيا			القيم القصوى		
الدولة	التعير بين عامي 1990 و2021	فئة التنمية البشرية	الدولة	التغير بين عامي 1990 و2021	فئة التنمية البشرية
لبيا	-2,66081113	عالية	أفغانستان	8,73309679	ضعيفة
سوريا	-1,99913978	متوسطة	تركيا	8,54644013	عالية جدا
الأردن	-0,61205006	عالية	غينيا	7,15577009	ضعيفة
لبنان	-0,0979	عالية	السعودية	7,15311675	عالية جدا

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات هيئة الأمم المتحدة.

إذا فالملاحظ أن الدول ذات فئة التنمية البشرية العالية جدا والضعيفة سيطرت على المراكز الأربعة الأولى في التغير الحاصل في سنوات الدراسة المتوقعة بين العامين 1990 و2021 وهذا بالنسبة للرجال وكذا النساء على حد سواء. وكذاك الأمر حافظت نفس الدول من فئة التنمية البشرية العالية والمتوسطة على المراكز الأربعة الأولى في أدنى مستويات التغير.

الفرع الثاني: تحليل متوسط سنوات الدراسة لدول منظمة التعاون الإسلامي

تم انشاء الجدول 32 انطلاقا من حساب متوسطات مؤشر متوسط سنوات الدراسة وهذا لكل دول منظمة التعاون الإسلامي للفترة 1990-2021.

الشكل32 : متوسط متوسط سنوات الدراسة لكل دولة حسب الفئة للفترة من 1990 إلى 2021

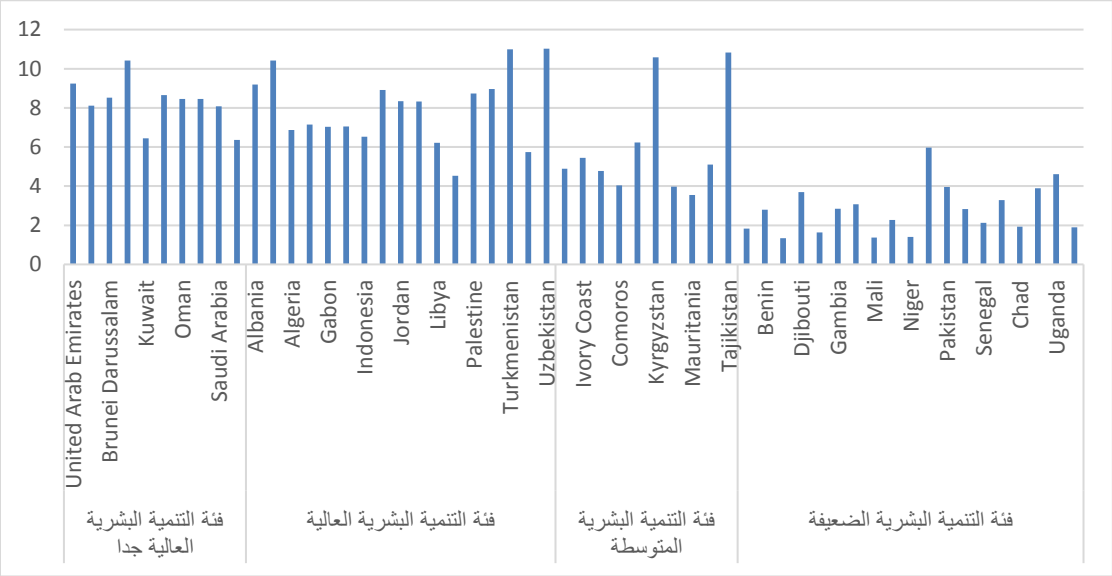

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات هيئة الأمم المتحدة.

حسب الشكل الذي يعطي نتائج لحساب متوسط متغير "متوسط سنوات الدراسة" للفترة 1990-2021، فإن نتائج دول فئة التنمية البشرية العالية جدا والعالية جد متقاربة فكلى الفئتين لهما قيم قصوى ومتوسطة متقاربة لكن الوضع يتغير بالنسبة لدول فئة التنمية البشرية المتوسطة حيث يلاحظ قيمتين قصوتين سجلتهما قيرغيزستان وطاجاكستان بمتوسط أكثر من 10 سنوات، حيث تحتل دول آسيا الوسطى الريادة بين دول المنظمة في سنوات التعليم فهي تسجل 10 سنوات أو أكثر وعلى العكس من ذلك فإن دول إفريقيا جنوب الصحراء لا تملك إمكانيات لتوفير سنوات تعليمية طويلة، وهذا يدل في نفس الوقت على ضعف الاستثمار في رأس المال البشري (مركز الأبحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية، 2016)، ويظهر هذا من خلال الشكل حيث نتحصر باقي المتوسطات بين 3 سنوات وست سنوات ونصف. أما الوضعية فتزداد سوء في فئة التنمية البشرية الضعيفة التي انحصرت كل قيم متوسطاتها بين الست سنوات والسنة والواحدة.

المطلب الرابع: تحليل مؤشر الدخل

يضم هذا المطلب تحليل لمؤشر الدخل معبرا عنه بالدخل الوطني الاجمالي لكل فرد حسب تعادل القوة الشرائية لسنة 2017. لقد أوضحت احصائيات التنمية البشرية لسنة 2013 أن معظم مؤشرات التنمية البشرية للدول النامية تعتبر أقل من المتوسط العالمي ما عدى مؤشر الدخل الذي يعتبر أكبر من المتوسط العالمي ب 15%، وسجلت قطر أعلى دخل اجمالي وطني لكل فرد (عبد الرحيم، زين، و عبد الرحيم، 2014، صفحة 48).

الفرع الأول: تحليل تطور ومتوسط الدخل الوطني الاجمالي لكل فرد حسب القدرة الشرائية بالدولار لسنة 2017 حسب فئة التنمية البشرية

يقوم هذا الفرع بتحليل تطور الدخل الخام لكل فرد حسب تعادل القوة الشرائية بالدولار لسنة 2017 حسب فئة التنمية البشرية للعامين 1990 و2021، وكذا تحليل لمتوسط الدخل للفترة 1990-2021.

1. تحليل تطور ومتوسط الدخل الوطني الاجمالي لكل فرد حسب القدرة الشرائية بالدولار لسنة 2017 لفئة التنمية البشرية العالية جدا

يبين الشكل 33 قيم الدخل الوطني الإجمالي للفرد (حسب تعادل القوة الشرائية بالدولار لسنة 2017) في السنتين 1990 و2021 لفئة التنمية البشرية العالية جدا، وكذا متوسط قيم الدخل الوطني الإجمالي للفرد للفترة 1990 إلى غاية 2021 لنفس الفئة.

الشكل33 : الدخل الوطني الاجمالي لكل فرد حسب القدرة الشرائية بالدولار لسنة 2017 لفئة التنمية البشرية العالية جدا

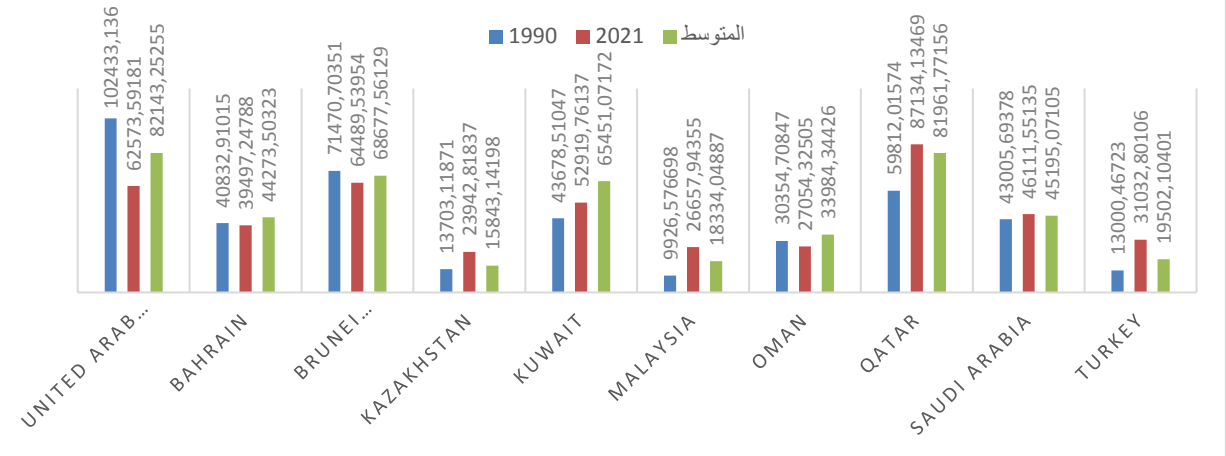

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات هيئة الأمم المتحدة.

يوضح الشكل أن دول الخليج بشكل عام تملك أعلى مستويات الدخل الوطني الاجمالي لكل فرد مقارنة بتركيا، كازاخستان، وماليزيا، وهذا يدل على وجود فجوة واضحة بين الدول الخليجية وباقي الدول العربية في مؤشرات التنمية البشرية (عبد الرحيم، زين، و عبد الرحيم، 2014، صفحة 57). كذلك فالملاحظ في هذه الفئة وجود ثلاث دول من أصل عشرة تناقص الدخل لديها لسنة 2021 مقارنة ب1990 وهي البحرين وعمان بشكل طفيف، لكن الانخفاض الذي واجهه الدخل الفردي للإمارات فاق الثلث. وعلى النقيض قامت تركيا بتحسن زاد عن الضعف والربع وماليزيا بزيادة فاقت الضعف ونصف. في نفس الوقت حققت قطر زيادة كبيرة في الدخل خلال نفس الفترة بالانتقال من 59812 دولار في سنة 1990 إلى 87134 دولار في 2021 بزيادة تقدر بأكثر من 45%، استغلت قطر مداخيل الهيدروكاربور في تطوير قاعدة علمية جيدة منذ 1995، وقد أقيمت عدة مؤتمرات وطنية خاصة بالتنمية البشرية ابتداء من 2006 من أجل دعم القدرات الشبابية القطرية واهتم مؤتمر 2015 برؤية قطر 2030، وتفطنت قطر بأنها يجب أن تركز على رأس المال المعرفي على المدى الطويل. إن الدخل العالي الذي تتمتع به قطر سمح لها بتحسين مستويات

الدخل، الصحة والتعليم أي الحالة الاقتصادية والاجتماعية للسكان وفق معايير عالمية ومستدامة (AlMuftah, 2017, p. 02).

2. تحليل تطور ومتوسط الدخل الوطني الاجمالي لكل فرد حسب القدرة الشرائية بالدولار لسنة 2017 لفئة التنمية البشرية العالية

يبين الشكل 34 قيم الدخل الوطني الإجمالي للفرد (حسب تعادل القوة الشرائية بالدولار لسنة 2017) في السنتين 1990 و2021 لفئة التنمية البشرية العالية، وكذا متوسط قيم الدخل الوطني الإجمالي للفرد للفترة 1990 إلى غاية 2021 لنفس الفئة.

الشكل34 : الدخل الوطني الاجمالي لكل فرد سحب القدرة الشرائية بالدولار لسنة 2017 لفئة التنمية البشرية العالية

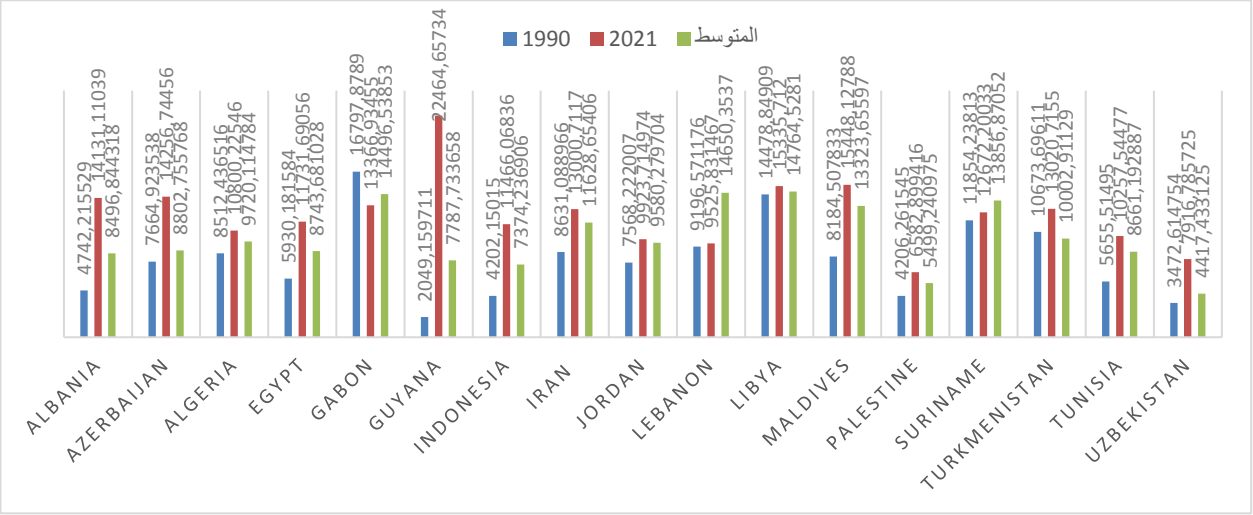

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات هيئة الأمم المتحدة.

يحسب لهذه الفئة حالة التحسن العام في الدخل الوطني الاجمالي لكل فرد في كل الدول ما عدى دولة الغابون والتي على العكس من باقي الدول انخفض مستوى الدخل الفردي بها خلال فترة الدراسة. ولكن اللافت للانتباه هو التحسن الذي حققته دولة غويانا إذ انتقل الدخل الوطني الاجمالي لكل فرد من 2049 دولار في 1990 إلى 22464 دولار في سنة 2021 أي بزيادة قاربت العشر أضعاف، وبذلك تخطت كل دخول هذه الفئة. كذلك يمكن ملاحظة تحسن دول كألبانيا، إندونيسيا وأوزباكستان بأكثر من الضعف، ونسب جيدة لتحسن الدخل لبعض الدول بشكل جيد كالمالديف، أذربيجان، مصر، إيران، تونس. أما التحسن في الدخل الفردي لباقي الدول فقد كان ضعيفا مقارنة بباقي الدول كالجزائر، الأردن وفلسطين...

3. تحليل تطور ومتوسط الدخل الوطني الاجمالي لكل فرد حسب القدرة الشرائية بالدولار لسنة 2017 لفئة التنمية البشرية المتوسطة

يبين الشكل 35 قيم الدخل الوطني الإجمالي للفرد (حسب تعادل القوة الشرائية بالدولار لسنة 2017) في السنتين 1990 و2021 لفئة التنمية البشرية المتوسطة، وكذا متوسط قيم الدخل الوطني الإجمالي للفرد للفترة 1990 إلى غاية 2021 لنفس الفئة.

الشكل35 : الدخل الوطني الاجمالي لكل فرد سحب القدرة الشرائية بالدولار لسنة 2017 لفئة التنمية البشرية المتوسطة

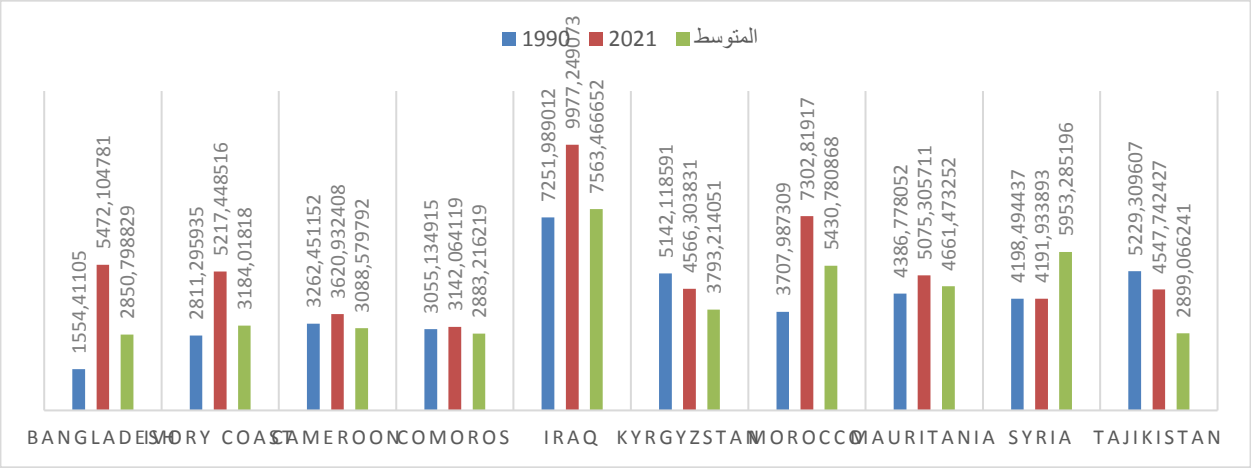

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات هيئة الأمم المتحدة.

يظهر الشكل تقارب لا بأس به في الدخل الوطني الاجمالي لكل فرد في دول فئة التنمية البشرية المتوسطة باستثناء التفوق الواضح للعراق والتي سجلت دخل فردي يقارب العشر آلاف دولار لسنة 2021 مقابل ما حققته ثاني أحسن دخل فردي في المجموعة وهي المغرب ب 7302 دولار لنفس السنة. ولكن التحسن في مستوى الدخل ميز كل من البنغلاديش، ساحل العاج والمغرب بأكثر من الضعف بين العامين 1990 و2021. أما باقي الدول فقد عرفت تحسنا لا يذكر، حتى أن سوريا عرفت انحدارا بسيطا في 2021 مقارنة ب1990 ولكن المفارقة أن متوسط الدخل الوطني الفردي كان أكبر منه في السنتين 1990 و2021 ما يدل أن الفترة بين 1990 و2021 ميزها دخل وطني لكل فرد أكبر من السنتين 1990 و2021، أي أنه قد حدث ارتفاع معتبر أعقبه انخفاض وهو ما حدث بالفعل عقب الحرب ففي 2011 سجل دخل وطني خام لكل فرد قدر ب13285 دولار لينحدر إلى 8656 دولار في 2012، ثم 5408 دولار في 2013 واستمر الانخفاض إلى حدود 4000 دولار في السنوات التالية. أما انخفاض طاجيكستان فيظهر فيه عكس الحالة السورية حيث أن متوسط الدخل الفردي أقل بشكل معتبر منه في السنتين 1990 و2021 أين الفترة بين السنتين عرفت انخفاضا معتبرا في الدخل الوطني الاجمالي لكل فرد وهو بالفعل ما حدث، إذ انخفض الدخل إلى أدنى مستوى له من 5229دولار في 1990 ليصل إلى 1386 دولار في 1996 ثم انطلق بزيادة تدريجية ليصل إلى 4547 دولار في 2021.

4. تحليل تطور ومتوسط الدخل الوطني الاجمالي لكل فرد حسب القدرة الشرائية بالدولار لسنة 2017 لفئة التنمية البشرية الضعيفة

يبين الشكل 36 قيم الدخل الوطني الإجمالي للفرد (حسب تعادل القوة الشرائية بالدولار لسنة 2017) في السنتين 1990 و2021 لفئة التنمية البشرية الضعيفة، وكذا متوسط قيم الدخل الوطني الإجمالي للفرد للفترة 1990 إلى غاية 2021 لنفس الفئة.

الشكل36 : الدخل الوطني الاجمالي لكل فرد حسب القدرة الشرائية بالدولار لسنة 2017 لفئة التنمية البشرية المتوسطة لفئة التنمية البشرية الضعيفة

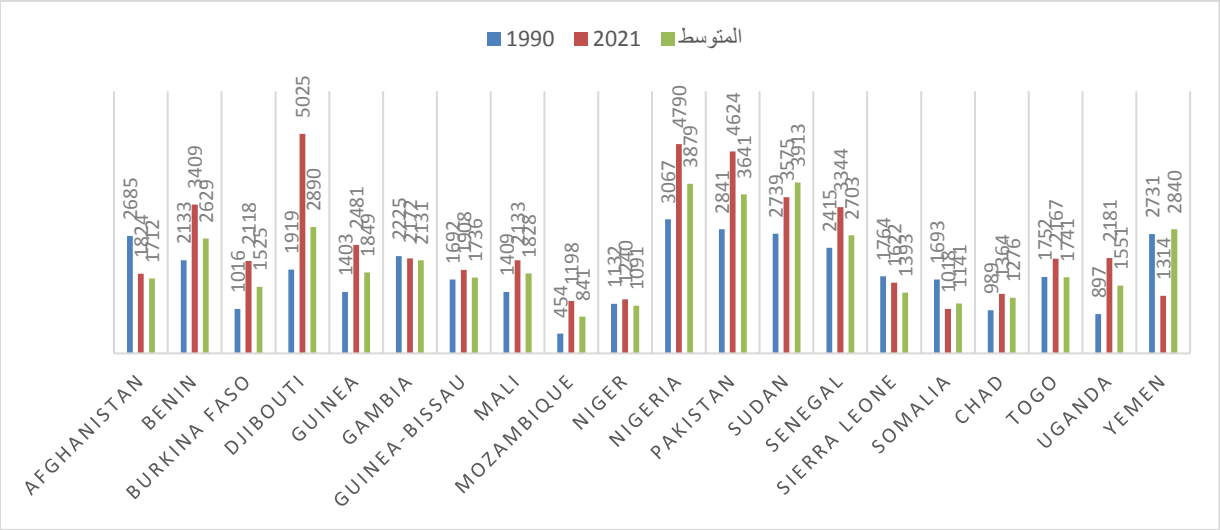

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات هيئة الأمم المتحدة.

على غرار باقي الفئات فقد عرفت بعض الدول تراجعا في الدخل الوطني الاجمالي لكل فرد بين السنتين 1990 و2021 وهي أفغانستان، غامبيا بشكل بسيط، سيراليون، الصومال واليمن بشكل ملحوظ بانخفاض أكثر من النصف. أما باقي الدول فقد حققت تحسنا منها البارز كجيبوتي بزيادة فاقت الضعف ونصف وتربعت بذلك على أحسن دخل في هذه الفئة لسنة 2021، وكذا تحسن جيد بالنسبة لكل من البينين، بوركينافاسو وموزمبيق بالضعف رغم تسجيل هذه الأخيرة لأدنى مستوى دخل، غينيا، نيجيريا، باكستان. في حين أن تحسن باقي الدول كان ضعيفا.

الفرع الثاني: تحليل متوسط والانحراف المعياري لمتوسط الدخل الوطني الاجمالي لكل فرد

يقوم هذا الفرع بتحليل متوسط الدخل الوطني الاجمالي لكل فرد حسب تعادل القوة الشرائية لسنة 2017 لكل فئة للسنتين 1990 و2021، وكذا الانحراف المعياري لنفس المتغير بالنسبة للنساء والرجال للفترة 1990-2021.

1. تحليل متوسط الدخل الوطني الاجمالي لكل فرد الخاص بكل فئة للسنتين 1990 و2021

يوضح الشكل 37 الدائرتين النسبيتين لمتوسطات الدخل الوطني الإجمالي لكل فرد (حسب تعادل القوة الشرائية لسنة 2017) عند كل فئة من فئات التنمية البشرية في دول منظمة التعاون الإسلامي وهذا في السنتين 1990 و2021 وهذا من أجل تسهيل إيجاد تغيرات بين السنتين وكذا تسهيل المقارنة بين فئات التنمية البشرية.

الشكل37 : متوسط الدخل الوطني الاجمالي لكل فرد الخاص بكل فئة للسنتين 1990 و2021

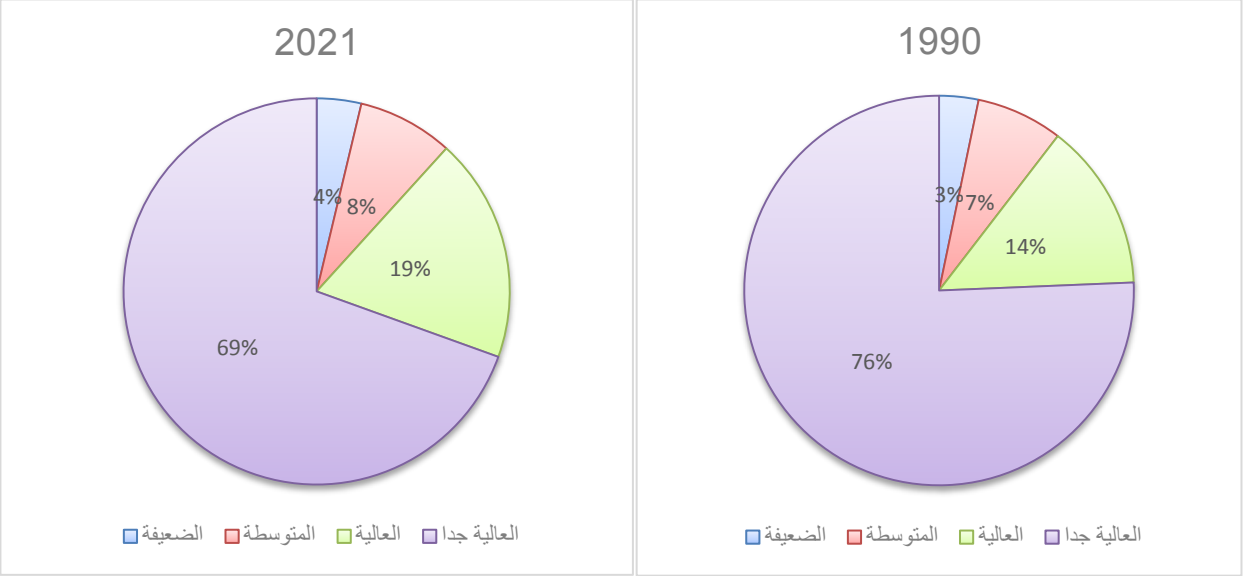

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات هيئة الأمم المتحدة.

إن الفرق الواضح الذي يظهره الشكلان في متوسط الدخل الوطني الاجمالي لكل فرد بين فئة التنمية البشرية العالية جدا وباقي الفئات يفوق أي فرق قد ظهر سابقا في الدراسة سواء على مستوى متغيرات التعليم أو الصحة، وهذا يقودنا إلى التفكير بنتيجة أن الزيادة في الدخل بشكل عالي جدا لا يضمن لك نفس النتائج والتحسن العالي في باقي مؤشرات التنمية البشرية، فتحسين هذه المؤشرات قد يتطلب مستويات متوسطة أو حتى ضعيفة من الدخل. وبالعودة إلى تحليل الشكلين فقد ظهر تناقض في نسب الدخل بتناقص فئة التنمية البشرية ولكن الملاحظ أيضا هو تناقص نسب الدخل في فئة التنمية البشرية بين السنتين لصالح الفئات الأخرى خصوصا فئة التنمية البشرية العالية بزيادة 5% أما الفئتين الأخرتين فقد كانت الزيادة 1% لكل منهما.

2. تحليل الانحراف المعياري في متوسط الدخل الوطني الاجمالي لكل فرد في الفترة ما بين 1990-2021 حسب فئة التنمية البشرية بالنسبة لدول منظمة التعاون الاسلامي

يقدم لنا الجدول والشكل بوضوح معلومات حول متوسط الانحراف المعياري في الدخل الوطني الاجمالي لكل فرد للفترة 1990-2021 لكل فئة من فئات التنمية البشرية وكذا دول منظمة التعاون الإسلامي ككل.

جدول7 : الانحراف المعياري في متوسط الدخل الوطني الاجمالي لكل فرد في الفترة ما بين 1990-2021 حسب فئة التنمية البشرية بالنسبة لدول منظمة التعاون الاسلامي

فئة التنمية البشرية	عالية جدا	عالية	متوسطة	منخفضة	كل دول المنظمة
الانحراف المعياري	25806,06	3196,255	1625,657	932,5768	19550,46
الانحراف المعياري رجال	32254,45	4884,992	3320,946	1563,919	25545,39
الانحراف المعياري نساء	13155,35	2399,687	430,706	600,9019	9409,775

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات هيئة الأمم المتحدة.

الظاهر من الجدول أن الفروقات في الدخل تزيد بزيادة مستوى التنمية البشرية، فقيم متوسط الانحراف المعياري تزيد كلما ارتفعت فئة التنمية البشرية والفرق يظهر بوضوح بين فئة التنمية البشرية العالية جدا والتي تزيد قيمته عن فئة التنمية البشرية الضعيفة بأكثر من 26 ضعف، فمن جهة يتضح لنا عدم التجانس الذي يزيد عبر الفئات كلما ارتفعت التنمية البشرية، ومن جهة أخرى يمكن تقدير مستوى الدخل الذي تعيشه فئة التنمية البشرية العالية جدا مقارنة بباقي الفئات خصوصا إذا قارناها مع فئة التنمية البشرية الضعيفة. كما نلاحظ أن فئة التنمية البشرية العالية جدا وحدها فاقت قيم متوسطاتها قيمة متوسط الانحراف المعياري لكل دول العينة. ونفس الملاحظات حصلت مع متوسط الانحراف المعياري في الدخل الوطني الاجمالي لكل فرد الخاص بالرجال حيث أن بزيادة الدخل تزيد متوسطات الانحراف المعياري وتزيد بذلك الفروقات بين الدول. ولكن الحال يختلف عند فئة النساء حيث أظهرت فئة التنمية البشرية المتوسطة أقل متوسط انحراف معياري بين المجموعات أي وجود تقارب أكبر بين دول المجموعة رغم أن دخول هذه الفئة أكبر من دخول فئة التنمية البشرية الضعيفة إلا أنها حققت متوسط انحراف معياري أقل. ومن البديهي أيضا أن قيم متوسطات الانحراف المعياري للرجال أكبر بكثير من النساء نتيجة الفرق الكبير في دخول النساء والرجال في كل بلدان العينة.

الشكل38 : الانحراف المعياري في متوسط الدخل الوطني الاجمالي لكل فرد في الفترة ما بين 1990-2021 حسب فئة التنمية البشرية بالنسبة لدول منظمة التعاون الاسلامي

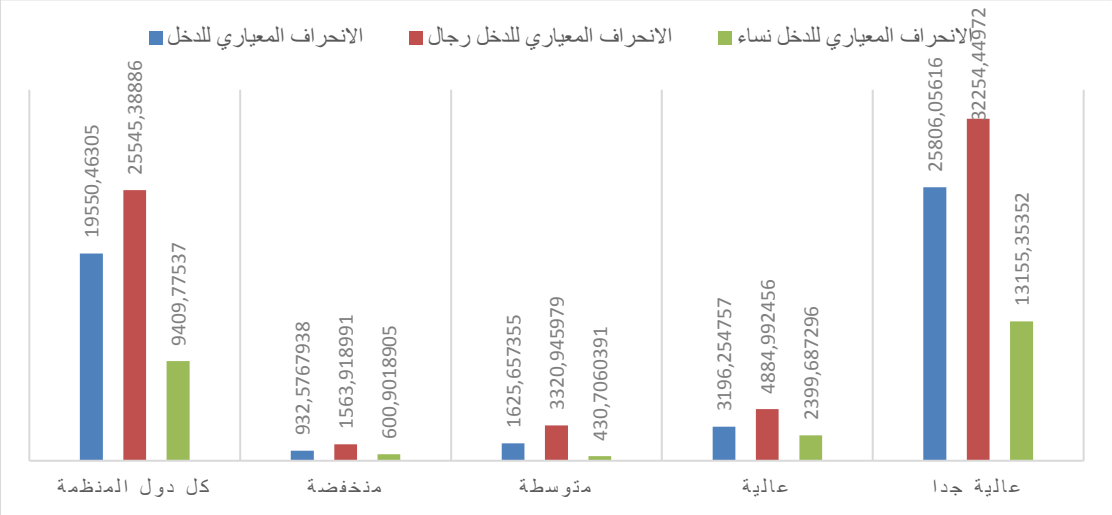

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات هيئة الأمم المتحدة.

المبحث الثاني: قياس أثر التنمية البشرية على النمو الاقتصادي في دول منظمة التعاون الاسلامي

يضم هذا المبحث بالأساس قسمين أساسين، الأول متعلق بتطبيق تحليل المركبات الأساسية على مجموعة من المتغيرات للتأكد من صلاحيتها لاستعمالها في القسم الثاني الذي يضم الدراسة القياسية والتي تعتمد على نتائج القسم الأول، فالمتغيرات التي تثبت صلاحيتها تستعمل في نمذجة تأثير التنمية البشرية على النمو الاقتصادي، حيث قامت الدراسة على تقدير نموذجين الأول يدرس تأثير التنمية البشرية حسب نوع الجنس على النمو الاقتصادي باستعمال نماذج بانل الساكنة، والثاني يدرس تأثير التنمية البشرية على النمو الاقتصادي باستعمال نماذج بانل الديناميكية.

المطلب الأول: تطبيق طريقة تحليل المركبات الأساسية على متغيرات الدراسة في عينة دول منظمة التعاون الإسلامي

يعتمد هذا التحليل على تطبيق طريقة المركبات الأساسية في مجموع دول منظمة التعاون الإسلامي. وهذا من خلال الاعتماد على متوسط قيم كل متغير للفترة 1990-2021 عند كل بلد من بلدان المنظمة. بعد ادخال المعطيات قام البرنامج بحذف بلدين هوما الصومال وجيبوتي نتيجة وجود معطيات ناقصة لدى الدولتين، لذلك فقد أصبح العدد الإجمالي للعينة هو 55 دولة.

الفرع الأول: التأكد من صلاحية المتغيرات

يعتمد التأكد من صلاحية المتغيرات على بعض الاختبارات متمثلة أساسا بمصفوفة الارتباط، اختبار KMO وBartlett...

1. التحليل الوصفي للمتغيرات

يقدم لنا هذا الجدول ملخصا لبعض مؤشرات الإحصاء الوصفي بالنسبة لخمسة وخمسين دولة من دولة منظمة التعاون الإسلامي، كما يقدم الملحق (01) تفصيل للمتغيرات المذكورة أسفله.

جدول8 : الإحصاء الوصفي لدول منظمة التعاون الاسلامي

	Moyenne	Ecart type	Analyse N
hdi	,5911336249	,1493723202	55
le	65,00026670	8,442911356	55
eys	10,25914874	2,657899008	55
mys	5,948741094	2,946971006	55
gnipc	13232,04065	19795,25794	55
gdi	,8618164531	,0878450702	55
hdi_f	,5469359026	,1599185114	55
le_f	67,12858386	8,863466305	55
eys_f	10,04914543	3,193370003	55
mys_f	6,752574355	,6232236724	55
gni_pc_f	6506,756022	9523,306239	55
hdi_m	,6240930917	,1407613007	55
le_m	63,02387886	8,246564233	55
eys_m	10,68038299	2,323259857	55
mys_m	6,563798720	2,742719810	55
gni_pc_m	18233,42833	25855,84730	55

المصدر: من اعداد الباحثة باستعمال برنامج SPSS.

يظهر من خلال الجدول أن متوسط مؤشر التنمية البشرية ل55 دولة يأخذ القيمة 0.59 وهي قيمة أعلى من المتوسط وتضع هذه البلدان مجتمعة في خانة دول التنمية البشرية المتوسطة. أما متوسط العمر المتوقع عند الولادة فهو أيضا مقبول بقيمة 65 سنة، وتعرف النساء متوسط عمر متوقع أعلى من الرجال بقيمة 67 سنة للنساء و63 سنة للرجال. في

حين تظهر متوسط سنوات الدراسة المتوقعة متقاربة بين النساء والرجال لكن يتفوق فيها الرجال بفارق طفيف وهذا ب10.04 سنة للنساء و 10.68 للرجال، أما متوسط سنوات الدراسة المتوقعة فهو 10.25 سنة. يظهر جليا الفرق بين هاته الأخيرة ومتوسط "متوسط سنوات الدراسة" بقيمة تقدر ب 5.94 سنة، هذا ويتفوق في هذه الحالة متوسط "متوسط سنوات الدراسة للنساء" عنه "للرجال" بفارق طفيف 6.75 و6.56 سنة على التوالي. وأكثر ما يظهر فيه الفرق بين الجنسين هو متوسط الدخل الوطني الإجمالي بين الرجال والنساء ب 18233.42 دولار مقابل 6506.75 دولار للنساء، كذلك يظهر بشكل واضح أن الانحراف المعياري أكبر من متوسط الدخل الوطني لمجموع الدول بقيم 19795.25 دولار مقابل 13232.04 دولار على التوالي وهذا يوضح الفرق الكبير الواضح في الدخل بين دول المجموعة وكذلك الأمر بالنسبة لجنس الرجال والنساء.

2. مؤشر KMO واختبار بارتلث Bartlett

بعد حساب مصفوفة الارتباط الخاصة بالمتغيرات المختارة (لم يتم تضمينها لحجمها الكبير) في عينة الدراسة تظهر قيمة المحدد Determinant=6.9^{E}-025. تساهم معرفة قيمة هذا المحدد في معرفة إن كان هناك ارتباط متعدد Multicolinearité بين متغير ومتغير آخر أو أكثر، وهذا يؤدي إلى وجوب حذف المتغير لأنه لا يضيف أي معلومة إضافية على غرار المتغيرات الأخرى، في هذه الحالة يأخذ المحدد القيمة 0، ولكن في نفس الوقت لا يجب أن يأخذ المحدد قيمة عالية بل يجب أن تكون قيمة ضعيفة كدلالة على وجود نوع من الارتباط بين المتغيرات ولكن ليس ارتباط تام. وفي حالتنا فإن قيمة المحدد أكبر من 0 وفي نفس الوقت تعتبر قيمة ضعيفة Determinant=6.9^{E}-025 وعليه فالمتغيرات لا تعاني من مشكل الارتباط المتعدد.

جدول9 : مؤشر KMO واختبار Bartlett

Indice de Kaiser-Meyer-Olkin pour la mesure de la qualité d'échantillonnage.		,821
Test de sphéricité de Bartlett	Khi-deux approx.	2661,137
	ddl	120
	Signification	,000

المصدر: من اعداد الباحثة باستعمال برنامج SPSS.

تنحصر قيم مؤشر Kaiser-Meyer-Olkin بين 0 و1 ومن خلال الجدول نلاحظ أن قيم مؤشر كايزر Kaiser تأخذ القيمة 0.821 (فوق المتوسط) أي أنها أكبر من 0.6 وهذا يعني أن الدراسة ملائمة لإجراء التحليل العاملي وكذلك وجود ارتباط معنوي بين متغيرات الدراسة وبذلك نستطيع إيجاد مؤشرات مركبة.

يبحث اختبار Bartlett في فرضية ما إذا كانت مصفوفة الارتباط تساوي مصفوفة Matrice d'identité. وفي حال تحقق الفرضية فهذا يدل على غياب أي علاقة بين المتغيرات المدروسة أي أن الفرضية الصفرية تقول بأن كل معاملات الارتباط تساوي الصفر. إن قيمة عالية لاختبار خي دو Khi-deux مع قيمة الاحتمالية أقل من 0.05 تسمح برفض فرضية عدم الارتباط الكلي للمتغيرات ويؤكد على وجود ارتباط بينهم. ومن خلال الجدول تظهر قيمة اختبار Khi-deux عالية كما

أن قيمة الاحتمالية تساوي 0.000 أي أنها أقل من 0.05 وعليه ترفض فرضية عدم الارتباط الكلي بين المتغيرات، ويظهر ارتباط بين المتغيرات ويمكن بذلك تصغير حجم الأبعاد من أجل إتمام طريقة المركبات الأساسية.

كما تقدم مصفوفة ضد–الصورة Matrice anti-image قيم المؤشر KMO لكل متغير على حدى. (لم يتم تضمينها هنا لحجمها الكبير).

3. نوعية العرض Qualité de representqtion

يقدم هذا الجدول التباين الخاص بكل متغير. فنلاحظ في الخانة الأولى أسماء المتغيرات والخانة الثانية تقدم التباين الأولي لكل متغير أو ما يقابله 100% من المعلومات. أما الخانة الثانية فتمثل التباين الذي تفسره العوامل المختارة لكل متغير من المتغيرات.

جدول10 : نوعية العرض

	Initiales	Extraction
hdi	1,000	,988
le	1,000	,933
eys	1,000	,927
mys	1,000	,886
gnipc	1,000	,980
gdi	1,000	,764
hdi_f	1,000	,984
le_f	1,000	,937
eys_f	1,000	,937
mys_f	1,000	,747
gni_pc_f	1,000	,939
hdi_m	1,000	,979
le_m	1,000	,914
eys_m	1,000	,827
mys_m	1,000	,882
gni_pc_m	1,000	,971

المصدر: من اعداد الباحثة باستعمال برنامج SPSS.

والواضح من الجدول أن القدرة التفسيرية لهذه المتغيرات كلها عالية حيث أن متغير متوسط سنوات الدراسة للإناث أخذ أقل قيمة ب 0.747، في حين أن أعلى قيمة تفسيرية تعود لمتغير التنمية البشرية وهذا بقيمة 0.988. أي أن العوامل المختارة تفسر 98.8% من تباين المتغير hdi. وكل القيم المبينة في الجدول تسمح لنا بالحكم على المتغيرات بإدخالها

في التحليل أو لا، لأنه في حال أخذت قيم ضعيفة جدا فيجب أن تحذف من الدراسة. ويتضح في حالتنا أن كل المتغيرات ذات قيم عالية وبالتالي تقبل جميعها.

إذا المتغيرات ذات القيم أكبر من 0.9 هي: hdi, le, eys, gnipc, hdi_f, le_f, eys_f, gni_pc_f, hdi_m, le_m, gni_pc_m,.

أما المتغيرات ذات القيم أعلى من 0.8 وأقل من 0.9 فهي: mys, eys_m, mys_m.

وأخيرا المتغيرات ذات القيم أعلى من 0.7 وأقل من 0.8 هي: gdi, mys_f.

يتم حذف المتغيرات التي لا يزيد تباينها عن 0.6 لذلك يتم قبول كل متغيرات الدراسة لأنها تفوق 0.7.

الفرع الثاني: تقييم القوة التفسيرية للمتغيرات

سنقوم في هذا الفرع بالحكم على القوة التفسيرية للمتغيرات من خلال تحليل مجموعة من المصفوفات كمصفوفة التباين ومصفوفة القيم الذاتية...

1. تحليل التباين التام Variance total expliqué

يوضح الجدول استخراج 16 مركب، يأخذ المركب الأول 71.476% من التباين الكلي وهي نسبة تفسيرية جد معتبرة، تليها كل من المركب الثاني بنسبة 11.94% والمركب الثالث بنسبة 7.808%. ليساوي بذلك تراكم التباين الكلي لهذه المركبات الثلاثة 91.225%. وتعتبر هذه هي العوامل المختارة من قبل البرنامج لأنها ذات قيم ذاتية تفوق 1. حيث أن باقي المركبات ذات القيم الذاتية أقل من 1 لم يتم اختيارها كعوامل. إذا فهذا الجدول يسمح لنا باستخراج عدد المحاور من أجل تمثيل المتغيرات والأفراد بذلك فقد اختار البرنامج ثلاثة محاور للتمثيل.

جدول11 : التباين التام

	Valeurs propres initiales			Sommes extraites du carré des chargements			Sommes de rotation du carré des chargements		
Composante	Total	% de la variance	% cumulé	Total	% de la variance	% cumulé	Total	% de la variance	% cumulé
1	11,436	71,476	71,476	11,436	71,476	71,476	8,493	53,078	53,078
2	1,911	11,941	83,417	1,911	11,941	83,417	3,876	24,224	77,302
3	1,249	7,808	91,225	1,249	7,808	91,225	2,228	13,923	91,225
4	,518	3,236	94,461						
5	,377	2,356	96,817						
6	,349	2,184	99,001						
7	,079	,493	99,494						
8	,037	,231	99,725						
9	,020	,126	99,850						
10	,010	,064	99,914						
11	,006	,041	99,955						
12	,004	,027	99,981						
13	,002	,009	99,991						
14	,001	,006	99,997						
15	,001	,003	100,000						
16	3,189E-5	,000	100,000						

المصدر: من اعداد الباحثة باستعمال برنامج SPSS.

يوضح المنحى قيمة عالية للقيم الذاتية valeur propre المتعلقة بالمركبة الأولى، ثم يحدث انخفاض سريع وواضح للقيمة الذاتية الخاصة بالمركبة الثانية، ثم يصير الانخفاض متوسط حتى المركبة الرابعة. بعدها تتناقص القيم الذاتية بشكل تدريجي وبطيء.

الشكل39 : التمثيل البياني للقيم الذاتية

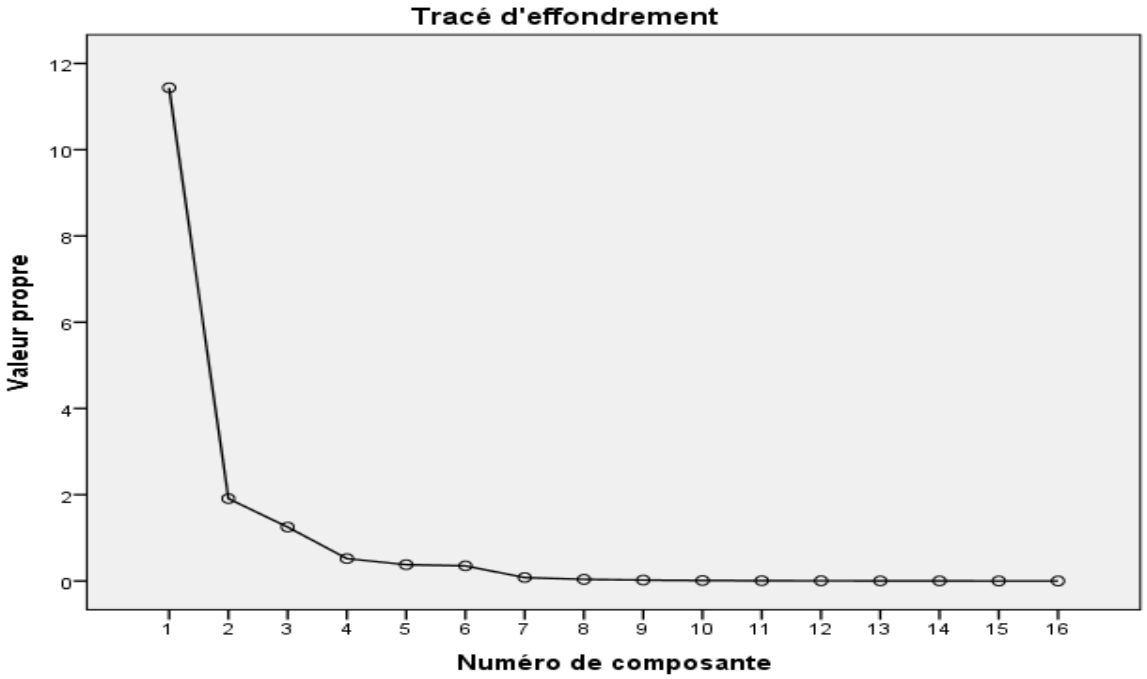

المصدر: من اعداد الباحثة باستعمال برنامج SPSS.

2. تحليل مصفوفة المركبات Matrice des composantes

تقدم لنا مصفوفة المركبات تشبعات العوامل الثلاثة المختارة المستخرجة قبل التدوير. فيضم العامل الأول كل المتغيرات ما عدى متغير متوسط سنوات الدراسة للإناث mys_f. أما العامل الثاني فيضم أربع متغيرات هي المتغيرات المتعلقة بالدخل gnpic_f, gnpic_m, gnipc ومتغير متوسط سنوات الدراسة للإناث mys_f. أما العامل الثالث فيضم متغير واحد هو متوسط سنوات الدراسة للإناث mys_f.

جدول12 : مصفوفة المركبات

	Composante		
	1	2	3
hdi	,992		
hdi_f	,988		
hdi_m	,982		
eys_f	,954		
eys	,939		
le_f	,916		
le	,909		
le_m	,894		
eys_m	,865		
mys	,849		
mys_m	,823		
gdi	,735		
gni_pc_m	,729	-,616	
gnipc	,711	-,626	
gni_pc_f	,694	-,576	
mys_f		,535	,642

المصدر: من اعداد الباحثة باستعمال برنامج SPSS.

3. **تحليل مصفوفة التباين بعد التدوير Rotation de la matrice des composantes**

تطبق عملية التدوير على مصفوفة الارتباط من أجل تحسين نتائج العوامل المتحصل عليها من خلال تكبير التشبعات الكبيرة وتصغير التشبعات الصغيرة. وتسمح طريقة Varimax بالحصول على المتغيرات الجديدة les variables synthétiques أو العوامل المختارة بحيث يكون انفصال تام بين هذه العوامل أي غياب للارتباط بينهم. وتظهر النتائج من خلال المصفوفة المدورة وقد أعطت النتائج التالية:

العامل الأول: يتضمن كل المتغيرات التعليمية والصحية (le, le_f, le_m, eys, eys_f, eys_m, mys, mys_m, hdi, hdi_f, hdi,m) ما عدى متغير متوسط سنوات الدراسة للإناث.

العامل الثاني: يتضمن متغيرات الدخل متمثلة في (gnpic_f, gnpic_m, gnipc).

العامل الثالث: تضم أربع متغيرات متمثلة في متغيرات متوسط سنوات التعليم (mys, mys_f, mys_m) ومتغير مؤشر التنمية الجنسانية gdi.

جدول13 : تدوير مصفوفة المركبات

	Composante		
	1	2	3
le_f	,905		
le	,892		
hdi_m	,890		
eys	,890		
eys_m	,870		
hdi	,866		
eys_f	,864		
le_m	,863		
hdi_f	,813		
mys	,756		,543
mys_m	,753		,554
gnipc		,940	
gni_pc_m		,923	
gni_pc_f		,921	
mys_f			,863
gdi			,643

المصدر: من اعداد الباحثة باستعمال برنامج SPSS.

4. تحليل منحى المركبات بعد التدوير

يوضح المنحى ثلاثي الأبعاد العلاقة بين المتغيرات والعوامل المختارة. ويظهر بشكل واضح أن كل المتغيرات محصورة بين العامل الأول والثاني، ما عدى المتغير mys_f فهي مرتبطة بالعامل الثاني والعامل الثالث. كما يوضح المنحنى تشكل ثلاث تجمعات للمتغيرات. الأول يضم hdi, hdi_f, hdi_m, eys, eys_f, eys_m, le, le_f, le_m, mys, mys_m وهي الأقرب من العامل الأول. والمجموعة الثانية وهي الأقرب للعامل الثاني وتضم gnipc, gni_pc_f, gni_pc_m. وأخيرا المتغير mys_f منفردا.

الشكل40 : تمثيل بياني للمركبات بعد التدوير

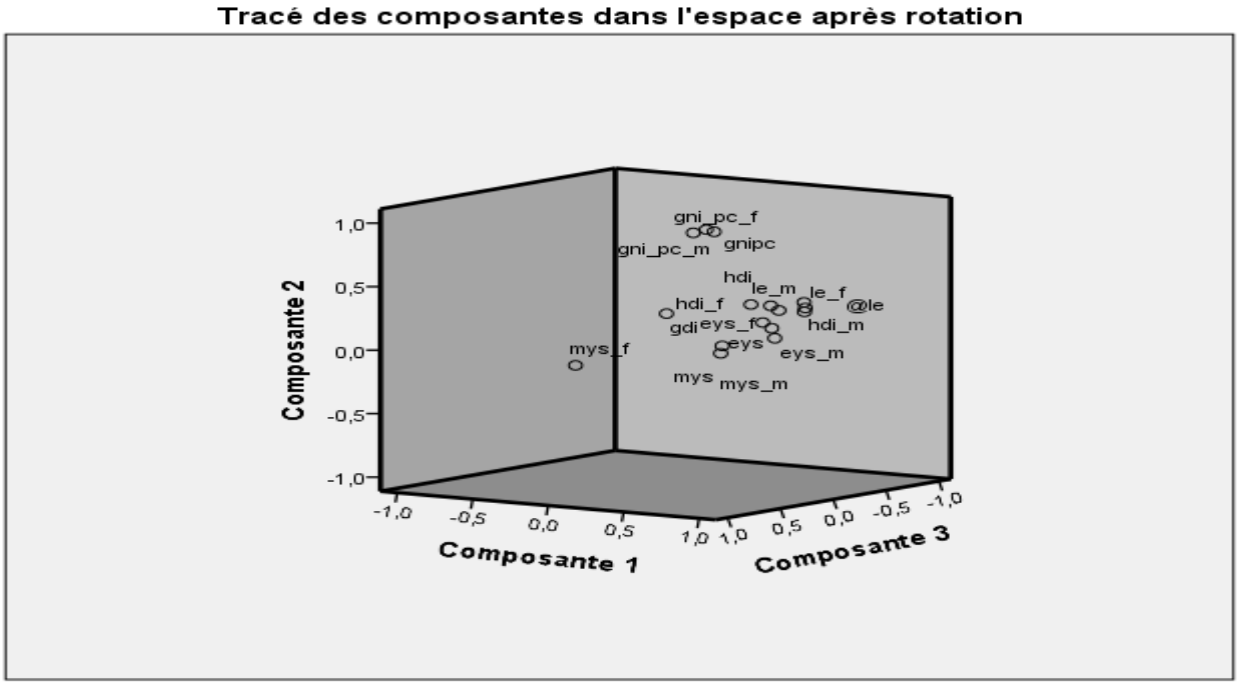

المصدر: من اعداد الباحثة باستعمال برنامج SPSS.

5. مصفوفة معاملات المركبات Matrices des coefficients des composantes

تظهر هذه المصفوفة العلاقة بين المتغيرات والمركبات المختارة أو يمكننا القول ومحاور العوامل. فهي تعتبر تفصيلا لمواقع المتغيرات بالنسبة لمحاور المنحى ثلاثي الأبعاد.

جدول14 : مصفوفة معاملات المركبات

	Composante		
	1	2	3
hdi	,097	,013	-,003
le	,176	-,030	-,200
eys	,137	-,073	,003
mys	,069	-,087	,207
gnipc	-,139	,380	,004
gdi	-,089	,098	,341
hdi_f	,054	,039	,082
le_f	,180	-,044	-,185
eys_f	,109	-,042	,041
mys_f	-,163	,007	,562
gni_pc_f	-,159	,382	,059
hdi_m	,121	-,013	-,037
le_m	,165	-,006	-,212
eys_m	,164	-,113	-,034
mys_m	,079	-,113	,213
gni_pc_m	-,120	,363	-,018

المصدر: من اعداد الباحثة باستعمال برنامج SPSS.

تبين مصفوفة الارتباط لمعاملات العوامل غياب ارتباط بين العوامل الثلاثة المختارة وهذا لأننا قمنا باختبار طريقة Varimax في التدوير.

6. تحليل مصفوفة الارتباط لمعاملات العوامل

إذا كاستنتاج أخير فقد تم اختصار مجموع 16 متغير في ثلاث متغيرات منفصلة والتي تمثل العوامل الثلاثة سابقة الدراسة. ويمكن تصنيف المتغيرات الجديدة كالتالي، فالمتغير الأول يمثل المتغيرات المتعلقة بالتنمية البشرية. أما المتغير الثاني فيضم المتغيرات المتعلقة بالدخل. وأخيرا المتغير الأخير يمثل حالة منفردة لمتغير متوسط سنوات الدراسة للإناث.

جدول15 : مصفوفة الارتباط لمعاملات العوامل

Composante	1	2	3
1	1,000	,000	,000
2	,000	1,000	,000
3	,000	,000	1,000

المصدر: من اعداد الباحثة باستعمال برنامج SPSS.

المطلب الثاني: الجانب النظري لنماذج البانل

لماذا نستعمل نماذج البانل، ماهي الميزات التي تقدمها هذه النماذج ولا تقدمها نماذج قياسية أخرى. وماهي عيوبها وحدود استعمالها؟

يذكر بادي بلتاقي (Baltagi, 2005, pp. 04-07) في كتابه عدة محاسن في استعمال نماذج البانل نذكر منها:

- تسمح هذه النماذج بإمكانية التحكم بمشكل عدم التجانس، فيفترض نموذج البانل أن الأفراد متجانسون.
- تعطي نماذج بانل مجموعة أوسع من المعلومات، حركية أكثر للنموذج، تداخل خطي أقل (Collinearity) وتتميز بدرجات حرية أكبر وبالتالي فعالية أكبر عند التقدير.
- تدرس هذه النماذج ديناميكيات التكييف (Dynamics of ajustment) بشكل جيد، أي تدرس التغيرات الزمنية الحاصلة في متغير معين حتى الوصول إلى حالة التوازن.
- تمكننا من نمذجة واختبار نماذج سلوكية معقدة وتسمح بالكشف عن التأثيرات التي لا تظهر في حال استعمال السلاسل الزمنية منفردة أو المقاطع العرضية منفردة.
- تعطي إمكانية التغطية على عيوب البيانات والتحيزات الناجمة عن المجاميع.

كما يقدم الكاتب مجموعة من الحدود عند استعمال هذه النماذج:

- مشكل جمع البيانات وتصميم الاستبيانات المرتبطة بنماذج بانل، والتي تتسبب في أخطاء القياس.
- عادة ما تعاني هذه النماذج من مشكل قصر السلاسل الزمنية المتعلقة بالأفراد، وعليه فبيانات المقاطع العرضية للأفراد هي التي تحدد نتائج تقديرات البانل.

- يؤدي عدم استقلالية المقاطع العرضية Cross section dependence مع وجود سلاسل زمنية طويلة إلى حدوث أخطاء في القياس.

الفرع الأول: النماذج الأساسية لتحليل نماذج البانل الساكن

تنطوي تحت نماذج البانل الساكنة ثلاث نماذج أساسية متمثلة في نموذج الانحدار التجميعي، نموذج الآثار الثابتة وأخيرا نموذج الآثار العشوائية. وفيما يلي عرض موجز لها ولطرق المفاضلة بينها.

1. نموذج الانحدار التجميعي

يعتبر هذا النموذج هو الأبسط حيث يقوم على اهمال البعد الفردي والزماني للمعطيات عبر المجموعات. ويعتمد في التقدير على طريقة المربعات الصغرى (Gujarati, 2004, p. 638).

يمكن كتابة معادلة هذا النموذج باعتبار N عدد الأفراد (i=1,… ,N) والزمن T حيث (t=1,… ,T) ويمثل العدد الإجمالي للمشاهدات n=T*N وتكتب المعادلة كالتالي:

$$y_{it} = a_{0i} + a_i' x_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث: y_{it} المتغير الداخلي المرصود للفرد i في الزمن t.

x_{it} تمثل عمود من المتغيرات الخارجية.

a_{0i} يمثل الثابت من أجل الفرد i.

a'_i تمثل عمود من k معاملات متعلقة ب k متغير خارجي.

ε_{it} يمثل حد الخطأ.

بالنسبة للنموذج التجميعي فإن كل من الثابت a_{0i} والمعاملات a'_i متماثلة بالنسبة لكل الأفراد. أي أن $a'_i = a'$ و $a_{0i} = a_0$. وفي هذه الحالة نستعمل طريقة المربعات الصغرى للتقدير، وطريقة المربعات المعممة حسب نتائج مصفوفة التباين والارتباط الخاصة بالأخطاء (Bourbounais, 2015, p. 348) .

2. نموذج التأثيرات الثابتة

سنقوم بشرح مبسط لنموذج التأثيرات الثابتة بالإضافة إلى طريقة التقدير المناسبة له وحدود استخدامها.

2.1. عرض نموذج التأثيرات الثابتة

يكتب هذا النموذج وفق المعادلة التالية:

$$y_{it} = a_{0i} + a' x_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث: y_{it} المتغير الداخلي المرصود للفرد i في الزمن t.

x_{it} تمثل عمود من المتغيرات الخارجية.

a_{0i} يمثل الثابت من أجل الفرد i.

a' تمثل عمود من k معاملات متعلقة ب k متغير خارجي.

ε_{it} يمثل حد الخطأ (Bourbounais, 2015, p. 355).

يدل مؤشر i المتعلق بالثابت في معادلة نموذج التأثيرات الثابتة a_{0i} على التغير الحاصل في قيمة هذا الثابت بين مجموعة وأخرى (فرد وآخر)، وعليه فهذا يسمح لنا بتقدير فردية كل مجموعة خلال المقاطع العرضية ولكن ليس خلال الزمن، فهو غير متغير زمنيا. كما أن قيمة الميل المتعلق بكل متغير تبقى ثابتة خلال المقاطع العرضية وخلال الزمن (Gujarati, 2004, p. 639). إن نموذج التأثيرات الثابتة يأخذ a_{0i} كمجموعة من الثوابت كل ثابت متعلق بمجموعة معينة أي كل فرد له ثابته الخاص لذلك فتسمية الأثر الثابت تعود إلى الثبات عبر الزمن (Greene, 2002, p. 285).

تعتمد طريقة تقدير هذا النموذج على طبيعة حد الخطأ:

- فإذا كانت الأخطاء متماثلة التباين وغير مرتبطة خطيا في المجال الزمني أي $cov(\varepsilon_{it}, \varepsilon_{is})=0$ لكل $t\neq s$، وبين الأفراد $cov(\varepsilon_{it}, \varepsilon_{jt})=0$ لكل $i\neq j$، فإن طريقة المربعات الصغرى على المتغيرات الوهمية أو ما يعرف ب Least Square Dummy Variables (LSDV) أو طريقة المقدر Within Estimator هي الطريقة المناسبة.
- أما إذا كانت الأخطاء تعاني من مشكل عدم ثبات تباين الأخطاء و/أو من مشكل الارتباط الذاتي في المجال الزمني ولكن مستقلة على مستوى الأفراد، فإن طريقة المربعات المعممة على المتغيرات الوهمية أو طريقة المقدر الداخلي هي الطريقة الأنسب (Bourbounais, 2015, p. 356).

2.2. طريقة Least Square Dummy Variables (LSDV)

تفقد طريقة المربعات الصغرى فعاليتها في التقدير في حال كان هناك ارتباط بين المتغير التفسيري X_i وحد الخطأ ε_i. يسمح استخدام المتغيرات المساعدة بتخطي هذا المشكل. وتعتمد هذه الطريقة على استخدام النموذج الكلاسيكي الموضح بالمعادلة:

$$y_i = x_i'\beta + \varepsilon_i$$

حيث يوجد k متغير x_i يمكن أن تكون مرتبطة ب ε_i. ونفرض وجود L متغير z_i، حيث أن z_i مربطة ب x_i ولكن غير مرتبطة بحد الخطأ ε_i. لا يمكننا تقدير هذا النموذج من خلال طريقة المربعات الصغرى العادية، ولكن نستطيع تقديره بنفس الطريقة من خلال انشاء نموذج يربط بين ε_i وx_i وz_i (Greene, 2002, p. 75).

2.3. حدود استخدام طريقة Least Square Dummy Variables (LSDV)

تعتبر هذه الطريقة سهلة الاستخدام لكنها تنطوي على نقاط تجدر الإشارة إليها:

- إن ادخال عدد كبير من المتغيرات الوهمية على النموذج يستهلك عددا كبيرا من درجات الحرية.
- مع العدد الكبير من المتغيرات فإن احتمالية وقوع ارتباط خطي متعدد تزيد وهو ما يصعب من الحصول على نتائج دقيقة لمعاملات النموذج.
- إن نموذج التأثيرات الثابتة لا يمكنه رصد تأثير المتغيرات من قبيل الجنس والديانة (غير متغيرة عبر الزمن).
- يجب تحقق كل الفرضيات الكلاسيكية الخاصة بحد الخطأ $\varepsilon_{it} \sim N(0, \delta^2)$ (Gujarati, 2004, p. 643).

3. نموذج التأثيرات العشوائية

يعتبر هذا النموذج أن العلاقة بين المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع هي علاقة عشوائية وليست ثابتة، إذا فالأثر الفردي لم يبقى ثابتا a_{0i} ولكن يعتبر الآن كمتغير عشوائي (Bourbounais, 2015, p. 357). ويمكن صياغة معادلته كالتالي (Greene, 2002, p. 285):

$$y_{it} = x'_{it}\beta + \alpha + \mu_i + \varepsilon_{it}$$

4. المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة

تبدأ عملية المفاضلة انطلاقا من دراسة معنوية المعاملات وقيمة كل من معامل التحديد وقيمة دوربين واتسون. بعدها نقوم بحساب قيمة فيشر المحسوبة (Gujarati, 2004, p. 640). لا يمكننا استعمال إحصائية ستودنت t للكشف عن فرضية $\alpha_i = 0$ لأننا في الحقيقة نكشف عن مجموعة من المقاطع العرضية لذلك نقوم باستخدام اختبار فيشر F في الكشف عن فرضية صفرية لكل ثوابت المقاطع العرضية في نفس الوقت. وتكون عبارة فيشر كالتالي (Greene, 2002, p. 289):

$$F(n-1, nT-n-k) = \frac{(R^2_{LSDV} - R^2_{Pooled})/(n-1)}{(1-R^2_{LSDV})/(nT-n-k)}$$

5. المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة والعشوائية

يمكننا معرفة النموذج المناسب للتقدير من خلال الفرضية الموضوعة حول إمكانية وجود ارتباط بين مركب الخطأ الفردي ε_i والمتغيرات التفسيرية. فنفترض أنه في حال كان ε_i و X غير مرتبطين خطيا فإن النموذج المناسب هو نموذج التأثيرات العشوائية، أما في حال كان ε_i و x مرتبطان خطيا فالنموذج الأنسب هو نموذج التأثيرات الثابتة (Gujarati, 2004, p. 646).

يسمح اختبار هاوسمان بمعرفة ما إذا كانت معاملات النموذجين الثابت والعشوائي مختلفة احصائيا. ويضع الفرضية الصفرية بوجود تعامد Orthogonalité بين المتغيرات التفسيرية وحد الخطأ في نموذج التأثيرات العشوائية.

$H_0: \hat{a}_{LSDV} - \hat{a}_{MCG} = 0 \rightarrow$ نقبل نموذج التأثيرات العشوائية

$H_1: \hat{a}_{LSDV} - \hat{a}_{MCG} \neq 0 \rightarrow$ نقبل نموذج التأثيرات الثابتة

ونقوم بحساب الإحصائية:

$$H = (\hat{a}_{LSDV} - \hat{a}_{MCG})'[var(\hat{a}_{LSDV}) - var(\hat{a}_{MCG})]^{-1}(\hat{a}_{LSDV} - \hat{a}_{MCG})$$

تتبع إحصائية H توزيع كاي تربيع ب k درجة حرية، فإذا كان $H < \chi^2$ عند α% فإننا نرفض H_0، وعليه فالمقدر LSDV(within) ليس متحيز فنرفض نموذج التأثيرات العشوائية ونختار نموذج التأثيرات الثابتة (Bourbounais, 2015, p. 358).

6. خصائص نماذج الأثر الثابت والعشوائي

- بالنسبة لنموذج التأثيرات الثابتة فإنه لكل مقطع عرضي قيمة ثابتة خاصة به، أي توجد N قيمة ثابتة. أما نموذج التأثيرات العشوائية فإن قيمة الثابت تأخذ قيمة متوسطة لكل قيم ثوابت المقاطع العرضية. وقيم حد الخطأ μ_i تمثل الفرق العشوائي للقيم الفردية للثابت بالنسبة للمتوسط a_0.
- إذا كان T كبير وN صغير فالنتيجة هي وجود فوارق طفيفة في تقديرات النموذجين الثابت والعشوائي. ويرجح أن يكون نموذج التأثيرات الثابتة هو الأنسب، لكن القرار في الأخير يتم اتخاذه من خلال اجراء الحسابات اللازمة.
- عندما تكون N كبيرة وT صغيرة تكون النتائج المتحصل عليها من تقدير نموذج التأثيرات الثابتة والعشوائية مختلفة بشكل واضح، ففي نموذج التأثيرات العشوائية يكتب الثابت $\beta_{1i}=\beta_1+\mu_i$ حيث أن μ_i يمثل حد الخطأ المتعلق بالمقطع العرضي. في حين أن نموذج التأثيرات الثابتة يعتبر أن β_{1i} كثابت وليس متغير عشوائي، وفي هذه الحالة الأخيرة يعتمد الاستدلال الاحصائي على المقطع العرضي للعينة المدروسة، وهذا في حال كانت العينة المسحوبة غير عشوائية فالنموذج الأنسب هو نموذج التأثيرات الثابتة. أما في حال كانت العينات المسحوبة بشكل عشوائي فالنموذج الأنسب هو نموذج التأثيرات العشوائية.
- في حال وجود ارتباط بين ε_i وx فإن مقدرات نموذج الأثر العشوائي ستكون متحيزة في حين لا ينطبق ذلك على نموذج الآثار الثابتة.
- في حال كان N كبير وT صغير وكانت فرضيات نموذج التأثيرات العشوائية محققة، فإن مقدراته أكثر كفاءة من مقدرات نموذج التأثيرات الثابتة (Gujarati, 2004, p. 645/647).

7. البانل غير المتوازن

يعتبر مشكل المعطيات المفقودة من أكبر المشاكل شيوعا وعليه يصبح نموذج البانل غير متوازن إذا كان عدد المشاهدات غير متساوية عند كل فرد. لذلك أول ما يجب الانتباه عليه هو حساب العدد الإجمالي للمشاهدات والذي بدوره يؤثر في حساب S^2، Var(b)، $Var(a_i)$ وF (Greene, 2002, p. 293).

الفرع الثاني: نماذج البانل الديناميكية

سنتطرق في هذا الفرع إلى عرض مبسط لنماذج البانل الديناميكي، ونستعرض نموذجين منها هما نموذج الفروق العامة للعزوم Difference GMM، ونموذج System GMM.

1. عرض نموذج البانل الديناميكي

من إيجابيات نماذج البانل هي السماح بدراسة ديناميكيات التكيف dynamics of adjustment بشكل أفضل. ويتميز النموذج الديناميكي بضم المتغير التابع المؤخر كمتغير تفسيري. وتأخذ معادلته الشكل التالي:

$$y_{it} = \delta y_{i,t-1} + x'_{it}\beta + u_{it} \qquad i = 1, \dots, N \qquad t = 1, \dots, T$$

حيث δ يمثل scalar.

x'_{it} يمثل عمود المتغيرات التفسيرية 1*k.

β يمثل عمود مجموع المعاملات k*1.

ولدينا: $u_{it} = \mu_i + v_{it}$

حيث: $v_{it} \sim iid(0, \delta_v^2)$ $\mu_i \sim iid(0, \delta_\mu^2)$

وكل منهما مستقل عن الآخر.

يحدث الارتباط الذاتي للأخطاء نتيجة وجود المتغير التابع المبطئ في النموذج كمتغير تفسيري. كما يتميز التأثير الفردي بمشكل عدم ثبات تباين الأخطاء بين الأفراد (Baltagi, 2005, p. 135).

2. طريقة الفروق العامة للعزوم Difference GMM

سنقوم في هذا الجزء بعرض لنموذج الفروق العامة للعزوم مع التطرق إلى مشاكله، عيوبه ومزاياه وطرق المفاضلة الخاصة به.

2.1. عرض نموذج الفروق العامة للعزوم

تستخدم هذه الطريقة في حالة N كبيرة وT صغيرة (محمد & حكيم, 2019). وضع كل من Arellano and Bond (1991) شكل معادلة الفروق العامة للعزوم على الشكل التالي:

$$\Delta y_{i,t} = \alpha \Delta y_{i,t-1} + \beta \Delta x_{i,t} + \Delta \eta_t + \Delta \varepsilon_{it}$$

تسمح هذه العبارة بالتخلص من التأثير الفردي الثابت، لكنها تجعل حد الخطأ مرتبط مع المتغير التابع المبطئ. كما يعتمد هذا النموذج على إضافة المتغيرات التفسيرية المبطأة كمتغيرات مساعدة بهدف التقليل من التحيز المتزامن والتحيز الحاصل نتيجة وجود متغير تابع مبطأ ضمن المتغيرات التفسيرية (Fayou, 2018, p. 61).

ينصح Arellano and Bond (1991) باستخدام المتغيرات التفسيرية المبطئة كمتغيرات مساعدة IV (حسين، 2020، صفحة 330). تحت الفرضيات التالية:

- غياب ارتباط تسلسلي للأخطاء.
- المتغيرات المستقلة هي متغيرات خارجية بشكل ضعيف.

في هذه الحالة تستخدم شروط العزوم التالية:

$$E\left[y_{i,t-s}^{*}(\varepsilon_{it} - \varepsilon_{i,t-1})\right] = 0 \quad for \quad s \geq 2, t = 3, \dots, T$$
$$E\left[x_{i,t-s}^{*}(\varepsilon_{it} - \varepsilon_{i,t-1})\right] = 0 \quad for \quad s \geq 2, t = 3, \dots, T$$

إذا فشروط العزوم عند استخدام Difference GMM تطبق على كل من المتغير التابع والتفسيري (بوجطو و رتيعة، 2019، صفحة 09).

2.2. مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء في طريقة الفروق العامة للعزوم

بما أن y_i بدلالة μ_i فإن $y_{i,t-1}$ أيضا بدلالة μ_i ، وبما أن $y_{i,t-1}$ متغير تفسيري مرتبط بحد الخطأ فهذا يؤدي إلى حدوث مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء، وهذا يجعل طريقة المربعات الصغرى ذات نتائج متحيزة وغير متسقة حتى وإن كانت v_{it} غير مرتبطة خطيا. أما في نموذج التأثيرات الثابتة فإن طريقة within estimator تمحو μ_i ولكن

$\bar{y}_{i,t-1} = \sum_{t=2}^{T} y/(T-1)$ يظل مرتبطا ب $(v_{it} - \bar{v}_i)$ حتى وإن لم يكن v_{it} مرتبط خطيا. وعليه في الحالة الطبيعية لنموذج البانل الديناميكي ذو N كبير و T ثابت فإن within estimator متحيز وغير متسق. ولكن في حال كان $T \to +\infty$ فإن within estimator يصبح متسق ل δ و β بالنسبة لنموذج مركب الخطأ الديناميكي Dynamic error component (Baltagi, 2005, p. 135).

قام Islam(1995) و Judson and Owen(1999) بالقيام ببعض التجارب منها باستعمال طريقة Monté Carlo estimation على عينات متوسطة من N مع قيم T ليست جد صغيرة مقارنة ب N، فأعطت النتائج قيم واسعة التحيز باستعمال within estimator تصل إلى 20%. ونفس المشكل بالنسبة لاستعمال مقدر GLS فنتائجه تعاني من التحيز وعدم الاتساق في حالة البانل الديناميكي (Baltagi, 2005, p. 136).

لذلك فقد قام Anderson and Hsiao (1991) باقتراح أول نموذج فروق Differencing model للتخلص من μ_i باستعمال $\Delta y_{i,t-2} = (y_{i,t-2} - y_{i,t-3})$ كمتغير مساعد ل $\Delta y_{i,t-1} = (y_{i,t-1} - y_{i,t-2})$ وهذا المتغير المساعد لن يكون مرتبطا ب $\Delta\vartheta_{i,t} = \vartheta_{i,t} - \vartheta_{i,t-1}$ على اعتبار أن $\vartheta_{i,t}$ غير مرتبط خطيا. تعتبر هذه الطريقة ذات نتائج متسقة لكنها ليست بالضرورة فعالة لأنها لا تسمح باستعمال كل شروط العزوم moment conditions المتاحة ولا تأخذ بعين الاعتبار differenced structure لتوزيع البواقي $\Delta\vartheta_{i,t}$. وجد Arellano (1989) أن استعمال $y_{i,t-2}$ عند المستوى كمتغير مساعد عوض $\Delta y_{i,t-2}$ لا ينتج عنه مشكل singularity كما أنه ذو تباين أقل. لذلك قام Arellano and Bond (1991) بوضع طريقة الفروق العامة للعزوم Generalized Method of Moments (GMM) وتعتبر هذه الطريقة أكثر فعالية من الطريقة الأولى (Baltagi, 2005, p. 136). وقد قاما بتطوير طريقة GMM بتوظيف الشروط التعامدية بين المتغير المبطئ وحد الخطأ (مدوري و زايدي، 2021، صفحة 205).

ثم قام بعدها Ahn and Schmidt (1995) بتطوير نموذج Arellano and Bond (1991) ليتماشى مع النماذج غير الخطية (Baltagi, 2005, p. 136).

إذا فالخلاصة أن وجود ارتباط بين $y_{i,t-1}$ و μ_i يجعل نتائج OLS في النموذج الديناميكي غير متسقة. لذلك فإن استخدام Difference GMM يسمح بحذف μ_i عن طريق ادخال الفروق الأولى على قيم المتغيرات داخل النموذج بدلا من القيم الأصلية عند المستوى. لكن هذه الطريقة تخلق مشكلتين هما: إمكانية أن تكون المتغيرات التفسيرية x_i وحد الخطأ للعام الماضي متغيرات داخلية. والمشكل الثاني هو وجود ارتباط بين حد الخطأ الحالي وحد الخطأ الجديد$(\varepsilon_{i,t-1} - \varepsilon_{i,t-2})$ والفروق الأولى لقيم المتغير المبطئ$(y_{i,t-1} - y_{i,t-2})$ (بوجطو و رتيعة، 2019، صفحة 09).

2.3. مزايا طريقة الفروق العامة للعزوم

- يعمل النموذج على التحكم في مشكل المتغيرات التفسيرية الداخلية.
- تقدم أحسن تقدير للمتغير التابع المبطئ.
- تسمح هذه الطريقة بتخطي المشاكل المتعلقة بالأخطاء، كالارتباط الذاتي للأخطاء، فتعطي بذلك نتائج غير متحيزة (Derrerdja, Talhaoui, & Zaid, 2022, p. 192).

- معالجة مشاكل التحيز الناجم عن حذف المتغيرات المستقلة (طريقة 1991) (الرزاق & بلقاسم, 2021).
- في حالة المشاكل المتعلقة بالأخطاء تتفوق طريقة GMM على طريقة IV العادية، ففي حالة وجود ثبات تبان الأخطاء فإن المقدر GMM أكثر فعالية. وحتى في غياب هذا المشكل تبقى نتائجه ليست أسوأ من نتائج مقدر IV العادية (Derrarjda & Zaid, 2021, p. 633).

2.4. عيوب طريقة الفروق العامة للعزوم

- يعاني مقدر الفروق العامة للعزوم من ارتباط ضعيف للمتغيرات المساعدة مع المتغيرات التفسيرية. والذي يؤدي إلى تحيز معتبر في حالة العينات المحدودة.
- كما تعتبر المتغيرات التفسيرية المبطأة متغيرات مساعدة ضعيفة، فهي تسمح بحذف التغيرات بين البلدان Inter-pays ولا تأخذ بعين الإعتبار إلا التغيرات داخل البلدان Intra-pays وهذا في حالة العينات الصغيرة.

يمكن معالجة هذه المشاكل من خلال System GMM (Fayou, 2018, p. 61).

2.5. اختبار صلاحية النموذج

تقوم عملية اختبار صلاحية النموذج على مرحلتين أو اختبارين أساسين:

- الأول هو اختبار Sargan (J-statistique) ويعتبر هذا الاختبار محدد عالي للقيود over identifing restrictions، فهو يقوم بتقييم الأدوات وصحة شروط العزوم المستعملة في التقدير (Ouail, Haidouch, & Bhiani, 2020, p. 09). ويقوم على اختبار مدى صلاحية المتغيرات المساعدة المبطئة المستعملة في نموذج GMM. ويقوم على الفرضية الصفرية H_0 القائلة بأن المتغيرات المساعدة غير مرتبطة بحد الخطأ. والفرضية البديلة القائلة بارتباط المتغيرات المساعدة بحد الخطأ (نجار و مختاري، 2021، صفحة 105). أي أن قبول فرضية العدم ينص على صلاحية المتغيرات المساعدة. يشترط هذا الاختبار أن يكون عدد العزوم أكبر من عدد المعلمات المقدرة أي عدد المتغيرات المساعدة المستبعدة من المعادلة أكبر من عدد المتغيرات المضمنة في النموذج (حسين ف.، 2020، صفحة 330).
- أما الاختبار الثاني أو ما يسمى باختبار Arellano and Bond ويستعمل للكشف عن وجود خطأ تسلسلي من الدرجة الثانية بين الأخطاء. ويعتمد على الفرضية الصفرية H_0 القائلة بعدم وجود ارتباط تسلسلي من الدرجة الثانية بين الأخطاء (نجار و مختاري، 2021، صفحة 105).

3. طريقة System GMM

يسمح هذا النموذج بدراسة نماذج البانل الديناميكي ذي الفترات الزمنية القصيرة. فهو يكمل النقص الحاصل في نموذج الفروق العامة للعزوم والمتمثل في التحيز الحاصل في حالة العينات الصغيرة والمحدودة (Fayou, 2018, p. 60).

- تناسب طريقة System GMM العينات الصغيرة في حين تعطي طرق كطريقة المربعات الصغيرة، الطرق المستعملة في تقدير نموذج الآثار الثابتة والآثار العشوائية نتائج متحيزة.
- كما تعالج مشكل المتغيرات الداخلية باستخدام المتغيرات المساعدة IV.

- لا تتأثر بمشكل عدم ثبات تباين الأخطاء.
- معالجة مشكلة عدم الأخذ في الاعتبار الاختلافات غير الملاحظة بين الدول باستخدام الفروق الأولى للمتغيرات (حسين، 2020، الصفحات 329-330).

المطلب الثالث: قياس أثر مؤشرات التنمية البشرية حسب نوع الجنس على النمو الاقتصادي في دول منظمة التعاون الإسلامي باستعمال نماذج بانل الساكنة

سنتطرق في هذا المطلب إلى دراسة تأثير لبعض مؤشرات التنمية البشرية حسب نوع الجنس على النمو الاقتصادي من خلال نموذج بانل الساكنة وهذا مرورا بعديد من الاختبارات ثم مفاضلة بين النماذج الثلاثة للوصول إلى النموذج المناسب للدراسة.

الفرع الأول: توصيف عينة ومتغيرات الدراسة

اعتمدنا في هذا الجزء من الدراسة القياسية على بعض مؤشرات التنمية البشرية الخاصة بالنساء وأخرى خاصة بالرجال من أجل دراسة تأثير كل جنس على النمو الاقتصادي في عينة من دول منظمة التعاون الإسلامي والمتكونة من 55 دولة من أصل 57 دولة منضمة إلى المنظمة للفترة 1990-2021، حيث قام برنامج SPSS بحذف دولتين في التحليل السابق بسبب النقص الكبير في البيانات والذي لم يسمح بالقيام بعملية تحليل المركبات الأساسية لهما، وهوما جيبوتي والصومال، فقد عانت الصومال طوال عقدين من صراعات وعنف أثر على مختلف جوانب التنمية البشرية، وقد غابت الاحصائيات الخاصة بمؤشر التنمية البشرية بسبب غياب هيئة قادرة على اصدار معطيات مضبوطة تقارب الواقع (Statistical, Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries, 2016, p. 29). وقد اعتمدنا في هذا الجزء من الدراسة القياسية على نماذج البانل الساكنة وهذا بالاستعانة بمعطيات مأخوذة من الموقع الرسمي لهيئة الأمم المتحدة.

جدول 16: التعريف بمتغيرات الدراسة

المتغير	التعريف به
Gnpic	الدخل الوطني الإجمالي لكل فرد
Eys	سنوات الدراسة المتوقعة
Eys_f	سنوات الدراسة المتوقعة نساء
Eys_m	سنوات الدراسة المتوقعة رجال
Le	العمر المتوقع عند الولادة
Le_f	العمر المتوقع عند الولادة نساء
Le_m	العمر المتوقع عند الولادة رجال
mys	متوسط سنوات الدراسة
Mys_f	متوسط سنوات الدراسة للنساء

Mys_m	متوسط سنوات الدراسة رجال
d1	متغير وهمي يمثل حالة عدم الاستقرار السياسي لكل بلد، اعتمدنا في اعداده على إعطاء القيمة 1 في حال حدوث حروب أو عدم استقرار سياسي عند كل سنة في كل بلد، وقيمة الصفر في حالة السلم والأمن.

المصدر: من اعداد الباحثة.

الفرع الثاني: اختبار متغيرات الدراسة

يقوم هذا الفرع على مجموعة من الاختبارات المنجزة على متغيرات الدراسة من ارتباط بين المتغيرات، دراسة الاستقرارية دراسة التكامل المتزامن

1. دراسة الارتباط بين المتغيرات

من خلال الجدول يظهر أن كل القيم معنوية (الاحتمالية أصغر من 0.05 عند كل علاقة). كذلك أول ما يلاحظ ارتباط ضعيف وسالب بين المتغير الوهمي وباقي المتغيرات، ما يؤكد وجود تأثير سلبي للحروب، النزاعات وعدم الاستقرار على متغيرات الدراسة في فترة وعينة الدراسة ولكن يبقى هذا التأثير على ما يبدو في النتائج ضعيف. ولكن على العموم فإن كل القيم الأخرى تعبر عن ارتباط موجب وعالي. كما يلاحظ وجود ارتباط عالي وإيجابي بين كل متغير من جنس النساء وما يقابله من جنس الرجال فهو لم ينخفض عن قيمة 0.69. ويقدم متغير GNPIC أقل قيم ارتباط بين المتغيرات مقارنة القيم الأخرى لباقي العلاقات.

جدول17 : مصفوفة الارتباط بين المتغيرات

Covariance Analysis: Ordinary
Date: 09/30/23 Time: 18:00
Sample: 1990 2021
Included observations: 1548
Balanced sample (listwise missing value deletion)

Correlation Probability	D1	EYS_F	EYS_M	GNPIC	LE_F	LE_M	MYS_F	MYS_M
D1	1.000000 -----							
EYS_F	-0.261559 0.0000	1.000000 -----						
EYS_M	-0.197654 0.0000	0.917628 0.0000	1.000000 -----					
GNPIC	-0.190326 0.0000	0.518190 0.0000	0.400273 0.0000	1.000000 -----				
LE_F	-0.190638 0.0000	0.841286 0.0000	0.751155 0.0000	0.558006 0.0000	1.000000 -----			
LE_M	-0.224244 0.0000	0.823389 0.0000	0.731180 0.0000	0.597090 0.0000	0.979409 0.0000	1.000000 -----		
MYS_F	-0.210136 0.0000	0.805008 0.0000	0.699638 0.0000	0.461797 0.0000	0.743337 0.0000	0.690438 0.0000	1.000000 -----	
MYS_M	-0.225509 0.0000	0.791780 0.0000	0.728636 0.0000	0.368638 0.0000	0.706528 0.0000	0.652457 0.0000	0.962301 0.0000	1.000000 -----

المصدر: من اعداد الباحثة باستعمال برنامج Eviews.

2. دراسة الاستقرارية

سنعتد في دراسة الاستقرارية على مجموعة من الاختبارات الموضحة أدناه في الجدول.

جدول 18: نتائج اختبارات الاستقرارية لمتغيرات الدراسة

Gnpic	Mys_m	Mys_f	Le_m	Le_f	Eys_m	Eys_f	D1	المتغيرات	
0.0293	0.0002	0.3300	1.0000	1.0000	1.0000	0.9431	0.0000	**Levin, Lin and Chu**	**عند المستوى**
1.0000	1.0000	1.0000	1.0000	1.0000	1.0000	1.0000	0.0000	**Breitung**	
0.0926	0.3674	0.2429	1.0000	1.0000	0.4347	0.9997	0.0000	**Im, Pesaran**	
0.0000	0.0000	0.0000	0.3372	0.9482	0.0001	0.6608	0.0000	**ADF**	
0.0000	0.0015	0.9993	0.3432	0.9889	1.0000	1.0000	0.0000	**PP**	
/	/	0.0441	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	/	**Levin, Lin and Chu**	**عند الفرق الأول**
/	/	1.0000	1.0000	1.0000	0.0071	0.0000	/	**Breitung**	
/	/	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	/	**Im, Pesaran**	
/	/	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	/	**ADF**	
/	/	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	/	**PP**	
I(0)	I(0)	I(1)	I(1)	I(1)	I(1)	I(1)	I(0)		**القرار**

المصدر: من اعداد الباحثة باستعمال برنامج Eviews.

يظهر من خلال الجدول أن المتغيرات المستقرة عند المستوى هي كل من d1, mys_m وgnpic وهذا بثلاث اختبارات من أصل خمسة بالنسبة للمتغيرين mys_m وgnpic وبخمسة اختبارات من أصل خمسة بالنسبة للمتغير الوهمي d1. أما المتغيرات المستقرة عند الفرق الأول فهي كل المتغيرات المتبقية، فالمتغير eys_f مستقر عند كل الاختبارات، المتغيرات الثلاثة eys_m, le_f وle_m تظهر مستقرة بأربع اختبارات من أصل خمسة، وأخيرا المتغير mys_f بثلاث اختبارات من أصل خمسة.

3. دراسة التكامل المتزامن Cointegration

نقوم بدراسة التكامل المتزامن لكل مجموعة متغيرات تحمل نفس درجة الاستقرار. إذا ندرس بداية المتغيرات المستقرة عند المستوى مع بعضها البعض، ثم المتغيرات المستقرة عند الفرق الأول. قمنا باستعمال اختبار بيدروني Pedroni Residual Cointegration test تحت الفرضية الصفرية لغياب تكامل متزامن (H_0 : No cointegration). مع اختيار درجات التباطؤ بشكل تلقائي استنادا إلى اختبار شوارتز Schwarz criterion. مع وجود قاطع وثابت Deterministic trend and intercept.

2.1. دراسة التكامل المتزامن للمتغيرات المستقرة عند المستوى I(0)

يظهر من خلال الجدول أدناه أن أغلبية الاختبارات ذات احتمالية أقل من 0.05 وهذا يعني رفض الفرضية الصفرية القائلة بغياب علاقة تكاملية وقبول الفرضية البديلة، وهذا يعني وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات d1, gnpic, mys_m.

جدول 19: نتائج اختبار التكامل المتزامن للمتغيرات المستقرة في المستوى

Within Dimension				
			Weighted	
	Statistic	Probabilty	Statistic	Probabilty
Panel V-Statistic	-180.85	1.0000	-4.22	1.0000
Panel Rho-Statistic	-1.54	0.0609	-3.05	0.0011
Panel PP-Statistic	-7.15	0.0000	-11.47	0.0000
Panel ADF-Statistic	-5.66	0.0000	-8.4	0.0000
Betrween Dimension				
	Statistic	Probabilty		
Group Rho-Statistic	-0.33	0.3706		
Group PP-Statistic	-10.88	0.0000		
Group ADF-Statistic	-9.04	0.0000		

المصدر: من اعداد الباحثة باستعمال برنامج Eviews.

2.2. دراسة التكامل المتزامن للمتغيرات المستقرة عند الفرق الأول I(1)

جدول 20: نتائج اختبار التكامل المتزامن للمتغيرات المستقرة عند الفرق الاول

Within Dimension				
			Weighted	
	Statistic	Probabilty	Statistic	Probabilty
Panel V-Statistic	1.43	0.0756	-1.30	0.9044
Panel Rho-Statistic	6.05	1.0000	5.98	1.0000
Panel PP-Statistic	2.62	0.9957	-1.152	0.1245
Panel ADF-Statistic	-2.99	0.0014	-6.78	0.0000
Betrween Dimension				
	Statistic	Probabilty		
Group Rho-Statistic	7.75	1.0000		
Group PP-Statistic	-4.56	0.0000		
Group ADF-Statistic	-7.07	0.0000		

المصدر: من اعداد الباحثة باستعمال برنامج Eviews.

يوضح الجدول في هذه الحالة وجود اختلاف في نتائج الاحتمالات الخاصة بالبعد الداخليwithin dimension والبعد البيني between dimension حيث أظهرت النتائج البعد الداخلي أن كل الاحتمالات أكبر من 0.05 ما عدى اختبار Panel ADF-Stat وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية القائلة بغياب تكامل متزامن داخل مفردات السلسلة أي غياب علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات eys_f, eys_m, le_f, le_m, mys_f. وعلى النقيض من ذلك أعطت نتائج البعد البيني احتمالين أقل من 0.05 واحتمال وحيد أكبر من 0.05 وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة تكامل متزامن بين الأفراد بالنسبة للمتغيرات السابقة الذكر.

الفرع الثالث: تقدير واختبار النموذج القياسي

ينطلق هذا الفرع من تقدير النماذج الثلاثة للبانل الساكن والمفاضلة بينهم، بعدها نقوم بإجراء اختبارات على النموذج المختار ثم مناقشة نتائج النموذج المختار وتفسيرها.

1. تقدير نماذج البانل الثلاثة

سنقوم في هذه المرحلة من الدراسة بعرض نتائج تقدير النماذج الثلاثة: نموذج الانحدار التجميعي، الآثار الثابتة والعشوائية من أجل مقارنة أولية لصلاحية النماذج الثلاثة. وسنقوم بعدها بالمفاضلة بين كل نموذجين على حدى.

جدول 21: نتائج تقدير النماذج الثلاثة للبانل

النماذج	الانحدار التجميعي		الآثار الثابتة		الآثار العشوائية	
المتغيرات	قيمة المعامل	الاحتمالية	قيمة المعامل	الاحتمالية	قيمة المعامل	الاحتمالية
Eys_f	1560.20	0.0001	702.26	0.0004	716.18	0.0003
Eys_m	-1017.70	0.0110	-377.91	0.0624	-431.1671	0.0325
Le_f	-2110.505	0.0000	69.95	0.5681	78.34	0.5205
Le_m	3047.722	0.0000	3.33	0.9780	24.10	0.8409
Mys_f	6429.709	0.0000	2264.14	0.0000	2342.82	0.0000
Mys_m	-6600.059	0.0000	-2820.74	0.0000	-2894.8	0.0000
D1	-1686.711	0.1439	-696.44	0.1076	-741.39	0.0860
C	-32726.97	0.0000	12497.74	0.0000	10610.48	0.0023
R^2	0.464955		0.966337		0.1039	
SSR	$3.67^{E}+11$		$2.31^{E}+10$		$2.44^{E}+10$	
Prob_F	0.0000		0.0000		0.0000	
DW	0.022886		0.170478		0.161877	

المصدر: من اعداد الباحثة باستعمال برنامج Eviews.

من خلال قراءة عامة للجدول يمكن القول بأن النماذج الثلاثة مقبولة احصائيا. حيث أن قيم الاحتمالات أقل من 0.05 في غالبها. كما أن معامل التحديد عند كل من الانحدار التجميعي ونموذج الآثار الثابتة يعتبر جيد ولكنه ضعيف في نموذج الآثار العشوائية. كما أن احتمالية فيشر أيضا أقل من 0.05 في كل النماذج ما يعني أن النماذج الثلاثة ذات معنوية كلية. كما يظهر من مقارنة المؤشرات بعضها ببعض بين كل نموذج أن النموذج الأحسن من حيث المؤشرات هو نموذج الآثار الثابتة. لذلك سنقوم بالتحقق من هذا الاستنتاج المبدئي في المراحل القادمة.

2. المفاضلة بين النماذج

عادة ما تنقسم هذه المرحلة إلى قسمين، القسم الأول متعلق بالمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة والانحدار التجميعي، فإذا أظهر الاختبار أن هذا الأخير هو النموذج الأنسب نتوقف هناك. أما إن ظهر أن نموذج الآثار الثابتة هو الأنسب فننتقل إلى القسم الثاني والمتعلق بالمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية.

2.1. المفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الانحدار التجميعي

يمكننا في هذه المفاضلة الاستعانة باختبار فيشر والذي سنقوم بحسابه يدويا من خلال العبارة:

$$F = \frac{(0.966337 - 0.464955)/(55 - 1)}{(1 - 0.966337)/(55 * 32 - 55 - 8)}$$

$$F_{cal} = 468.07$$

بما أن قيمة فيشر المحسوبة (468.07) أكبر من قيمة فيشر المجدولة $F_{tab(54,\ 1697)} = 1$ فإننا نرفض الفرضية الصفرية القائلة بأن النموذج التجميعي هو الأنسب، وعليه فإن النموذج المناسب هو نموذج الاثار الثابتة.

2.2. المفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة والآثار العشوائية

من أجل المفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة والأثر العشوائي طبق اختبار هاوسمان Hausman Test على نموذج الأثر العشوائي تحت الفرضية الصفرية القائلة بأن نموذج الأثر العشوائي هو الأنسب. وقد أعطى النتائج التالية:

جدول 22: نتائج اختبار هاوسمان

	قيمة احصائية Chi-square	قيمة احتمالية Chi-square
اختبار هاوسمان	35.9213	0.0000

المصدر: من اعداد الباحثة باستعمال برنامج Eviews.

من خلال اختبار هاوسمان تظهر احتمالية كاي تربيع أقل من 0.05 وعليه نرفض الفرضية الصفرية القائلة بأن نموذج الاثار العشوائية هو الأنسب وعليه فنموذج الاثار الثابتة هو الأنسب.

3. اختبار Wald

يقوم اختبار والد بالكشف عنما إذا كانت المتغيرات التفسيرية المختارة معنوية في النموذج بالفعل أم لا. لذلك فقد قمنا بتطبيقه على متغيرات نموذج الآثار الثابتة، والنتائج موضحة في الجدول.

جدول 23: نتائج اختبار Wald

الاختبار	القيمة	الاحتمالية
F-Statistic	2453.087	0.0000
Chi-square statistic	19624.7	0.0000

المصدر: من اعداد الباحثة باستعمال برنامج Eviews.

يظهر أن كل من احتمالية فيشر وكاي مربع أقل من 0.05 وعليه نرفض الفرضية الصفرية القائلة بصفرية المعاملات، وعليه نقبل المعاملات المقدرة في النموذج.

4. دراسة الارتباط الذاتي للأخطاء

جدول 24: اختبار دوربين واتسون للارتباط الذاتي للأخطاء

	DW	d1	d2
القيم	0.170478	1.7	1.84

المصدر: من اعداد الباحثة باستعمال برنامج Eviews.

توضح القيم في الجدول أن قيمة اختبار دوربن واتسون تقع في منطقة الشك بين d1 وd2 لذلك لا يمكن الحكم في وجود ارتباط ذاتي للأخطاء من عدمه.

5. تحليل نتائج تقدير نموذج الآثار الثابتة

يتضح من خلال المفاضلة بين النماذج الثلاثة أن نموذج الآثار الثابتة هو النموذج الأنسب، كما وضحت مجموع الاختبارات المطبقة سابقا أن هذا النموذج يعتبر مقبول احصائيا. لذلك يمكننا قبوله كنموذج لتقدير متغيرات وعينة الدراسة الموضحة سابقا.

جدول 25: نتائج تقدير نموذج الآثار الثابتة

النماذج	نموذج الآثار الثابتة	
المتغيرات	قيمة المعامل	الاحتمالية
Eys_f	702.26	0.0004
Eys_m	-377.91	0.0624
Le_f	69.95	0.5681
Le_m	3.33	0.9780
Mys_f	2264.14	0.0000
Mys_m	-2820.74	0.0000
D1	-696.44	0.1076
C	12497.74	0.0000

المصدر: من اعداد الباحثة باستعمال برنامج Eviews.

يظهر من خلال الجدول معنوية أربعة معاملات عند 0.05 من أصل ثمانية هي eys_f, mys_f, mys_m, c ومعنوية معاملين عند 0.10 هما eys_m, d1. فيما تغيب المعنوية عن المعاملين le_f, le_m وهي المؤشرات المتعلقة بالعمر المتوقع عند الولادة للنساء والرجال .

نستنتج إذا أن سنوات الدراسة المتوقعة عند النساء تؤثر بشكل موجب على الدخل الوطني الإجمالي لكل فرد فزيادة هذا المؤشر بسنة واحدة يزيد الدخل الوطني الإجمالي لكل فرد ب702.26 دولار حسب تعادل القدرة الشرائية لسنة 2017. في حين يحدث العكس بالنسبة لسنوات الدراسة المتوقعة عند الرجال إذ أنها تؤثر بشكل سالب فزيادة هذا المؤشر بسنة واحدة يؤدي إلى انخفاض في الدخل الوطني الإجمالي لكل فرد بقيمة 377.91 دولار. ونفس الاستنتاج يظهر بالنسبة لتأثير متوسط سنوات الدراسة عند النساء والرجال فزيادة الأول بسنة واحدة تزيد من الدخل الوطني الإجمالي الفردي ب 2264.14 دولار. أما زيادة الثاني بسنة فيؤدي إلى انخفاض في الدخل الوطني الإجمالي الفردي ب 2820.74 دولار. وهذا يعني أن النتائج قد أظهرت تأثير موجب عام لتعليم الإناث على الدخل الوطني الإجمالي لكل فرد حسب تعادل القوة الشرائية لسنة 2017، وقد توصلت دراسة (Oztunc, Oo, & Serin, 2015, p. 355) إلى وجود تأثير موجب لمعدل التحاق الإناث بالتعليم الابتدائي ومعدل محو الأمية للنساء على الناتج المحلي الإجمالي. في حين أن تعليم الرجال كان له الأثر السلبي. ويمكن وضع تفسير التأثير السلبي لتعليم الرجال على النمو بسبب التسرب المدرسي للرجال الذي يعد أكثر من النساء، وترى دراسة (عبد الرحيم، زين، و عبد الرحيم، 2014، صفحة 48) أن الدول العربية تعاني من مشكلة عدم إتمام الشباب لمستوى التعليم العالي. وبالتالي يشتغل معظم الرجال في أعمال حرة ليس لها علاقة بالتعليم الذي أخذوه في الغالب بالإضافة إلى اعتماد أغلب دول العينة على الموارد النفطية والطبيعية في الرفع من الدخل الوطني

الإجمالي لكل فرد إي غياب لتأثير المؤسسات الإنتاجية التي تحتاج إلى كفاءات علمية فيصبح بذلك الانفاق على التعليم عبئا على الانفاق الحكومي وبالتالي على النمو الاقتصادي، وعلى النقيض فإن مستويات تسرب الإناث تعتبر أقل من الذكور، قد أظهرت دراسة (محمد و السبتي، 2017، الصفحات 19-20) أن زيادة معدل المساواة بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي لها تأثير إيجابي على زيادة الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي وهذا من خلال تمكين الإناث على مستوى التعليم.

وقد أوضحت النتائج أيضا التأثير السلبي الذي يلحقه عدم الاستقرار السياسي على الدخل الوطني الإجمالي الفردي من خلال قيمة المتغير الوهمي والتي أوضحت أن وجود حالة عدم استقرار سياسي في البلد تؤدي إلى خسارة في الدخل الوطني الإجمالي لكل فرد بقيمة تقدر ب696.44 دولار حسب القدرة الشرائية لسنة 2017، حيث يعمل عدم الاستقرار السياسي على احداث حالة من غياب الثبات في القوانين وحتى الأوضاع الاجتماعية، ما يؤثر سلبا على التنمية والاستثمار. لذلك يجب تطبيق الصوت والمساءلة لضبط الأوضاع، لكن بشكل سلس لتفادي الانزلاقات الأمنية وتدهور الاستقرار السياسي (حجازي، 2016، صفحة 09)، وهو نفس ما توصلت إليه دراسة (عمارة، 2022، صفحة 21) في دراسة أجرتها عن أثر الاستقرار السياسي على النمو حيث وجدت أن زيادة معدل الاستقرار السياسي بوحدة واحدة يزيد النمو بمعدل 4.58% وقد فسرت ذلك بأن الاستقرار السياسي يعطي حالة من الثقة، التفاؤل والرؤية الواضحة وهو ما يشجع المستثمرين ويحفز باقي الأنشطة الاقتصادية وزيادة تراكم رؤوس الأموال وتناقص معدلات البطالة وبشكل عام يدفع كل هذا إلى زيادة في النمو الاقتصادي.

والأخير تشير قيمة الثابت c إلى أن هناك مجموعة من المتغيرات خارج النموذج تؤثر على الدخل الوطني الإجمالي لكل فرد بقيمة 12497.74 دولار حسب تعادل القوة الشرائية لسنة 2017 عند زيادة هذه المتغيرات بوحدة واحدة.

المطلب الرابع: قياس أثر مؤشرات التنمية البشرية على النمو الاقتصادي في دول منظمة التعاون الإسلامي باستعمال نماذج بانل الديناميكية

سنتطرق في هذا المطلب إلى دراسة تأثير لبعض مؤشرات التنمية البشرية على النمو الاقتصادي وهذا مرورا بعديد من الاختبارات ثم مفاضلة بين النماذج الثلاثة للوصول إلى نموذج البانل الديناميكي ثم اجراء اختبارات الصلاحية عليه وتفسير نتائجه.

الفرع الأول: توصيف عينة ومتغيرات الدراسة

اعتمدنا في هذا الجزء من الدراسة القياسية على بعض مؤشرات التنمية البشرية لدراسة أثرها على النمو الاقتصادي في عينة من دول منظمة التعاون الإسلامي والمتكونة من 55 دولة من أصل 57 دولة منظمة إلى المنظمة للفترة 1990-2021، وقد اعتمدنا في هذا الجزء من الدراسة القياسية على نماذج البانل الديناميكية وهذا بالاستعانة بمعطيات مأخوذة من الموقع الرسمي لهيئة الأمم المتحدة.

جدول 26: التعريف بمتغيرات الدراسة

المتغير	التعريف به
Gnpic	الدخل الوطني الإجمالي لكل فرد
Eys	سنوات الدراسة المتوقعة
Le	العمر المتوقع عند الولادة
mys	متوسط سنوات الدراسة

المصدر: من اعداد الباحثة باستعمال برنامج Eviews.

الفرع الثاني: اختبار متغيرات الدراسة

يعتمد هذا الفرع على اجراء اختبارات على المتغيرات كالارتباط بين المتغيرات، الاستقرارية والتكامل المتزامن.

1. دراسة الارتباط بين المتغيرات

يظهر الجدول قيم احتمالات أقل من 0.05 أي أن كل قيم الارتباط معنوية. تقدم النتائج ارتباطا متوسطا بين متغير الدخل الوطني الإجمالي لكل فرد وباقي المتغيرات المتعلقة بالتنمية البشرية بقيم 0.462، 0.571 و0.408 لكل من المتغيرات mys, le, eys على التوالي. في حين تظهر علاقة قوية بين متغير سنوات الدراسة المتوقعة وكل من العمر المتوقع ومتوسط سنوات الدراسة بقيم 0.803 و0.770 على التوالي. وتتجلى علاقة أعلى من المتوسط بين العمر المتوقع ومتوسط سنوات الدراسة بقيمة تقدر ب 0.694.

جدول27 : مصفوفة الارتباط بين المتغيرات

Correlation t-Statistic Probability	GNPIC	EYS	LE	MYS
GNPIC	1.000000 ----- -----			
EYS	0.462715 20.96275 0.0000	1.000000 ----- -----		
LE	0.571335 27.95851 0.0000	0.803241 54.15879 0.0000	1.000000 ----- -----	
MYS	0.408006 17.94831 0.0000	0.770417 48.53281 0.0000	0.694158 38.73024 0.0000	1.000000 ----- -----

المصدر: من اعداد الباحثة باستعمال برنامج Eviews.

2. دراسة الاستقرارية

من خلال استخدام مختلف اختبارات الاستقرارية المتعلقة بنماذج البانل، أظهرت نتائج دراسة الاستقرارية الموضحة في الجدول وجود ثلاث متغيرات مستقرة عند الفرق الأول هي eys, mys وgnpic، أما المتغير الرابع فقد أظهر استقراره عند الفرق الثاني.

جدول 28: نتائج دراسة استقرارية المتغيرات

Gnpic	eys	mys	le	المتغيرات	
0.0293	0.0570	0.0000	1.0000	Levin, Lin and Chu	عند المستوى
1.0000	1.0000	1.0000	1.0000	Breitung	
0.0926	0.9761	0.5099	1.0000	Im, Pesaran	
0.0000	0.5105	0.0360	0.9798	ADF	
0.0000	1.0000	0.999	0.8929	PP	
/	0.0000	0.0000	1.0000	Levin, Lin and Chu	عند الفرق الأول
/	0.0002	0.9999	1.0000	Breitung	
/	0.0000	0.0000	0.9703	Im, Pesaran	
/	0.0000	0.0000	0.0000	ADF	
/	0.0000	0.0000	0.0000	PP	
/	/	/	0.9992	Levin, Lin and Chu	عند الفرق الثاني
/	/	/	1.0000	Breitung	
/	/	/	0.0000	Im, Pesaran	
/	/	/	0.0000	ADF	
/	/	/	0.0000	PP	
I(0)	I(1)	I(1)	I(2)		القرار

المصدر: من اعداد الباحثة باستعمال برنامج Eviews.

3. دراسة التكامل المتزامن Cointegration

جدول 29: نتائج اختبارات التكامل المتزامن بين المتغيرات

Within Dimension				
			Weighted	
	Statistic	Probabilty	Statistic	Probabilty
Panel V-Statistic	3.097	0.0010	1.432	0.0761
Panel Rho-Statistic	3.208	0.9993	3.475	0.9997
Panel PP-Statistic	2.227	0.9870	2.348	0.9906
Panel ADF-Statistic	0.483	0.6858	0.769	0.7791
Betrween Dimension				
	Statistic	Probabilty		
Group Rho-Statistic	5.022	1.000		
Group PP-Statistic	2.866	0.9979		
Group ADF-Statistic	0.380	0.6482		

المصدر: من اعداد الباحثة باستعمال برنامج Eviews.

يوضح الجدول في هذه الحالة تماثل في نتائج الاحتمالات الخاصة بالبعد الداخلي within dimension والبعد البيني between dimension حيث أظهرت النتائج البعد الداخلي كل الاحتمالات أكبر من 0.05 ما عدى اختبار Panel V-Stat وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية القائلة بغياب تكامل متزامن داخل مفردات السلسلة أي غياب علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات eys, mys, gnipc. وبنفس الشكل أعطت نتائج البعد البيني كل الاحتمالات أكبر من 0.05 وعليه

نقبل الفرضية الصفرية بغياب علاقة تكامل متزامن بين الأفراد بالنسبة للمتغيرات السابقة الذكر. إذا فبالمجمل لا توجد علاقة تكاملية طويلة الأجل بين هاته المتغيرات.

الفرع الثالث: تقدير واختبار النموذج القياسي للبانل الساكن

ينطلق هذا الفرع من تقدير النماذج الثلاثة ومن ثم المفاضلة بينها لاستخراج النموذج المناسب، بعدها تأتي مرحلة من الاختبارات لتؤكد على صلاحية النموذج المختار من عدمه وفي حالة عدم صلاحيته سننتقل إلى نماذج البانل الديناميكية.

1. تقدير نماذج البانل الثلاثة

سنقوم في هذه المرحلة من الدراسة بعرض نتائج تقدير النماذج الثلاثة: نموذج الانحدار التجميعي، الآثار الثابتة والآثار العشوائية من أجل مقارنة أولية لصلاحية النماذج الثلاثة. وسنقوم بعدها بالمفاضلة بين كل نموذجين على حدى للوصول إلى النموذج الأنسب.

جدول 30: نتائج تقدير النماذج الثلاثة للبانل

النماذج	الانحدار التجميعي		الآثار الثابتة		الآثار العشوائية	
المتغيرات	قيمة المعامل	الاحتمالية	قيمة المعامل	الاحتمالية	قيمة المعامل	الاحتمالية
Eys	-22.387	0.9328	504.9449	0.0000	477.2592	0.0000
Mys	157.274	0.4748	190.7781	0.1497	201.8099	0.125
le	1299.52	0.0000	-42.887	0.4153	-18.2714	0.7267
c	71932.84	0.0000	10222.78	0.0001	8452.672	0.0132
R^2	0.3266		0.9630		0.0454	
Prob_F	0.0000		0.0000		0.0000	
DW	0.0111		0.1532		0.1462	

المصدر: من اعداد الباحثة باستعمال برنامج Eviews.

يظهر من خلال الجدول أن النماذج الثلاثة بها معاملات معنوية وأخرى غير معنوية، كما أن معامل التحديد ممتاز بالنسبة لنموذج الآثار الثابتة، ضعيف بالنسبة لنموذج الآثار العشوائية ونموذج الانحدار التجميعي. من جانب آخر تأخذ إحصائية فيشر القيمة صفر عند كل النماذج ما يعني قبول المعنوية الكلية للنماذج الثلاثة، ويظهر من خلال إحصائية دوربين واتسون أن النماذج الثلاثة تعاني من ارتباط ذاتي للأخطاء موجب.

2. المفاضلة بين النماذج الثلاثة

تنقسم طريقة المفاضلة بين النماذج إلى قسمين، حيث ينطلق القسم الأول من المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي والآثار الثابتة، وفي حال اختيار هذا الأخير نقوم بالمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة والأثر العشوائي.

2.1. المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الآثار الثابتة

وتحدد نتيجة المفاضلة بالحساب اليدوي لاختبار فيشر كالتالي:

$$F = \frac{(R^2_{FIX} - R^2_{POOLED})/(N-1)}{(1-R^2_{FIX})/(N.T-N-K)}$$

$$F = \frac{(0.963071 - 0.326677)/(55 - 1)}{(1 - 0.963071)/(55 * 32 - 55 - 4)}$$
$$F = \frac{(0.636394)/(54)}{(0.036929)/(1701)}$$
$$F = 542.83$$

من خلال مقارنة قيمة فيشر المحسوبة مع قيمة فيشر المجدولة التي تساوي 1، فإننا نرفض الفرضية الصفرية القائلة بأن النموذج التجميعي هو المناسب وعليه فنموذج الاثار الثابتة هو الأنسب.

2.2. المفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية

من أجل المفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة والأثر العشوائي طبق اختبار هاوسمان Hausman Test على نموذج الأثر العشوائي تحت الفرضية الصفرية القائلة بأن نموذج الأثر العشوائي هو الأنسب. وقد أعطى النتائج التالية:

جدول 31: نتائج اختبار هاوسمان

	قيمة احصائية Chi-square	قيمة احتمالية Chi-square
اختبار هاوسمان	23.0385	0.0000

المصدر: من اعداد الباحثة باستعمال برنامج Eviews.

من خلال اختبار هاوسمان يتضح أن إحصائية خي دو أقل من 0.05 وعليه نرفض الفرضية الصفرية القائلة بأن نموذج الاثار العشوائية هو النموذج المناسب. وعليه فالنموذج الأنسب هو نموذج الاثار الثابتة.

3. اختبار Wald

يقوم اختبار والد بالكشف عنما إذا كانت المتغيرات التفسيرية المختارة معنوية في النموذج. لذلك فقد قمنا بتطبيقه على متغيرات نموذج الآثار الثابتة، والنتائج موضحة في الجدول.

جدول 32: نتائج اختبار Wald

الاختبار	القيمة	الاحتمالية
F-Statistic	4689.176	0.0000
Chi-square statistic	18756.71	0.0000

المصدر: من اعداد الباحثة باستعمال برنامج Eviews.

يظهر أن كل من احتمالية فيشر وكاي مربع أقل من 0.05 وعليه نرفض الفرضية الصفرية القائلة بصفرية المعاملات، وعليه نقبل المعاملات المقدرة في النموذج.

4. دراسة الارتباط الذاتي للأخطاء

جدول 33: نتائج اختبار دوربين واتسون

	DW	d1	d2
القيم	0.153217	1.73	1.8

المصدر: من اعداد الباحثة باستعمال برنامج Eviews.

من خلال نتائج الجدول فقد أظهر النموذج المختار قيمة إحصائية دوربن واتسون تقدر ب 0.153217. ومن خلال جدول دوربين واتسون عند احتمالية 0.05 فإن قيمة دوربن واتسون المحسوبة تقع خارج منطقة الشك ذات القيمين d1=1.73,d2=1.8. أي أن النموذج يعاني من ارتباط ذاتي للأخطاء موجب.

الفرع الرابع: تقدير واختبار نموذج الفروق العامة للعزوم

بعد ظهور بعد المشاكل في نموذج الآثار الثابتة المختار في المرحلة السابقة، قمنا في هذا الفرع بتقدير نموذج الفروق العامة للعزوم واجراء اختبارات القبول عليه ومن ثم تفسير نتائجه.

1. تقدير نموذج الفروق العامة للعزوم Difference Generalized Method

بما أن النموذج يعاني من الارتباط الذاتي للأخطاء فإن تقدير هذا النموذج من خلال نموذج الاثار الثابتة سيعطي نتائج غير متسقة Inconsistent، لذلك يستحسن استعمال نماذج بانل الديناميكية. وكما جاء في مقال (Arellano & Bond, 1991, p. 278) يمكن استعمال ثلاث أنواع من الاختبارات للكشف عن وجود ارتباط ذاتي للأخطاء في نموذج GMM لأن وجود ارتباط سيجعل نتائج النموذج غير متسقة وقد ذكر إمكانية استعمال الاختبار المباشر للارتباط التسلسلي من الدرجة الثانية، اختبار سارغان Sargane over identifing restrictions أما الاختبار الثالث فيمثل اختيار هاوسمان The Hausmane specification test. كما ويفترض النموذج T صغير وN كبير، وبما أن عينة الدراسة ذات N=55 كبير و T=32 صغير ففي هذه الحالة نستخدم طريقة Difference GMM، ونقوم بباقي الاختبارات على التوالي.

وقد اعتمدنا في التقدير على المعادلة التالية:

$$gnpic = gnpic(1) + eys + mys + le$$

جدول 34: نتائج تقدير نموذج Panel GMM

النماذج	نموذج GMM	
المتغيرات	قيمة المعامل	الاحتمالية
Gnpic(-1)	0.8809	0.0000
Eys	-308.7128	0.0000
Mys	-106.8228	0.0000
Le	140.0847	0.0000
J-statistic	0.434954	

المصدر: من اعداد الباحثة باستعمال برنامج Eviews.

يظهر النموذج أن كل المعاملات مقبولة احصائيا. كما تظهر إحصائية J-stat=0.434954 أي أكبر من 0.05 وعليه نقبل الفرضية الصفرية القائلة بأن المتغيرات المساعدة المختارة مناسبة وعليه فالنموذج مقبول احصائيا.

2. اختبار Arellano and bond

يعطي اختبار Arellano and Bond للارتباط التسلسلي من الدرجة الثانية نتائج أحسن من الاختبار المقدم من طرف Anderson and Hsiao (1981)، كما يمكن استخدام الاختبار في حالة البانل غير المتوازن (Arellano & Bond,

(1991, p. 293. ويظهر من خلال النتائج عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء من الدرجة الثانية. وهذا من خلال احتمالية AR(2)=0.7427 التي تقول بقبول الفرضية الصفرية لغياب الارتباط الذاتي للأخطاء.

جدول 35: نتائج اختبار Arellano and bond للارتباط التسلسلي

تسلسل الاختبار Test Order	الاحتمالية
AR(1)	0.0476
AR(2)	0.7427

المصدر: من اعداد الباحثة باستعمال برنامج Eviews.

3. اختبار Wald

جدول 36: نتائج اختبار Wald

الاختبار	القيمة	الاحتمالية
F-statistic	$6.76^{E}+10$	0.0000
Chi-square	$2.7^{E}+11$	0.0000

المصدر: من اعداد الباحثة باستعمال برنامج Eviews.

يظهر من خلال اختبار Wald أن احتمالية الاحصائيتين تساوي الصفر أي أقل من 0.05 وعليه نرفض الفرضية الصفرية القائلة بصفرية معاملات النموذج.

4. تحليل نتائج نموذج الفروق العامة للعزوم

من خلال نتائج الاختبارات السابقة يظهر أن نموذج الفروق العامة للعزوم مقبول احصائيا وكل المعاملات معنوية. ويمكن اعتماد نتائجه لتحليل تأثير المؤشرات المختارة على المتغير التابع لدراستنا.

يظهر من الجدول 34 أن زيادة الدخل الوطني الإجمالي لكل فرد للسنة الفائتة ب 1% يؤدي إلى زيادة في الدخل الوطني الإجمالي لكل فرد لهذه السنة بنسبة 0.8809%.

أما فيما يخص الجانب التعليمي يظهر ذو تأثير سلبي، فزيادة سنوات الدراسة المتوقعة بسنة واحدة يؤدي إلى انخفاض في الدخل الوطني الإجمالي لكل فرد ب 308.71 دولار حسب تعادل القوة الشرائية للدولار لسنة 2017. وكذلك الامر بالنسبة لمتوسط سنوات الدراسة فزيادة سنة واحدة تؤدي إلى تراجع الدخل الوطني الإجمالي لكل فرد ب 106.82 دولار حسب تعادل القوة الشرائية للدولار لسنة 2017. وقد أظهر مؤشرا التعليم في تقدير نموذج الآثار الثابتة المنجز في المطلب الثالث أن لمؤشري التعليم الخاصين بالرجال تأثير سلبي على الدخل الوطني الإجمالي لكل فرد في حين كان لمؤشري التعليم عند النساء تأثير إيجابي وعليه يمكن ارجاع الأثر السلبي للتعليم الظاهر في نموذج الفروق العامة للعزوم إلى تفوق عدد السكان الذكور مقارنة بعدد الإناث وبذلك يغلب التأثير السلبي التأثير الإيجابي إذ تمثل النساء ما نسبته 49.7% من إجمالي السكان حول العالم حسب احصائيات البنك الدولي لسنة 2021. وكشف تقرير (مركز الأبحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية، 2016، صفحة 15) عن وجود ارتباط ضعيف جدا بين مستويات الدخل الفردي والتغيرات في متوسط سنوات الدراسة للفترة 2000-2013 في دول منظمة التعاون الإسلامي، لكن دولا كقطر وتركيا تمكنتا من الموازنة بين الزيادة في كلا المتغيرين. وقد وجدت دراسة (علي، 2021، صفحة 59) من خلال

مراجعتها لعديد من الدراسات السابقة وجدت تأثير ضعيف للتعليم على النمو الاقتصادي في الدول العربية بسبب انتشار البطالة بين المتعلمين أي وجود هدر للموارد البشرية العربية. إذا فالإنفاق على التعليم في عينة دول منظمة التعاون الإسلامي يعد عبئا على الدول والتي تعد في غالبها دولا فقيرة وذات تعليم ضعيف لا يواكب احتياجات سوق العمل وبالتالي تؤثر على النمو الاقتصادي بشكل سلبي. إذا فهذه النتيجة تناقض النظرية الاقتصادية القائلة بأن زيادة التعليم أو تكوين رأس المال البشري يحسن النمو الاقتصادي، وهذا ما خلصت إليه دراسة (Wilson & Briscoe, 2004, p. 60) والتي خلصت بأن زيادة 1% في معدل الالتحاق بالمدارس يؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي بين 1% و3%، وأن زيادة سنة إضافية في التعليم الثانوي أدى إلى زيادة للنمو الاقتصادي ب 1% سنويا.

بالنسبة تأثير الجانب الصحي فقد ظهر إيجابيا من خلال تأثير زيادة سنة واحدة في العمر المتوقع عند الولادة والتي تزيد في الدخل الوطني الإجمالي لكل فرد ب 140.08 دولار حسب تعادل القوة الشرائية لسنة 2017. وهو نفس ما توصلت إليه دراسة (آل عبد الله و الغامدي، 2020، صفحة 76) من أثر إيجابي للعمر المتوقع عند الولادة على الناتج المحلي. في حين أظهرت دراسة (كركب و بن قانة، 2021، صفحة 51) تأثير سلبي لمعدل العمر المتوقع على النمو الاقتصادي ورأى الباحث بأن هذه النتيجة تناقض النظرية الاقتصادية، لأن تحسين الحالة الصحية يزيد مستويات التعليم والإنتاجية للأفراد ومن ثم يرفع من النمو الاقتصادي.

خلاصة الفصل

تعددت نتائج هذا الفصل ويمكن أن نحصر أهمها في اكتساح الدول الخليجية النفطية لمراتب التنمية البشرية العالية جدا إضافة إلى بعض الدول الصناعية الكبرى كتركيا وماليزيا ...ومن جهة أخرى تكتسح دول إفريقيا جنوب الصحراء دول التنمية البشرية الضعيفة، أما دول التنمية البشرية العالية والمتوسطة فقد شملت في الأغلب دول شمال إفريقيا، الشام، آسيا الوسطى...كذلك فإن أهم لوحظ هو تحكم الأوضاع السياسية والأمنية في حالة مؤشرات التنمية البشرية لكل البلدان وغالبا بشكل مباشر وآني وهذا من خلال مطابقة الانزلاقات والتشنجات التي شابت مؤشرات التنمية البشرية مع السنوات التي حصلت بها أزمات أمنية وسياسية في كل بلد. كذلك التحليل الوصفي لمعطيات أظهر أن جائحة كورونا أثرت على أغلب الدول بشكل واضح في المؤشرات المتعلقة بالصحة والدخل، لكن مؤشرات التعليم لم تظهر تأثرا واضحا إلا لبعض الدول كانت في الغالب تقدم التعليم الجامعي بشكل غير مجاني كالأردن ولبنان حيث أثر الوضع الاقتصادي الذي خلفته الجائحة على الدولة والأسر وأنعكس هذا على قدرت الأفراد على مزاولة الدراسة الجامعية أو دول عرفت غياب الاستقرار كليبا وسوريا. كذلك فقد أظهر التحليل أن الدول ذات التنمية البشرية الضعيفة يمكنها أن تحقق قفزات نوعية، سريعة وكبيرة في المؤشرات الصحية والتعليمة فقط من خلال مستوى بسيط من الدخل فالنجاح في رفع مستوى التنمية البشرية في مستوياته الأولية لا يحتاج موارد مالية ضخمة، وعلى العكس فكلها تقدمنا في مستويات التنمية البشرية والرفاه زاد التكلفة. وبالحديث عن التنمية البشرية حسب نوع الجنس، فالواضح في الاغلب أن التحسن في المؤشرات ظهر لصالح النساء

خصوصا في مؤشرات الصحة والتعليم، إلا أن مستوى الدخل الذي يحققه الرجال يعتبر هوة بينه وبين ما تحققه النساء من دخل.

من جهة أخرى أظهرت نتائج تحليل المركبات الأساسية أن كل المتغيرات المختارة في هذه المرحلة صالحة للدراسة إذ تملك علاقة ارتباط مناسبة بين المتغيرات (لا يوجد ارتباط جد عالي وارتباط منعدم بيهم) إذا فكل المتغيرات المدروسة صالحة للقيام بالنمذجة القياسية. كما أظهرت النتائج إمكانية اختصار مجموع 16 متغير في ثلاث متغيرات جديدة، ويمكن تصنيف المتغيرات الجديدة كالتالي، فالمتغير الأول يمثل المتغيرات المتعلقة بالتنمية البشرية. أما المتغير الثاني فيضم المتغيرات المتعلقة بالدخل. وأخيرا المتغير الأخير يمثل حالة منفردة لمتغير متوسط سنوات الدراسة للإناث ويمكن أن يرجع شدود هذا المتغير عن باقي المتغيرات إلى غياب بعض المعطيات عند بعض الدول ما أثر على النتائج.

ونختتم بالتحليل القياسي للنموذجين، الأول هو نموذج بانل الساكن الذي يدرس تأثير التنمية البشرية حسب نوع الجنس على النمو الاقتصادي وقد قادت المفاضلة إلى قبول لنموذج الآثار الثابتة والذي أظهر غياب المعنوية الإحصائية لمتغيرات العمر المتوقع عند الولادة أي لا يوجد تأثير لها على النمو الاقتصادي في عينة الدراسة، أما متوسط سنوات الدراسة للنساء وسنوات الدراسة المتوقعة للنساء فقد أوضحت تأثيرا إيجابيا على النمو الاقتصادي عكسها عند الرجال الذي ظهرت بتأثير سلبي أي يمكن القول أن الانفاق الحكومي على تعليم الرجال لا يؤتي ثماره الاقتصادية، والملاحظة الأهم هو التأثير السلبي الذي يلعبه غياب الاستقرار السياسي والذي تبين من خلال إضافة المتغير الوهمي للغياب الاستقرار السياسي. ومن جهة أخرى بالانتقال إلى نموذج البانل الديناميكي والذي استعمل فيه نموذج الفروق العامة للعزوم لقياس تأثير مؤشرات التنمية البشرية على النمو الاقتصادي فقد أظهر التأثير السلبي لكل من سنوات الدراسة المتوقعة ومتوسط سنوات الدراسة أي أن التأثير السلبي لفئة الرجال غطى على التأثير الإيجابي الظاهر في سابقا في نموذج الآثار الثابتة وعليه يظهر فشل في الاستثمار المطبق في المنظومة التعليمية والتي لم تخدم زيادة الإنتاجية بالمستوى الذي يدعم كفاءة النمو الاقتصادي، وعلى النقيض من نموذج الآثار الثابتة فقد أظهر نموذج الفروق العامة للعزوم معنوية العمر المتوقع عند الولادة والتي أثرت بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي، كذلك يظهر تأثير ديناميكي إيجابي للنمو الاقتصادي فالدخل المحقق في السنة الفائتة يساهم إيجابيا في دخل السنة الحالية.

خاتمة

رغم استفاضة البحث في موضوع النمو الاقتصادي إلا أنه يبقى من المواضيع المتشعبة والتي يصعب إطلاق أحكام مسبقة عليها، حيث يحكم التأثير عليه عدة عوامل ومحددات تختلف من بلد لآخر، وهو الأمر بالنسبة للتنمية البشرية التي تتشعب ويظهر تأثيرها وتأثرها بعدد كبير من العوامل. لذلك فإن دراسة تأثير التنمية البشرية على النمو الاقتصادي بالشكل الواسع يصعب بمكان حتى على منظمات مثل هيئة الأمم المتحدة، والتي تسعى في كل تقرير إلى دراسة جزء من هذه العلاقة والذي خصصت له تقرير سنة 1993.

لذلك فقد سعى هذا البحث إلى محاولة دراسة تأثير التنمية البشرية من خلال بعض مؤشراتها الأساسية على النمو الاقتصادي في دول منظمة التعاون الإسلامي خلال الفترة من 1990 إلى 2021. وقد خلصت الدراسة في شقها النظري إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- تنوع محددات النمو الاقتصادي حسب حالة كل دولة، بين محددات تقليدية كرأس المال البشري والمادي، الموارد الطبيعية والتكنولوجيا، وصولا إلى محددات اجتماعية كالدين والعرق...
- بالنسبة لقياس النمو فيوجد قصور على مستوى جميع المقاييس لكن يبقى نصيب الفرد من الدخل الوطني الاجمالي المؤشر الأكثر تعبيرا عن النمو الاقتصادي إلا أنه يعاني من جوانب قصور عديدة. وقد توالت النظريات المفسرة لهذا الأخير فاستطاعت أخيرا نظريات النمو الداخلي تفسير الأثر الداخلي لرأس المال البشري في دعم النمو الاقتصادي والتراكم الرأسمالي.
- وتوصلت الدراسة أن نماذج نظريات التنمية الاقتصادية لا تلائم بالضرورة طبيعية الدول النامية بل تستوجب وضع خطة تنموية خاصة بكل دولة على حدى تبعا لظروفها وخصائصها.
- ومن جانب آخر أظهرت دول منظمة التعاون الإسلامي مستويات متفاوتة ومتذبذبة من النمو الاقتصادي، كما بينت تأثرا واضحا بجائحة كورونا أكثر من تأثرها بالأزمة العالمية لسنة 2008، وفي ذات السياق تحكمت بالنمو حالات عدم الاستقرار السياسي في بعض دول المنظمة.
- ومن جهته فقد عرف دليل التنمية البشرية منذ انطلاقته تغيرات مستمرة في الطرق والمؤشرات المستخدمة في قياسه. كما أظهرت الدراسات أن العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية تعمل في الاتجاهين فكل منهما يدعم الآخر، فالاتجاه من النمو نحو التنمية ليس أوتوماتيكيا فالنمو الاقتصادي لا يدعم التنمية البشرية بالضرورة، لكن بالمقابل فالتنمية البشرية تدعم النمو الاقتصادي بشكل أحسن، لذلك فالتركيز على دعم اتجاه التنمية البشرية سيعطي نتائج أفضل.
- وآخر من نختم به هو انتشار لمختلف أوجع عدم المساواة على عدة مستويات، فيوجد عدم مساواة حسب نوع الجنس بين الرجال والنساء، عدم مساواة في الدخل بين الفقراء والأغنياء، عدم مساواة جغرافية بين الريف والمدينة وحتى عدم مساواة حسب الدين والعرق.

أما الفصل الأخير والتي تضم النتائج التطبيقية والتي انقسمت بين نتائج التحليل الوصفي ونتائج الدراسة القياسية. فانطلاقا من نتائج التحليل الوصفي:

- ومن خلال تحليل دليل التنمية البشرية ومختلف مؤشراتها لعينة الدراسة خلال الفترة 1990-2021 يظهر جليا أن عامل عدم الاستقرار السياسي يعد العامل الأبرز والمؤثر في تذبذب حالة التنمية البشرية في بلدان المنظمة، فقد لوحظ تأثيره بشكل أكبر حتى من الأزمات الصحية والاقتصادية.
- وقد رصد تأثر لمؤشر العمر المتوقع عند الولادة بعد جائحة كورونا في أغلبية بلدان المنظمة، لكن التأثر ظهر أقل عند بلدان فئة التنمية البشرية المتوسطة والضعيفة وقد يفسر ذلك بضعف الانفتاح على العالم الخارجي وبالتالي سجلت إصابات أقل وتراجع أقل للأعمار.
- ومن خلال تقسيمات دول المنظمة حسب دليل التنمية البشرية، فقد أظهرت كل الدول الخليجية ما عدى اليمن ضمن فئة التنمية البشرية العالية جدا، وهذا يعني أن مستويات الدخل المرتفعة في هذه الدول انعكس على معدلات التنمية البشرية بالإيجاب وهو الأمر بالنسبة لدول كبروناي، كازاخستان وماليزيا أو حتى تركيا التي تعد من الدول الصناعية وليس البترولية.
- والملاحظ أيضا أن كل دول فئة التنمية البشرية العالية جدا هي دول آسيوية، في حين أن فئة التنمية البشرية الضعيفة تضم 17 دولة إفريقية من أصل عشرين دولة، أما فئة التنمية البشرية المتوسطة والعالية فتضم كل الدول من الأربع قارات. سجلت تركيا، غويانا، بنغلاديش، المغرب، أفغانستان وموزمبيق أعلى معدلات التغير في دليل التنمية البشرية بين العامين 2021/1990 بزيادة فاقت 0.2 في دليل التنمية البشرية، كما تفوقت فئة التنمية البشرية الضعيفة على باقي الفئات بالنسبة لمتوسط قيمة التغير في دليل التنمية البشرية بين العامين 2021/1990.
- وفي نفس السياق فإن متوسط التغير في دليل العمر المتوقع عند الولادة، نسب التغير في التعليم ونسب التغير في دليل التنمية البشرية للإناث تعتبر عالية مقارنة بمتوسط التغير الحاصل عند الذكور في كل فئات التنمية البشرية تقريبا. وقد أظهرت فئات التنمية البشرية العالية جدا والعالية عمر متوقع عند الولادة، وسنوات دراسة متوقعة عالية جدا ومتقاربة، لكن الوضع يختلف بالنسبة لفئة التنمية البشرية الضعيفة والمتوسطة فالوضع يعكس الحالة الصحية والتعليمية السيئة لتلك الدول خصوصا منها دول التنمية البشرية الضعيفة، ولكن في نفس الوقت فإن هذه الأخيرة حققت بالمجمل أعلى معدلات التحسن في العمر المتوقع، معدل وفايات الأمهات وعدد سنوات الدراسة المتوقعة خلال فترة الدراسة، لكن دولا كالأردن، ليبيا، سوريا عرفت تراجعا لأسباب تختلف من حالة التضخم في المعيشة وغلاء أسعار المدارس الجامعات التي خلفتها كورونا وصولا إلى غياب الاستقرار الأمني. وتعتبر أحسن الدول أداء في مستويات التعليم هي دول آسيا الوسطى وأسوئها دول إفريقيا جنوب الصحراء.
- من جهته يعتبر الدخل الوطني الاجمالي لكل فرد (حسب تعادل القوة الشرائية لسنة 2017) أكثر متغير معبر عن وجود تفاوت كبير بين دول المنظمة، حيث سجلت دول كالإمارات، قطر وبروناي معدلات دخل فردي يفوق متوسط الدخل الفردي لدول المنظمة بأضعاف، حتى أن العشر دول ذات فئة التنمية البشرية العالية جدا جمعت 69% من مجموع الدخل الفردي لدول المنظمة. ومن خلال مختلف مؤشرات التنمية البشرية المدروسة أظهر التحليل وجود عدم تجانس وفروقات بين الدول خصوصا بالنسبة لمؤشر الدخل، ولكن بالمقابل يظهر بعض التقارب داخل دول نفس الفئة.

ونختتم بالتحليل القياسي للنموذجين، الأول هو نموذج بانل الساكن الذي يدرس تأثير التنمية البشرية حسب نوع الجنس على النمو الاقتصادي:

- وقد قادت المفاضلة إلى قبول لنموذج الآثار الثابتة والذي أظهر غياب المعنوية الإحصائية لمتغيرات العمر المتوقع عند الولادة أي لا يوجد تأثير لها على النمو الاقتصادي في عينة الدراسة، أما متوسط سنوات الدراسة للنساء وسنوات الدراسة المتوقعة للنساء فقد أوضحت تأثيرا إيجابيا على النمو الاقتصادي عكسها عند الرجال الذي ظهرت بتأثير سلبي أي يمكن القول أن الانفاق الحكومي على تعليم الرجال لا يؤتي ثماره الاقتصادية.
- والنتيجة الأهم هو التأثير السلبي الذي يلعبه غياب الاستقرار السياسي والذي تبين من خلال إضافة المتغير الوهمي للغياب الاستقرار السياسي.

ومن جهة أخرى بالانتقال إلى نموذج البانل الديناميكي والذي استعمل فيه نموذج الفروق العامة للعزوم لقياس تأثير مؤشرات التنمية البشرية على النمو الاقتصادي فقد أظهر:

- التأثير السلبي لكل من سنوات الدراسة المتوقعة ومتوسط سنوات الدراسة أي أن التأثير السلبي لفئة الرجال غطى على التأثير الإيجابي الظاهر سابقا في نموذج الآثار الثابتة وعليه يظهر فشل في الاستثمار المطبق في المنظومة التعليمية والتي لم تخدم زيادة الإنتاجية بالمستوى الذي يدعم كفاءة النمو الاقتصادي.
- وعلى النقيض من نموذج الآثار الثابتة فقد أظهر نموذج الفروق العامة للعزوم معنوية العمر المتوقع عند الولادة والتي أثرت بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي، كذلك يظهر تأثير ديناميكي إيجابي للنمو الاقتصادي فالدخل المحقق في السنة الفائتة يساهم إيجابيا في دخل السنة الحالية.

من خلال عرض لأهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة يمكننا التوصل إلى الحكم على صحة الفرضيات المذكورة في المقدمة من عدمها:

- نقبل الفرضية الأولى القائلة بوجود علاقة تبادلية بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية فكل منها يؤثر على الآخر. لكن العلاقة ليست أوتوماتيكية إذا اتجهنا من النمو الاقتصادي نحو التنمية البشرية، وينصح الباحثون بدعم اتجاه التنمية البشرية نحو النمو الاقتصادي فهي تحقق نتائج أحسن.
- يمكن قبول الفرضية الثانية بأنه يوجد عدم تجانس وفروق واسعة في مستويات التنمية البشرية لدول المنظمة خصوصا بين دول فئة التنمية البشرية العالية جدا والضعيفة، كما تشهد معظم الدول ذبذب في معدلات النمو الاقتصادي، كما يمكن إضافة أنه رغم وجود عدم تجانس إلا أنه يوجد أوجه تقارب خصوصا بين دول فئة التنمية البشرية الواحدة.
- تقبل الفرضية الثالثة جزئيا حيث تظهر القوة التفسيرية عند مؤشرات التنمية للبشرية وتغيب عند أخرى.
- ترفض الفرضية الرابعة باعتبار أن الدراسة القياسية أظهرت أن تأثير تعليم النساء كان له الأثر الإيجابي على النمو الاقتصادي، في حين أظهر تعليم الرجال تأثير سالب.

- ترفض الفرضية الخامسة القائلة بدعم كل مؤشرات التنمية البشرية للنمو الاقتصادي لأن نتائج البانل الديناميكي توضح تأثير سلبي لمؤشري التعليم على النمو في حين ظهر أثر موجب لكل من للعمر المتوقع عند الولادة (مؤشر الصحة) والناتج الوطني الإجمالي المبطئ لكل فرد على الناتج الوطني الإجمالي لكل فرد (مؤشر النمو).

التوصيات

من خلال الاطلاع على الموضوع من جانب موضوعي وذاتي يمكن أن تقدم بعض التوصيات التي تخدم الموضوع:

- التركيز على تحسين المنظومة التعليمية انطلاقا من الأطوار الأولية والأحسن من ذلك انطلاقا من تحسين مكتسبات الأم في المراحل قبل التعليمية والذي سينعكس بالتأكيد على كل المنظومة بالإيجاب.
- منح الوقت الكافي لإنجاز مناهج دراسية متناسبة مع ديننا وثقافتنا وواقعنا المعاش والتي تتوافق مع خصائص كل دولة، مجتمع واقتصاد والتركيز على الجانب التطبيقي.
- دعم البرامج الصحية الأساسية التي لا تكلف الدولة الكثير لكنها تعطي نتائج فعالة وسريعة وتنقد أرواح الملايين. ومن ثم الزيادة التدريجية في مخصصات القطاعات الاجتماعية حسب الحاجة ومدى تأثير قطاع على باقي القطاعات.
- الحذر من الانقياد وراء كل المشاريع والرؤى التي تطرحها منظمات كهيئة الأمم المتحدة وحالة السيولة التي وصلت إليها والتي أضحت تدعم الحريات البشرية بدون قيود حتى التي تخالف العقل والفطرة السليمة ولتكن لكل دولة توجهها الخاص الذي ينطلق من مبادئ ومعتقدات راسخة.
- تظهر الأوضاع المزرية للتنمية البشرية على كافة الأصعدة مقابل سكوت الهيئات العالمية التي تدعم التنمية البشرية أن الكثير مما يقال في التقارير ويلقى في المؤتمرات يطبق على قطعة جغرافية ويقابل في قطعة جغرافية أخرى بالتجاهل والمماطلة. حيث أصبحت مواثيق حقوق الانسان، الطفل والمرأة حبرا على ورق وهذا يشير إلى محدودية التطبيق مقابل التشريع.
- باعتبار البحث العلمي من أهم مقومات النهوض بالأمم وجب التعامل معه بالجدية اللازمة والمحاسبة، مع تحديد أهداف واقعية وليس البحث لمجرد البحث بل البحث من أجل الإنتاج.
- محاولة التوفيق بين التخصصات المدروسة في المعاهد والجامعات ومتطلبات سوق العمل داخل كل بلد بما يسمح بالاستغلال الأمثل للموارد البشرية.
- استمرار دعم تعليم الاناث، مع البحث عن حلول للتسرب المدرسي خصوصا عند الذكور وترسيخ فكر التكوينات المختلفة عوض ذلك.

آفاق البحث

من خلال البحث المنجز نستطيع تسطير آفاق للبحث المستقبلي في مواضيع تقارب الموضوع المطروح في بحثنا، أو تغطي جوانب النقص فيه، وتعرض في عدة النقاط:

- دراسة تأثير الصحة على النمو الاقتصادي باعتبار وجود ندرة في هذا الجانب.
- القيام بدراسة استشرافية لتأثير تحسين نوعية التعليم على النمو الاقتصادي في دول منظمة التعاون الإسلامي.

- دراسة غياب الاستقرار السياسي على مؤشرات التنمية البشرية في عينة الدول العربية.
- دراسة تأثير عدم المساواة في الدخل بين الدول على المخرجات الصحية والتعليمية.

قائمة المراجع

• الكتب العربية

حسن خلف فليح. (2006). *التنمية والتخطيط الاقتصادي، جدار الكتاب العالمي وعالم الكتب الحديث*. عمان وإربد: جدار الكتاب العالمي وعالم الكتب الحديث.

حسن خلف فليح. (2007). *اقتصاديات التعليم وتخطيطه*. عمان : جدار للكتاب العالمي.

حميد الجميلي. (2018). *النظرية الاقتصادية الكلية المتقدمة*. عمان: الوراق.

رعد سامي عبد الرزاق التميمي. (2008). *العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي*. عمان: دار دجلة.

عبد الله زاهي الرشدان. (2008). *في اقتصاديات التعليم*. عمان: دار وائل للنشر.

عدنان داود محمد العذاري، و هدى زوير مخلف الدعمي. (2010). *الاقتصاد المعرفي وانعكاساته على التنمية البشرية: نظرية وتحليل في دول عربية مختارة* (الإصدار 01). عمان: دار جرير للنشر والتوزيع.

فاروق عبده فليه. (2007). *اقتصاديات التعليم: مبادئ راسخة واتجاهات حديثة*. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

كامل بكري . (1988). *التنمية الاقتصادية*. بيروت: الدار الجامعية.

كريمة بحرة. (2019). *التنمية البشرية (المفهوم، النظم، المقاييس)*. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع.

محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، و علي عبد الوهاب نجا. (2007). *التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق: النظريات-الاستراتيجيات-التمويل*. الإسكندرية: الدار الجامعية.

محمد عبد العزيز عجمية، و إيمان ناصف عطية. (2000). *التنمية الاقتصادية "دراسات نظرية وتطبيقية"* ، . الاسكندرية: قسم الاقتصاد-كلية التجارة.

محمد عبد العزيز عجمية، و عبد الرحمان يسرى أحمد. (1999). *التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها*. الإسكندرية: الدار الجامعية.

محمد عبد العزيز عجمية، و محمد علي الليثي. (2001). *التنمية الاقتصادية: مفهومها-نظرياتها-سياساتها*. الإسكندرية: الدار الجامعية.

مدحت القريشي. (2007). *التنمية الإقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات* (الإصدار 01). عمان: دار وائل.

مصطفى هشام الجمل. (2006). *دور الموارد البشرية في تمويل التنمية: بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي الوضعي -دراسة مقارنة-*. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.

ميشيل تودارو. (2006). *التنمية الاقتصادية*. (محمود حسن حسيني، و حامد محمود محمود، المترجمون) الرياض: دار المريخ.

• الكتب باللغة الإنجليزية

Arthur, L. (2003). *The Theory of Economic Growth*. London: Routledge Library Editions Economics.

Baltagi, B. (2005). *Econometric Analysis of Panel Data* (03 ed.). West Sussex : John Wiley and Sons.

Brenner, Y. (1969). *Theories of economic development and growth.* London: George Allen and Unwin LTD.

Greene, H. (2002). *Economitric analysis.* Upper Saddle River, new jersey: prentice hall.

Hacche, G. (1987). *The Theory of Economic Growth "An Introduction".* London: Macmillan Education LTD.

Kregel, J. (1978). *The Theory of Economic Growth.* London: Macmillian Studies in Economics.

Morishima, M. (1977). *A dual theory of value and growth.* Combridge, London, New york, Melbourne: Combidge university press.

Nissanke, M., & Ocanpo, J. (n.d.). Critical Reflections on Globalisation and Development and Changes Ahead. In *The Palgrave Handbook of Development Economics*. Palgrave Macmillan.

Ramanathan, R. (1982). *Introduction to the theory of economic growth.* Berlin: Springer Verlag.

Ros , J. (2000). *Development Theory and the Economics of Growth.* Michigan: The university of Michigan Press.

Roy, K., Blomqvist, H., & Clark, C. (2012). Poverty and human development in the asian states. In *Economic Development in China, India and East Asia* (p. 320). Elgar online.

Tomer, J. F. (2016). *Integration human capital with human development –The path to a more productive and human economy-*. Palgrave Macmillan.

Valier, J. (2005). *Brève histoire de la pensée économique d'aristote à nos jours.* Paris: Champs Essais.

Wilson, R., & Briscoe, G. (2004). *The impact of human capital on economic growth: a review*. Luxembourg: Office for Official Publications of the European Communities.

• الكتب باللغة الفرنسية

Beauchamp, C. (1997). *Révolution industrielle et croissance economique.* Paris: Ellipses.

Combemale, P. (2006). *Introduction à Keynes* (éd. 03). Paris : La découverte.

Deleplace, G., & Lavialle, C. (2008). *Histoire de la pensée économique.* Paris : Dunod.

Duboeuf, F. (1999). *Introduction aux théories économiques.* Paris : La découverte et Syros.

Guellec, D., & Ralle, P. (2003). *Les nouvelles théories de la croissance* (éd. 05). Paris : La découverte.

Gujarati, N. D. (2004). *Econometrics by Example.* (B. Bernier, Trad.) Bruxelle, Belgique: Palgrave Macmillan.

Pierre , R. (2010). *Coissance et Crise : Analyse Economique et Historique.* Paris: Pearson Education.

• فصل من كتاب

Batabyal, A., Higano, Y., & Nijkamp, P. (2019). Introduction to Disease, Human Health and Rerional Growth and Development in Asia. In Y. Higaro (Ed.), *Disease, Human Health and Rerional Growth and Development in Asia* (Vol. 38, pp. 03-17). New Frontiers in Regional Science Asian Perspectives.

Durlauf, N., Johnson, A., & Temple, R. (2005). Growth Economitrics. In *Handbook of economic growth* (Vol. 01, pp. 555-677). Elsevier.

Escosura, L. P. (2022). Human Development in the OECD and the Rest. In *Human Development and the Path to Freedom* (pp. 99-134). Cambridge University Press. doi:https://doi.org/10.1017/9781108769655.008

Hirschman, A. (1971). Unbalanced Growth: An Espousal. In A. Mountjoy (Ed.), *Developing the Underdeveloped Countries* (pp. 129-141). London: THE MACMILLAN PRESS LTD.

Kuncoro, A., Mansury, Y., Patunru, A., & Resosudarmo, B. (2019). Do trade reforms promote nutritional status? Evidence from Indonesia. In Y. Higaro (Ed.), *Disease, Human health, and regional growth and development in Asia* (Vol. 38, pp. 143-161). New Frontiers in Regional Science: Asian Perspectives.

Roberts, M., & Setterfield, M. (2007). What is endogenous growth? In P. Arestis, M. Baddelley, & J. MccCombie (Eds.), *Economic Growth, New Directions in Theory And Policy* (pp. 14-31). Cheltenham, Northampton, UK: Philip Arestis, Michelle Baddeley and John S.L. McCombie.

Syrquin, M. (1988). Patterns of structural change. In H. Chenery, & T. Srinivasan (Eds.), *Handbook of development economics* (Vol. 01, pp. 205-273). Elsevier science publishers. doi:10.1016/S1573-4471(88)01010-1

• المقالات باللغة العربية

إبراهيم أديب إبراهيم الجلبي. (2013). محددات النمو الاقتصادي في الدول العربية: دراسة قياسية مقارنة مع بلدان حنوب شرق آسيا. *مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، 19*(73)، 382-397.

أحلام بوعزارة. (2014). الاتجاهات الجديدة لنهج التنمية البشرية. *مجلة المؤسسة*(04).

أحمد العبادي. (2021). الجدلية القائمة بين المدرسة الكينزية والهيكلية في ظل جائحة كوفيد-19. *مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، 05*(02)، 202-216.

أحمد دردیش. (2019). التنمية البشرية: مفهومها، مؤشراتها وكيفية قياسها. *مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية -بحوث ودراسات-، 05*(14)، 51-71.

إدريس تواتي. (2015). دور الجامعة في التنمية البشرية المستدامة. *معارف. قسم: العلوم الاقتصادية، 10*(18)، 09-34.

الهادي خالدي. (1995). إشكالية العلمنة من خلال أطروحة التجارة الدولية عند آدم سميث ودافيد ريكاردو. *حوليات جامعة الجزائر، 09*(02)، 185-205.

إلياس سليماني، و سفيان عبد العزيز. (2015). التنمية البشرية كإستراتيجية لتحقيق الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر ومعلومات الباحثين. *مجلة الاقتصاد والتسيير، 14*(01)، 216-232.

أميرة محمد عمارة. (2022). عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في الدول النامية. *مجلة دراسات، 23*(04)، 07-30.

إيمان محمد إبراهيم علي. (2021). دور رأس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصادي: دراسة حالة بعض الدول العربية. *مجلة الدراسات، 22*(01)، 33-62.

حسين رحيم. (2008). الإطار الفكري والمؤسسي للعولمة الاقتصادية: من كينز إلى ستيغليتز. *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 04*(05)، 04-24.

حفيظ بوضياف. (2016). أثر النفط على التنمية البشرية العربية. *مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، 05*(02)، 453-474.

حكيم بوجطو، و محمد رتيعة. (2019). تقدير العلاقة بين الوساطة المالية والنمو الاقتصادي باستخدام طريقة الفروق العامة للعزوم لبيانات بانل (Panel GMM). *مجلة دراسات، 10*(01)، 01-17.

حمزة علي، و ياسين مصطفاوي. (2016). دراسة مِؤشر التنمية البشرية المستدامة في الجزائر بالتركيز على البعد الصحي. *المدير*(03)، 111-122.

ساعد العوادي. (2016). دراسة قياسية لتأثير عرض النقود والتضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2014. *مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، 05*(01)، 252-267.

شذى الروابدة. (2018). مؤشرات التنمية البشرية: دراسة مقارنة بين الاقتصاد الوضعي والإسلامي. *Global Journal of Economics and Business*، *05*(02)، 126-138.

صليحة مقاوسي. (2015). مدى إلتزام الدولة لترقية التنمية البشرية ومكافحة الفقر (حالة الجزائر). *مجلة الاقتصاد الصناعي، 05*(02)، 408-423.

طالب عوض وراد محمد، و لطيفة السبتي. (2017). أثر المساواة بين الجنسين في التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر والأردن: دراسة تطبيقية للفترة 1980-2014. *مجلة دراسات وأبحاث: المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية، 09*(29)، 01-21.

عائشة سلاك. (2014). المعاييرالاقتصادية لمؤشر التنمية البشرية الإسلامي. *مجلة العلوم الاقتصادية، 09*(09)، 245-258.

عائشة عميش. (2018). دراسة تحليلية قياسية لأثر مضاعف كينز على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة -1970-2016- باستعمال منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة. *مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات*(13)، 333-344.

عبد الحميد بوطة. (2013). التنمية البشرية في الجزائر بعد سنة 2000. *مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والانسانية*(26)، 11-145.

عبد الرزاق مدوري، و بلقاسم زايدي. (2021). أثر التفاعل بين وفرة الموارد الطبيعية والجودة المؤسساتية على التنمية المستدامة في الجزائر: دراسة تطبيقية. *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 17*(26)، 197-212.

عبد القادر شارف. (2012). إستدامة التنمية البشرية من منظور إسلامي -الأهداف والوسائل- رؤية حول تمويل التنمية البشرية في الإسلام. *مجلة دراسات-العدد الاقتصادي، 03*(02)، 147-155.

عبد الله البدارين، و نجاح أبو الفتوح. (2015). نظرية القيمة بين ابن خلدون ومفكري الاقتصاد التقليدي. *المنارة، 21*(04)، 171-201.

عبد الله موساوي. (2009). دور الدولة في التنمية البشرية في البلاد النامية في ظل العولمة. *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 05*(06)، 41-64.

عثمان بوزيان. (2011). الموارد البشرية ومعايير الكفاءة الاستقجامية لخدمة التنمية المستدامة. *Les cahiers du MECAS*، *07*(01)، 192-211.

عز الدين القنيعي. (2014). تقييم آثار برامج الاستثمارية العامة على التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014. *مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية*، *05*(02)، 136-126.

عزة محمد حجازي. (2016). أثر الحوكمة على التنمية البشرية في الدول النامية (حالة الدول العربية). *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا*(15)، 01-30.

علي بقشيش. (2016). السياسات الحكومية في مواجهة البطالة وتحقيق التنمية البشرية في الجزائر في ضوء برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة ما بين 2003-2013. *مجلة دراسات: العدد الاقتصادي*، *07*(02).

علي جوادي، و فريد طهراوي. (2017). نحو قياس أفضل للتنمية البشرية مؤشرات التنمية البشرية المقترح. *مجلة إضافات اقتصادية*(02)، 162-180.

علي حميدوش. (2013). علاقة النمو الاقتصادي بالتنمية البشرية مع رصد التجربة الجزائرية. *مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة*، *02*(27)، 193-208.

علي سنوسي. (2014). اشكالية التنمية البشرية في الجزائر وسبل النهوض بها. *مجلة المعارف. قسم: العلوم الاقتصادية*، *09*(16).

علي هواري مولاي. (2014). التنمية البشرية والنمو الاقتصادي -حالة الجزائر-. *المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة*(05).

عمار عماري. (2007). بعض الملاحظات على التنمية البشرية في الجزائر وسبل النهوض بها. *مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير*(07)، 19-36.

عيسى كركب، و إسماعيل بن قانة. (2021). دراسة قياسية لأثر مؤشرات التنمية البشرية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2018. *مجلة التنمية الاقتصادية*، *06*(02)، 44-59.

فلة غيدة، و فوزية غيدة. (2018). أثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر "دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة 1980-2014". *مجلة نماء للاقتصاد والتجارة*، *02*(01)، 01-21.

فهمي، إيناس حسين. (2020). العلاقة بين ريادة الأعمال واقتصاد المعرفة: دراسة تطبيقية على الدول العربية. *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا*، *16*(24)، 311-336.

ليلى بن ونيسة، و جيلالي بن عبو. (2016). التنمية البشرية وجودة التعليم العالي (دراسة مقارنة باستخدام معطيات بانل). *مجلة البشائر الاقتصادية*(05)، 01-11.

ليلى لكحل. (2017). نظرية كينز لمواجهة الأزمة الاقتصادية. *معارف*، *12*(22)، 143-159.

محمد دهان. (2006). سياسة الاستثمار في قطاع التربية والتكوين في الجزائر وانعكاساتها على التنمية البشرية. *مجلة الإقتصاد و المجتمع*، 89-107.

مغنية هواري. (2014). البعد الاقتصادي للابتكار و المقاول المبتكر على النمو الاقتصادي حسب رؤية A-j-schumpeter. *مجلة العلوم الإقتصادية، 09*(09)، 157-169.

مليكة نجار، و فيصل مختاري. (2021). الإنفاق الصحي والمخرجات الصحية بدول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي - دراسة قياسية خلال الفترة 2000-2019 باستعمال Panel GMM-. *مجلة التنظيم والعمل*، 101-114.

منور أوشرير ، و زهية كعواش. (2011). السياسة البيئية قاعدة للتنمية البشرية المستدامة. *مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، 15*(03)، 119-138.

ميلود وعيل. (2011). البيئة الاقتصادية الجديدة وانعكاساتها على المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي للدول العربية. *معارف/القسم01/العلوم القانونية والاقتصادية*(11)، 183-196.

ندى شداد آل عبد الله، و ريم سعيد الغامدي. (2020). أثر التنمية البشرية على اقتصاد المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030 للفترة (1990-2016). *المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، 04*(07)، 67-89.

نعيمة بارودي، و سليم بارودي. (2015). مكتسبات صحية حسيت مؤشرات التنمية البشرية وتطلبت ميزانية معتبرة. *منشورات البحث الحوكمة والاقتصاد الاجتماعي*.

وليد زهار. (2016). دور الأوقاف في تمويل التنمية البشرية. *دراسات اقتصادية، 01*(25)، 202-211.

يمينة شايب. (2007). إعادة الاعتبار للانسان من خلال التنمية البشرية. *مجلة جديد الاقتصاد*(01).

يوسف إبن يامي. (2020). دالة الاستهلاك الكلي للعائلات الجزائرية -دراسة قياسية للفترة الممتدة ما بين 1974-2017. *Revue d'économie et de statistique appliquée، 16*(02)، 91-107.

• المقالات باللغة الانجليزية

Abubakar, A., Kassim, S., & Yusoff, M. (2015). Financial development, human capital accumulation and economic growth: empirical evidence from the Economic Community of West Africa States (ECOWAS). *Procedia social and behavioral science, 172*, 96-103.

Adekoya , B. (2021). Revising oil consumption-economic growth nexus: Resource-curse and scarcity tales. *Resources Policy, 70*.

Affandi, Y., Anugrah, D., & Bary, P. (2019). Human capital and economic growth across regions: a case study in indonesia. *Eurasian Economic Review, 09*, 331–347.

Akhtar, S. (1963). A Review Of Growth Theories. *The Punjab University Economist, 03*(06), 52-64.

Ali, R., & Burhanuddīn, Y. (2019). Construction of Islamic Human Development Index. *Islamic Econ, 32*(01), 43-64.

AlMuftah, H. (2017). Human Development in Qatar. *Global Encyclopedia of Public Administration, Public Policy, and Governance*, 01-05.

Anand, S., & Ravallion, M. (1993). Human development in poor countries: on the role of private incomes and public services. *Journal of economic perspectives*(01), 133-150.

Arellano, M., & Bond, S. (1991). Some tests of specification for panel data: monte carlo evidence and an application to employment equations. *The review of economic studies, 58*(02), 277-297.

Asadullah, M., & Xiao, S. (2020). The changing pattern of wage returns to education in post-reform China. *Structural change and economic dynamics, 53*, 137-148.

Badeeb, R. A., Szulczyk, K., & Lean, H. (2021). Asymmetries in the effect of oil rent shocks on economic growth: A sectoral analysis from the perspective of the oil curse. *Resources Policy, 74*, 01-11.

Baldanov, A., Kiminami, L., & Furuzawa, S. (2019). Study on the relationships between rural and agricultural development and human ressource development in Russian Federation since 2000s. *Letters in spacial and ressource science, 12*, 87-100.

Barro, J., Mankiw , N., & Sala-i-Martin , X. (1992). Capital mobility in neoclassical models of growth. *National Bureau of Economic Research*, 01-31.

Barro, R. (1991). Economic Growth in a Cross Section of Countries. *The Quarterly Journal of Economics, 106*(02), 407-443.

Barro, R. (1999). Determinants of democracy. *Journal of Political Economy*, 158-193. doi:10.1086/250107

Barro, R. (2003). Determinants of Economic Growth in a Panel of Countries. *ANNALS OF ECONOMICS AND FINANCE, 04*, 231-274.

Barro, R., & McCleary, R. (2003). Religion and Economic Growth across Countries. *American Sociological Review, 68*(05), 760-781.

Ben, B. S., & Refet, G. (n.d.). Is growth exogenous? Taking Mankiw, Romer and Weil seriously. *Princeton University*, 11-57.

Bendjima, M., & Boudi, A. (2018). Organizational education and its role in the development of human efficiency. *مجلة اقتصاديات المال والأعمال*(06), 19-28.

Béraud, A. (1992). *Nouvelle histoire de la pensée économique.* Paris: La découverte.

Bere, R., Otoiu, A., & Bucerzan, I. (2014). Determinants of economic growth in cities acting as growth poles in regions from Romania. *Procedia economics and finance, 10*, 357-365.

Bergougui, B., & Murshed, S. (2021). Revisiting the oil wealth-growth nexus: The role of economic norms in avoiding the oil curse. *The Extractive Industries and Society, 08*, 01-11.

Bloom, D., Canning, D., & Sevilla, J. (2001). The effect of health on economic growth: theory and evidence. *National Bureau of economic research*, 01-26.

Blundell, R., Dearden, L., Meghir, C., & Sianesi, B. (1999). Human capital investment: the returns from education and training to the individual, the firm and the economy. *Fiscal Studies, 20*(01), 01-23.

Boozer, M., Ranis, G., Frances, S., & Tavneet, S. (2003). Paths to Success: The Relationship Between Human Development and Economic Growth. *Economic Growth Center (EGC)*(874), 01-48.

Bourbounais, R. (2015). *Economitrie (Cours et excercices corrigés).* Paris: Dunod.

Bravo-Ortega, C., & De Gregorio, J. (2003). The relative Richness of the Poor? Natural Resources, Human Capital and Economic Growth. *Central Bank of Chile*.

Bretschger, L., & Vinogradova, A. (2017). Human development at risk, economic growth with polution-induced health shocks. *Environment Resource, 66*, 481-495.

Bruns, S., & Ioannidis, J. (2020). Determinants of economic growth: Different time different answer? *Journal of Macroeconomics, 63*, 01-14.

Butkiewicz, J., & Yanikkaya, H. (2006). Institutional quality and economic growth: Maintenance of the rule of law or democratic institutions, or both? *Economic Modelling, 23*(04), 648-661.

Castellóa, A., & Doménechb, R. (2002). Human Capital Inequality and Economic Growth: Some New Evidence. *The Economic Journal, 112*(478), c187-200.

Chakravarty, S. R. (2011). A reconsideration of the tradeoffs in the new Human Development Index. *J Econ Inequal, 09*, 471-474.

Chirwa, T., & Odhiambo, N. (2018). Exogenous and Endogenous Growth Models: a Critical Review. *Comparative Economic Research, 21*(04), 63-84.

Chisagiu, L. (2015). Multi-dimensional impact of foreign direct investments on the host economy, determinants and effectsn and their contribution to economic growth in Romania. *Procedia Economics and Finance, 32*, 721-727.

Ciccone, A., & Papaioannou, E. (2009). Human capital, the structure of producation, and growth. *The Review of Economics and Statistics, 91*(01), 66-82.

Costantini, V., & Monni, S. (2008). Environment, human development and economic growth. *Ecological Economics, 64*, 867-880.

Cui, L., Weng, S., Kirikkaleli, D., Bashir, M., Rjoub, H., & Zhou, Y. (2021). Exploring the role of natural resources, natural gas and oil production for economic growth of China. *Resources Policy, 74*, 01-11.

d'Agostino, G., Dunne, J., & Peironi, L. (2016). Government spending, corruption and economic growth. *World Development, 84*, 190-205.

Das, A. (2017). Re-examining human development in west Bengal, India. *J Soc Econ Dev, 19*(02), 341-364.

Derrarjda, N., & Zaid, H. (2021). Les déterminants de la liquidité et de la rentabilité bancaire: Cas des banques Algérieenes. *Djadid El-Iktissad, 17*(01), 615-646.

Derrerdja, N., Talhaoui, F., & Zaid, H. (2022). Les déterminants de la liquidité bancaire: un regard sur les banque Algériennes à l'épreuve de la crise sanitaire du Covid 19. *Revue des Science Humaines, 09*(03), 179-201.

Ding, Y. (n.d.). The international poverty trap. *Environment and Development, 01*, 01-06.

Divino, J., Maciel, D., & Sosa, W. (2020). Government size, composition of public spending and economic growth in Brazil. *Economic Modeling, 91*, 155-166.

Dollar, D., & Kraay, A. (2003). Institutions, trade, and growth. *Journal of Monetary Economics, 50*, 133-162.

Doppelhofer, G., Miller, R., & Sala-i-Martin, X. (2003). Determinants of long-term growth: a baysian averaging of classical estimate (BACE) approach. 01-56.

Dutta , S. (2015). Identifying single or multiple poverty trap: an application to indian household panel data. *Soc Indic Res, 120*, 157-179.

Ejemeyouwi, J. O., Osabuohien, E., Johnson, O., & Bowale, E. (2019). Internet usage, innovation and human development nexus in Africa: the case of ECOWAS. *Journal of Economic Structures, 08*(15), 01-16.

Elbahnasawy, N., & Ellis, M. (2022). Inflation and the Structure of Economic and Political Systems. *Structural Change and Economic Dynamics, 60*, 59-74.

Fayissa, B., Nsiah, C., & Tadasse, B. (2007). The impact of tourism on economic growth and development in Africa. *Department of Economics and Finance Working Paper Series, 14*(04).

Fayou, H. (2018). Le lien entre les investissements direct etrangers et la performance des exportations: Cas des pays en voie de developpement. *North African Review of Economics and Management, 04*(01), 54-66.

Galor, O., & Tsiddon, D. (1997). The distribution of human capital and economic growth. *journal of economic growth, 02*, 93-124.

Garabedian, S., & Hoaran, J.-F. (2011). Un indicateur de développment human soutenable pour les petits espaces insulaires en développement. *Revue d'Economie Régional*, 651-680.

Greir, K., & Tullock, G. (1989). An Ampirical Analysis of Cross National Economic Growth 1951-80. *Journal of Monetary Economics, 24*, 259-276.

Haggard, S., & Tiede, L. (2011). The Rule Of Law And Economic Growth: Where Are We? *World Development, 39*(05), 673-685.

Hamdi, H., & Sbia, R. (2013). dynamic relationship between oil revenues, government spending and economic growth in an oil-dependent economiy. *Economic Modeling, 35*, 118-125.

Hanuchek, E., & Kimko, D. (2000). Schooling, Labor-force quality, and the growth of nations. *The American Economic Review, 90*(05), 1184-1208.

Hanushek, E. A. (1986). The economics of schooling: production and efficiency in public schools. *Journal of Economic Lirerature, 24*(03), 1141-1177.

He, Q., & Xu, B. (2019). Determinants of economic growth: A varying-coefficient path identification approach. *Journal of Business Research*, 811-218.

Henri, A. O. (2019). Natural resources curse: A reality in Africa. *Ressources Policy, 63*, 01-13.

İnal, V., Addi, H., Çakmak, E., Torusdağ, M., & Çalışkan, M. (2022). The nexus between renewable energy, CO2 emissions, and economic growth: Empirical evidence from African oil-producing countries. *Energy Reports, 08*, 1634-1643.

Ioas, P., & Gabriela, M. (2009). Growth poles and national competitivness. *PePEC*, 33-39.

Jeffrey, F., & David, R. (1999). Does trade cause growth? *American Economic Review, 89*(03), 379-399.

Jensen, R. (2010). The (per ceived) returns to education and the demand for schooling. *The quarterly journal of economics, 125*(02), 515-548.

Kalaitzidakis, P., Manuneas, T., Savvides, A., & Stengos, T. (2001). Measures of human capital and non linearities in the economic growth. *Journal of Economic Growth, 06*, 226-254.

Kalugina, Z. (2019). Siberia from the standpoint of human development. *Regional research of Russia, 09*(02), 137-145.

Karlsson, C., & Zhang, W.-B. (2001). The role of universities in regional development endogenous human capital and growth in a two-region model. *The annals of regional science, 35*, 179-197.

Kim, B., & Kim, E. (2015). Human capital and spacial developmant in northeastern Asian regions. *Annals regional science, 55*, 265-268.

Kırca, M., Canbay, S., & Pirali, K. (2020). Is the relationship between oil-gas prices index and economic growth in Turkey permanent? *Resources Policy, 69*, 01-09.

Krishna, K., & Pérez, C. (2005). Unbalanced growth. *The Canadian Journal of Economics, 38*(03), 832-851.

Krueger, A., & Lindahl, M. (2001). Education for growth: why and for whom? *Journal of Economic Lirerature*, 1101-1136.

Ladjaja, F., & Boudjenane, T. (n.d.). Monitoring human development: enlarging people's choices to have access to resources needed for a decent standard of living. *Revue finance et marchés*.

Laitiner, J. (2000). Structural change and economic growth. *Review of Economic Studies, 67*, 545-561.

Leon-Gonzalez, R., & Vinayagathasan, T. (2015). Robust determinants of growth in Asian developing economies: A Bayesian panel data model averaging approach. *Journal of Asian Economics, 36*, 34-46.

Lim, J., Lee, C., & Kim, E. (2015). Contribution of human capital investment policy to regional economic growth: an interregional (GE model approach). *The annals of regional science, 55*, 269-287.

Lipton, M. (1962). Balanced and unbalanced growth in under developed countries. *The Economic Journal, 72*(287), 641-657.

Ljungberg, J., & Nilson, A. (2009). Human capital and economic growth: Sweden 1870-2000. *Cliometrica, 03*, 71-95.

Lucas, E. (1990). Why doesn't capital flow from rich to poor countries? *The new growth theory, 80*(02), 92-96.

Lucas, R., & Moll, B. (2011). Knowledge Growth and the Allocation of Time. *National Bureau of economic research*, 01-43.

Mankiw , N., Romer, D., & Weil, N. (1992). A contribution of the empirics of economic growth. *The quarterly journal of economics*, 407-437.

Mankiw, N., Phelps, E., & Romer, P. (1995). The Growth of Nations. *Brookings Papers on Economic Activity, 1995*(01), 275-326.

Mankiw, N., Phelps, S., & Romer, M. (1995). The growth of nations. *Booking papers on economic activity, 1995*(25), 275-326.

Mariana, D. (2015). Education As A Determinant Of The Economic Growth. The Case Of Romania. *Procedia Social and Behavioral sciences, 197*, 404-412.

Martin, M.-A., & Herranz, A. (2004). Human capital and economic growth in Spanish regions. *IAER, 10*(04), 257-264.

Matsumoto, H. (2022). Foreign reserve accumulation, foreign direct investment, and economic growth. *Review of Economic Dynamics, 43*, 241-262.

Mc-Guiness, S., Kelly, E., Phuong, P., Thuy, H., & Whelan, A. (2021). Return to education in Vietnam: a changing landscape. *World Development, 138*.

Millemaci, E., & Ofria, F. (2016). Supply and demand-side determinants of productivity growth in Italian regions. *Structural Change and Economic Dynamics, 37*, 138-146.

Mincer, J. (1975). Education, experience, and the distribution of earning and employment: an overview. In F. T. Juster (Ed.), *Education, income, and human behavior* (pp. 71-94). The National Bureau of Economic Research.

Mincer, J. (1991). Education and unemployment. *National Bureau of economic research*, 01-34.

Mincer, J. A. (1974). The human capital earning function. In *Schooling, experience, and earnings* (pp. 83-96). National Bureau of economic research.

Mincer, J., & Leighton, L. (1980). Effect of minimum wages on human capital formation. *National Bureau of economic research*.

Mota, R., & Oliveira, J. (2014). Combining innovation and sustainability: an educational paradigm for human development on earth. *Brazilian Journal of Science and Technolory, 01*(02).

Murata, K. (2017). Education policies, human capital accumulation and economic growth. *The international journal of economic policy studies, 12*, 96-106.

Mustafa, G., Rizov, M., & Kernohan, D. (2017). Growth, human development, and trade: the asian experience. *Economic Modelling, 61*, 93-107.

Olayungbo, D., & Olayemi, O. (2018). Dynamic relationship among non-oil revenu, government spending and economic growth in the oil producing countries: evidence from Nigeria. *Future Business Journal, 04*(02), 246-260.

Onisanwa, I. D. (2014). The Impact of Health on Economic Growth in Nigeria. *Journal of Economics and Sustainable Development, 05*(19), 159-166.

Ouail, M., Haidouch, A., & Bhiani, R. (2020). Corruption and Economic Growth in Arab Countries: An Economitric Study Using Dynamic Panel Modelsand (GMM) Technique During the Period (2003-2017). *Economic Science, Management and Commercial Sciences Review, 13*(02), 01-12.

Oztunc, H., Oo, Z., & Serin, Z. (2015). Effects of Female Education on Economic Growth: Across Country Empirical Study. *Educational Sciences: Theory & Practice, 15*(02), 349-357.

Ozturk, I. (2001). The role of education in economic development: a theoretical perspective. *Journal of Rural Develoment and Administration, 33*(01), 39-47.

Parr, J. (1999). Growth-pole Strategies in Regional Economic Planning: A Retrospective View. Part 1. Origins and Advocacy. *Urban Studies, 36*(07), 1195-1215.

Pervaiz, A., Saidi, S., Mani, V., Mefteh, H., & Shahbaz , M. (2020). Dynamic linkages between transport, logistics, foreign direct investment and economic growth: empirical evidence from developing coutries. *Transportation Research, 141*, 277-293.

Pinar, M., Stengos, T., & Topaloglou, N. (2013). Measuring human development: a stochastic dominance approach. *J Econ Growth, 18*, 69-108.

Psacharopoulos, G. (1981). Returns to education: an undateed international comparison. *Comparative Education, 17*(03), 321-341.

Psacharopoulos, G. (1985). Returns to education: a further international update and implications. *The Journal of Human Resources, 20*(04), 583-604.

Psacharopoulos, G. (1988). Education and development: a review. *The world bank research observer, 03*(01), 99-116.

Psacharopoulos, G. (1993). Returns to investment in education: a global update. *Office of the director, Latin America and the Caribbean, The World Bank.*

Psacharopoulos, G. (1994). Returns to investment in education: a global update. *World Development, 22*(09), 1325-1343.

Psacharopoulos, G. (1997). Child labor versus educational attainment some evidence from Latin America. *Population Economics, 10*, 377-386.

Ranis, G. (2004). Human development and economic growth. *Economic Growth Centre*, 01-13.

Ranis, G., Stewart, F., & Ramirez, A. (2000). Economic Growth and Human Development. *World Development, 28*(02), 197-219.

Ravallion, M. (2011). The human development index, a response to Khugman, Rodriguez and Choi. *J Econ Inequal*, 475-478.

Ray, M. (2014). Redefining the human development index to account for sustainability. *Alt Econ J, 42*, 305-316.

Rivera-Batiz, L., & Romer, P. (1991). Economic integration and endogenous growth. *The quarterly journal of economics, 106*(02), 531-555.

Romer , M. (1994). The origins of endogenous growth. *Journal of economic perspectives, 08*(01), 03-22.

Romer, P. M. (1986). Increasing returns and long-run growth. *Journal of political economy, 94*(05), 1002-1037.

Romer, P. M. (1989). Human capital and growth: theory and evidence. *National Bureau of economic research*, 01-59.

Romer, P. M. (1990). Endogenous technological change. *The problem of development: a conference of the institute for the study of free. 98*, pp. s71-s102. The univesity of Chicago press.

Saidi, S., Mani, V., Mefteh, H., Shahbaz, M., & Akhtar, P. (2020). Dynamic linkages between transport, logistics, foreign direct Investment, and economic growth: Empirical evidence from developing countries. *Transportation Research Part A, 141*, 277-293.

Sala-i-Martin , X. (1997). I just ran four million regressions. *National Bureau of economic research*, 01-21.

Salehi-Isfahani, D. (2016). Human development index in the middle east and north Africa. In *Dictionary of Economics online.* Palgrave Macmillan.

Schiliro, D. (2020). The growth conundrum: Paul Romer's endogenous growth. *Munich personal repec archive (MPRA)*, 01-10.

Sequeira, T. (2021). Inflation, economic growth and education expenditure. *Economic Modelling, 99*.

Sofien, T. (2019). Modeling nexus between resources abundance and economic growth: an overview from the PSTR model. *Resources Policy, 64*.

Solow, R. M. (1994). Perspectives on growth theory. *Journal of Economic Perspectives, 08*(01), 45-54.

Stephen, O., & Oluranti, O. (2011). Government expenditure on human capital development: implications for economic growth in Nigeria. *Journal of Sustainable Development, 04*(03), 72-80.

Streeten, P. (1959). Unbalanced Growth. *Oxford Economic Papers, 11*(02), 167-190.

Sutcliffe, R. (1964). Balanced and unbalanced growth. *The Quarterly Journal of Economics, 78*(04), 621-640.

Tang , C., & Abosedra, S. (2014). The impacts of tourism, energy consumption and political instability on economic growth in the MENA countries, , vol 68. *Energy Policy, 68*, 454-464.

Teixeira, A., & Fortuna, N. (2004). Human capital, innovation capability and economic growth in Portugal, 1960-2001. *Portuguese Economic Journal, 03*, 205-225.

Varian, H. (2014). Big Data: New Tricks for Econometrics. *Journal of Economic Perspectives, 28*(02), 03-28.

Wachtel, P. (1976). The effect on earning of school and college investment expenditures. *The Review of Economics and Statistics, 58*(03), 326-331.

Yakita, A. (2010). Human capital accumulation, fertility and economic development. *J Econ, 99*, 97-116.

Yu, S., & Jong-A-Pin, R. (2020). Rich or alive? Political (in) stability, political leader selection and economic growth. *Journal of Comparative Economics, 48*(03), 561-577.

• الرسائل الجامعية

Mohammed, Bouznit. (2016). **Rendement du capital humain et dynamique de la croissance économique au sein des pays sous-développés : cas des pays arabes de la région du Moyen Orient et Nord d'Afrique (MENA)**. Thèse de doctorat. Spécialité : Economie et Statistique Appliquée, Ecole Nationale Supérieure de Statistique et d'Economie Appliquée –ENSSEA.

• الملتقيات والمؤتمرات والندوات باللغة العربية

منى جاسم الزايد. (بلا تاريخ). الاستثمار في رأس لمال البشري: نموذج مقترح. *المؤتمر الثاني لمعاهد الادارة والتنمية الادارية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي*، (الصفحات 923-956).

وهيبة عبد الرحيم، يونس زين، و نادية عبد الرحيم. (2014). واقع التنمية البشرية في الدول العربية من خلال مؤشرات عالمية. *الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة* (الصفحات 41-58). الجزائر: مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية.

• الملتقيات والمؤتمرات والندوات باللغة الانجليزية

Dobrescu, E., & Dobre, E. (2014). Theories regarding the role of the growth poles in the economic integration. *1st International Conference 'Economic Scientific Research - Theoretical, Empirical and Practical Approaches'. 08*, pp. 262 – 267. Procedia Economics and Finance.

Ikeda, Y. (2020). Let's Work Together Toward Achieving the Sustainable Development Goals. *The 7th International Symposium on Human Survivability. 17*, pp. 145-149. Evolutionary and Institutional Economics Review.

Neri, F. (2003). Schooling, labor force quality and the growth of nations. *Department of Economics Working Paper Series*.

Vertakova, Y., Polozhentseva, Y., & Klevtsova, M. (2015). The formation of the propulsive industries of economic develoment acting as the growth poles. *International Conferance on Applied Economics. 24*, pp. 750-759. Kazan: Procedia Economics and Finance.

• التقارير باللغة العربية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2008). *تقرير التنمية البشرية 2008/2007*. هيئة الأمم المتحدة.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2010). *تقرير التنمية البشرية 2010 (الثروة الحقيقية للأمم: مسارات إلى التنمية البشرية)*. New York: UN Plaza.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2014). تقرير التنمية البشرية 2014: المضي في التقدم (بناء المنعة لدرء المخاطر).

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2016). *لمحة عامة: تقرير التنمية البشرية 2016 (تنمية للجميع)*.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2019). *لمحة عامة: تقرير التنمية البشرية لعام 2019 (ما وراء الدخل المتوسط والحاضر: أوجه عدم المساواة في القرن الواحد والعشرين)*.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2022). *تقرير التنمية البشرية 2022/2021: زمن بلا يقين، حياة بلا استقرار*. هيئة الأمم المتحدة.

صندوق النقد العربي. (2021). *التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2021*. أبو ظبي.

مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية. (2007). *التقرير الإقتصادي السنوي 2007 حول الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي*. أنقرة: منظمة التعاون الإسلامي.

مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية. (2008). *التقرير الإقتصادي السنوي 2008 حول الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي*. أنقرة: منظمة التعاون الإسلامي.

مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية. (2009). *التقرير الإقتصادي السنوي 2009 حول الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي*. أنقرة: منظمة التعاون الإسلامي.

مركز الأبحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية. (2010). *التعليم والتنمية العلمية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي*. أنقرة: منظمة التعاون الإسلامي.

مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية. (2010). *التقرير الإقتصادي السنوي 2010 حول الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي*. أنقرة: منظمة التعاون الإسلامي.

مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية. (2011). *التقرير الإقتصادي السنوي 2011 حول الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي*. أنقرة: منظمة التعاون الإسلامي.

مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية. (2012). *التقرير الإقتصادي السنوي 2012 حول الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي*. أنقرة: منظمة التعاون الإسلامي.

مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية. (2013). *التوقعات الإقتصادية في منظمة التعاون الإسلامي 2013*. أنقرة: منظمة التعاون الإسلامي.

مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية. (2014). *التوقعات الإقتصادية في منظمة التعاون الإسلامي 2014 _تعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية_*. أنقرة: منظمة التعاون الإسلامي.

مركز الأبحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية. (2015). *التقرير الصحي 2015*. أنقرة: منظمة التعاون الإسلامي.

مركز الأبحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية. (2016). *والتعليم والتنمية التعليمية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاسلامي 2016*. أنقرة: منظمة التعاون الإسلامي.

مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية. (2020). *الآثار الإجتماعية والإقتصادية لجائحة كوفيد-19 في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي -الآفاق والتحديات-*. أنقرة: منظمة التعاون الإسلامي.

مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية. (2021). *التوقعات الإقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي 2021 _التجارة والنقل والسياحة في ظل جائحة كوفيد-19_*. أنقرة: منظمة التعاون الإسلامي.

مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية. (2022). *الآثار الإجتماعية والإقتصادية لجائحة كوفيد-19 في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي -مسارات التعافي المستدام والمرن-*. أنقرة: منظمة التعاون الإسلامي.

• التقارير باللغة الانجليزية

Du, Y., & Cai, N. (2014). Education indicator: inequality-adjusted education index. In X. Li (Ed.), *Human green development report 2014* (01 ed., pp. 69-76). Beijing, Berlin: Beijing Normal University Press.

Haddad, M., & Pancaro, C. (2010). *Can Real Exchange Rate Undervaluation Boost Exports and growth in developing countries? Yes, but not for long, Economic Premise.* World Bank.

Sarangi, N., & Bonin, J. (2017). *Fiscal Policy on Public Social Spending and Human Development in Arab Countries.* United Nations. Beirut: Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA).

Statistical Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries. (2008). *Health Report 2008.* Ankara: The Organization of Islamic Cooperation.

Statistical Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries. (2012). *Education and Scientific Development in the OIC Member Countries 2012/2013.* Ankara: Organization of Islamic Cooperation.

Statistical Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries. (2017). *Health Report 2017.* Ankara: The Organization of Islamic Cooperation.

Statistical Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries SESRIC. (2013). *Health Report 2013.* Organization of Islamic Cooperation.

Statistical, Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries. (2016). *Somalia: Overview of Socio-Economic Development.* Ankara: Organization of Islamic Cooperation.

United Nations Development Programme (UNDP). (1990). *Human Development Report 1990.* New york, Oxford: Oxford University Press.

United Nations Development Programme (UNDP). (1991). *Human Development Report 1991.* New york, Oxford: Oxford University Press.

United Nations Development Programme (UNDP). (1992). *Human Development Report 1992.* New york, Oxford: Oxford University Press.

United Nations Development Programme. (2024, 02 12). *Human Development Reports*. Retrieved from https://hdr.undp.org/data-center/human-development-index#/indicies/HDI

Zhang, S., & Cai, N. (2014). Income Indicator: Inequality-Ajusted Income Index. In X. Li (Ed.), *Human Green Development Report 2014* (01 ed., pp. 51-58). Beijing, Berlin: Springer Berlin, Heidelberg.

Zhang, Z., & Cai, N. (2014). Health indicator: inequality-adjusted life expectancy index. In X. Li (Ed.), *Human Green Development Report 2014* (01 ed., pp. 59-68). Beijing, Berlin: Beijing Normal University.

• الواقع الالكترونية

منظمة التعاون الإسلامي. (13 01, 2024). تم الاسترداد من منظمة التعاون الإسلامي: https://www.oic-oci.org/page/?p_id=56&p_ref=26&lan=ar

• مراجع أخرى باللغة العربية

عبد الحليم شاهين. (2021). التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي. *(73)*. المعهد العربي للتخطيط بالكويت.

• مراجع أخرى باللغة الانجليزية

Howitt, P. (n.d.). Endogenous growth and cross-country income differences. 01-40.

Kasim, M. (2017). Endogenous growth: dynamic technology. Center for Economic Strategy and Competitiveness.

Song, B. (1970). A theory of regional economic growth: growth poles and development axes. 01-13. California, Economics: University of southern California.

الملاحق

ملحق 1: شرح متغيرات الدراسة

رمز المتغير	اسم المتغير بالإنجليزي	اسم المتغير بالعربي	شرح للمتغير
Hdi	Human Development Index	دليل التنمية البشرية	يعمل على قياس متوسط الإنجاز في مؤشرات الدخل، التعليم والصحة.
Hdi_f	Human Development Index for females	دليل التنمية البشرية للإناث	يعمل على قياس متوسط الإنجاز في مؤشرات الدخل، التعليم والصحة عند فئة الإناث.
Hdi_m	Human Development Index for females for males	دليل التنمية البشرية للذكور	يعمل على قياس متوسط الإنجاز في مؤشرات الدخل، التعليم والصحة عند فئة الذكور.
Le	Life expectancy at birth	العمر المتوقع عند الولادة	متوسط عدد السنوات التي يتوقع أن يعيشها مولود جديد إذا قضى حياته معرض لمعدلات حسب الجنس والعمر السائد عند ولادته في سنة وبلد محدد.
Le_f	Life expectancy at birth for females	العمر المتوقع عند الولادة للإناث	متوسط عدد السنوات عند الإناث التي يتوقع أن يعيشها مولود جديد إذا قضى حياته معرض لمعدلات حسب الجنس والعمر السائد عند ولادته في سنة وبلد محدد.
Le_m	Life expectancy at birth for males	العمر المتوقع عند الولادة للذكور	متوسط عدد السنوات عند الذكور التي يتوقع أن يعيشها مولود جديد إذا قضى حياته معرض لمعدلات حسب الجنس والعمر السائد عند ولادته في سنة وبلد محدد.
Eys	Expected years of schooling	سنوات الدراسة المتوقعة	عدد السنوات التي يتوقع أن يقضيها الطفل منذ سن الالتحاق بالمدرسة إذا استمرت معدلات الالتحاق كما هي وقت التحاق الطفل.
Eys_f	Expected years of schooling for females	سنوات الدراسة المتوقعة للإناث	عدد السنوات التي يتوقع أن يقضيها الطفل منذ سن الالتحاق بالمدرسة إذا استمرت معدلات الالتحاق كما هي وقت التحاق الطفل بالنسبة للإناث.
Eys_m	Expected years of schooling for males	سنوات الدراسة المتوقعة للذكور	عدد السنوات التي يتوقع أن يقضيها الطفل منذ سن الالتحاق بالمدرسة إذا استمرت معدلات الالتحاق كما هي وقت التحاق الطفل بالنسبة للذكور.
Mys	Mean years of schooling	متوسط سنوات الدراسة	عدد السنوات المتوسط التي يقضيها الأشخاص في التعليم النظامي حتى سن 25 سنة أو أكثر في بلد ما دون احتساب السنوات المعادة.
Mys_f	Mean years of schooling for females	متوسط سنوات الدراسة للإناث	عدد السنوات المتوسط التي تقضيها الإناث في التعليم النظامي حتى سن 25 سنة أو أكثر في بلد ما دون احتساب السنوات المعادة.

Mys_m	Mean years of schooling for males	متوسط سنوات الدراسة للذكور	عدد السنوات المتوسط التي يقضيها الذكور في التعليم النظامي حتى سن 25 سنة أو أكثر في بلد ما دون احتساب السنوات المعادة.
Gnipc	Gross national income (GNI) per capita	الناتج الوطني الإجمالي لكل فرد	يحسب من خلال قسمة الناتج الوطني الإجمالي على عدد سكان البلد.
Gni_pc_f	Gross national income (GNI) per capita for females	الناتج الوطني الإجمالي لكل فرد للإناث	
Gni_pc_m	Gross national income (GNI) per capita for males	الناتج الوطني الإجمالي لكل فرد للذكور	
Gdi	Gender Development Index	مؤشر التنمية حسب نوع الجنس	يقيس مؤشر التنمية البشرية عدم المساواة بين الجنسين في الإنجاز في ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية.

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على عدد من المواقع.

ملحق2 : نموذج الانحدار التجميعي للنموذج الأول

Dependent Variable: GNPIC
Method: Panel Least Squares
Date: 02/14/24 Time: 07:43
Sample: 1990 2021
Periods included: 32
Cross-sections included: 55
Total panel (unbalanced) observations: 1548

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EYS_F	1560.201	386.3106	4.038722	0.0001
EYS_M	-1014.700	398.3581	-2.547205	0.0110
LE_F	-2110.505	239.1838	-8.823778	0.0000
LE_M	3047.722	240.1625	12.69025	0.0000
MYS_F	6429.709	498.3965	12.90079	0.0000
MYS_M	-6600.059	549.2473	-12.01655	0.0000
D1	-1686.711	1153.654	-1.462060	0.1439
C	-32726.97	4329.925	-7.558324	0.0000

R-squared	0.464955	Mean dependent var	13978.48
Adjusted R-squared	0.462523	S.D. dependent var	21060.92
S.E. of regression	15440.36	Akaike info criterion	22.13251
Sum squared resid	3.67E+11	Schwarz criterion	22.16013
Log likelihood	-17122.56	Hannan-Quinn criter.	22.14279
F-statistic	191.1803	Durbin-Watson stat	0.022886
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews.

ملحق3 : نموذج الآثار الثابتة الخاص بالنموذج الأول

Dependent Variable: GNPIC
Method: Panel Least Squares
Date: 11/06/23 Time: 01:19
Sample: 1990 2021
Periods included: 32
Cross-sections included: 55
Total panel (unbalanced) observations: 1548

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EYS_F	702.2676	196.5285	3.573363	0.0004
EYS_M	-377.9115	202.6322	-1.865012	0.0624
LE_F	69.95575	122.5202	0.570973	0.5681
LE_M	3.330079	120.5824	0.027617	0.9780
MYS_F	2264.145	238.7916	9.481678	0.0000
MYS_M	-2820.745	291.5699	-9.674333	0.0000
D1	-696.4455	432.5958	-1.609922	0.1076
C	12497.74	2880.666	4.338492	0.0000

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.966337	Mean dependent var	13978.48
Adjusted R-squared	0.964956	S.D. dependent var	21060.92
S.E. of regression	3942.640	Akaike info criterion	19.43632
Sum squared resid	2.31E+10	Schwarz criterion	19.65038
Log likelihood	-14981.71	Hannan-Quinn criter.	19.51594
F-statistic	699.3098	Durbin-Watson stat	0.170478
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews.

ملحق4 : نموذج الآثار العشوائية للنموذج الأول

Dependent Variable: GNPIC
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 02/14/24 Time: 07:43
Sample: 1990 2021
Periods included: 32
Cross-sections included: 55
Total panel (unbalanced) observations: 1548
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EYS_F	716.1816	195.5844	3.661752	0.0003
EYS_M	-431.1671	201.5115	-2.139665	0.0325
LE_F	78.34080	121.8747	0.642798	0.5205
LE_M	24.10233	120.0530	0.200764	0.8409
MYS_F	2342.822	237.5785	9.861256	0.0000
MYS_M	-2894.804	289.5515	-9.997542	0.0000
D1	-741.3950	431.5878	-1.717831	0.0860
C	10610.48	3476.578	3.051990	0.0023

Effects Specification	S.D.	Rho
Cross-section random	14767.31	0.9335
Idiosyncratic random	3942.640	0.0665

Weighted Statistics

R-squared	0.103939	Mean dependent var	688.0688
Adjusted R-squared	0.099866	S.D. dependent var	4190.277
S.E. of regression	3976.921	Sum squared resid	2.44E+10
F-statistic	25.51907	Durbin-Watson stat	0.161877
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews.

ملحق5 : نموذج الفروق العامة للعزوم

Dependent Variable: GNPIC
Method: Panel Generalized Method of Moments
Transformation: First Differences
Date: 10/07/23 Time: 17:55
Sample (adjusted): 1992 2021
Periods included: 30
Cross-sections included: 55
Total panel (unbalanced) observations: 1505
White period instrument weighting matrix
White period standard errors & covariance (d.f. corrected)
Instrument specification: @DYN(GNPIC,-2) EYS(-1) MYS(-1) LE(-1)
Constant added to instrument list

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GNPIC(-1)	0.880924	2.14E-05	41211.96	0.0000
EYS	-308.7128	0.048931	-6309.104	0.0000
MYS	-106.8228	1.230482	-86.81380	0.0000
LE	140.0847	0.376700	371.8729	0.0000

Effects Specification

Cross-section fixed (first differences)

Mean dependent var	102.0831	S.D. dependent var	1485.620
S.E. of regression	1859.491	Sum squared resid	5.19E+09
J-statistic	54.02653	Instrument rank	57
Prob(J-statistic)	0.434954		

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews.

ملحق6 : اختبار Arellano and Bond

Arellano-Bond Serial Correlation Test
Equation: GNPIC_GENEL_DIFFRENCE
Date: 02/14/24 Time: 07:40
Sample: 1990 2021
Included observations: 1505

Test order	m-Statistic	rho	SE(rho)	Prob.
AR(1)	-1.980709	-1849498...	9337559...	0.0476
AR(2)	-0.328235	-8810245...	2684129...	0.7427

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews.

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة تأثير التنمية البشرية على النمو الاقتصادي في عينة من دول منظمة التعاون الإسلامي خلال الفترة 1990-2021. ومن أجل استخلاص أكبر عدد من النتائج استخدمت عدة طرق إحصائية انطلاقا من المزاوجة بين التحليل والصفي وطريقة المركبات الأساسية بالإضافة إلى نمذجة قياسية باستخدام نماذج بانل الساكنة لتأثير التنمية البشرية حسب نوع الجنس على النمو الاقتصادي ومعرفة التأثير الذي تلعبه حالة عدم الاستقرار بإضافته كمتغير وهمي، وكذا دراسة أثر التنمية البشرية بشكل عام على النمو الاقتصادي باستعمال نموذج بانل الديناميكي Difference GMM. وقد توصل البحث إلى وجود حالة واضحة من التفاوت بين دول منظمة التعاون الإسلامي في مؤشرات التنمية البشرية خصوصا مؤشر الدخل ومع ذلك فيوجد تقارب بين دول الفئة الواحدة. وعلى الرغم من تسجيل دول فئة التنمية البشرية العالية جدا لأحسن القيم إلا أن دول فئة التنمية البشرية الضعيفة حققت أحسن مستويات التحسن بين العامين 2021/1990. من خلال نتائج التحليل الوصفي والقياسي خلصت الدراسة إلى تسبب حالة عدم الاستقرار السياسي في تراجع لمؤشرات التنمية البشرية والنمو الاقتصادي على حد سواء في الدول التي عرفت غياب استقرار أمني، كما وأثرت جائحة كورونا على مؤشرات الصحة وحتى التعليم في بعض الدول. من جهة أخرى، أظهرت نتائج الدراسة القياسية الأثر الإيجابي لتعليم الإناث على النمو الاقتصادي في مقابل الأثر السلبي الذي أظهره تعليم الذكور. كما وبين النموذج الديناميكي الأثر الإيجابي لكل من الدخل الوطني الاجمالي لكل فرد (حسب تعادل القوة الشرائية لسنة 2017) المبطئ والعمر المتوقع عند الولادة على الدخل الوطني الاجمالي لكل فرد، وبالمقابل ظهر تأثير سلبي لمؤشرات التعليم على التنمية البشرية.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، التنمية البشرية، نماذج البانل، طريقة المركبات الأساسية، دول منظمة التعاون الإسلامي.

Abstract

This research aimed to examine the impact of human development on economic growth in a sample of the Organization of Islamic Cooperation (OIC) countries during the period 1990-2021. In order to draw greatest number of results, several statistical methods have been used. Based on the combination of descriptive statistics and the principal component analysis, as well as econometric modelling using the static Panel model to measure gender impact of human development on economic growth, we have been added the political instability as a dummy variable. In the other hand, we examined the impact of human development in general on economic growth using the Difference GMM model.

This research found that there was a clear inequality among the OIC countries in human development indicators, particularly the income index. However, there was a convergence of countries in the same category. Although the States of the very high category of human development have scored the best, countries of the low category of human development have achieved the best levels of improvement between 1990 and 2021. Through the results of the descriptive and econometrical analysis, the study concluded that political instability has caused a decline in human development indicators and economic growth in countries that have experienced a lack of security stability. The Corona pandemic has also affected health and even education indicators in some countries. The results of the standard study showed a positive impact of female education on economic growth as opposed to the negative impact of male education. The dynamic model also showed a positive impact of lagged gross national income per capita (by purchasing power parity (PPP) for 2017) and life expectancy at gross national income per capita (on economic growth). In contrast, there was a negative impact of education indicators on human development.

Keywords: Economic Growth, Human Development, Panel, PCA, OIC.